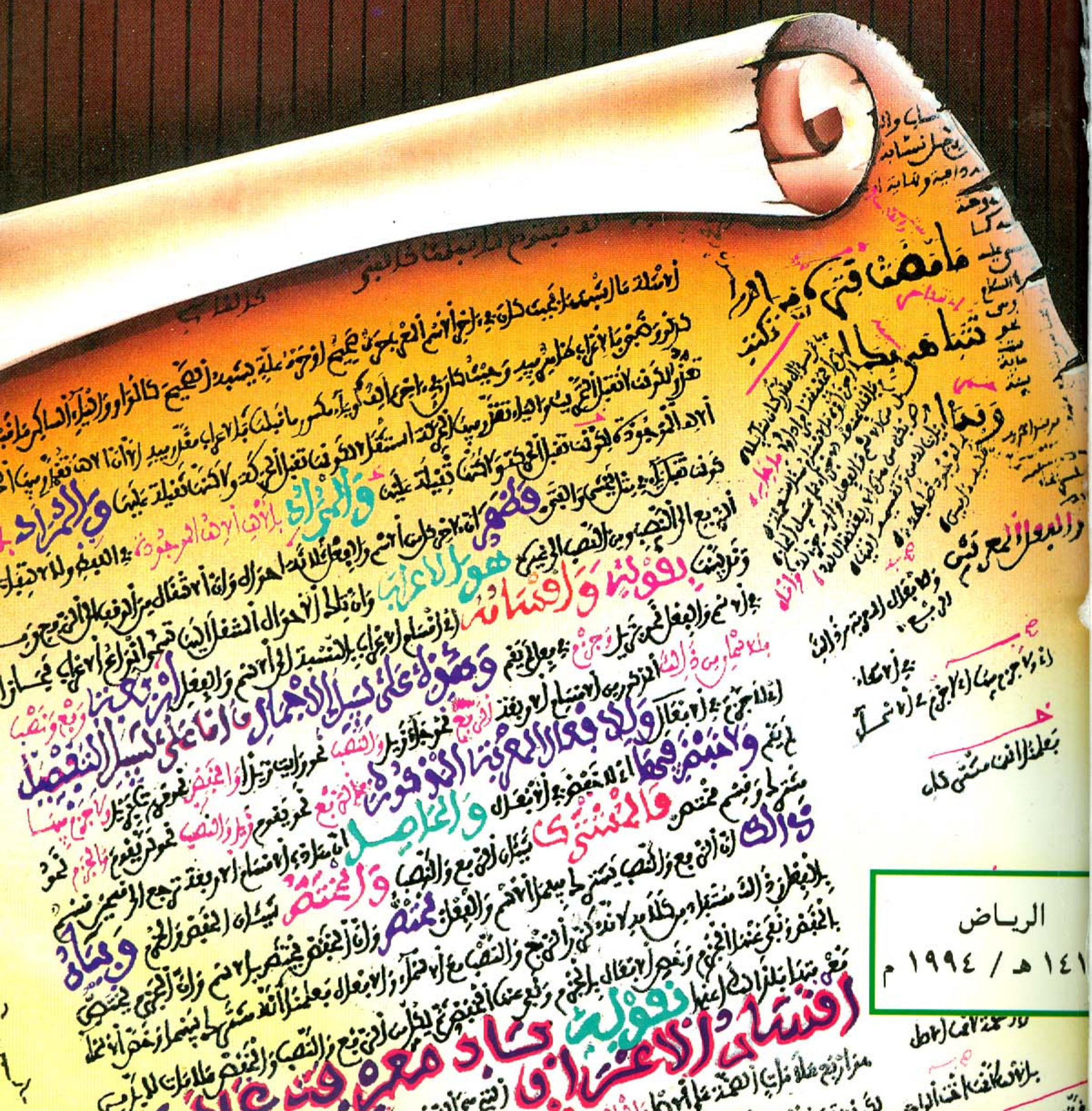
مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية

تحقيق المخطوطات

بين الواقع والنهج الأمثل

أ.د. عبدالله بن عبد الرحيم عسيلان



الرياض
١٤١ هـ / ١٩٩٤ م

تحقيق المخطوطات

بين الواقع والنهج الأمثل

أ٠د٠عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان
استاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض
١٤١٥هـ/١٩٩٤م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

عسيلان ، عبدالله عبدالرحيم
تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل .
٣٤٣ ص ؛ ٢٤ سم ؛ (السلسلة الرابعة ؛ ٧)
ردمك X-٢٩-٠٠-٩٩٦٠
ردمد ١٣١٩-٣٠٠٧
١- المخطوطات - تحقيق أ- العنوان ب - السلسلة

ديوي ٠٩١,١ ١٥/٠٠٨٦

رقم الإيداع : ١٥/٠٠٨٦
ردمك : X-٢٩-٠٠-٩٩٦٠
ردمد : ١٣١٩-٣٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فتراث الأمة المخطوط جزء أصيل من كيانها ووجودها ، وبإحيائه ونشره محققًا تتسامى صعداً في مراقي المجد والحضارة ، ونحن - المسلمين - نملك من التراث في مختلف صنوف المعرفة تركة ضخمة خلفها لنا آباؤنا وعلماؤنا الأوائل الذين ضربوا في كل فن وعلم بسهم وافر ، مما لم نشهد له مثيلاً عند أمة من الأمم ، وسيأتي بيان ذلك بشيء من التفصيل في الحديث عن تراثنا ، وأهميته، وآفاقه، غير أن الذي أود قوله هنا هو أن هذا التراث ينطوي على كنوز ثمينة من العلم والمعرفة في مختلف الفنون ، والحق أن ثم حركة دائبة في العصر الحاضر لإحياء هذا التراث ، والكشف عن دفائنه ، ومع ذلك لم يصل إلينا منه سوى القليل ، وبقي كثير منه حبيسًا في خزائن الكتب الخاصة والعامة ينتظر من يزيح عنه غبار الزمن ، على أن كثيراً مما خرج في عصرنا من هذا التراث على أنه محقق يحتاج إلى وقفة تقويم وتصحيح ، وإعادة نظر لما يعتور جهود المحققين له من قصور واضح في الالتزام بالنهج الأمثل للتحقيق ، ولا سيما في الآونة الأخيرة حيث أسند الأمر إلى غير أهله وأعطيت القوس لغير باريها ، وتجرأ على الخوض في مضمار السباق كل مدعٍ وجاهل بما يتطلبه المقام من قدرة ، واستعداد ، وتمرس ، ودراية .

ويتجلى من خلال ذلك الاختلاف الشديد والظاهر في أساليب التحقيق ونهجه ، فمنهم من يلتزم بالقراءة الصحيحة للكتاب مع شيء من التعليقات التي تدعو إليها الضرورة توضيحًا وتوثيقًا لنص الكتاب ، وتقريبًا له من

القراء والمستفيدين ، ومنهم من يهمل إهمالاً واضحًا في القراءة الصحيحة ، ويثقل الحواشي بفروق النسخ والتعليقات المستفيضة بداعٍ وبدون داعٍ ، مما يؤدي إلى تضخم حجم الكتاب بما لا تدعو الحاجة إليه من جهة ، وإلى تفشي الأخطاء والتصحيفات والتحريفات من جهة أخرى ، ومنهم من يقتصر على ذكر فروق النسخ مع ما يعتورها من الأخطاء ، ولا نجد عنده شيئًا سوى ذلك، ومنهم من يتصرف في صلب الكتاب ونصه زيادة ونقصًا ، وتصحيحًا دون الأخذ في الحسبان قيمة النسخة وأهميتها ، وكونها نسخة المؤلف ، أو الانطلاق في ذلك من أساس علمي صحيح ، ومنهم من يقصر التصرف في ذلك على هوامش التحقيق ، ومنهم من يحقق الكتاب على نسخة واحدة ، مع وجود نسخ أخرى ، أو يستوفي النسخ اللازمة أو يقصر في ذلك ، فلا يتحرى اختيار النسخ النفيسة والقيمة ؛ بل يكتفي بما هو في متناول يده من نسخ سقيمة وحديثة ، مع وجود النسخ العالية ، ومنهم من يعنى بالفهارس المتنوعة بينما يقصر فيها آخرون تقصيراً واضحًا إن لم تهمل إهمالاً تامًا ، ومنهم من لا نجد عنده شيئًا من مظاهر التحقيق ، أو يسطو على جهود الآخرين ، ومع ذلك يتجرأ فيكتب على غلاف الكتاب عبارة (تحقيق فلان) ادعاء وتبجحًا ، وإذا كان هذا التباين، والاختلاف في منهج التحقيق وأسسه يجري في محيط الأفراد ، فنجد شيئًا من ذلك أيضًا لدى بعض المؤسسات العلمية والتجارية التي تعمل على نشر التراث مثل دار الكتب المصرية، ودائرة المعارف العثمانية ، والمجمع العلمي بدمشق، والعراق، ووزارة الثقافة في دمشق، والعراق، ووزارة الأوقاف في العراق ، ودار المعارف بمصر في سلسلة ذخائر التراث ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ، ومعهد المخطوطات بمصر ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وجامعة أم القرى - مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، وغيرها. ولعل هذا الواقع يبين لنا مدى حاجتنا الملحة إلى إحياء هذا

التراث محققًا على أسس علمية قويمة ومكينة تستهدف إخراجه في صورة صحيحة مبرأة من الخطأ والتصحيف مع ما يتطلبه ذلك من خدمة النص بالتعليقات ، والفهارس اللازمة ، كل ذلك في ضوء النهج الأمثل للتحقيق بعيداً عن عبث المتطفلين ، والمرتزقين والجهلة ، وأصحاب الادعاء الكاذب لتتم الفائدة من نشر التراث على الوجه المطلوب وتتوطد الثقة به ، والاطمئنان إليه من قبل الباحثين والدارسين ، ويكون قريب المنال منهم ، وينبغي ألاّ يذهب بنا الوهم إلى أن القصد من تصوير الواقع هو الحد من حركة نشر التراث وتثبيط الهمم التواقة لنشره ، بل القصد من ذلك هو تقويم الواقع ، والرقي به إلى أسمى المراتب تحقيقًا وتوثيقًا وصحة ، والحث على مواصلة المسيرة بخطى ثابتة، وبصيرة نيرة. ولكي نقوِّم هذا الواقع بما فيه من سلبيات وإيجابيات تقويمًا صحيحًا سليمًا لابد لنا من أمرين :

الأول : دراسة هذا الواقع وتصوير ما فيه من سلبيات تحتاج إلى علاج.

الثاني : بيان النهج الأمثل لعلاج ذلك الواقع ، وتلافي ما فيه من سلبيات بوضع الأسس والتصورات الإيجابية الكفيلة بذلك ، وهذا ما قصدت إليه من دراستي هذه التي جاءت تحت عنوان (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل) وانضوى تحتها قسمان يرتبط بعضهما بالآخر ارتباطًا وثيقًا.

أولهما : رصد أبرز مظاهر واقع التحقيق ، وما ينطوي عليه من سلبيات موضحة بالأمثلة لبعض ما نشر من مخطوطات .

وثانيهما : بيان النهج الأمثل الذي يستهدف علاج سلبيات الواقع ، ويضع بين يدي المتطلعين إلى تحقيق التراث ونشره الأسس والتصورات السليمة التي ينبغي أن يسير على نهجها كل من يقوم بتحقيق التراث .

وهذا النهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة لم أجد من سبقني إليه على

النحو الذي يجمع بين القسمين المشار إليهما معًا في دراسة واحدة ، ويعد القسم الأول مجالاً بكراً لم أجد من تطرق إليه من الباحثين على النمط الذي أظهرته به سوى ما يتناثر في بعض المجلات من مقالات في نقد بعض الكتب المحققة ، وقد بذلت في الحديث عن النهج الأمثل في التحقيق ما وسعني من الاجتهاد في أمور عديدة بيانًا وإيضاحًا ومناقشة وإضافة ، ويمكن أن أشير إلى شيء من ذلك فيما يأتي :

١ - تنسيق قواعد هذا النهج بشكل ييسر الإفادة منها في حين جاءت عند بعض المؤلفين مشوشة بكثرة الاستطرادات التي وإن كان بعضها مفيداً إلا أن أنسب مكان لها هو إفراد ملحق خاص بها وبأمثالها[1]، وأبرز مثال على ذلك ما وضعه عبدالهادي الفضلي في كتابه تحقيق التراث حيث نجده يحشد بيانات بأسماء فهارس المخطوطات وأماكن وجودها في ثنايا الكلام مما يؤدي إلى عدم اتصاله كما فعل في حديثه عن جمع النسخ الذي بدأ بشيء منه في صفحة ٤١، ثم قطعه ببيانات الفهارس والمكتبات ، ثم وصل كلامه بعد ما يزيد على أربعين صفحة[2]، وسار على هذا النهج في أكثر من موضع ، ونجد شيئًا من الاستطراد عند رمضان عبدالتواب في كتابه مناهج تحقيق التراث ، فقد تحدث عن وصف المخطوطات ص١٩٠، ثم استطرد بالحديث عن موضوع الهمزة على وجه التفصيل ، وكان الأولى أن يفرد الحديث عن هذا الموضوع في الملحق، مع التنبيه على ذلك في الموضع الذي يقتضيه .

٢ - إيضاح الشيء الكثير مما جاء الحديث عنه مبتسراً وقاصراً عند غيري ويبدو ذلك في الحديث عن نَسْخ المخطوطة ، ومرحلة اختيار النسخ

(١) وهو ما فعلته في كتابي هذا حيث ذيلته بتسعة ملاحق مفيدة.

(٢) انظر تحقيق التراث ص ٤١ - ٩٩، وانظر ص١٣٤ من هذا الكتاب .

المعتمدة للتحقيق ، ومرحــلة المقابلة ، ومرحلة التصحيح ، حيث إن الكثير مما عرضت له هنا مبسوطًا وموضحًا جاء عند عبدالسلام هارون، وعند صـــــلاح الدين المنجد ، ورمضان عبدالتواب ، وعبدالمجيد دياب ، وأحمد الخــراط ، وغيرهم مقتضــبًا ، وليــس وافيًا بالغرض على الوجه المطلوب مع ما يعتور بعضــــه من التعميم ، كما سنرى في مباحث هذه الدراســـة.

٣ - بعض ما ذكرته شوارد قدح بها الذهن لم أقف عليها عند غيري ممن ألّف في هذا الميدان ، ويتمثل ذلك في أمور عديدة ذكرتها في بيان واقع التحقيق ، وقضية اشتراك عدد من الأشخاص في تحقيق مخطوطة واحدة، وما يلزم لذلك من أسس ، وبعض الأمور التي تتعلق بنسخ المخطوطة ، واختيار النسخ المعتمدة ، والمقابلة ، والتصحيح مما ستراه في المباحث التالية ، وآمل أن يكون لها حظ من الصواب والتوفيق .

٤ - نقد ومناقشة الآراء والأقوال التي تحتاج إلى مناقشة عند بعض المؤلفين في مجال التحقيق من الرواد وغيرهم ، مثل عبدالسلام هارون والمستشرق برجستراسر ، ورمضان عبدالتواب ، وعبدالهادي الفضلي، وعبدالمجيد دياب ، وأحمد الخراط.

٥ - في بيان النهج الأمثل وضعت نصب عيني ما أبدعه علماء الحديث وأصوله من قواعد منهجية قيمة في تحقيق النصوص ، وأفدت منها في أهم قضايا التحقيق وهي المقابلة ، والتصحيح والتعليق على النص ، رابطًا بين الماضي المشرق والحاضر المتعطش إليه .

ولابد من الإشارة إلى أن علماءنا الأوائل من المحدثين وعلماء أصول الحديث والجرح والتعديل قد وضعوا قواعد دقيقة من أسمى أهدافها إيصال

أحاديث الرسول ﷺ إلى أمته صحيحة مبرأة من أية شائبة تنال منها مع بيان درجاتها والطرق التي تؤدى بها، وأصول التحقيق في كل ما ينسب إلى الرسول ﷺ من أحاديث وآثار، وفي إطار ذلك كله تناولوا القواعد التي ينبغي اتباعها في التثبت من صحة النص ، وتحقيق الروايات ، والمتون، وجمع النسخ ، والمقابلة بينها ، وطرق التصحيح[1] وبذلك كان لهم قصب السبق في وضع قواعد وأسس قيمة في تحقيق المخطوطات بخلاف ما يشيع عند بعض الدارسين من أن المستشرقين هم أول من وضع أسس تحقيق النصوص حينما اتجهوا إلى تحقيق النصوص اليونانية واللاتينية بقصد التثبت من صحة نسبة النص إلى صاحبه ، والحث على جمع مخطوطاته ، والمقابلة بينها في الهامش، ووضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات ، وغير ذلك من الأسس ، والواقع أن الكثير من الجهود التي نراها في عصرنا باسم (منهج تحقيق المخطوطات) و(منهج البحث) قد اعتمد فيها واضعوها من مستشرقين وغيرهم على ما جاء عند العلماء المسلمين الأوائل من تجليات ، وإبداعات في هذا المجال ، وكنت أود أن أسترسل وأطيل في بيان ذلك غير أن هذا الأمر قد بات واضحًا وجليًا من خلال البحوث والدراسات العديدة التي صدرت لكبار المستشرقين وغيرهم مؤكدة تألق العلماء المسلمين في وضع قواعد وأسس التحقيق ، ومنهج البحث العلمي[2].

وفي العصر الحديث قامت جهود ملحوظة للتأليف في بيان منهج تحقيق

---

(١) من أراد الشواهد على ذلك فما عليه إلا أن يرجع إلى كتب أصول الحديث من مثل : المحدث الفاصل - للرامهرمزي ، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ، ومقدمة ابن الصلاح ، وتدريب الراوي لجلال الدين السيوطي وغيرها .

(٢) انظر في ذلك ما يأتي :

١ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي - للمستشرق فرانتزروزنثال - بيروت ١٩٦١م. =

المخطوطات[1] وكان من أولها ظهوراً ، وأكثرها انتشاراً كتابان :

أولهما : كتاب (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) للمستشرق الألماني برجستراسر .

وثانيهما : كتاب (تحقيق النصوص ونشرها) لعبدالسلام محمد هارون .

وهذان الكتابان كانا محط أنظار كل من ألف وكتب بعدهما في الموضوع نفسه ؛ بل إن الكثيرين منهم يعدون عالة على الكتابين السابقين في كثير من قضايا التحقيق ، وقد ظهر لي على وجه العموم أن كثيراً من الكتب التي صدرت حول موضوع تحقيق المخطوطات يأخذ بعضها من بعض نصّاً ، أو تلخيصًا بعزو حينًا ، وبدون عزو أحيانًا ، وتتفاوت حظوظ مؤلفيها من حيث التنسيق ، والاجتهاد بإضافة جديد لم يتطرق إليه أحد ، أو إيضاح أمر جاء مبتسراً عند السابق ، أو مناقشته للوصول إلى الوجه الصحيح ؛ بل إن بعضهم أوجز إيجازاً شديداً أشبه ما يكون باللمحات الخاطفة ، ويمكن أن يتبين لنا شيء من ذلك بإلقاء الضوء على بعض الكتب التي ألفت في هذا المجال كما يأتي:

١ - أصول نقد النصوص - للمستشرق برجستراسر ، يقع في (١٢٦) صفحة بدون الفهارس ، وهو مجموعة محاضرات كان قد ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٣١م ، ثم صدرت في كتاب بإشراف محمد حمدي البكري عن دار الكتب المصرية عام

= ٢ - مصطلح التاريخ - لأسد رستم - بيروت ١٩٥٥ .
٣ - تحقيق التراث منهجه وتطوره - لعبدالمجيد دياب - القاهرة ١٩٨٣م.
٤ - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين - لرمضان عبدالتواب - القاهرة ١٤٠٦هـ .
٥ - تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث - للصادق عبدالرحمن الفرياني - ليبيا ١٩٨٩م.
٦ - توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين - لموفق عبدالقادر - المكتبة المكية ١٤١٤هـ.

(١) سيأتي في الملحق بيان بالكتب والبحوث التي ألفت حول موضوع تحقيق المخطوطات .

١٩٦٩م ، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لبيان أصول تحقيق المخطوطات في العصر الحديث ، ويشتمل على معلومات مهمة في هذا الصدد من خلال الأمثلة والنماذج من الكتب التي يستشهد بها ، غير أنه عرض لأمور تعوزه الدقة في عرضها ، وفيها شيء من التعميم الذي لا يقبل على إطلاقه إلى جانب ما فاته من الحديث عن قضايا عديدة تتعلق بتحقيق المخطوطات ، وقد نبهت على شيء من ذلك في مواطن عديدة من هذه الدراسة[١].

٢ - تحقيق النصوص ونشرها - لعبدالسلام محمد هارون ، من كبار شيوخ التحقيق وعشاق التراث في عصرنا ، وصدرت أول طبعة من كتابه عام ١٩٥٤م، وبذلك يعد أول كتاب ينشر باللغة العربية حول تحقيق المخطوطات ، وقد جاء الكتاب مختصراً ، فمع أنه يقع في سبع وعشرين ومئة صفحة إلا أن منها ثلاثًا وخمسين صفحة اشتملت على الحديث عن تاريخ الكتابة والوراقة ، وعرض لنماذج في التصحيف ، وصور بعض المخطوطات ، أما صميم الموضوع فيصفو على خمس وسبعين صفحة ، وبعض قضايا التحقيق في الكتاب تحتاج إلى مزيد من البسط والإيضاح وبعضها لم تحظ فيه بشيء يذكر مثل نسخ المخطوطة ، والمقابلة ، ومهما يكن من شيء فحسبه أنه من الرواد الأوائل في هذا الميدان ، وله قصب السبق فيه .

٣ - قواعد تحقيق المخطوطات - لصلاح الدين المنجد .

صدرت الطبعة الأولى منه في مجلة معهد المخطوطات عام ١٩٥٥م، وهو كتاب موجز غاية الإيجاز لا يتجاوز إحدى وثلاثين صفحة في طبعته السادسة المزيدة، وما جـــاء به أشبه ما يكون باللمحات الخاطفة، مما جعل القصور يبدو واضحًا على كثير من أمورالتحقيق التي عرض لها كما جاءت بعض التصورات

---

(١) من ذلك ما سيأتي الحديث عنه في مبحث التصحيح من هذا الكتاب ، وانظر من ذلك مثلاً الصفحة رقم ١٢٩، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٠، ١٦٢، ٢٥٠.

لديه ليست دقيقة ، فمن ذلك مثلاً في الحديث عن ترتيب النسخ ذكر في رقم (٣) « بعد نسخة المصنف تأتي نسخة قرأها المصنف ، أو قرئت عليه ، وأثبت بخطه أنها قرئت عليه » وكان الأولى أن يقال توسيعًا لهذا القيد والتحديد أو كذلك بخط أحد تلاميذه ، أو عليها إثبات لقراءة النسخة على مؤلفها من قبل أحد العلماء المعاصرين له ، وكذلك في رقم (٧) قال «نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف ، وفي هذه النسخ يفضل الأقدم ، والتي كتبها عالم ، أو قرئت على عالم » وهذا لا يقبل على إطلاقه بل لابد من الاحتراز باعتبار الصحة ، وعدم النقص ، وقلة الأخطاء في مثل هذه النسخ، وفي الحديث عن تصحيح نسخة المؤلف نجد التردد بين التصرف بالتصحيح في الصلب ، أو الحاشية[1] وكذلك بالنسبة للتصرف في الأصل المعتمد بالزيادة من النسخ الأخرى حيث إن ما ذكره في رقم (٩) يعوزه المزيد من الإيضاح والتقييد ، ومن الأمور التي تستوجب المناقشة ، ولا يقبل ما جاء فيها من تصرف على إطلاقه ما أشار إليه من إثبات التصحيحات التي تأتي على هامش النسخة في المتن ، مع أن الأصح هو إثبات هذه التصحيحات في هامش التحقيق[2] .

٤ - تحقيق التراث العربي. منهجه وتطوره - لعبدالمجيد دياب .

وقد صدر في طبعته الأولى عام ١٩٨٣ ، ويقع الكتاب في (٣٨٢) صفحة، وما يخص منهج التحقيق منها يمثل أقل من النصف ، وأما الباقي فتغلب عليه الصبغة التاريخية للحديث عن نشأة تحقيق التراث وتطوره، وتبدو في الكتاب جوانب قصور عديدة في إيضاح بعض أمور التحقيق ، مع ما يعتور بعض ما عرض له من تعميم مجانب للنهج الصحيح ، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في ثنايا حديثي عن هذه الأمور، ومن اللافت للنظر أن المؤلف اعتمد كثيراً

---

(١) انظر ما سيأتي من الحديث عن هذه القضية في مبحث التصحيح .

(٢) انظر مناقشة بعض آرائه ص١٥٧، ٢٠٢ من هذا الكتاب .

على جهود غيره، ونقل عنهم دون عزو إليهم ، وكأن ما ذكره من بنات فكره ، وهذا خلل واضح في المنهج والأمانة ، فمن ذلك على سبيل المثال انظر الصفحات (٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨١) حيث تجد كلامًا مأخوذاً بالنص دون عزو، من كتاب مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي لفرانتزروزنتال ، وانظر في المقابل عنده الصفحات (٦٢، ٦٣، ٨٢، ٩٠) ونجد المؤلف ينقل أيضًا بالنص وبدون عزو في الصفحات رقم (١٨٠، ٢٦٥) وذلك من كتاب أصول نقد النصوص لبرجستراسر في الصفحات رقم (٤٢ ,٨٣، ٨٤، ٤٢)[١].

٥ - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين-لرمضان عبدالتواب، وقد صدر الكتاب في طبعته الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

ويقع في (٤٣٦) صفحة ، وأكثر من نصف الكتاب مقالات في نقد بعض ما نشر من كتب التراث ، وخصص منه اثنتين وستين ومئة صفحة للحديث عن مناهج التحقيق عند المحدثين ، وتخلل ذلك استطرادات عديدة منها ما بين الصفحة (٨٠-٩٠) حول الإملاء العربي والرسم ، وما بين (١٢٧-١٤٨) حول التصحيف والتحريف، وما بين (١٩٠ -٢٠٥) حول الهمزة، وهذه الاستطرادات وإن كان بعضها له صلة بالموضوع إلا أن التفصيل فيها على النحو الذي سيقت به ليس هذا محله ، وإذا أراد المؤلف التفصيل في شيء من ذلك فيمكن أن يفرد له مكانًا في ملحق الكتاب ويحيل عليه ، ذلك لأن بعض الاستطرادات قد تؤدي إلى تشتيت شمل الأفكار التي هي من صلب الموضوع ، وتخرج به عن نطاقها المحدود ، مما يضعف الإلمام بها على الوجه المطلوب ، ويغلب على الكتاب العرض لأقوال من ألف في تحقيق المخطوطات ، ولا سيما في الباب الثاني منه ، ويبدو أن المؤلف ركز فيه كثيراً على آراء المستشرق برجستراسر

(١) انظر مناقشة بعض آرائه ص١٢٩، ١٣٠، ١٥١، ١٧٣، ١٧٩.

حيث أخذ عنه في ستة وعشرين موضعًا كما يبدو من الإحالات التي في هامش الكتاب ، ومع ذلك فقد تناثرت في ثنايا الكتاب آراء للمؤلف عديدة مستقاة من تجاربه الكثيرة، وممارسته الطويلة في مجال التحقيق ، ويثري ذلك بعض الأمثلة من الكتب المنشورة والمحققة، وبعض أمور التحقيق التي عرض لها تبدو بحاجة إلى مزيد من الإيضاح ، والوقفة المتأنية .

٦ - محاضرات في تحقيق النصوص - لأحمد محمد الخراط .

يقع الكتاب في (٩٤) صفحة وهو محاضرات جامعية ألقيت على طلبة الدراسات العليا ، ومع أن المؤلف - كما أشار في المقدمة - سعى إلى أن يتلافى ما يتجلي من قصور عند من سبق ، واعتمد على ماله من ممارسة وخبرة في ميدان التحقيق إلا أن عدداً من الأمور التي عرض لها لم يقف عندها وقفة كافية . فقضية نسخ المخطوطة ، والمقابلة ، والتصحيح مع مالها من أهمية لم يفرد كلاً منها بالحديث ، وإنما تناولها تناولاً سريعًا مقتضبًا تحت عنوان عام هو (التحقيق) ولاحظت عنده شيئًا من التداخل في الأمور التي عرض لها ، وهذا ناتج عن الحاجة إلى تنسيق مراحل التحقيق وقضاياه ، وبعض الأمور التي تطرق لها تعوزها الدقة ، وفيها شيء من الإجمال الذي يحتاج إلى تفصيل ، كما جاء عنده في الصفحات رقم ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٧٣ ، مما لا يتسع المقام لمناقشته في هذه المقدمة ، وربما مر معنا شيء منه فيما سيأتي من مباحث[1] على أن ثم كتبًا وبحوثًا عديدة في هذا الميدان - كما أشرت سابقًا - ولعلي أكتفي بهذا العرض الموجز لبعضها ، ولست أقصد منه هضم حق من سبق في الكتابة عن تحقيق المخطوطات ، أو أقلل من شأنهم ، وإنما قصدت تصوير شيء من الواقع استنهاضًا لمزيد من الجهد ، والتمحيص والدراسة في وضع المنهج والأسس المثلى لتحقيق المخطوطات ، ولا يقع في الوهم أني أدعي

(١) انظر من هذا الكتاب ص١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٢.

بذلك الوصول إلى الكمال ، والغاية المتوخاة ، فيما وضعته بين يدي الدارسين والباحثين من تصورات لواقع التحقيق ، وأسس النهج الأمثل فيه ؛ بل إن الأمر لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهد والدراسة من ذوي الخبرة والدراية والتمرس في ميدان التحقيق ومعايشة المخطوطات.

وحسبي أني اجتهدت على النحو الذي سبق أن عرضت له في هذه المقدمة ومن خلال خبرة متواضعة في التعامل مع المخطوطات وتحقيقها امتدّت عبر ثلاثين عامًا إلى جانب ما اطلعت عليه من كتب وبحوث عديدة في هذا الصدد ، وأترك للباحثين المتخصصين تقويم عملي هذا ، والحكم عليه ، آملاً تزويدي بملحوظاتهم العلمية حوله بعد القراءة الفاحصة ، والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

أ.د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان

المدينة المنورة ١٤١٤/١٢/٢٠هـ

رحلتي مع المخطوطات

رحلتي مع المخطوطات لها تاريخ يتغلغل في أعماق وجداني ، ويلقي ظله الوارف على دروب حياتي . إذ منها كانت بداية انطلاقتي في مدارج العلم والمعرفة ، فقد فتحت عيني على مجالي هيبتها ووقارها منذ وقت مبكر ، حيث كنت طالبًا في المرحلة الإعدادية أتلمس الطريق إلى النبع الذي يسد الغُلّة ، ويطفئ أوار الظمأ ، وأبحث عن مصادر النور الذي يبدد ظلمات الجهل ، ويريد الله أن أجد ضالتي في مسجد رسول الله ﷺ على يد بعض شيوخ العلم ، وهنا بدأت رحلة الشوق والحنين إلى لقاء الكتب واقتنائها ، وفي هذا المضمار ساقتني قدماي إلى مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في قبلة المسجد النبوي ، وهي من أغنى مكتبات المدينة المنورة بالمخطوطات، وعلى الرغم من أنني لم أكن أعي تمام الوعي قيمة وروعة ما بين يدي من آثارها المخطوطة ، أخذت أجيل طرفي في صفحات لم تكن مألوفة لدي من قبل ، صفحات سُوِّدت بالمداد ، وكتبت بخط اليد ، وكان المألوف عندي ما أقرأه من كتب الدراسة المطبوعة ، وقد أثار ذلك في نفسي الرغبة الملحة للتعرف على حقيقة الأمر ، وراح الشوق العارم يشدني إليها ، ويتزايد يومًا إثر يوم عند كل ومضة نور تطوى في مسارب دروبي اللاهثة مُزْعة من بساط الظلمة حتى أصل إلى كنه ما أتقلب في محيطه من عالم المخطوطات ، ومع كل بارقة أمل تشرق في نفسي أحس بالرغبة تتجدد ، والشوق يزيد ، وإذا بي في محيط يتجاوز بي حدود الزمن ، ويكشف لي عن حقيقة أمةٍ تتجسد في آثارها ، وأجيالٍ تتجافى جنوبها عن المضاجع وهي ترصد ذاتها ، وتشيد صروح حضارتها بما تقدمه من عصارة عقولها وفكرها عبر العصور المتلاحقة كل ذلك من خلال آلاف المجلدات من

المخطوطات التي كانت تلتف من حولي داخل نطاق المكتبة ، وكم كنت أطوف بنظري في رياضها النضرة خلال عوالم تغرق بي في أعماق الماضي ، وفي لُجج طوام من بحور العلم ، وهنا يكاد الإنسان يفقد الإحساس بالحياة خارج هذا النطاق ، ويتبلور الإحساس بها شاخصًا بين آلاف المخطوطات التي تحمل في طياتها علوم الأولين واكتشافاتهم العلمية ، وتفصح عن العقلية المبدعة للعلماء المسلمين في كل مجال من مجالات العلم والمعرفة ، وقصارى القول إني وجدت في هذه المكتبة المدرسة الأولى بل الجامعة التي تعلمت منها الشيء الكثير حين عكفت على مخطوطاتها ، وأمضيت معها سنين طويلة قراءة وتأملاً ، ونسخت منها بخط يدي قدراً لا بأس به ، فكان من حقها عليّ أن أعرف بها وبكنوزها من المخطوطات ، فكتبت عنها بحثًا مطولاً وأنا طالب في السنة الثانية من كلية اللغة العربية عام ١٣٨٧هـ، ثم بعثت به للشيخ حمد الجاسر فنشره مشكوراً في مجلة العرب، ومن هنا كانت بداية الوعي عندي بعالم المخطوطات، وهو عالم استحوذ على مشاعري ، ومن المؤسف أن الكثيرين من أبناء الأمة العربية والإسلامية لا يشعرون بوجوده ، ويحتاجون إلى من يشحذ أذهانهم للإحساس به عن طريق التعريف بتلك المخطوطات ، ونشر المفيد منها محققًا تحقيقًا علميًا .

وأراني هنا بحاجة إلى أن أردد مع أحد عشاق المخطوطات ذلك الهتاف الذي أجراه على لسانها وهي تناديه قائلة « ألم تنسنا ، هل ستأتي إلينا . أتذكر كيف أعدتنا إلى الحياة ، وكيف أنك دققت النظر باهتمام في سطورنا البالية المطموسة ، وكيف أنك فتحت معاني تلك السطور رويداً رويداً، وكيف أنك دققت النظر أيضًا في تلك الخطوط التي كتبت بسرعة ، أو بصورة غير جذابة. أتذكر كيف تقبل علينا سواء في ساعات الملل ، أو ساعات همك وتعبك، لقد لمست في صفحاتنا الأصدقاء المخلصين الذين يتلقونك دائمًا

بسعادة وسرور ، لقد أعطيتنا بذلك مكانًا في الحياة الماضية وها نحن من جديد قد استعدنا الحياة إلى الأبد ، وقد كنا من قبل مطروحين تحت الأرض، أو في الصناديق المنسية مئات الأعوام... وقد أعطيناك مقابل ذلك المعرفة بما كنت تجهله ، وتعرفت على شخصيات خرجت من صفحاتنا وكأنها حية ، وتجسدت أمامك تراها رأي العين .

المخطوطات تهمس وأنا أدقق النظر باهتمام أتعرف عليها فتعلو شفتي ابتسامة وتشرق نفسي سروراً من تلك الصفحات التي هي صفحات حياتي ، وأنا وهي صفحات حياة الآخرين . إنها صورة للماضي ولن يخفيها بعد الآن ضباب العصور»[1] .

---

(١) مع المخطوطات العربية . صفحات من الذكريات عن الكتب والنشر - كراتشكوفسكي ص٢٦-٢٧ (بتصرف) .

تراثنا المخطوط . آفاقه وأهميته

تراثنا المخطوط آفاق فسيحة تتبلور من خلالها حضارة الأمة العربية والإسلامية ، والذي يطلع على تاريخ هذه الحضارة يقف عن كثب على سعة آفاقها ، وشمولها لجوانب متعددة من علوم وآداب وفنون وعمران ، وآثار وصناعات ، وابتكارات متنوعة فيما يتصل بالكون والحياة والإنسان ، وهي حضارة مبدعة لم تدع جانبًا من الجوانب التي أشرت إليها إلا وكان لها فيه سهم وافر ، ومجال رحب ، وإذا أردنا أن نجيل النظر في عطائها العلمي والثقافي نجد أنفسنا أمام حشد هائل من الكتب والمصنفات التي دونها العلماء السابقون في شتى صنوف العلم والمعرفة من علوم في الشريعة واللغة والأدب، والطب ، والحساب ، والهندسة ، والمنطق ، والفلاحة ، والصيدلة، والصناعة، وغير ذلك، ومن يجيل النظر في بعض المؤلفات التي ترصد مسيرة تراثنا في حركة التأليف والفكر مثل كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة يقف على ما يثير العجب والدهشة لشمول واتساع التأليف عند العلماء العرب والمسلمين حيث شمل جميع جوانب العلم ودقائق المعرفة فيما يقرب من مئتي علم ، وخلفوا لنا في ذلك كله تراثًا ضخمًا يكاد يفوق الحصر ، ومن آيات ذلك ما نقرأه في تاريخنا الحضاري عن عناية الخلفاء والعلماء بالكتب والمكتبات التي انتشرت في أرجاء الدولة الإسلامية ، وحوت مئات الآلاف من الكتب من مثل بيت الحكمة التي أسسها الخليفة العباسي المأمون ، وكان يرسل البعثات شرقًا وغربًا لجلب الكتب إليها في العلوم النقلية والعقلية ، ومكتبة الحكم الثاني المنتصر بالله في الأندلس (٣٥٠-٣٦٦) والتي كانت من الضخامة بحيث سجلت محتوياتها في أربعة وأربعين فهرسًا ، وغير ذلك من المكتبات ،

وأود هنا أن أردد مع عاشق الكتب والمعرفة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قوله « ولولا ما أوْدَعَتْ لنا الأوائل في كتبها ، وخلدت من عجب حكمتها، ودونت من أنواع سيرها حتى شاهدنا بها ما غاب عنا ، وفتحنا بها كل مستغلق كان علينا ، فجمعنا إلى قليلنا كثيرهم ، وأدركنا ما لم نكن ندرك إلا بهم لقد خس حظنا من الحكمة وضعف سبيلنا إلى المعرفة »[1].

وقد منيت هذه الثروة العلمية والعقلية الثرة بنكبات وكوارث وعوادٍ عبر العصور أتت على مئات الآلاف بل الملايين منها تلفًا وإحراقًا وضياعًا ومن منا لا يتذكر حادثة هولاكو وجنوده الذين صنعوا من الكتب جسراً يعبرون عليه في نهر دجلة إلى جانب ما أحرقه الصليبيون في حملاتهم المسعورة على البلاد الإسلامية ، فقد قدر بعض المؤرخين ما أتلفه الصليبيون في طرابلس وحدها بثلاثة ملايين مجلد[2]، وحسبنا في تقدير ما أصاب تراثنا المخطوط من تلف وضياع أننا نفتقد اليوم أسماء قدر كبير من المؤلفات القيمة التي تصادفنا في تراجم العلماء والأدباء ، وفي المصادر التي تعنى برصد حركة التأليف كالفهرست للنديم ، وكشف الظنون وذيوله، ومفتاح دار السعادة ، وكتب برامج العلماء ، حيث لا نقف في هذه المصادر إلا على أسماء الكتب ، ولا نجد لها أثراً في الواقع بعد البحث والتحري في مظانها ، وعلى الرغم من ذلك فإن ما بقي من هذا التراث ووصل إلينا يُعدّ مفخرة لأمتنا ، ونحن أمة لها تراث خالد ومنجزات حضارية تدعو إلى الفخر والاعتزاز ، وتلك حقيقة أثبتها التاريخ ولست بحاجة إلى أن أسوق الأدلة على ذلك ، ولكننا بحاجة إلى الوعي بأن إحياء هذا التراث لابد أن يكون مبعث فخر واعتزاز لنا بمنجزات الماضي ودورنا الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية ، وكأني أتمثل هنا شيخ التحقيق

---

(١) الحيوان (١/٨٥) .

(٢) من روائع حضارتنا ، مصطفى السباعي ص١٦٢.

وعاشق التراث عبدالسلام محمد هارون رحمه الله بوجهه الطلق ، ورغبته الأكيدة في التوجيه وغيرته الشديدة على تراث أمته وهو يقول «هذا التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا صانعي الثقافة الإسلامية العربية جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال ، ثم نسمو برءوسنا في اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء . إن هذه الصيحات التي يرددها دعاة الاستعمار الثقافي يبغون بها أن ننبذ هذا التراث ونطرحه وراءنا ظهريا صيحة في واد. وكم لهم من محاولات يائسة يدورون بها ذات اليمن، وذات الشمال كي يهدموا هذا الصرح ، ولكن تلك المحاولات لم تجد لها صدى إلا عند من أمكنهم أن يُضْفُوا على أنفسهم ظل الاستعباد الثقافي من ضعاف القلوب ، وأرقاء التفكير»[1].

على أن هذا الوعي بتراثنا يجعلنا نطل من خلاله إلى واقعنا المعاصر بعين البصيرة الواعية التي تبني حاضرها على أسس سليمة ، ودعائم راسخة من تطلعات الحاضر ، وعراقة الماضي. ومن الخلل في التفكير ذلك المفهوم الذي يحمل في طياته الكثير من مغالطات حسن حنفي، وتصوراته الفاسدة حول موقفه من التراث القديم في كتابه التراث والتجديد[2]، والذي يلح فيه على فكرة ربط التراث بالواقع بأساليب معكوسة ، ومفاهيم مغلوطة ، على نحو ما يذهب إليه من جعل التراث هو الوسيلة ، والتجديد هو الغاية ، ويحاول من خلال ذلك أن يجعل الحاضر هو الذي يكيف الماضي بكل موروثاته من دين ومعتقدات ، وقيم ، وحضارة ، ومعرفة . وفي هذا غمط لحق الماضي إذ ربما جعل من ذلك سبيلاً وذريعة لإلغاء الماضي بحجة أن الحاضر يرفضه ، ومن خلال ذلك يتجلى سعيه إلى تطويع نصوص الشريعة حسب الواقع مهما كان هذا

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص٥ .

(٢) انظر من هذا الكتاب ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨.

الواقع ، ومثل هذا التوجه من الأهداف المشبوهة التي يسعى إليها المؤلف من ثنايا مغالطاته وسفسطائيته التي تستحوذ على كتابه .

ومهما يكن من أمر فإن الإحساس بتراثنا المخطوط هو إحساس طبيعي بالماضي وحاجة الحاضر إليه ، فالماضي والحاضر إذاً كلاهما يستحوذان على أعماق شعورنا ، والإحساس بقيمة هذا التراث ، والعمل على استثماره على الأصول والأسس العلمية التي يجني منها الواقع أزكى الثمار وأشهاها هو بعينه الرؤية الصحيحة للتجديد . ولا أود أن أتعمق هنا في مسالك رحى النقاش الدائر بين التراث والتجديد أو المعاصرة ، ولكن الذي لابد من الإشارة إليه هو أنه لا ينبغي أن نقف بين مفترق طريقين أحدهما لدعاة المعاصرة الذين يتجاهلون الماضي بكل منجزاته الحضارية وقيمه ، ويسعون لإذابة الشخصية الحضارية التاريخية للأمة الإسلامية ، ويتصورون الدعوة إلى إحياء التراث نبشًا للقبور ، وتقلبًا في جنبات الأطلال البالية. والطريق الآخر للمغالين من التراثيين الذي يرون الوقوف عند الماضي بكل أبعاده دون التقدم خطوة إلى الحاضر ، ويغالون في تقديس بعض مظاهر الماضي دون تمييز أو وعي وبصيرة ؛ بل ربما كان هم بعضهم من التراث مقصوراً على مجرد التغني بأمجاد الماضي ، والاستغراق في نشوة الفخر والاعتزاز به دون التفاعل معه على بصيرة مما قد يبعدهم عن جوهره والإفادة منه شأن من يغرق في مدح البطل ويعجز عن محاكاته في البطولة، على أن النظرة الواقعية تؤكد أن التراث يمثل الأصالة ، والأصالة والمعاصرة يتفاعلان في إطار من الماضي والحاضر إذ الماضي هو الذكرى التي تستوعب حضارة الإنسان وتجاربه ، ومنجزاته ومعارفه ، وتحمل في طياتها القيم التي تستوجب التفاعل مع ذلك كله على ضوء من تطلعات الحاضر الذي هو جزء منا. كما هو الشأن بالنسبة للماضي ، ومن الرائع أن يكون الإنسان على صلة بالماضي التليد ، وأن لا يغيب عنه الحاضر المجيد ، وبذلك يتميز ويظهر فهو

في كلا الحالين له عقل تسنده نظرة سديدة ، ووعي وإدراك يصل الماضي بالحاضر ليتجلى الجديد ويشرق بأصالته وعراقته ، ويتحلى القديم بروعة الجديد المفيد ، وتلك سنة الحياة ، وكل حي لابد له من اتصال بجذوره، ومن لا يقر بذلك كأني به مثل من يريد أن يطفئ نور الشمس الساطعة لأنها قديمة وأنّى له ذلـــك .

ولعل أقل ما يحتاجه منا هذا التراث إنما يتمثل في العناية به ، وتمثله في واقعنا ، والعمل على جمعه والحفاظ عليه ونشره محققًا تحقيقًا علميًا يقربه إلى أذهان أجيالنا ويشدهم إليه .

التحقيق في اللغة والاصطلاح

لفظة التحقيق جاءت مصدراً من الفعل «حقق يحقق تحقيقًا» وأصل مادته الفعل المضعف العين (حقّ) وقد تولدت عنه معانٍ عديدة يرى ابن فارس أنها تدور حول إحكام الشيء وصحته ، ومما ذكره في هذا الصدد، ويقال : ثوب محقق إذا كان محكم النسج قال :

تَسَرْبلْ جلد وجه أبيك إنا كفيناك المحققة الرقاقا

ويقال : حققت الأمر وأحققْتُه : أي كنت على يقين فيه[1] .

ويقال : أحققت الأمر إحقاقًا إذا أحكمته وصححته[2] «وحَقَقْت العُقدة أحقّها : إذا أحكمت شدها»[3].

وجاء في لسان العرب : وحقه يحقه وأحقه كلاهما أثبته ، وصار عنده حقّاً لا شك فيه ، وحق الأمر يُحقُّه حقّاً وأحقه. كان منه على يقين تقول : حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه[4] .

ومن خلال هذه المعاني يتبين لنا أن كلمة التحقيق تدور حول : إحكام الشيء وصحته ، والتيقن ، والتثبت ؛ ولا شك أن هذه المعاني لها ارتباط وثيق بالمدلول الاصطلاحي للتحقيق ، إذ من مقتضياته - كما سنرى - إحكام تحرير

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/١٥، ١٦، ١٩) وتهذيب اللغة (٣/٣٧٧) .
(٢) تهذيب اللغة (٣/٣٨٢) ولسان العرب (١١/٣٣٣) .
(٣) أساس البلاغة (١/١٨٩) .
(٤) لسان العرب (١١/٣٣٣) .

النص وتصحيحه ، والتيقن والتثبت من كل ما يدور في فلكه، ومن هذا المنطلق يمكن أن نقف على المدلول الاصطلاحي للتحقيق ، وهو الذي يتمثل في « إخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه ، واسم مؤلفه ، ونسبته إليه ، وتحريره من التصحيف والتحريف ، والخطأ ، والنقص والزيادة» بقراءته قراءة صحيحة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمت على يد مؤلفه ، أو «إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف ، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف»[1].

كما يتمثل في : «أن يؤدي الكتاب أداء صادقًا كما وضعه مؤلفه كمّاً وكيفًا بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبًا هو أعلى منه ، أو نُحِلَّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصًا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة ، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ، ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقًا فيصحح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عباراته بما يدفع الإخلال ، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام، فيأتي به المحقق على صوابه ... ليس تحقيق المتن تحسينًا ، أو تصحيحًا ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير»[2].

ويبدو أن جمهرة من الذين صنفوا في أصول تحقيق المخطوطات يركزون في

---

(١) تحقيق التراث ص ٣٦ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٦ ، ٤٧ .

تعريفهم له على إخراج النص بالصورة التي جاءت عند المؤلف ، ولا مراء في أن الغاية القصوى من التحقيق تتجه إلى تحرير النص وقراءته قراءة صحيحة على النحو الذي جاء به عند مؤلفه ، ومع ذلك فيما أرى يقتضي التحقيق الحرص على اختيار النسخ المعتمدة للتحقيق ، وتحديد أصل منها ، وقراءته قراءة صحيحة سليمة مبرأة من الخطأ والتصحيف والتحريف ، والمحافظة على الأصل دون العبث به بزيادة أو نقص على غير أساس علمي، ومقابلة الأصل بالنسخ الأخرى المختارة ، وإثبات الفروق المناسبة في حاشية التحقيق ، وخدمة الكتاب بتحرير نصوصه ، والتعليق عليها بما يقتضيه المقام من تعليق كالتخريج والتوثيق من المصادر الأصلية ، وإيضاح وتفسير ما يحتاج إلى ذلك من الألفاظ والمصطلحات ، والتعريف بالأعلام والمواضع عند الحاجة ، كل ذلك في حدود القصد والاعتدال ، مع وضع فهارس مفصلة لما اشتمل عليه الكتاب من علوم ومعارف ، وغير ذلك مما يخدم النص ويقربه من الباحثين في ضوء أصول التحقيق التي سيأتي بيانها . وعلى هذا درج كبار المحققين في عصرنا كما يبدو من نهجهم العملي فيما قاموا بتحقيقه من المخطوطات ، مثل أحمد زكي باشا ، والشيخ محي الدين عبدالحميد ، أحمد محمد شاكر ، وأخيه محمود محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، والسيد أحمد صقر، وغيرهم ويميل أستاذي محمود شاكر إلى إطلاقه عبارة «قرأه وشرحه محمود محمد شاكر» بدلاً من عبارة «حققه» لما توحي به هذه العبارة عند البعض من التبجح والتعالي والادعاء ، وذلك فيما يخرجه ، ويعمل به من مخطوطات يرى عمله فيها لا يزيد على أن يقرأ الكتاب قراءة صحيحة، ويؤديه للناس بقراءة صحيحة ، وكل ما يعلق به عليه فهو شرح لغامضه ، أو دلالة للقارئ بعده على ما يعينه على فهم الكلام المقروء ، والاطمئنان على صحة قراءته ، وصحة معناه؛ ولذلك وجه اللوم لعلي جواد ، ومنير سلطان على ما كرراه من عبارة المحقق التي وصفوه بها في معرض

نقدهما لعمله في كتاب طبقات فحول الشعراء ، وطلب منهما أن يضعاه حيث وضع نفسه ، فهو - حسب قوله - قارئ ، أو شارح ، أو دليل ليس غير ، وليس محققًا ، وإنما المحقق من يقول في «د» .. «قال» وفي نسخة «ع» «نال» وفي نسخة «م» : «مال» وهلم جرا[1] .

وفي موضع آخر أشار إلى أنه لا يتبع فصول علم التحقيق ، التي تتمثل في ملْء هوامش الكتب بعلم فياض من فروق جهلة النساخ في كتابة «ينبغي» «تبتغي» «يقولها» «تقولها» «يجرّن» «يجرِّد» «يقرآن» «بقرآن» «فراهيد» «فراهيده» «فردوسي» «قردوسي» «يئلوا» «يتلوا» وأشباه هذه المعارف الجليلة التي تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول «المنهج العلمي» وعلى فصول «علم التحقيق»[2] ولا شك أن هذا التوجه عند الأستاذ الفاضل يوضح منهجه في العمل على إخراج المخطوطات ، ويتركز في أمرين ؛ أولهما : قراءة الكتاب المخطوط قراءة صحيحة ، وتأديته للناس بهذه القراءة ، وثانيهما: التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من الكتاب بشرح غامضه . وينص على الهدف من التعليق عنده ، وهو - كما يقول - « دلالة القارئ على ما يعينه على فهم الكلام المقروء ، والاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه» ويبدو من هذا الهدف أن التعليق عنده يقتصر على ما يخدم الغاية القصوى من عمله ، وهو قراءة الكتاب قراءة صحيحة ؛ لأنه يرى أن التعليق يعين القارئ على فهم الكلام المقروء ، ويعمل على الاطمئنان إلى صحة قراءته وصحة معناه . على أن هذا النهج الذي عرضت له ، والذي ارتضاه الشيخ الفاضل لنفسه يفصح عن نقد واضح لمسلك ونهج بعض المشتغلين بتحقيق المخطوطات ممن يضعون كلمة التحقيق في غير موضعها اللائق بها حين

(١) انظر برنامج طبقات فحول الشعراء ص ١٥٧ ، ١٥٨.

(٢) المصدر السابق ص ١١٠ .

يضعونها ادعاء على ما يعملون به ، ويخرجونه من مخطوطات تحمل عبارة «تحقيق فلان» مع أن ما خرج من أيديهم جاء على صورة تتجافى مع مقتضيات هذه العبارة بشيوع الأخطاء والتصحيفات والتحريفات ، وإثقال الحواشي بما لايقتضيه المقام ولا فائدة فيه من التعليقات ، وفروق النسخ على غير أساس من علم ودراية ، كما يتجلى عند بعض المستشرقين ومن شايعهم .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المراد بالتراث المخطوط هو ما وصل إلينا من مؤلفات ، ومصنفات مكتوبة بخط مؤلفها ، أو بخط أحد النساخ ، قبل عصر الطباعة ، وفي مقابل ذلك الكتب المطبوعة التي خرجت إلينا بواسطة آلات الطباعة في العصر الحديث ، ويذهب عبدالسلام هارون إلى «أن التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها التاريخ كاملة ، أو مبتورة . فوصلت إلينا ، وليس هناك حدود معينة لتاريخ أي تراث كان ، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من إنتاج يعدّ تراثًا فكريًا ، ولقد أصبح شعر شوقي ، وحافظ ، وحديث عيسى ابن هشام ، وآثار العقاد ، والمازني تراثًا له حرمته التاريخية وله مقداره»[1] على أن هذه النظرة فيها شيء من التوسع حيث لا تُقيّد التراث المخطوط بزمن معين والأولى تقييده إما بقولنا ما كان قبل عصر الطباعة الحديثة ، وإما بأنه هو ما ورّثه السلف للخلف من كتب مخطوطة باليد ، وصلت إلينا على هذه الصورة .

---

(١) قطوف أدبية حول تحقيق التراث ص ٢٩ .

من صفـات المحقـق

ثمت صفات لابد من توافرها في شخصية من يتولى تحقيق المخطوطات ، ويمكن تلخيصها ، وإيضاحها فيما يأتي :

١ - الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري إحساسًا ينبع من الإيمان العميق بدوره الفعال في بناء حضارة الأمة عن طريق إحياء تراثها ، وربط ماضيها العريق بحاضرها المشرق لتكون أكثر تألقًا وتفوقًا في شتى مجالات الحياة ، وميادين العلم والمعرفة .

٢ - الحب والتعلق بتراثنا المخطوط ، ومعايشته ، وتوثيق الصلة به على نطاق واسع قراءة ودراسة ، وخبرة ، ودراية بأسراره ودقائقه وخصائصه، وأساليب تدوينه ، ومناهج كتابته ، وأنواع خطوطه .

٣ - الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات ، والدراسة الواسعة بأصول تحقيقها ، ومعرفة أصولها ، وما كتبت به من خطوط متنوعة مشرقية ومغربية ، وفارسية حيث تواجه المحقق أشكال من الرسم يختلف الواحد منها عن الآخر ، وقد يؤدي ذلك إلى شيء من الوقوع في اللبس ، والقراءة الخاطئة، ويستتبع ذلك التمرس بنهج النساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة ، مثل علامات التضبيب، واللحق ، والإحالة ، تلافيًا للوقوع في الوهم واللبس بين ما هو حواش وشروح على هامش النسخة ، أو إضافات من بعض النساخ ، وبين ما هو من صلب الكتاب ، ولابد من معرفة اصطلاحات القدماء في الضبط بالشكل ، وعلامات إهمال الحروف غير المعجمة ، وما يسمى بالتعقيبة، وهي أمور سيأتي إيضاحها .

٤ - أن يكون المحقق على علم ودراية بموضوع الكتاب ، فإذا كان الكتاب في الحديث فلابد أن يكون للمحقق إلمام ودراية بهذا العلم ، وكذلك الشأن إذا كان في التفسير ، أو اللغة ، أو الأدب ، وسائر العلوم ، وحبذا لو أن كل عالم بفن ، ومتبحر فيه يتجه إلى تحقيق المخطوطات التي تتصل بفنه وتخصصه ، وذلك أدعى إلى أن يكون العمل أكثر إتقانًا ودقة ، مما لو تصدى له شخص آخر له وجهة علمية أخرى .

٥ - الأمانة العلمية التي تقتضي تحرير النص وتصحيحه ، والاجتهاد في إخراجه على الصورة التي تمت به على يد مؤلفه دون أي تصرف ، أو تقويم بنقص أو زيادة دون أساس علمي مكين يعتمد على أصول التحقيق المعتمدة عند شيوخ هذا العلم وأساطينه ، مع البعد عن كل ما يتنافى مع الأمانة العلمية ، من العبث بالتراث تحريفًا وتغييراً وتبديلاً ، وحذفًا ، انطلاقًا من الأهواء الشخصية ، أو المذهبية ، أو العبث بإخراجه على أي شكل وصورة رغبة في الاستكثار ، وتحقيق المكاسب المادية ، أو بالسطو على جهود الآخرين ، وإخراج الكتاب باسم مزيف لم يخط فيه حرفًا ، أو كان وراء ذلك جنود مجهولون مأجورون يهيئون العمل، فيظهر ويختفون.

٦ - الإلمام الواسع باللغة العربية وأساليبها ومفرداتها وسائر علومها ، من نحو وصرف ، وبلاغة ، وأدب ، مما يذلل كثيراً من الصعاب التي قد تواجه المحقق في أساليب المخطوطة ولغتها ، حيث يجد من الحصيلة اللغوية ما يمكنه من تدقيق النظر ، والوصول إلى الوجه الصحيح .

٧ - التذرع بالصبر والأناة ؛ لأن المحقق كثيراً ما تواجهه مشكلات ، وصعوبات قد تتطلب وقفات طويلة ومتأنية للوصول إلى علاجها الصحيح عن علم ويقين ، وبعد طول بحث وتقصٍّ ، بعيداً عن النظرة العجلى التي تأخذ بأقرب ما يتبادر إلى الذهن دون إعمال الفكر وتدقيق

النظر ، وتقليب الأمر على جميع وجوهه المحتملة بغية الوصول إلى وجه الصواب .

٨ - سعــة الاطلاع على كتب التراث ومصــادره في مختلف جوانب العلم والمعرفة، ومعرفة مناهج المؤلفين ، وتوجهاتهم العلمية ، وطرق البحث في مصنفاتهم حول شتى العلوم مما يساعد المحقق على تحرير ، وتوثيق نصوص الكتاب الذي يعمل على تحقيقه على النحو الذي سيأتي إيضاحه.

القسم الأول

واقـــع التحقيق

عرض عام للواقع

الذي يجيل النظر في واقع التحقيق اليوم يقف على ما يبعث الأسى والحسرة من العبث الذي يُمنى به تراثنا ، وتجأر نفائسه بمر الشكوى على أيدي بعض من أقحموا أنفسهم في ساحة التحقيق دون بصر ودراية تؤهلهم للقيام بهذه المهمة الشريفة بما تحمله في طياتها من أهداف نبيلة في بعث تراثنا ، وإحيائه ، وقد استسهل بعضهم هذه المهمة وتصور أنها لا تعدو أن تكون عملاً آليّاً فأقدم على خوض غمارها دون أن يعد العدة لذلك ، وما درى أن التعامل مع المخطوطات وتحقيقها ليس بالأمر السهل أو الهين ، كما يتبادر إلى أذهان بعض شداة التحقيق ممن أقدم في أيامنا هذه على ميدانه دون دراية تامة بأصوله، ووعي بحقيقته ، مع شيء من الجهل ، وضيق ذات اليد من العلم ، ومع ذلك راحوا يتسابقون بلا روية واكتراث على تحقيق المخطوطات ، والعمل على نشرها وإخراجها بأي شكل ، إذ كان بعضهم يحث الخطى ، ويلهث لكي يخرج عمله بأسرع وقت قبل أن يسبقه أحد إلى إخراجه إما لغرض شخصي ، أو تجاري ، ولا شك أن ذلك كثيراً ما يكون على حساب إتقان العمل ، والبعد عن النهج القويم لأصول التحقيق التي لا ينهض بها إلا من هو مؤهل لها علمًا وفهمًا وإدراكًا ودراية.

ومن هنا برزت في ساحتنا الثقافية أعمال عديدة من كتب التراث المحققة تحقيقًا هزيلاً يشيع فيه التصحيف والتحريف ، والخلل ، والأخطاء العلمية في التعليقات إلى درجة يتمنى معها المرء لو أن تلك الكتب خرجت بدون ذلك التحقيق الذي عدمه أجدى وأنفع من وجوده ، ومن المؤسف أن صفحة العنوان

منها تأتي مذيلة بعبارة ، «حققه فلان» وتبحث عن مقتضى ذلك فلا تجد شيئًا يذكر مما حدا بأستاذي محمود شاكر إلى أن يعبر عن استيائه واستنكاره الشديد بصنيع أولئك الذين يستخدمون هذه العبارة بغير وجه حق ، ويضعونها في غير مكانها اللائق بها ادعاء وتبجحًا لقصور فهمهم بحقيقتها ، وسوء تطبيقهم لمقتضياتها وذلك في قوله (فهذا «المنهج العلمي» أو «علم التحقيق» الذي يختال المختال في طيلسانه ، ليس إلا دروسًا أنشأها جماعة من أغتام الأعاجم في زماننا ، فتلقنوها عنهم حفظًا عن ظهر قلب ، فإذا جاء أحدهم كتاب ، أوقع في يده نظر، فإذا كانت القواعد المحفوظة مطبقة في هوامش الكتاب فذاك الكتاب ، ذاك الكتاب «المحقق». فإذا لم يَرَ أثراً ظاهراً في هوامش الكتاب يطابق المحفوظ من القواعد، فهو كتاب «غير محقق» «كتاب رديء جداً» يقولها قائلهم ، رافعًا هامته، ناصبًا قامته، مصعّراً خدّه، زامّاً بشفتيه وأنفه ، كهيئة المتقزز المتقذر، بهؤلاء وأشباههم، تفشى وباء تحقيق الكتب على هذه القواعد المحفوظة، وشوّه وجه الكتاب العربي هذا السيل الجارف بما يحمل من غثاء وخفاء وقذر . هذا عجبٌ !)[1] .

وعالم المخطوطات يحتاج إلى محقق بارع يعيش مع تراثنا ، ويغوص في أعماق بحوره المترامية الأطراف ليستخرج لنا درره ونفائسه بهمة وعزم لا يعرف الملل والكلل ، ولا يستنيم للراحة والدعة ، ويسهر الليالي الطوال والناس نيام يسرح الطرف في أوراقها بخطوطها المتنوعة من الواضح الجلي، والغامض الذي لا يتمكن من قراءته بصعوبة بالغة ، وبعد كد وعناء إلا من أوتي حظّاً وافراً من العلم والدراية بأسرار خطوط العلماء والنساخ في عصور التدوين على اختلاف مراحلها ، وما أكثر ما يواجه المرتاد لهذا العالم من عقبات ، ويعترض طريقه من مشكلات ، وما يلقاه من عناء ويبذله من جهد شاق يحتاج إلى مزيد

(١) برنامج طبقات فحول الشعراء ص ١٢ .

من الصبر في سبيل الوصول إلى الصواب في تقويم كلمة ، أو تصحيح تحريف وتصحيف ، أو تخريج نص ، أو إيضاح مشكل ، أو تيسير الوصول إلى ما تنطوي عليه من علم ومعرفة بالفهارس المتنوعة ، ويمكن أن أشير إلى أبرز المظاهر التي تبدو لي من واقع التحقيق اليوم مع تقويم لهذا الواقع، وذلك على النحو التالي :

١ - تفاوت المخطوطات من حيث القيمة والأهمية :

يقف بعض المهتمين بالتراث على طرفي نقيض فيما يتعلق بالمخطوطات التي تستحق النشر لأهميتها ، وحاجة الأمة إليها ، وبعبارة أخرى هل كل كتاب مخطوط أياً كان نوعه يستحق النشر ؟ فمنهم من يرى « أن التراث كل لا يتجزأ ، ولا يجوز التفضيل بين المخطوطات ، هذا جيد ، وهذا غير جيد ، والنظرة الشاملة لا تعطينا حق تجزئته ، فهو تاريخ أمة متصل ، وإبداع أجيال متعاقبة »[١]. على أن هذه النظرة فيها الشيء الكثير من التعميم ، فالمخطوطات على مالها من قيمة تراثية لا تنكر إلا أنها تتفاضل قيمة وأهمية، وموضوعًا، ومنزلة، وقدمًا، وتوثيقًا، وصحة، وضبطًا، ولا ينقص من قيمة المخطوطات أن نقدم في التحقيق والنشر الأهم منها على المهم من حيث الموضوع والقيمة التاريخية وما تقدمه من فائدة عامة للعلم والمعرفة ، ولا ضير أن نصرف النظر عن نشر المخطوطات التي لا جدوى تذكر من نشرها . ويغالي طرف آخر فيرى « أن المخطوطات وتحقيقها ينظر إليه من خلال الفائدة التي تجنى في الوقت الحاضر ، أو أن تكشف عن جوانب مهمة من تراثنا الحضاري ، ومن هذا المنطلق لا ضرورة إلى نشر بعض الكتب العلمية مثل القانون في الطب لابن سينا »[٢] وهذه النظرة قاصرة في التحديد الزمني للفائدة بالوقت الحاضر ،

---

(١) هذا الرأي لنوري القيسي ، انظر في مجلة المورد ، المجلد١٤، العدد الثاني ١٤٠٥ ص٢١٢.
(٢) هذا الرأي لأسامة النقشبندي وانظره في المصدر السابق ص٢١٢.

ذلك لأن كل ما يربط حاضر الأمة بماضيها من التراث ، ويسهم في إثراء علومها ، وبناء كيانها الحضاري والثقافي والعلمي يستوجب العناية والنشر في وقتنا الراهن أو أي وقت ، ولا يتنافى ذلك مع البعد عن ما يؤثر سلبًا في بناء الأمة من مخطوطات يكون من الخير لها بقاؤها مطمورة مثل كتب السحر ، والكهانة، والتنجيم ، والعقائد المنحرفة، والأفكار الهدامة ولا سيما في غياب حركة النقد والتوعية اللازمة بالأخطار والمفاسد التي تنطوي عليها هذه الكتب التي يحرص بعض المستشرقين ومن شايعهم على نشرها مستهدفين زعزعة قيمنا ومبادئنا ومعارفنا الإسلامية الأصيلة .

ويلاحظ المتتبع لحركة تحقيق التراث أن هناك شيئًا من الفوضى فيما يحقق من مخطوطات سواء أكان ذلك من قبيل الأفراد ، أم من قبيل الهيئات والمراكز العلمية ، وذلك لأننا نجد بعض ما يحقق ، وينشر لم يكن مبنيّاً على أساس من الدراسة من حيث الأهمية والآثار ، والقيمة العلمية للمخطوط ؛ فكم من المخطوطات بُذل ما بذل فيها من الجهد لتخرج إلى النور بينما يوجد في خبايا المكتبات ما هو أكثر أهمية منها ، وأكثر جدوى ونفعًا ، وهناك من يتوجه إلى كتب الفروع مع أن العناية بكتب الأصول أولى وأهم في كل علم ، وحبذا لو كان التركيز على كتب القرون الأولى التي تتميز بالأصالة والابتكار والتوثيق ، وعلى وجه العموم ينبغي أن يكون رائدنا في كل ما ننشره من كتب التراث هو الحرص منها على المصادر المفيدة في بابها ، والتي تضيف في محيط معارفنا وحضارتنا وثقافتنا رصيداً يثري هذا المحيط، ولا يعني هذا إهمال الكتب التي تكون أقل أهمية من غيرها أو كتب الفروع ، ولكن ينبغي أن نضع في حسابنا ترتيب ما نتطلع إلى نشره من كتب التراث حسب الأهمية والقيمة العلمية .

على أن من كتب التراث ما يكون من الخير بقاؤه حبيسًا على رفوف المكتبات لتدني قيمته العلمية ، أو فقدانها ، أو لعدم أهميتها ، أو لما تنطوي

عليه من علوم ومعارف ضررها أكثر من نفعها ، أو لا تمت الحاجة إليها كما أشرت سابقًا ، وقد يقدم البعض على تحقيق مخطوط سبق أن حقق دون أي مبرر لإعادة تحقيقه في حين أن بطون المكتبات مكتظة بالنفائس التي تنتظر من يخرجها من الظلمات إلى النور ، ويزيح عنها غبار السنين .

٢ - التهاون في البحث عن نسخ المخطوطة :

التهاون في البحث عن نسخ المخطوطة من قبل بعض المحققين ، والاكتفاء في التحقيق بنسخ هزيلة مع وجود نسخ عالية للكتاب المزمع تحقيقه ، وربما اقتصر بعضهم على مخطوطة واحدة مع وجود مخطوطات عديدة للكتاب ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما نجده في تحقيق شوقي ضيف لكتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء حيث اعتمد في تحقيقه على نسخة المكتبة التيمورية بمصر بينما خرج الكتاب نفسه مرة أخرى بتحقيق محمد إبراهيم البنا معتمداً على نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى عصر المؤلف، وكذلك تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين لكتاب «معاني الحروف» لعلي بن عيسى الرماني حيث اكتفى في تحقيقه ونشر عام ١٩٥٥ بنسخة المتحف العراقي في حين أن له أكثر من نسخة مما دفع عبدالفتاح إسماعيل شلبي إلى إعادة تحقيقه ونشره سنة ١٩٧٣م معتمداً مع نسخة المتحف العراقي على نسختي مكتبة البريدي في القدس ، ومكتبة كوبرلي بإستنابول[1] ولا شك أن هذا المسلك يعد خللاً واضحًا في النهج

(١) الأمثلة على القصور في هذا الجانب كثيرة ذكر منها رمضان عبدالتواب صنيع محققي كتاب المزهر للسيوطي حيث أغفلوا الرجوع إلى نسخ مهمة من الكتاب ، وكذلك صنيع إبراهيم السامرائي في تحقيقه لرسالة أبي موسى الحامض : فيما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس حيث اعتمد في تحقيقه على نسختين متأخرتين جداً وغفل عن نسخة الاسكوريال العالية بخط الجواليقي المتوفى ٥٣٩ - انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامي والمحدثين ص ٢٢٢، ٢٧٤ .

وقد انتقد صلاح الدين المنجد عبدالسلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه حيث اعتمد على نسخ حديثة مع وجود نسخ قيمة وقديمة في مكتبات تركيا ، وفي أمريكا . انظر: مقال صلاح الدين المنجد (من مشكلات التراث) مجلة عالم الكتب ، المجلد الأول العدد الثاني شوال ١٤٠٠ ص١٤٤، وانتقد في ذلك أيضًا إحسان عباس في تحقيقه لكتاب «الروض المعطار» للحميري .

الأمثل للتحقيق ، وربما خرج العمل مشوهًا وناقصًا بسبب إغفال النسخ الأخرى التي قد تحمل في طياتها فروقًا وزيادات وتصويبات تكمل النص ليخرج في الصورة المتوخاة من التحقيق ، ويؤكد ذلك على سبيل المثال ما نجده في تحقيق كل من مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني لثلاث رسائل في النحو واللغة وهي كتاب «تمام فصيح الكلام» لابن فارس، وكتاب «الحدود في النحو» للرماني ، وكتاب «منازل الحروف» للرماني ، فقد لاحظ رمضان عبدالتواب في نقده لعمل المحققين أنهما لم يطلعا على نسخة من هذه الرسائل محفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، وكانت مراجعة هذه النسخة ضرورية لتصحيح كثير من الأوهام التي وقعا فيها ، وذكر منها ما يلي :

(أ) «وغَوَتِ السَّخلة» صوابها كما في مخطوطة التيمورية «غَوِيت» فلا داعي لتعجب الناشرين من وجود الصواب في المقاييس .

(ب) «بغت المرأة تبغي بَغْيا» صوابه من التيمورية «وبغت المرأة تبغي بِغَاءً» .

(جـ) «المحسن هو المتقبل في نفس الحكم» صوابه كما في المخطوط «الحَسَنُ هَو المُتقبَّل في نفس الحكيم» ، تمامًا كما تمنى المحققان في الهامش بكلمة «لعل»[1] ؛ وينتقد عبدالعزيز الميمني مسلك التهاون في جمع نسخ الكتاب والاعتماد على نسخ سقيمة في نشره مع وجود ما هو أفضل منها ، وذلك في معرض حديثه عن جهود بعض المحققين حين قال : (إلا أن كثيراً من الآثار التي خدموها بالطبع والنشر اعتمدوا فيها إما على نسخ غير قيمة ، أو يكون غيرها أولى منها ، أو ذهب عليهم فيما هم بصدده من الأعلاق الخطيرة بعض ما لم يتوقفوا لرؤيتها ، فلم يقضوا نهمتهم منها ، ومن جراء ذلك ربما جرت عليهم أغلاط ، وراجت في

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٣٣٢، ٣٣٥.

سوقهم ، ثم تسرّبت إلى العلماء والكتاب ، فضلوا عن القصد وتاهوا)[1]
ولا يضير المحقق نفسه أن يعيد تحقيق ما سبق أن خرج له من الكتب إذا ظهر له فيما بعد نسخ خطية أخرى قيمة تستوجب إعادة التحقيق ، ومن أخلاق العلماء الاعتراف بما كان من قصور في العمل السابق ، فهذا محمود محمد شاكر كان قد حقق كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام الجمحي ، ونشره عام ١٩٥٢ بدار المعارف في مصر ثم أعاد تحقيقه مرة ثانية ، وصدر عن مطبعة المدني بالقاهرة عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، وذلك بعد أن عثر على نسختين من الكتاب هما نسخة تشستربيتي ، وهي النسخة التي سبق أن رآها عند أمين الخانجي حوالي سنة ١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م ثم فقدت ضمن ما فقد من مخطوطاته ، أما النسخة الثانية فهي نسخة المدينة المنورة، وفي مقدمة الطبعة الثانية حكى بتواضع العلماء قصته مع مخطوطات الكتاب ، واعترف بما حصل من نقص وخلل في عمله السابق بل دعا إلى إهمال الطبعة الأولى ، وعدم الرجوع إليها ، وطلب ممن سبق له شيء من ذلك أن يصحح من الطبعة الجديدة ما يصادفه من خطأ ونقص ، ويبدو ذلك في قوله : (ثم أذن الله أن أطبع كتاب ابن سلام باسم «طبقات فحول الشعراء » وتولت نشره دار المعارف ١٩٥٢ مشكورة. وقد قصصت قصة نسختي التي كنت نقلتها ، وأنا يومئذ غرّ لا علم له ، عن «المخطوطة» قبل انتقالها إلى دار الغربة في مكتبة «تشستربيتي» ولم أكن أتممت نقلها كلها ، فعن هذا القدر الذي نقلته من المخطوطة، وما يتمم الكتاب من طبعة يوسف هل وحامد عجان الحديد ، طبعت كتاب «طبقات فحول الشعراء» وكنت أتوهم يومئذ ، وأنا لأشعر

---

(١) مجلة البصائر - العدد رقم ٦ سنة ١٩٨٦م - مقال عبدالعزيز الميمني بعنوان «ماذا رأيت بخزائن البلاد الإسلامية »ص٩٩ .

أن الذي نقلته مطابق كلّ المطابقة لما في المخطوطة التي غاب عني أصلها. فلما جاءت مصورة المخطوطة وقابلتها بما طبعته في سنة ١٩٥٢، تبين لي أن نفسي غرتني غروراً كبيراً ، وأني وقعت عند نسخها في أخطاء قبيحة ، لغرارتي يومئذ وجهلي. ونعم قد صححت بعض هذه الأخطاء التي وقعت في نسْخي القديم ، بما بذلته في مراجعة الكتاب على دواوين الشعر والأدب ، ولكن قادتني بعض هذه الأخطاء إلى دروب موحشة تعثّرت فيها تعثراً لا يُغْتفر. ومن أجل هذا ، فأنا لا أُحِلُّ لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من «طبقات فحول الشعراء» مخافة أن يقع بي في زلل لا أرضاه له، وأضرع إلى كل من نقل عن هذه الطبعة شيئًا في كتاب سواء كان قد نسبه إليّ أو لم ينسبه ، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات ، لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملت أنا وحدي وزره) [(١)] على أن هذه الكلمات التي أفصح فيها محمود شاكر عن مكنون نفسه تجاه طبعته السابقة من كتاب طبقات فحول الشعراء ، لهي مثال ناطق بما ينبغي أن يتحلى به أهل العلم من تواضع وصدق مع أنفسهم ، ومع الذين يتطلعون إلى عملهم بكل لهفة وشوق ، ويثقون بما يصدر عنهم ، ولا غرو فهذا هو ديدن العلماء الرواد من أسلافنا الذين كانوا يتحلون بالورع في العلم ، ألم يُسأل الإمام مالك عن مسائل عديدة، وكان جوابه عنها بقوله (لا أدري) ثم ألم يرجع الإمام الشافعي عن مسائل كان قد أفتى بها فيما عرف عنه بالمذهب القديم والجديد ، والرجوع إلى الحق فضيلة كما يقولون.

---

(١) مقدمة تحقيق طبقات فحول الشعراء (١/٦٩ ، ٧٠) .

٣ - تفشي الأخطاء والتصحيفات والتحريفات[1] :

شُوِّه عدد كبير من المخطوطات بالتصحيفات والتحريفات ، لضعف القدرة والدراية بإدراك ما قد يعتور بعض المخطوطات من ذلك عند بعض المحققين أو بسبب العجلة والتهاون عند بعضهم الآخر ؛ بل ربما تصرف البعض بتغيير الصواب وإثبات الخطأ في القراءة والتصحيح ، وإثبات الفروق ، والأمثلة كثيرة على ذلك كما يبدو من خلال حركة النقد لما ينشر من نصوص محققة ، وذلك في بعض المجلات والدوريات المعنية بالتراث ، والتي لا يكاد يخلو عدد منها من نقد لنص محقق ، وفي طليعتها مجلة معهد المخطوطات العربية ، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، وبالقاهرة ، ومجلة المجمع العلمي العراقي ، ومجلة المورد التي تصدر عن وزارة الإعلام بالعراق ، ومجلة العرب للشيخ حمد الجاسر ، ومن خلال ما ينشر في هذه المجلات بأقلام بعض الأساتذة المعنيين بالتراث ندرك مدى اتساع الهوة في هذا المجال الخطير الذي يؤدي إلى تشويه تراثنا والعبث به مما يستوجب تركيز العناية ، وبذل المزيد من الجهد والدقة واتباع الوسائل الكفيلة بإخراج النص صحيحًا مبرأ من التصحيف والتحريف ، ومما يصادفنا من أمثلة للقصور في هذا الجانب ما نجده في نقد عبدالسلام محمد هارون لعبدالفتاح الحلو على تحقيقه لكتاب التمثيل والمحاضرة حيث لاحظ أن المحقق ص٩٢ س٥ عند قول الشاعر :

ولا ذنب للعُود الذِّمَارِيِّ إنّما يُحَرّقُ مَنْ دَلّتْ عليه لَوَائِحه

أبدل ما في الأصل وهو « للعود القِمَاري » وما في الأصل هو الصواب، أي «القماري» نسبة إلى «قمار» بفتح القاف ، ويروى بكسرها . قال ياقوت «موضع بالهند ينسب إليه العود» وفي القاموس مادة «قمر» : « وكقطام :

(١) سيأتي حديث عن التصحيف والتحريف في الملحق الأول من هذا الكتاب .

موضع منه العود القمارى » . وقد جاء البيت على الصواب ص٢٨٧[(١)].

وانتقد رمضان عبدالتواب محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبا الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي في تحقيقهم لكتاب «المزهر في اللغة» للسيوطي ، ومما جاء في نقده قوله (ومما يؤسف له كذلك أن محققي الكتاب ، يقرُّون التحريف أحيانًا ويخطئون المصادر الأخرى الصحيحة، ففي نشرتهم للمزهر «وأبَزْت له وهَبَزْت له» وفي هامش الصفحة نفسها يعلق محققو الكتاب على ذلك بقولهم : «أبَزَ لغة في هبز: إذا مات فجأة ، وليس فيما بين أيدينا من كتب اللغة : أبَزَ له وهبز له . وفي الأمالي : أنَرْت له وهَنَرْت له ، فهو تحريف» ! .

والواقع أن : «أبَزْت له وهبزت له » التي أبقى عليها الناشرون هي التحريف، والصحيح ما يوجد في الأمالي ، قال القالي : « ويقال أنَرْت له وهَنَرْت له» والدليل على ذلك أن السيوطي نقل هذا الموضع من كتاب «الإبدال» الذي لم يره الناشرون ليعقوب بن السكيت كما ذكر هو نفسه ، وفي هذا الكتاب نقرأ « وقد أنَرْت له وهنرت له» وبذلك نرى أن ما أثبت في نص الكتاب هو العبارة المحرفة للأسف[(٢)] ، وقد يتوقع بعض المحققين الخطأ فيما هو صواب، ونجد شيئًا من ذلك في نقد مصطفى جواد لعمل شكري فيصل في تحقيق كتاب «خريدة القصر وجريدة العصر» ، للعماد الأصفهاني - قسم شعراء الشام - فقد ورد في ترجمة الشيخ محمد بن عبدالملك الفارقي من هذا الكتاب صفحة ٤٣٣ ما نصه «أمرت بأن تحلّل عن قلبك عقد المؤالفات» فعلق المصحح على تحلّل بقوله «كذا في الأصلين ولعلها تحل» ولم يذكر السبب في هذا الترجيح فالتحليل مبالغة في الحل ، «حلّل» بتشديد اللام الأولى وفتحها

(١) انظر قطوف أدبية حول تحقيق التراث ص ٣٣٧ ، ٣٤١ .
(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٢٢٢ ، ٢٢٨ .

مبالغة في «حلّ» وقد جاء ما يؤيد ذلك من كلام الرجل أيضًا ففي الصفحة ٤٤٧ «والوقت كالمبرد يحلّل أجزاء الأعمار» وجاء في الأمثال العربية : (الحفائظ تحلّل الأحقاد) ، وجاء قول الشاعر في الكامل للمبرد (١٩٣/٢) «تحلل أحقادي إذا مالقيتها »[١].

ومن الأمثلة على تخطئة ما يرد في الأصل وهو صواب ما نجده في نقد محمد جبار المعيبد لعبدالله الجبوري في تحقيقه لكتاب «التذكرة السعدية» التي صدر منها الجزء الأول عن مطبعة النعمان في النجف سنة ١٩٧٢م ، ونذكر من هذا النقد ما جاء ص١٩٢/س٥ حيث ورد في النص (وقال أبو مسروق الأجدع) وفي الهامش كتب المحقق (كذا في الأصل، والصواب : مسروق بن الأجدع) ولا حاجة للتصويب ، إذ إن أبا مسروق الأجدع شاعر كابنه ، فقد أورد له الأصمعي في الأصمعيات ص٦٣ قصيدة قال : (وقال الأجدع بن مالك الهمذاني والد مسروق بن الأجدع)، وترجم له الآمدي في المؤتلف والمختلف٦١ وأورد له ثلاثة أبيات ، كما أورد له أبياتًا كل من : البحتري في حماسته ٢٢ والهمذاني في الإكليل (٨٣/١٠) والبكري في السمط١٠٩[٢]. وتنـــاول حمد الجاسر صنيع حمود الحمادي بالنقد في تحقيقه لكتاب (التعليقات والنوادر ، وتبين له تفشي التصحيف والتحريف في معظم صفحات الكتاب إلى جانب إهمال المحقق بعض مخطوطات الكتاب التي بين يديه لصعوبة قراءتها مما حدا بالشيخ حمد الجاسر إلى أن يختار لمقاله عنوانا صارخًا يوحي بواقع عمل المحقق وهو «الدكاترة والعبث بالتراث» وخرج في أكثر من عشر حلقات في مجلته العـــرب[٣] .

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الثامن ١٣٨١هـ/١٩٦١م ص٣٩٦ .

(٢) مجلة المورد – المجلد الثالث – العدد الثاني – ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م ص٣١٧ .

(٣) انظر مجلة العرب – حمد الجاسر السنة ١٦ – الصفحة ٣٢١، ٤٨٥، ٦٥٤، ٨٠٧ والسنة ١٧ – الصفحة ١٠٣، ٢٦١ ، ٤٢٨، ٥٨٤، ٧٥٩، ٨٤٢ ، والسنة ١٨ – الصفحة ٧٠، ٢١٤ ، ٣٨٢ ، ٥٠١ ، ١٠٦٢ .

٤ - (أ) **التصرف بالزيادة والنقصان :**

يتصرف بعض المحققين بالزيادة والنقصان في النصوص المحققة على غير أسس علمية سليمة ، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده في تحقيق المستشرق هنري بيريس لكتاب (البديع في وصف الربيع) الذي طبع عام ١٣٥٩هـ في مدينة الرباط بالمغرب حيث شاعت في الكتاب أخطاء وتصحيفات وتحريفات كثيرة إلى جانب التصرف في النص بإضافة كلمات ، أو عبارات في صلب النص دون الإشارة ، أو التنبيه على أنها إضافة منه حتى لا يتوهم متوهم أنها موجودة في الأصل، مما يتنافى مع أصول التحقيق، وقد ظهر لي ذلك من خلال، إعادتي لتحقيق الكتاب، وكشفت في مقدمة التحقيق عما يعتور الطبعة السابقة من أخطاء وتصحيفات وتحـــريفات وتصـــرف في الأصل بالزيادة[(١)]؛ وفي نقد رمضان عبدالتواب لتحقيق كتاب «المزهر في اللغة» لجلال الدين السيوطي لاحظ أن محققي الكتاب «ابتدعوا بدعة جديدة لم تعرف من قبل في تحقيق النصوص ونشرها، وهي تلك الإضافات الكثيرة إلى صلب النص من كتب أخرى (انظر مثلا : الجزء الأول ، صفحات : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، وغيرها) وعقب على ذلك بقوله (قد نفهم أن يضيف محقق الكتاب إلى نصه حرفًا أو لفظًا يقتضيه السياق ، ويضعه بين قوسين تنبيهًا على ذلك . أما أن ينقل المحقق إلى صلب النص عبارات وجملاً كاملة من كتب أخرى ، دون حاجة إلى ذلك، فهو ما لا نستطيع تعليله . إن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه من أقدس الواجبات في التحقيق ، وإذا ارتأى الناشر أن تلك الإضافات مما يفيد الباحث فمكانها في الهامش لا في صلب النص ، على أن تكون مختصرة. ويكفي أن يقـــال عندئذ : انظـــر كتاب كذا ، ففيه زيادة في هذا

---

(١) صـــدرت الطبعة عن دار المـدني بجدة عام ١٤٠٧هـ، وانظر مقدمة التحقيق صفحة (ط، ي، ك، ل).

الموضع)[1] ويتهاون بعض المحققين في النسخ والمقابلة مما يؤدي إلى سقوط بعض الكلمات بسبب انتقال النظر ، أو عدم الدقة والجنوح إلى العجلة ، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده في الطبعة الأولى من كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد . لابن كثير التي صدرت بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ عن جمعية النشر والتأليف الأزهرية بتحقيق محمود حسن ربيع ، وعلي حسن البولاقي ، وإسماعيل الملاوي من علماء الأزهر ، وقد اعتمدوا في طبعه على نسخة دار الكتب المصرية ، وعلى الرغم من ذلك جاءت هذه الطبعة غير محققة تحقيقًا علميّاً بل اعتورها شيء من التصحيف والتحريف، وسقوط بعض العبارات والكلمات ، وقد كشفت عن ذلك في مقدمة إعادتي لتحقيق هذا الكتاب[2] وهناك أمثلة على ذلك أيضًا جاءت عند رمضان عبدالتواب في نقده لبعض الأعمال المحققة التي لاحظ فيها سقوط بعض الكلمات والعبارات من النص بسبب ما يسمى بانتقال النظر في القراءة كما جاء في نقده لإبراهيم السامرائي في تحقيقه لكتاب «خلق الإنسان» للزجاج ورسالة أبي موسى الحامض «فيما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس» ضمن رسائل في اللغة[3]، وربما عمد بعض المحققين بالتصرف في النص المحقق عن طريق تغيير بعض عبارات وكلمات الأصل دون مبرر ، والأمثلة على ذلك كثيرة يحضرني منها ما حصل في الطبعة التي أشرت إليها قبل سطور لكتاب (الاجتهاد في طلب الجهاد) التي صدرت بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ، إذ لاحظت على هذه الطبعة أن من قام بتحقيق الكتاب يعمد إلى تغيير بعض العبارات ، ويأتي بها على خلاف ما جاء في الأصل من ذلك أثبت المحققون ص٢٢ س٣ من الكتاب عبارة «من غير مسلم جزية» وفي الأصل المخطوط «من كافر جزية» .

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٢٢٥ .

(٢) صدر الكتاب بتحقيقي في أربع طبعات آخرها عام ١٤١٢هـ عن دار اللواء بالرياض ، وانظر منه مقدمة التحقيق ص٥٧ ، ٥٨.

(٣) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ .

٤ - (ب) **التصرف في عنوان المخطوطة أو إهمال تحقيقه :**

يتصرف بعض المحققين في عنوان المخطوطة بإهمال العنوان القديم، ووضع عنوان حديث، وجعله في الصدارة أصلاً، والعنوان القديم يكون ثانويّاً، كما صنع مثلاً محمد عيد الخطراوي في تحقيقه لكتاب (شهي النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم) للألوسي . حيث جعل عنوانه (عارف حكمت حياته ومآثره) ثم ذكر أسفل منه العنوان القديم ، ومثل هذا الصنيع يتنافى مع أصول التحقيق التي تقتضي إثبات العنوان من واقع المخطوط نفسه[1]، كما يعمد بعض من يقوم بتحقيق المخطوطات إلى وضع عناوين من عنده في صلب الكتاب الذي يحققه فيما لم يعنون له المؤلف ، وتأتي في منتصف الصفحة بشكل يوهم أنها من أصل الكتاب، وهذه العناوين اجتهادية ، قد تكون مطابقة لما وضعت له ، وقد لا تكون دقيقة في الدلالة على ما تحتها ، وإذا اقتضى الأمر وضع عناوين داخلية لمادة الكتاب حتى تتحدد معالمه ويتضح مضمونه ، لابد من مراعاة ما يلي :

(أ) القراءة الفاحصة المتأنية لمادة الكتاب حتى يتسنى للمحقق وضع العنوان الملائم والمناسب لما سيندرج تحته من مادة الكتاب .

(ب) التنبيه في مقدمة التحقيق بالخطوة التي سيقوم بها المحقق لوضع العناوين المناسبة ليعلم ابتداء أنها ليست من وضع المؤلف .

(جـ) أن توضع هذه العناوين على الجانب الأيمن أو الأيسر من الصفحة إلى جوار الموضع المناسب من مادة الكتاب ، وقد صنعت ذلك في تحقيقي

---

(٢) لاحظ صلاح الدين المنجد على الشيخ ناصر الدين الألباني أنه نشر كتابًا لشيخ الإسلام ابن تيمية بعنوان (الكلم الطيب) ولم يحقق عنوانه ويثبت العنوان الصحيح وهو (جوامع الكلم الطيب) كما جاء مثبتًا في نسخة قديمة من الكتاب محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - انظر في ذلك مقاله (من مشكلات التراث) مجلة عالم الكتب المجلد الأول ، العدد الثاني شوال ١٤٠٠هـ ص١٤٥، ١٤٦ .

لكتاب (أخبار أبي حفص عمر بن عبدالعزيز) للآجري الذي صدر منه أكثر من طبعة ، ومن قبل فعل ذلك محققو كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني في طبعته التي صدرت عن دار الكتب المصرية ، وهذا المسلك في نظري هو الأولى للابتعاد عن أي إيهام بالتصرف في النص مما قد يوحي به صنيع بعض المحققين ممن يضع العنوان المقترح في منتصف الصفحة بين معكوفين [ ] ولا سيما حين تهمل الإشارة في مقدمة التحقيق إلى مثل هذا التصرف بما يفيد أن العناوين التي بين معكوفين من صنع المحقق .

٥ - افتقاد التنسيق بين المحققين :

عدم التنسيق بين المحققين في إخراج المخطوطات وتحقيقها ، فقد يعمل في الكتاب الواحد أكثر من محقق في فترات متقاربة ، ولا يعلم أحدهم بما يصنعه الآخر، وربما كان بعضهم على علم ، ولكنه يتجاهل ، ويسابق الزمن ليفوز بإخراجه، وتحقيقه قبل الآخر ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها على سبيل المثال كتاب «مجمل اللغة» لابن فارس الذي صدر منه الطبعة الأولى في أربعة أجزاء عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م عن مؤسسة الرسالة بتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، ثم بعد أقل من عام تصدر للكتاب نفسه طبعة أخرى عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م عن معهد المخطوطات بالكويت بتحقيق هادي حسن حمودي ، وكتاب (الإماء الشواعر) لعلي بن الحسين الأصفهاني صاحب الأغاني حيث تعاقب على تحقيقه ثلاثة من المحققين في فترات متقاربة وبلد واحد ، فقد نشره نوري حمودي القيسي ويونس أحمد السامرائي ، وطبع في بيروت مكتبة النهضة عام ١٩٨٢م، ثم نشره جليل العطية في بيروت دار النضال عام ١٩٨٤، كما حققه مصطفى حسين عناية وطبع في بيروت ، وكتاب «ربيع الأبرار» للزمخشري الذي كان يحققه في مصر كل من محمد قرنه ، وعبدالمجيد دياب ، بينما يحقق أيضًا في العراق من قبل سليم النعمي، وهكذا تفتقد ساحة التحقيق التنسيق

فيما يجرى العمل على تحقيقه من كتب التراث، مما أدى إلى ظهور الكتاب كما رأينا على يد أكثر من محقق في وقت متقارب ، حيث يحقق الكتاب ويطبع في مصر ، ثم لا تلبث إلا وقد رأيته مطبوعًا في بلد آخر ، أو في البلد نفسه باسم محقق آخر، وكثيراً ما تكون تلك التحقيقات المتكررة متقاربة في مستواها العلمي، أو متفاوتة بقدر لا يسوغ إعادة تحقيق الكتاب ، وقد يكون ذلك بسبب التسابق على إخراج الكتاب ، أو بغية الشهرة ، أو الكسب المادي ، أو لعدم العلم بسبب غياب التنسيق بين المحققين الذي ينبغي أن تنهض به المؤسسات العلمية والثقافية المعنية بالتراث والمخطوطات مثل معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة والكويت ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ومؤسسة آل البيت في الأردن، ومراكز البحوث التي تعنى بالتراث في الجامعات والبلاد العربية والإسلامية ، وذلك بالتعاون والتنسيق بين هذه الجهات والمحققين أنفسهم على النحو التالي:

(أ) أن يخطر كل محقق تلك الجهات بما يزمع تحقيقه من كتب التراث حقيقة لا أمنية لكي تقوم بدورها في الإعلان عن ذلك فيما تصدره من نشرات ومجلات ، أو بإدخاله في الحاسب الآلي ضمن ما يقوم به بعضها من مشاريع علمية ترصد حركة نشر التراث .

(ب) القيام بعملية حصر لما نشر ، ولما سينشر من التراث باستعمال الحاسب الآلي ، ثم العمل على نشر ذلك تباعًا .

(جـ) محاولة إيجاد رابطة بين هذه المؤسسات وبين المحققين عن طريق تبادل المعلومات في مجال التراث بعامة ، وما حقق ، أو ما يجرى تحقيقه بخاصة على أن الاضطراب الواقع في هذا الجانب يؤدي إلى إهدار الطاقات المتعددة في عمل واحد ، وكان بالإمكان أن تستغل في عمل آخر مثمر يميط اللثام عن درة ثمينة أخرى من كنوز تراثنا الثر ، ومن هنا يتأكد ما أشرت إليه

من ضرورة وجود التنسيق والتعاون بين المحققين فيما يزمعون تحقيقه ، وهناك نشرات تهتم بأخبار التراث تصدر عن معهد المخطوطات بالقاهرة والكويت ، وعن بعض الهيئات العلمية والجامعات ، وهي وسيلة نافعة للتواصل بين المشتغلين في تحقيق التراث إذا ما قامت بدورها على الوجه المطلوب في متابعة المحققين ، وحثهم على إخطارها بكل ما يجد لديهم في هذا الحقل ، ومن السلبيات في هذا الصدد أن يعلن بعض المحققين عن مباشرته لتحقيق المخطوطة الفلانية ، وهو لم يخط فيها حرفًا واحداً ، ولم يخط خطوة عملية في تحقيقها ، إنما حدث نفسه بذلك ، ورغب في حجز هذه المخطوطة لنفسه لعله في يوم ما يقوم بتحقيقها ، مما قد يفت في عضد الراغبين رغبة أكيدة في مباشرة التحقيق، وقد رأيت إعلانًا لبعض المحققين عن شروعه في تحقيق كتاب مضى عشر سنوات على الإعلان عنه وهو لم ير النور إلى يومنا ، ولا يفسر مثل هذا السلوك إلا بالأنانية ، والاحتكار الذي قد يحرمنا من ظهور أثر نفيس ، ومن لم يجد في نفسه الرغبة الأكيدة ، والقدرة ، والوقت الكافي فحري به ألا يقدم على مثل هذا المسلك ، ولا بد من الإشارة إلى أن خروج الكتاب الواحد محققًا لأكثر من مرة قد يكون مقبولاً ومفيداً إذا كانت إعادة التحقيق إنما تمت بناء على سبب مقنع يفصح عن قصور التحقيق السابق من حيث شيوع التصحيف والتحريف ، أو إغفال نسخ عالية للكتاب لم يطلع عليها المحقق السابق ، وأفاد منها اللاحق .

٦ - الإسراف في التعليقات والحواشي :

يسرف بعض المحققين في التعليقات والحواشي والنقول التي يثقل بها كاهل النص المحقق حتى تطغى عليه بحيث نجد في بعض النصوص المحققة سطراً واحداً من النص في أعلى الصفحة ، والباقي للتعليقات والحواشي ، وأحيانًا يتحول هذا السطر إلى مجرد نقط يفصلها خط تحته تعليق يستغرق صفحات

عديدة حول نقطة واحدة ، وكثير من هذه التعليقات والحواشي يُتزيّد فيها بشكل لا تدعو الحاجة أو الضرورة إليه ، وربما كانت مجرد نقل من المصادر رغبة في الاستكثار ، والتظاهر بسعة الاطلاع ، ولا تجد فيها ما يدل على شخصية المحقق العلمية وتكاد تكون هذه الظاهرة سمة غالبة على بعض الرسائل العلمية التي تقدم لبعض الجامعات تحقيقًا لكتاب مخطوط ، والأمثلة على الإفراط في هذا الجانب كثيرة ، ومن أغربها ما نجده في تحقيق أحمد معبد عبدالكريم لكتاب (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي) لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس ، حيث علق على ذكر محمد بن إسحاق بما يزيد على تسعين صفحة من ٦٩٩ إلى ٧٩٢ - الجزء الثاني[١]، ولا يبعد عن ذلك ما نجده في تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان لكتاب الخلافيات - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي كتاب الطهارة حيث علق على حديث (أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب) بحوالي ثلاث عشرة صفحة من ٢٢٥-٢٣٨[٢] وغير ذلك كثير ، على أن الإغراق في هذا الجانب كثيراً ما يكون على حساب العمل الأساسي في التحقيق وهو تحرير النص وتقويمه من التصحيفات والتحريفات ، وما يعتوره من نقص ، أو زيادة ، وما يحتاجه من جهد علمي يصل به إلى الصورة الصحيحة التي انتهى إليها المؤلف على ضوء الأسس العلمية التي هي من صميم عمل المحقق ، ولا جرم أن تحرير النص ، وتقويمه وتصحيحه يستلزم التعليق عليه بما يخدم هذه الغاية حتى يخرج النص صحيحًا مبرأ من التصحيف والتحريف ، واضحًا لا غموض فيه ولا إبهام ، والتعليق الذي نعنيه هنا هو الذي يأتي في حدود القصد والاعتدال حسبما تدعو الحاجة والضرورة بهدف تجلية النص، وإيضاح ما قد يعتوره من غموض بما يعين على استجلاء دقائقه،

(١) لفت نظري إلى هذا الكتاب وصنيع محققه أخي الفاضل صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ، جزاه الله خيراً ، وقد صدر من الكتاب مجلدان عن دار العاصمة بالرياض عام ١٤٠٩ - الطبعة الأولى .

(٢) صدر هذا الكتاب عن دار الصميعي للنشر بالرياض عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

وذلك بشرح كلمة غامضة ، والتعريف ببعض المصطلحات، والمواضع والبلدان، وعزو رأي ، أو نقل إلى مصادره، أو الإشارة إلى بعض المصادر التي عالجت مسألة قصّر في عرضها المؤلف، أو الترجمة لبعض الأعلام من المجاهيل، أو من في حكمهم بإيجاز، أو بتخريج حديث من كتب السنة المعتمدة، وعزو آية قرآنية إلى مكانها في المصحف، أو بتخريج خبر تاريخي، أو مثل ، أو شعر من مصادره ، وغير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى بيان وتفسير وتعريف على النحو الذي سنعرفه بالتفصيل عند الحديث عن قضية التعليق على المخطوطات، ويسرف بعض المحققين في تخريج النصوص ، ويستكثر من ذكر المصادر المعتمدة وغير المعتمدة ، بل ربما خرّج بعضهم في خضم ذلك نصًا قديمًا من كتب حديثة، وعزاه إليها متنكبًا بذلك الطريق الصحيح .

٧ - عدم التمرس بقراءة الخطوط القديمة :

عدم تمرس بعض من يقوم بالتحقيق على قراءة خطوط بعض المخطوطات القديمة ، كالخط المغربي ، أو الأندلسي ، أو الكوفي ، أو بعض خطوط العلماء الرديئة مما يحمله على حذف الكلمات التي يقف عندها غير قادر على قراءتها، أو يبد لها ، أو يقرأها قراءة خاطئة متناسيًا ما تقتضيه الأمانة العلمية ، والنظرة الصائبة في التغلب على هذه المشكلة بالتعرف على أنواع الخطوط ، وقواعدها ، والرجوع إلى الخبراء بها عند الضرورة ، أو الرجوع إلى بعض المصادر المساعدة في حل مثل هذه المشكلات ، ومن هذا القبيل ما لاحظه الشيخ حمد الجاسر في نقده لحمود الحمادي على تحقيقه لكتاب (التعليقات والنوادر) لأبي علي الهجري ، حيث تبين له أن المحقق استبعد نسخة الهند لصعوبة خطها مع أنها من النُسخ الجيدة، واكتفى بنسخة حديثة نسخت عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية[١] ، وقد لاحظ عبدالسلام هارون شيوع

(١) مجلة العرب - المجلد ٥ ، ٦ ، السنة ١٦ ، شهر ذي القعدة ، وذي الحجة عام ١٤٠١هـ ، مقال «الدكاترة والعبث بالتراث» ص٣٢٤ .

الأخطاء والتصحيفات في تحقيق المستشرق شارل بلا لكتاب «البغال» للجاحظ، وأعاد ذلك إلى عدم تمرس المحقق بقراءة المخطوطة التمرس الكامل، وهو أمر له خطره في نشر المخطوطات[1].

٩ - إسناد المحقق نَسْخ المخطوطة إلى غيره :

درج بعض المحققين على إسناد المخطوطة إلى من يقوم بنسخها ، ومثل هذا الصنيع يفوت على المحقق الشيء الكثير مما هو بحاجة إليه في التحقيق ، ومن ذلك :

(أ) معايشة المخطوطة والتعرف عن كثب على أسلوب المؤلف ونهجه، وطرائقه في الكتابة مما يساعد كثيراً على التصحيح والتقويم .

(ب) الوقوف على ما قد يبرز للمحقق من مشكلات في أثناء النسخ مما قد لا يدركه الناسخ العادي .

(جـ) التّعرُّف ابتداء على مضمون الكتاب ومسائله وقضاياه .

(د) قد يكون من يتولى النسخ ليس لديه خبرة كافية في قراءة المخطوطات ، وما تكتب به من أنواع وأشكال الخطوط القديمة مما يؤدي إلى كثرة الأخطاء وتشويه الأصل بالنسخ الرديء ، وقد يكون الناسخ من ذوي الخبرة، غير أن النهج الأمثل يقتضي أن يقوم المحقق نفسه بنسخ المخطوطة للأسباب التي سبقت الإشارة إليها .

١٠ - انتزاع بعض الأبواب من الكتب المنشورة :

انتزاع بعض الأبواب من الكتب المنشورة والمشهورة لمؤلفين بارزين وتحقيقه ونشره باسم الباب الذي جاء به ، أو بوضع اسم يتناسب مع المادة المتنوعة من

(١) مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة - المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م ص١٧٨ - ١٨٨ .

الكتاب ، ورأيت شيئًا من ذلك في أبواب انتزعت من «العقد الفريد» لابن عبدربه ، ومن «إغاثة اللهفان» لابن القيم ، ومن «الأشباه والنظائر» لجلال الدين السيوطي في النحو ، ومن «إحياء علوم الدين» للغزالي ، ومن بعض كتب الأحاديث وغيرها ، وبعض من يعمدون إلى مثل هذا الصنيع لا يشيرون إلى أنه منتزع من الكتاب الفلاني ؛ بل ربما زاد بعضهم في الإيهام بذكر مخطوطات للكتاب الذي انتزع منه الباب ، أو الاقتصار منها على القدر المنتزع ، مما قد يوهم أن المنشور كتاب آخر ، أو جديد للمؤلف ، وفي ذلك خداع وتدليس غير مقبول على إطلاقه، وربما كان مقبولاً بمبررات مقنعة، كأن يكون المنتزع من كتاب لم يسبق نشره، ولا يزال مخطوطًا ، أو يكون الغرض من إفراده هو دراسته وتحليله، ولابد في ذلك كله من الإشارة الصريحة إلى أن هذا القدر المنشور إنما يمثل بابًا ، وفصلاً من الكتاب الفلاني وذلك في صفحة العنوان ، وفي المقدمة كأن يقال مثلاً (كتاب العلم من صحيح الإمام البخاري) أو (كتاب الأمثال من العقد الفريد لابن عبدربه) وينوه في المقدمة بهذه الخطوة والدافع إليها ؛ ويعمد بعض المشتغلين بالتأليف والنشر إلى اختصار بعض الكتب التراثية القديمة اختصاراً مخلاً مشوهًا يخرج بالكتاب عن مقصود مؤلفه بالتحريف والتبديل بغير وجه حق، ويبتعد به عن الاختصار الصحيح المبني على الالتزام بأصول الكتاب بكل أمانة ودقة اعتماداً على العلم والدراية الواسعة بمضمون الكتاب ، وممن شذ عن ذلك مختصر الصابوني لتفسير ابن كثير وابن جرير، وتفاسير أخر فيما سماه «صفوة التفاسير» فهو من قبيل الاختصار المشوه ، أما الاختصار المبني على أصوله فيتمثل في اختصار أحمد محمد شاكر ، يرحمه الله ، لتفسير ابن كثير .

١١ - استخراج نصوص وكتب من بعض المصادر :

يعمد بعض المحققين إلى استخراج نصوص وكتب من بعض المصادر التي

درجت على إيراد قدر كبير منقول عن كتب سابقة ؛ بل ربما أوردت جل الكتاب، كما فعل ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة حيث ضمن شرحه هذا قدراً كبيراً من بعض الكتب إن لم تكن بأكملها ، فقد أورد جل كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم ، ولم يفته منه سوى عشرين صفحة ، كما أفاد عبدالسلام هارون[1] ، وكذلك كتاب المغازي للواقدي، وسار على هذا النهج البغدادي في خزانة الأدب حيث أودع كتابه عدداً من صغار الكتب النادرة ، والتي فقد بعضها، في مجال اللغة والنحو والأدب والتاريخ، ويمكن الوقوف على هذا الاتجاه عند البغدادي من خلال كتاب «إقليد الخزانة» لعبدالعزيز الميمني، أو من خلال فهرس الكتب في الطبعة التي حققها عبدالسلام محمد هارون .

على أن هذه النصوص التي ترد في ثنايا مثل تلك الكتب الموسوعية لا يمكن أن نعدّها أصولاً لكتبها بالشكل الذي صدرت به عن مؤلفها ابتداءً ، ذلك لأن المؤلفين الذين قاموا بإيراد هذه الكتب ضمن مؤلفاتهم قد يتصرفون فيما أوردوه منها إيجازاً واختصاراً أو تغييراً وتبديلاً ، ويظهر هذا التصرف بجلاء في حالة وجود أصول مخطوطة لهذه الكتب تكشف عن مدى الالتزام بنصها ، أو التصرف فيها ، كما يمكن الاستعانة في ذلك بما يرد من هذه النصوص في المصادر الأخرى عن طريق المقارنة والمقابلة . ومن هنا يكون من الخطأ والمجانبة للنهج الأمثل في التحقيق ما يعمد إليه البعض من استخراج بعض الكتب القديمة والنادرة من المصادر التي نقلتها، أو نقلت جلها، لاعتقاده أنها مفقودة، ثم يعد هذا المنقول أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، ونشره على أنه نص محقق، مع وجود أصل مخطوط للكتاب يثبت خلل ما أقدم عليه ؛ ولذلك انتقد عبدالسلام هارون صنيع حسن السندوبي [illegible] من كتاب

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣ .

«العثمانية» للجاحظ ضمن رسائل الجاحظ ، وذلك في قوله : « وقد تهدى بعض الأدباء إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي ، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . وكنت أحسب أن تلك النصوص تمثل على الأقل نموذجًا من الأصل ، ولكن عندما وقعت إليّ نسخة العثمانية المخطوطة تيقنت أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلاً لنص الجاحظ ، بلغ أن أُوجِزَتْ صفحتان منه في نحو ستة أسطر »[١] ثم عقب عبدالسلام هارون بقوله «فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يُعدّ خطأ جسيمًا في فن التحقيق ، وفي ضمير التاريخ»[٢] وقد يكون هذا التصرف مقبولاً إذا تأكد المحقق من أن النص الذي يقوم باستخراجه وتحقيقه مفقود ولا يوجد له أصل مخطوط ، وعندها يمكن استخراج ما يقع عليه من نصوص الكتاب الذي يريد استخراجه ثم تحقيقه ونشره على أنه مستخرج من المصدر الفلاني ، أو من عدة مصادر مراعيًا في ذلك أصول التحقيق . ومع وجود الأصول المخطوطة لتلك النصوص المتناثرة في بعض المصادر تقتصر الإفادة منها على الاستعانة بها فقط في بعض ما يقتضيه تحقيق تلك الأصول .

١٢ - الاستعانة بالآخرين والسطو على جهودهم :

درج بعض المحققين المشهورين على الاستعانة ببعض طلابه في التحقيق ، ولاسيما إذا كان الكتاب كبيراً من الموسوعات ذات الأجزاء المتعددة ، وتتحول هذه الاستعانة عند البعض إلى اعتماد كلي على هؤلاء الطلاب مع قلة خبرتهم ودرايتهم ، وغالبًا ما يقتصر دور المحقق المشهور على الإشراف والمراجعة إن تيسر له شيء منها ، وفي نهاية المطاف تأفل تلك النجوم المضيئة ليسطع [illegible]

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص [illegible] .
(٢) المصدر السابق ص [illegible] .

المحقق المشهور على الكتاب في طرة تقول تحقيق فلان بن فلان دون الإشارة لأولئك الجنود المجهولين ، وعلى هذا النحو يجرى العمل في بعض مراكز التحقيق ، ومثل هذا الصنيع يعد جوراً وخيانة من جهتين : جهة فقدان الأمانة العلمية التي ينبغي أن يتحلى بها المحقق، والجهة الثانية الاستهانة بتراثنا ، والعبث به وتشويهه على أيدٍ غير مؤهلة للقيام بمثل تلك المهمة الجليلة والجسيمة . ولعل الدافع إلى مثل هذا السلوك يتمثل في صراع التسابق على نشر المخطوطات عند بعض المحققين ، لأغراض مادية صرفة ، أو للاستكثار مما يحقق وينشر باسمه ، لبناء مجد وهمي من الشهرة الزائفة ، ولو كان ذلك على حساب الإجادة والإتقان ، وبجهود الآخرين[1] . وأرجو أن لا يفهم من ذلك أن الاستعانة والاسترشاد بالآخرين مرفوضة على إطلاقها ؛ بل المرفوض منها الصورة التي أشرت إليها ، والتي يركن فيها المحقق إلى غيره في أمور هي من صميم أعمال التحقيق ، وينبغي أن يباشرها المحقق بنفسه ، ولابد أن ينوه المحقق في مقدمة عمله بأي جهد يشاركه فيه غيره موضحًا طبيعته وحدوده تمشيًا مع ما تقتضيه الأمانة العلمية ، ولعل النهج الأمثل في تحقيق الكتب الموسوعية ذات الأجزاء المتعددة أن يتعاون على تحقيقها عدد من المحققين المقتدرين المتمرسين في مجال التحقيق ، إما بإشراف بعض المراكز العلمية ، أو الجامعات ، أو بعض دور النشر المؤهلة لذلك .

١٣ - التخريج من المصادر الفرعية الثانوية :

يلجأ بعض المحققين في العزو، وتخريج النصوص، والأقوال إلى مصادر ثانوية فرعية مع وجود المصادر الأصلية؛ بل يتعدى بعضهم ذلك إلى أن يخرج

---

(١) في فقرة قادمة بعنوان (المجافاة لمقتضى التحقيق) سيأتي مثال واضح على ذلك في صنيع الدكتور - الطبيب ؟ - عبدالمعطي أمين قلعجي الذي يسطو على جهود الآخرين فيما يزعم تحقيقه من كتب مع ما يعتريها من التشويه بالأخطاء والتصحيفات والتحريفات .

أو يعزو نصوصًا من الأحاديث، أو الآثار، أو الأقوال، أو الأمثال، أو الأشعار القديمة إلى مصادر حديثة ، والنهج الأمثل يقتضي صرف النظر عن المصدر الثانوي مع وجود المصدر الأصلي، فإذا كان النص، أو القول المراد تخريجه لابن جني، وهو في كتاب «الخصائص» مثلاً فلا ينبغي أن تخرجه من كتاب «المزهر» لجلال الدين السيوطي ، إذ إن مثل هذا الصنيع يتنافى مع الدقة، فقد يكون جلال الدين السيوطي قد تصرف في كلام ابن جني ونقله مختصراً ، أو قد يعتوره شيء من الخطأ في النقل ، أو التصحيف والتحريف ونحو ذلك ، ولذا إذا وجد الأصل فلا يعدل عنه إلى الفرع ، إلا في حالة الضرورة القصوى لعدم وجود المصدر الأصلى مخطوطًا ، أو مطبوعًا ، وإذا كان المصدر الأصلي مخطوطًا فلابد من الرجوع إليه ، وليس للمحقق عذر في إغفاله إلا إذا كان الوصول إليه متعذراً .

١٤ - نشر ما طبع قديماً مع ادعاء التحقيق :

يقتصر البعض على إعادة طبع كتاب كان قد طبع قديمًا دون تحقيقه على نسخ أخرى ، أو البحث عن النسخة التي طبع عليها إذا أمكن التعرف عليها لأن الكتب التي طبعت قديمًا لا تشير إلى المخطوطات التي طبعت عليها غالبًا ، ومع ذلك نجد الكتاب في طبعة جديدة يحمل عبارة حققه فلان ، أو لجنة من العلماء وتبحث عن شيء من مظاهر التحقيق فلا تجد إلا ما يجده الظمآن الذي ينتظر السراب ، مع أن بعض الطبعات القديمة التي خرجت بدون تحقيق هي بحاجة ماسة إلى إخراجها مرة أخرى محققة تحقيقًا علمياً جاداً يخدم النص ، ويتلافى ما قد يعتوره من قصور وتحريف وتصحيف، ويوضح ما يحتاج منه إلى توضيح ، وييسر الوصول إلى مسائله وقضاياه عن طريق الفهارس .

١٥ - إعادة تحقيق ما سبق نشره محققاً :

يلجأ بعض المحققين إلى إعادة تحقيق كتاب سبق نشره محققًا ، ومثل هذا الصنيع له أوجه تحتاج إلى شيء من الإيضاح والبيان ، فإذا كان ما حدث من قبيل تحقيق الكتاب الواحد أكثر من مرة دون أن يعلم اللاحق بما قام به السابق، فمرد ذلك إلى ما سبقت الإشارة إليه من الحاجة الماسة إلى تنسيق الجهود في هذا المضمار لتلافي مثل هذا التكرار ، وحين يخرج العملان إلى حيز الوجود يتكشف للمعنيين بالتراث ونقده ما كان يستحق إعادة التحقيق من الأعمال المكررة مما لا يستوجب ذلك ، إلى جانب الحكم بين السابق واللاحق سلبًا وإيجابًا . أما إذا كان المحقق يعلم أن الكتاب الذي يرغب في تحقيقه قد خرج محققًا ، واطلع عليه ، ومع ذلك أقدم على تحقيقه ، فلابد أن يكون لهذا الصنيع ما يبرره ، وأن لا يكون مبعثه حب التسابق والاستكثار لإخراج أكبر عدد من الأعمال التي تحمل اسمه بقصد الشهرة ، أو الكسب المادي ، ولا تخلو ساحة التحقيق في أيامِنَا ممن يدور في هذا الفلك المقيت الذي امتلأ بالغثاء، والعبث بتراث الأمـــة الخـــالد. على أن هذه الظاهرة - وأعني بها إعادة تحقيق الكتب التي سبق نشرها - ليست مرفوضة ابتداء ؛ بل إننا نطالب بها ، ونراها واجبة في حق بعض الكتب التي تنشر دون عناية وتحقيق دقيق ، بل يشيع فيها العبث وتكتظ بالتصحيف والتحريف ، والقصور فيما يتطلبه التحقيق الأمثل حسب الأصول والقواعد اللازمة له ، ومن هنا لا ينبغي التسرع في الحكم على التحقيق الجديد ، أو الآخر للكتاب الذي سبق نشره محققًا إلا بعد المقارنة بين العملين السابق واللاحق ، فإذا كان اللاحق جاء متقنًا مستوفيًا لأصول التحقيق، بخلاف السابق ، استوجب ذلك عـدّ اللاحق عملاً رائداً يتقاصر دونه السابق ، والعكس ممكن في مثل هذه الحالة ، وبذلك يمكن أن نعطي كل عمل

حقه من التقدير، أو عدمه، ولا نغمط حق بعض الذين أقدموا على تحقيق أعمال سبق نشرها محققة بعد أن تبين لهم قصورها فاجتهدوا في تحرير نصوصها ، وتنقيتها من التحريف والتصحيف ، واستكمال قصورها على ما يقتضيه منهج التحقيق . ولابد هنا من الإشارة إلى أمور توضع في الحسبان عند الرغبة في إعادة تحقيق كتاب سبق نشره وتحقيقه وهي :

(أ) أن يكون المخطوط قد نشر دون أية مراعاة لأصول التحقيق، وقواعده المعروفة .

(ب) أن يكون الكتاب قد نشر على مخطوطة واحدة سقيمة ، أو أكثر من مخطوطة بهذه الحالة ، مع وجود مخطوطات أخر نفيسة للكتاب ، ولكنها أهملت ، ولم توضع في الحسبان .

(جـ) أن يكون الكتاب قد نشر على مخطوطة واحدة بوصفها نسخة وحيدة حسب علم المحقق ، ثم ظهرت للكتاب نسخة أخرى موثقة ، وفيها إضافات ، وزيادات ، وتصحيحات ، وفروق تفيد في تقويم نصوص الكتاب وتحريرها .

(د) أن يكون المحقق السابق قد وقع في أوهام تؤدي إلى الخلط في عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى مؤلفه ، فيأتي الكتاب بغير اسمه الذي وضع له ، أو منسوبًا إلى غير مؤلفه ، مع الأوهام الكثيرة في التعليقات والتصحيحات مما يؤدي إلى تشويه النص ، ثم يأتي المحقق اللاحق ليقوّم ذلك كله ويأتي به على الوجه الصحيح .

(هـ) أن يكون المحقق السابق ممن يتصرف في صلب الكتاب بالإضافات ، أو النقص أو التغيير والتبديل على غير أساس ، كأن يضيف

عبارات وكلمات من عنده في صلب الكتاب ، لا مبرر لها ، أو يحذف منه نصوصًا لأغراض في نفسه أو يخل بترتيب أبواب الكتاب على خلاف ما جاءت عليه عند المؤلف .

(ز) أن تشيع في جهد السابق التصحيفات والتحريفات التي تطمس معالم النص وتستوجب إعادة تحقيقه ، إلى جانب إهمال مقدمة التحقيق التي تشمل التعريف بمؤلف الكتاب وبكتابه وبيان منهجه ، وتوثيق عنوانه، وصحة نسبته إلى مؤلفه ، ثم وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق ، والشواهد كثيرة على إعادة تحقيق الكتاب في ضوء الاعتبارات السابقة ، أذكر منها ما قام به عبدالسلام هارون من إعادة تحقيق رسائل الجاحظ ، وبعض كتبه التي سبق أن حققها حسن السندوبي وغيره بعد أن عثر لها على نسخ قيمة ، إلى جانب ما تبين له فيها من قصور وأخطاء وتصحيفات ، وصنع ذلك أيضًا في كتاب الجاحظ (البرصان والعرجان والعميان والحولان) الذي كان قد حققه محمد مرسي الخولي ، وصدر عن دار الاعتصام بالقاهرة عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ومن ذلك أيضًا ما قام به الشيخ حمد الجاسر من إعادة تحقيق ونشر نصوص من التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري ، وكان قد حققها ونشرها حمود عبدالأمير الحمادي[1]، غير أن عمله جاء مشوهًا بالتصحيفات والتحريفات الكثيرة مع إهمال الرجوع إلى بعض النسخ القيمة ، كما ظهر من نقد الشيخ حمد الجاسر لهذا العمل في مقالات متعددة بمجلة العرب تحت عنوان «الدكاترة والعبث بالتراث» ، وعلى هذا المنوال سار عبدالعزيز بن ناصر المانع الذي أعاد تحقيق كتاب عيار الشعر لابن طباطبا بعد أن تبين له شيوع التصحيفات والتحريفات ، وسوء القراءة في الطبعة التي صدرت من الكتاب نفسه عام ١٩٨٠م بتحقيق محمد زغلول سلاّم ، وكنت قد قمت بإعادة تحقيق

---

(١) صدرت هذه الطبعة عام ١٩٨١م عن دار الرشيد بالعراق ، أما طبعة الشيخ حمد الجاسر فقد صدرت عن دار العرب بالرياض عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

ثلاثة كتب هي : كتاب التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم - للخطيب البغدادي ، الذي نشره عام ١٣٤٦هـ - حسام الدين القدسي ، وكتاب البديع في وصف الربيع لأبي الوليد إسماعيل الإشبيلي ، الذي حققه ونشره عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م - المستشرق هنري بيريس ، وكتاب الاجتهاد في طلب الجهاد - لابن كثير ، ونشر عام ١٣٤٧ بتحقيق ثلاثة من أساتذة الأزهر هم محمود حسن ربيع ، وعلي حسن البولاقي ، وعلى إسماعيل الملاوي ، وذلك بعد أن تبين لي قصور هذه النشرات للكتب الثلاثة من حيث شيوع التصحيف والتحريف والتصرف في صلب النص بالحذف والإضافة على غير أساس ، وإهمال توثيق النص والتعليق عليه بما يستوجب ذلك وخلوها من مقدمة التحقيق التي تعرف بالمؤلف وموضوع كتابه ومنهجه فيه ، وصحة عنوانه ونسبته إلى مؤلفه ، ووصف مخطوطاته ، إلى جانب وجود نسخ مخطوطة قيمة لبعضها لم يطلع عليها الناشرون السابقون، وما أكثر ما نجده من أمثلة على عبث بعض أدعياء التحقيق والمتاجرين به فيما يقدمون عليه من إعادة نشر كتب سبق أن خرجت محققة بعناية ، وجهد واضح ، غير أنه لا يطيب لهم إلاّ أن تخرج مرة أخرى مشوهة على أيدٍ مجهولة الهوية في ميدان التحقيق ، وهدفهم الواضح هو المتاجرة وكسب المال مما يفقدهم الإحساس الصادق بقيمة العمل الذي يخرجونه ، وما يتطلبه من بذل الجهد ، والدراية والمعرفة ، والصبر ، ليخرج على الصورة الصحيحة ولا يتورع بعضهم عن السطو على جهد من سبقه في وضح النهار، وتكاد تغص الساحة بغثاء هؤلاء ، وسطو بعضهم على جهود غيره ، وأقرب شاهد على ذلك يتمثل في الطبعة الأخيرة من كتاب «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، والتي صدرت عن دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤١٤هـ، وعلى صفحة العنوان عبارات تقول : تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوّض ، والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والدكتور جاد مخلوف جاد ،

والدكتور زكريا عبدالمجيد، وقدم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صيرة من كلية أصول الدين جامعة الأزهر ، وكان الكتاب نفسه قد قام بتحقيقه ، ونشره تباعًا منذ أكثر من عشرين عامًا أحمد محمد الخراط ، وصدر منه إلى هذا اليوم تسعة أجزاء عن دار القلم بدمشق ، وقد فوجئ المحقق منذ شهور بصدور الطبعة المذكورة ، وبعد أن تفحصها ، ودقق النظر فيها تبين له بالدليل والبرهان الساطع أن المدعين لتحقيقها قد سطوا على جهده السابق المتمثل في الأجزاء السبعة التي تمكنوا من الاطلاع عليها ، حيث أخذوا عنه المتن بحذافيره ، وجل الحواشي ، وما لهم إلاّ التقديم والتأخير والتمويه ، والإفساد[1] .

١٦ - المجافاة لمقتضى التحقيق :

العودة إلى صفحة 70

تقلب النظر في بعض ما ينشر من كتب التراث ، فتجد فيها مجافاة صريحة لما يتطلبه التحقيق بحسب أصوله المعروفة ، حيث تبحث عن نسخ الكتاب الخطية فتجد الاعتماد على نسخ سقيمة مع وجود ما هو أفضل منها ، وقد لا تجد تنويهًا بالنسخ ، أو تعريفًا بها ، وتبحث عن إثبات الفروق بين النسخ فلا تكاد تجد شيئًا ، وتبحث عن الضبط بالشكل فتجد الإهمال الواضح، وتبحث عن التصحيح والتصويب فيقابلك ما يعكر صفوك من التصحيفات والتحريفات ، والتسرع في إكمال السقط ، والخرم الموجود في النسخة على غير أساس علمي يتلاءم مع النص مما ينم عن جهل فاضح بأصول التحقيق وأساليب اللغة العربية ، وتبحث عن تخريج النصوص فتفاجأ بالتغاضي عن الكثير ، والقصور الواضح الذي لا يشفي الغليل ، وتبحث عن الفهارس فلا تقف في بعض الأحيان على شيء ، وإن وجد فقد لا يكون سوى فهرس الموضوعات ومع ذلك تجابهك الجرأة بكتابة تحقيق فلان بن فلان على

---

(١) انظر مقال أحمد الخراط الذي انتقد فيه هذه الطبعة ، وكشف عن أوجه السطو على جهده تحت عنوان : سلام على التراث . قراءة في أوراق فضيحة علمية ، ونشر في ملحق التراث بجريدة المدينة المنورة يوم الخميس ١٢ شوال عام ١٤١٤هـ العدد ١١٣١٥.

غلاف الكتاب وليس فيه من التحقيق سوى حروف هذه الكلمة ورسمها ، والشواهد على ذلك كثيرة أذكر منها صنيع طه عبدالرؤوف سعد الذي تولى إخراج كتاب «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبدالسلام ، وصدر عن مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٨٨هـ في طبعة جديدة «مضبوطة منقحة» كما يزعم الناشر ، وقد تناول هذه الطبعة بالنقد محمد عبدالله آل شاكر ، وتبين له مجافاتها لأصول التحقيق بل لا أثر للتحقيق فيها حيث يتفشى التصحيف والتحريف في كل سطر من الكتاب الذي يكاد يخلو من التعليقات ، ولم يقم من تولى نشره بالرجوع إلى مخطوطات الكتاب بل يبدو أنه سطا على الطبعة السابقة[١] وعلى هذا النحو تحقيق محمد صادق قمحاوي لكتاب (أحكام القرآن) لأبي بكر الجصاص الذي صدر عن دار المصحف بالقاهرة في طبعته الثانية التي تبدو مثالاً واضحًا لما سبق ذكره حيث لا تجد « ضبطًا لكلمة، ولا شرحًا لمصطلح، ولا تعليقاً على رأي مثلاً ، ولا توثيقًا لنص ، ولا تخريجًا لحديث؛ بل لا تجد علامة من علامات الترقيم ولا إخراجًا فنياً يساعد القراء على القراءة والفهم حتى إنه يصعب عليك أن تميز الآية التي يستشهد بها المؤلف عن الآية التي يشرحها، وقد بخل على الكتاب والقارئ باسم السورة التي يفسرها المؤلف ، أما صنع الفهارس المتنوعة للكتاب فهذا أبعد من نجوم السماء»[٢] .

وقد ظهرت في ساحة التحقيق منذ أمد قريب شرذمة أقحمت نفسها في ميدانه وهم أبعد ما يكونون عنه ، وها نحن نرى بعض المهندسين ، والمحاسبين، والأطباء البشريين والبيطريين يقدمون بجسارة على تحقيق كتب في مجال

(١) انظر مقال محمد آل شاكر بعنوان (وقفات مع التحقيق والمحققين) وقد نشر في مجلة البيان - العددان ٤٣ ، ٤٤ ربيع الأول ١٤١٢هـ=١٠/١٩٩١م .
(٢) المصدر السابق ص ٤٩ .

العلوم الشرعية ، واللغوية ، والتاريخية ، وليس لديهم ما يؤهلهم للقيام بمثل هذه المهمة الجليلة من حيث الدراية بأصول التحقيق ، وبعلوم الكتب التي يتولون تحقيقها ، وربما كان هدفهم من وراء ذلك هو الكسب المادي ، مما أدى إلى تشويه ما خرج على أيديهم من كتب ينشرونها على أنها محققة ، وهي بعيدة عن ذلك كل البعد ؛ بل تنطوي على المضحكات والمبكيات من ضروب التصحيف والتحريف ، والجهل المطبق ، وأقرب مثال على ذلك ما خرج لنا من

العودة إلى صفحة 70

بعض كتب الحديث التي يزعم طبيب.. اسمه عبدالمعطي أمين قلعجي أنه تولى تحقيقها ، وتربو في مجموعها على ستين جزءاً[٢] ، وما تراه فيها من تحقيق ينم عن جهل بأصوله ، وأصول العلم الذي تدور في فلكه ؛ بل يؤكد محمد عبدالله آل شاكر أن المذكور يستحل جهود الآخرين ويسطو عليها حيث يكلفهم بالعمل على تحقيقها ، بدعوى المشاركة ، ثم يطبعها باسمه وحده ، كما حدثه بذلك أحد أساتذة الأزهر ممن وقع في أحابيله[١]،ويؤكد ذلك تقارب تاريخ صدور بعض هذه الكتب مع كثرة أجزائها ، مثل كتاب «الثقات» للإمام العجلي الذي صدر سنة ١٤٠٥هـ وهو جزء واحد ، وفي السنة نفسها صدر كتاب «دلائل النبوة» للإمام البيهقي في ثمانية أجزاء ، وصدر في عام ١٤١٢هـ كتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي في خمسة عشر جزءاً وبعد أقل من عامين أي في عام ١٤١٤هـ يصدر كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر ، وهو كتاب ضخم يقع في ثلاثين جزءاً ، فهل كان يحقق هذه الكتب في وقت واحد ، أو أن هناك عدداً من الأشخاص يعملون خلف الكواليس ، هذا إلى جانب ما عرفناه من ضخامة بعض هذه الكتب ، وكثرة أجزائها بصورة تحيل أن يكون الذي يعمل

---

(٢) أذكر منها : دلائل النبوة للبيهقي في سبعة أجزاء ، والاستذكار لابن عبدالبر في ثلاثين جزءاً ومعرفة السنن والآثار للبيهقي في خمسة عشر جزءاً.

(١) انظر مقال مجلة البيان - العددان ٤٣ ، ٤٤ ربيع الأول ١٤١٢هـ = ١٩٩١/١٠م مقال وقفات مع التحقيق والمحققين .

على تحقيقها فرد واحد ، مثل كتاب الاستذكار . لابن عبدالبر وهو شرح لموطأ الإمام مالك ، وقد صدر في ثلاثين جزءاً عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، وتحمل صفحة العنوان منه عبارة (حققه ووثق أصوله ، وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبدالمعطي قلعجي) فهل ينهض بمثل هذه الأعمال الضخمة فرد واحد مع تقارب بعضها في زمن الصدور كما أشرت سابقًا ، وقد أخبرني الشيخ حماد بن محمد الأنصاري بأنه وقف في عمل من تولى إخراج هذه الكتب على طامات وعجائب من التصحيفات والتحريفات، والأخطاء في التعليق والتخريج. على أن إخراج مثل هذه الكتب إلى النور يعد عملاً جليلاً لأن الساحة العلمية تفتقر إليها ، وتهفو لها نفوس طلاب العلم بكل شوق ولهفة إلا أنها تتطلع أيضًا إلى أن تتولى إخراجها وتحقيقها أيدٍ بصيرة أمينة مخلصة تعطيها حقها من الجهود التي تظهرها على الوجه الصحيح مبرأة من التصحيف والتحريف ، ويكون هدفها أكثر ما يكون منصبّاً على نشر العلم نشراً صحيحًا على ضوء قواعد التحقيق وأصوله بعيداً عن الانسياق كليًا وراء الكسب المادي، مما يؤدي تحقيقًا لذلك إلى مسابقة الزمن في إخراج أكبر قدر من كتب التراث إخراجًا مشوهًا .

١٧ - الإهمال في الدراسة التي تتصدر عمل المحقق :

لا يعنى بعض المحققين بجانب الدراسة التي تتصدر عمل التحقيق ، وهي على جانب كبير من الأهمية ، لأنها تلقي الضوء على عنوان الكتاب ، ومؤلفه، ومناقشة ما قد يدور حولهما من خلاف للتأكد من صحة العنوان ، وصحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، إلى جانب إلقاء الضوء على المؤلف بالترجمة مع بيان منهجه في كتابه ، ويتبع ذلك تحليل المادة العلمية للكتاب، وبيان أهميته في بابه وفنه ، ثم البيان الوصفي للمخطوطات المعتمدة في التحقيق ، والمنهج الذي سار عليه المحقق ، على أن المتتبع لحركة التحقيق يجد أن بعض الأعمال خرجت

خلواً من هذه الدراسة تماماً ، وبعضها يتطرق لجوانب منها دون الأخرى ، وقد يلم بها البعض إلماماً سريعاً مبتسراً يتجلى فيه الضعف والهزال ، والنهج الأمثل يقتضي العناية بهذه الدراسة التي تكون مدخلاً يضيء سبيل الباحثين للتعرّف على الكتاب ومضمونه كما أنها تكشف عن هوية الكتاب ومؤلفه ، وتأكد الثقة به ، والاطمئنان إليه .

١٨ - الإفراط والتفريط في صنع الفهارس :

يتأرجح بعض المحققين بين الإفراط والتفريط فيما يتعلق بصنع الفهارس اللازمة للنص المحقق ، فمنهم من يغفل هذا الجانب ولا يوليه شيئاً من عنايته واهتمامه ، ويخرج عمله إما بفهارس قاصرة لا تستوعب ما اشتملت عليه مادة الكتاب من موضوعات ومباحث وفنون وعلوم ، أو لا نجد سوى فهرس للموضوعات فقط كما صنع سليم النعمي الذي حقق كتاب «ربيع الأبرار» للزمخشري ، وعمل فهارس محدودة لبعض أجزائه ، وأهمل بعضها الآخر تماماً ، وفي الطرف الآخر نجد بعض المحققين يتوسع في صنع الفهارس دون مراعاة لطبيعة موضوع الكتاب وما يحتاجه من فهارس لازمة تكشف عن خبايا مضمونه ، مما يؤدي إلى وجود بعض الفهارس التي تضخم حجم الكتاب ، ولا يجني منها القارئ كبير فائدة ، فقد يضع بعضهم فهرساً لكتاب لغوي ، وضعت مادته على حسب الترتيب الهجائي المألوف ألا يكون مثل هذا الفهرس من قبيل الترف ، وعلى وجه العموم فإن كثيراً من المخطوطات تحتوي على كنوز مخبوءة من المعارف والعلوم والفنون والموضوعات ، ولا يميط اللثام عن دررها ومكنونها سوى الفهارس المفصلة التي توضع على أساس علمي يراعى فيه موضوع الكتاب ومادته ، وما تحتاجه من فهارس ضرورية ، وقد صدرت مخطوطات عديدة حظيت بهذه العناية ، وأذكر منها على سبيل المثال ما أخرجه عبدالسلام محمد هارون من كتب ، مثل كتاب البيان والتبيين ، وكتاب الحيوان

للجاحظ حيث صنع للأول خمسة عشر فهرسًا ، وللثاني ستة عشر فهرسًا مفصلاً ، ثم أخرج أخيراً كتاب خزانة الأدب للبغدادي ومعه مجلدان يضمان ثمانية وعشرين فهرسًا ، وقد حقق الأب أنستاس الكرْملي الجزء الثامن من كتاب «الإكليل في تاريخ اليمن» للهمذاني ، ووضع له ثمانية عشر فهرسًا جاءت في مئة وسبع وخمسين صفحة ، وقد توسع فيها إلى درجة أنه وزع الأعلام على أكثر من فهرس فخص الشعراء ، والمعمرين من الرجال ، والمحدثين والرواة كلاً منهم بفهرس مستقل ، وقد بذل في صنع هذه الفهارس جهداً واضحًا غير أن مصطفى جواد قد انتقده وعد صنيعه إفراطًا في الفهرسة ، وتفريطًا في رعاية الوقت[١] في حين أن محمد عبدالغني حسن أشار إلى جهد الكرملي في فهرسته لكتاب الإكليل وأشاد به ، وبما ظهر له فيها من جهد وروح فنية وموضوعية حسب قوله[٢]. والشواهد على العناية بصنع الفهارس ، أو إهمالها في تحقيق المخطوطات كثيرة لا يتسع المجال لحصرها .

١٩ - التحقيق لدى طلاب الدراسات العليا، وقضية الاشتراك في مخطوطة واحدة :

اتجهت بعض الجامعات في الدراسات العليا إلى التوسع في قبول رسائل ماجستير ودكتوراه يكون موضوعها تحقيق كتاب مخطوط ، وهذه الخطوة في ذاتها خطوة عملية تأتي في طليعة اهتمامات الجامعة بتراث الأمة ، وأصول حضارتها وهي إسهام جاد في نشر هذا التراث وبعثه على أسس علمية صحيحة إذا ما أسند الأمر إلى أهله خبرةً ودرايةً ومعرفةً ، والذي يحدث أن بعض الجامعات قد فتحت الباب في هذا المضمار على مصراعيه ، يلج منه ذوو القدرة

(١) انظر أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص - مجلة المورد، المجلد السادس ، العدد الأول عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ ص١٢٥ .

(٢) انظر مقال (صناعة الفهارس في المخطوطات العربية المنشور) لمحمد عبدالغني حسن ، مجلة معهد المخطوطات ، المجلد الثالث عشر - الجزء الثاني عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ص ٣٤٥ .

والكفاية من الطلاب ، ومن هم دون ذلك ، ممن يتخذ من تحقيق المخطوطات مركبًا سهلاً يقدم عليه دون سابق خبرة ودراية ، فَيَخْرُجُ لنا بعمل تقصر فيه الخطى دون الغاية بمراحل كبيرة ، ويبتعد عن الأصول المعتمدة في التحقيق ، إن لم يكن مشوهًا وضربًا من العبث ، ولذا لابد أن تكون هناك صرامة ، وقيود شديدة لقبول الرسائل في مجال التحقيق ، ولا تقبل إلا ممن لديه القدرة والكفاية في التحقيق ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال إجراء مقابلة علمية مع الطالب يقوم بها أستاذان من ذوي الخبرة في هذا المجال ، ويناقشانه في المشروع الذي تقدم به لتحقيق كتاب مخطوط ينال به درجة علمية، وهذا المشروع ينبغي أن يكون متكاملاً من جميع الوجوه بحيث يشتمل على بيان أهمية المخطوطة وقيمتها العلمية، ووصف نسخها المعتمدة، والمنهج الذي سيتبع في تحقيقها، مع دراسة توثيقية للتثبت من صحة العنوان، ونسبة الكتاب إلى مؤلفه، والهدف من هذه المقابلة يتمثل في التعرف على ما يتمتع به الطالب من دراية وخبرة ووعي كامل بالنهج الصحيح لتحقيق المخطوطات .

ومن المجانبة للمسار الصحيح أن يسند الإشراف على الطالب إلى أستاذ ليست لديه خبرة ودراية كافية بالمخطوطات وتحقيقها ، إذ إن ذلك سينعكس غالبًا على عمل الطالب ، وفاقد الشيء - كما يقولون - لا يعطيه ، وقد نتج عن ذلك ضعف وهزال في كثير من الرسائل التي توجه أصحابها إلى تحقيق المخطوطات بإشراف من لا يملك الخبرة الكافية في هذا المجال ، مما يؤكد ضرورة أن يسند الأمر إلى أهله . وأود هنا التأكيد على إلزام الطالب بالمنهج الأمثل لتحقيق المخطوطات على النحو الذي سيأتي تفصيله وبيانه، وذلك لكي لا ينصرف جهد الطالب - كما يُشاهد في كثير من الرسائل - إلى حشد النقول والتعليقات والإسراف فيها بالشكل الذي سبق تصويره ، بحيث يضيع في غمرة ذلك هدف أساسي في التحقيق ، وهو تحرير النص وتقويمه، والعمل على إخراجه

مبرأ من التصحيف والتحريف في صورة صحيحة تمثل ما صدر عن مؤلفه .

ويتهاون بعض الطـــلاب في القســـم الذي يخصصه لدراســـة الكتـــاب والمخطوطة، وهي أمر ذو بال بالنسبة لطالب الدراسات العليا إذ لابد هنا من العناية الفائقة بجانب الدراسة والتوسع فيما يتعلق بتوثيق عنوان المخطوطة، للتأكد من صحة عنوانها ، ونسبتها إلى مؤلفها ، ثم وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق وصفًا كاملاً ، وبيان بمنهج التحقيق ، ويدخل في نطاق الدراسة التعريف بالمؤلف وبكتابه ، ولابد في هذه الفقرة من تحليل شامل لمادة الكتاب يشمل بيان منهجه وأهمية موضوعه ، والتعريف بمصادره ، والعرض والتحليل لمادته مع دراسة نقدية تقوّم مادة الكتاب، وتشير إلى جانب التأثر والتأثير فيه إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويلاحظ أن بعض الجامعات تجيز اشتراك أكثر من طالب في تحقيق كتاب واحد ذي أجزاء متعددة، وتستهدف من وراء ذلك إحياء ، ونشر المخطوطات الكبيرة بتوزيعها على عدد من الطلاب ، ولا شك أن الهدف نبيل، والمقصد حسن ، والغاية سامية ، غير أن الذي يحدث أن من يتولى هذه المخطوطة من الطلاب يختلفون في مستوياتهم العلمية ، ومنهم من ليست لديه خبرة ، أو دراية بالتحقيق ، إلى جانب اختلاف مستويات المشرفين عليهم من الأساتذة في إدراك أصول التحقيق ومنهجه الأمثل ، وكل ذلك تبرز آثاره على عمل هؤلاء الطلاب ، فيخرج الكتاب ، أو المخطوط الواحد بمناهج متعددة من التحقيق ، وبمستويات مختلفة ومتفاوتة من حيث الجودة والإتقان وعدمه ، إلى جانب تفشي الأخطاء والتصحيف والتحريف ، وبالإضافة إلى ذلك تتفاوت حظوظ الطلاب في القدر الذي يخصه من المخطوطة من حيث الوضوح وعدمه ، أو كثرة الشواهد ، والنصوص التي تحتاج إلى تخريج ، والأعلام التي تحتاج إلى ترجمة، والمسائل التي تحتاج إلى تعليق ، وقد يحدث تداخل وتكرار في هذه

الأمور كلها بين أنصبة الطلاب من المخطوطة ، ولكي يكون اشتراك مجموعة من الطلاب في تحقيق مخطوطة واحدة سائراً على النهج الصحيح ، أود أن أضع بين يدي الطلاب والجامعات بعض التصورات اللازمة لذلك فيما يأتي :

(أ) أن تكون هناك قناعة تامة بأهمية الكتاب الذي يتم اختياره ، وما ينتج عن تحقيقه من فائدة جليلة للعلم والعلماء والباحثين والدارسين، مع التأكد من توافر نسخه اللازمة ، وأنه لا يحقق في جهة أخرى .

(ب) أن توضع خطة مدروسة من قبل أساتذة متخصصين في التحقيق تشمل المنهج الأمثل الذي ينبغي أن يكون العمل عليه في الكتاب كله، ويلزم الطلاب بهذه الخطة .

(جـ) ألاّ يقبل أي طالب للمشاركة في تحقيق الكتاب إلا إذا كان على جانب من العلم والدراية بموضوع الكتاب ، ومنهج التحقيق ، ولديه القدرة على إنجاز العمل على الوجه الصحيح وفي الوقت المحدد ، ويتم التأكد من ذلك بإجراء مقابلة مع كل طالب ، إلى جانب طلب نموذج للتحقيق ، لكي يكون الطلاب الذين يشتركون في كتاب واحد من ذوي المستويات المتقاربة علماً ومنهجًا ، ودراية بالتحقيق وأصوله.

(د) أن يسند لكل طالب عمل دراسة تحليلية متعمقة لمادة الجزء الذي يعمل على تحقيقه ، وتشمل هذه الدراسة جانبين :

الأول : ويتمثل في عرض وتحليل شامل لمادة الجزء الذي يحققه.

الثاني : يتمثل في دراسة تحليلية ومقارنة لأبرز قضية علمية في الجزء الذي يخصه بحيث يتعرض لها من جميع جوانبها بالتفصيل ، وكأن هذه القضية بحث قائم بذاته يحتاج إلى إثرائه بكل مقومات البحث الرصين ، وذلك ليكون مسانداً لما هو بصدده

من تحقيق جزء من كتاب ، قد لا يحتاج إلى كبير جهد في مجال التحقيق ، والدراسة المألوفة ، بعد التنسيق بين الطلاب الذي قد يظهر ، ويؤكد وجود أمور مشتركة بينهم إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين ، ويقتضي ذلك مراعاة التنسيق بين الطلاب في القدر المشترك من الدراسة المألوفة مثل الترجمة للمؤلف ، والحديث عن الكتاب ومنهجه ، ووصف المخطوطات .

(هـ) أن يوزع الكتاب بين الطلاب بالتساوي على أن يكون عدد الطلاب الذين سيتوزعون الكتاب متوافراً ، ويتقدمون معًا ، أو في وقت متقارب لتسجيل ما يخص كل منهم ، وذلك أدعى للتنسيق فيما بينهم .

(و) أن يتم التنسيق بين الطلاب على ضوء الخطة المدروسة ، والمنهج المتفق عليه في التحقيق ، فيما يتصل بالمقابلة ، والتصحيح ، والتعليق ، والتخريج والتراجم، لما يتكرر من المسائل، والألفاظ، والمصطلحات، والأعلام ، والشواهد والنصوص ، بحيث يحال على ما سبق عند طالب آخر في حصته من الكتاب تلافيًا للتكرار ، ويقتضي ذلك دراسة متأنية للكتاب من قبل المشتركين في تحقيقه كل بما يخصه قبل الشروع في تحقيقه ، بقصد التعرف على ما يشتمل عليه من نصوص وأعلام ، ومصطلحات ، وشواهد تحتاج إلى خدمة وتعليق ، ثم تفهرس بطريقة يعرف فيها كل طالب ما سبق عند غيره ممن يشاركه في تحقيق الكتاب ليتحاشاه ، ويحيل فيه على ما سبق .

(ز) أن يسند الإشراف إلى أساتذة لهم خبرة وممارسة في مجال تحقيق المخطوطات ثم يتم الاتفاق بينهم على منهج محدد يلتزم به الطلاب

الذين يشرفون عليهم ، وحبذا لو أسند إلى المشرف الواحد أكثر من طالب بقدر ما يسمح به النظام ، وحال الأستاذ ، وذلك أدعى إلى خروج العمل بصورة متقاربة من حيث منهج التحقيق وإتقانه ، وسبق أن أشرت إلى أن إسناد الإشراف إلى غير ذوي الخبرة سينتج عنه اختلاف في مناهج التحقيق إلى جانب تردي مستوى العمل ، ولا سيما إذا كان الطلاب من الشداة في هذا الميدان وهو الغالب عليهم.

(حـ) أن يشترك الطلاب جميعًا في إعداد الفهارس اللازمة، بعد الاتفاق على ما تحتاجه مادة الكتاب من أنواع الفهارس ، ثم يبدأ كل طالب برصد ما يقابله مما يتعلق بأنواع الفهارس في الجزء الذي يخصه ، ويدون ذلك على بطاقات ، ثم تجمع بطاقات الكتاب كله ، وتصنف بحسب أنواع الفهارس ، وتعد إعداداً يشمل الكتاب كله على ضوء الأصول المتبعة في إعداد الفهارس على أن من الضروري جداً العناية بتدريس منهج تحقيق المخطوطات نظريّاً وتطبيقيّاً لطلاب المرحلة الجامعية ضمن مادة منهج البحث ، ولطلاب الدراسات العليا في مادة مستقلة باسم منهج تحقيق المخطوطات ، على أن يقوم بتدريسها أساتذة متخصصون ، ولديهم خبرة وممارسة في تحقيق المخطوطات ، ولا شك أننا بهذه الخطوة نضع المعالم التي تنير الطريق أمام الطلاب الراغبين في تحقيق التراث ونبصرهم بأصوله ومنهجه الأمثل .

٢٠ - ملامح من نهج التحقيق لدى أشهر المحققين :

المتأمل لحركة تحقيق التراث في العصر الحاضر يقف على التباين الواضح في النهج الذي يسلكه المحققون ، ويمكن أن نستجلي مظاهر ذلك فيما يأتي :

(أ) يحرص بعضهم على تتبع نُسخ المخطوطة ودراستها ، لاختيار ما يعتمد منها للتحقيق بينما يقصر بعضهم في ذلك قصوراً واضحًا ، بالاعتماد على نسخ سقيمة ، أو على نسخة واحدة أحيانًا مع وجود غيرها ، وأنفس منها .

(ب) يعتني بعضهم بتصحيح النص وتحريره من التصحيفات والتحريفات والأخطاء في حين أن بعضهم يهمل في ذلك ، مما يؤدي إلى شيوع الأخطاء والتصحيفات والتحريفات .

(جـ) يبدع بعض المحققين في توثيق نصوص الكتاب ، ودراسة رواياته ، وفروق نسخه دراسة متأنية دقيقة ، ويثبت ما يسفر عنه طول النظر والتدقيق والتمحيص مما هو صحيح أو قريب منه ، وفي الجانب الآخر نجد من يهمل ذلك إهمالاً واضحًا ينم عن ضيق أفق ، وقلة دراية ، أو يسرف في إثبات كل ما يصادفه من فروق النسخ دون وعي بما يستوجب الإشارة منها ، أو لا يستوجب ذلك .

(د) يعمد بعضهم إلى ضبط النص بالشكل ضبطًا كاملاً متقنًا عن علم ودراية ويغيب ذلك عند بعضهم الآخر ، أو يوجد بشكل ضعيف ومحدود ، مع الأخطاء الكثيرة .

(هـ) يلتزم بعضهم حد القصد والاعتدال في التعليقات ، والاقتصار منها على ما تدعو إليه الحاجة ويقتضيه المقام على نحو نجد فيه علم المحقق واجتهاده ، ويهمل بعضهم هذا الجانب من خدمة النص إهمالاً واضحًا ، وعلى النقيض من ذلك ما نجده من الإسراف في التعليقات الكثيرة والطويلة التي لا تعدو أن تكون مجرد نقل لا اجتهاد فيه ، وغالبًا ما يكون ذلك على حساب تحرير النص وتصحيحه ، ويشيع هذا المنهج في

الآونة الأخيرة بشكل واضح بين طلاب الدراسات العليا فيما يتقدمون به من تحقيق بعض الكتب في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه .

(و) التردد الظاهر بين بعض المحققين فيما يتصل بإثبات فروق النسخ ، والتصحيح وإجراء ذلك بين صلب المتن ، وحواشي التحقيق ، ويندر أن نجد من يلتزم بالأسس الصحيحة لهذه القضية مما سيأتي إيضاحه في مبحث التصحيح من هذا الكتاب .

(ز) يَفْتَنُّ بعض المحققين في صنع الفهارس اللازمة للكتاب بأنواعها المتعددة في صورة تفصح عن كل جليلة ودقيقة من العلوم والمعارف المبثوثة في ثناياه ، وتخرج بعض الكتب خاوية على عروشها من هذه الخدمة الجليلة، أو يقتصر الأمر فيها على بعض الأنواع من الفهارس بشكل لا يعطي صورة واضحة المعالم بما يحتويه الكتاب .

(حـ) يتجه بعض المحققين إلى العناية بمقدمة التحقيق التي تتحدث عن المؤلف، وتعرّف بكتابه ونهجه فيه ، وتصف المخطوطات المعتمدة ، وتحقق في مدى صحة عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ، وتكاد تختفي هذه المقدمة عند بعضهم ، وإن وجدت فلمحات خاطفة عن بعض هذا الجوانب .

(ط) التباين الواضح في نهج التحقيق لدى بعض المحققين فيما يخرجه هو نفسه من كتب سابقة ، وأخرى لاحقة ، حيث نجده في كتب سابقة يتألق في بعضها عنايةً، ودقةً، وتصحيحًا ، وتوثيقًا ، وتعليقًا ، وفهرسةً، والتزامًا بأسس التحقيق ، بينما نجده في كتب لاحقة تقصر به الخطى في أمور عديدة مما يقتضيه التحقيق ، ويعيش فيها على مجده

السابق، كما هو واضح عند عبدالسلام محمد هارون ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، بين أوائل ما صدر لكل منهما ، وبين الأواخر ، والفرق واضح بين عمل الأستاذ عبدالسلام هارون في كتاب الحيوان للجاحظ وبين عمله في كتاب سيبويه ، وكذلك بالنسبة لمحمد أبي الفضل إبراهيم نجد الفرق واضحاً بين عمله في كتاب إنباه الرواة وبين عمله في ثمار القلوب للثعالبي على سبيل المثال .

ولعل هذا الحديث عن التباين في النهج لدى المحققين ، أو المشتغلين بالتحقيق يسوقنا إلى استجلاء أبرز ملامح النهج الذي يسلكه بعض الرواد والمشهورين منهم كل على حدة ، ولابد هنا من إلماحة سريعة إلى ما كان عليه الأمر في البدايات الأولى لحركة نشر الكتب في البلاد العربية والإسلامية، حيث أنشئت مطبعة بولاق سنة ١٨١٩م ، وأخذت كتب التراث تظهر إلى حيز الوجود كتابًا إثر آخر على أيدي مصححين متمكنين ، عملوا على نشر أمهات الكتب في علوم التفسير ، والحديث ، والفقه ، واللغة العربية وآدابها ، والتاريخ والتراجم وغيرها ، ومن هؤلاء المصححين علمان مشهوران هما : الشيخ محمد بن عبدالرحمن المعروف بقطة العدوي المتوفى سنة ١٢٨١هـ = ١٨٦٤م ، والشيخ نصر الهوريني المتوفى سنة ١٢٩١هـ = ١٨٧٤م ، وفي فترة تالية أنشئت جمعية المعارف سنة ١٨٦٨م وكان لها نشاط ملحوظ في نشر كتب التراث ، وتعاون مع هذه الجمعية في مهمتها الجليلة كل من الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م ، والشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م ، ولو ألقينا نظرة على نهج النشر في هذه الفترة لوجدنا أن العناية كانت منصبة على تصحيح الكتب، وقد لا يخلو الأمر من الاعتماد على أكثر من نسخة خطية للكتاب الواحد مع الإشارة إلى بعض المقابلات ، وشرح بعض الألفاظ، وتغيب بعض مظاهر النهج المألوف

في التحقيق كالعناية بإجراء المقابلة بين النسخ المتعددة وإثبات الفروق ، وتوثيق النصوص وتخريجها ، ووصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق وصنع الفهارس المتعددة حسب مادة الكتاب ، وغير ذلك من أمور التحقيق الأخرى.

وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي نجد العناية ببعض هذه المظاهر عند الشيخ محمد عبده ، حيث كان يعتمد في نشره الكتب على إحضار أكثر من نسخة للكتاب إذا أمكن ذلك ثم يقابل بين هذه النسخ مع الإشارة أحيانًا إلى بعض فروقها، ولا يفوته التعليق على ما يستدعي ذلك، ويعنى بتصحيح المتن، وله في ذلك نهج ينبغي التنويه به لما فيه من دقة وتسديد إذ نجده يراعى في التصحيح أصول اللغة ، ولغة المؤلف ومكانته اللغوية ، ودراسة الروايات ، وإثبات المناسب منها بما يبدو من الإجماع عليها ، أو بانسجامها مع سياق الكلام ، ثم الإشارة إلى الروايات الأخرى في حاشية الكتاب ، وقد أفصح عن هذا النهج في مقدمة نشره لكتاب مقامات بديع الزمان الهمذاني حين قال: «وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا ، وإن عظمت مشقة الاختيار علينا ، لتباين الروايات ، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجاد مبناه ، فكان الوضع اللغوي أصلاً نرجع إليه ، والاستعمال العرفي مرشداً نعوّل عليه ، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزانًا للترجيح ، ومقياسًا نعتد به في التصحيح ، فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا في الأصل أولاها بالوضع ، إما لتأيده بالاتفاق مع كثرة الروايات ، وإما لتميّزه بقرب معناه إلى ما احتَفّ به من أجزاء القول ، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق»[1] وقد توالى بعد ذلك أعلام ورواد مشهورن، ولهم قدم راسخة في تحقيق المخطوطات منطلقين في عملهم على ضوء ما تم التعارف عليه من أسس علمية للتحقيق ، مع وجود شيء من التفاوت عند بعضهم في تطبيق هذه

---

(١) مقدمة مقامات بديع الزمان الهمذاني .

الأسس كما سيتضح من خلال عرضنا لأبرز ملامح التحقيق عند بعض المشهورين منهم كل على حدة بشيء من الإيجاز مع الإلماح إلى ما له ، وبعض ما عليه على النحو التالي : .

- **أحمد زكي باشا :**

عني بجمع المخطوطات عناية فائقة ، واتجه إلى نشرها وتحقيقها على أسس علمية تنم عن الدقة والالتزام بنهج التحقيق ، وما يتطلبه من جمع نسخ المخطوطة ، وإجراء المقابلة بينها ، وإثبات الفروق ، والتعليق على النص بما يستوجب ذلك ، ووضع الفهارس المتنوعة ، ويصدر الكتاب بدراسة حول التعريف بالمؤلف ، وكتابه ، ووصف النسخ المعتمدة ، كما صنع في تحقيق كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، وصدر عن دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤ ، بعد أن أتم العمل فيه سنة ١٩١٤ وإذا تأملنا نهجه في تحقيق هذا الكتاب يبرز لنا ما يأتي :

(أ) كتب في صفحة العنوان عبارة (تحقيق أحمد زكي) ولعله من أوائل من كتب هذه العبارة على هذا النحو .

(ب) يحرص على جمع نسخ الكتاب ويقابل بينها ، ويحلي الحواشي بتعليقات تشتمل على بعض الفوائد والمعلومات التي قد تكمل ما جاء في الكتاب إلى جانب بيان روايات النسخ والمصادر ، والتنبيه على ما يرد في بعضها من روايات مصحفة وأخطاء ، وتوثيق بعض النصوص من المصادر .

(جـ) أشار في المقدمة إلى أنه يضع الزيادات التي يقع عليها في النسخ ، أو في المصادر الأخرى في صلب المتن ، ويحصرها بين قوسين مربعين بدون تنبيه في الحواشي إذا كانت الزيادة من ياقوت ، وينبه إذا كانت من

البغدادي[1]، وكان الأولى أن ينبه المحقق على هذه الزيادات في كل الأحوال ، مع الالتزام بالنهج الأمثل الذي يقتضي الإبقاء على الأصل كما هو ولا سيما إذا كانت نسخة عالية ، والاقتصار على ذكر هذه الزيادات في الحاشية .

(د) يتصرف في صلب المتن بالتصحيح - كما صنع في صفحة (٣٨) والحاشية رقم (١، ٢) ويلاحظ أن بعض هذا التصرف يكون بتغيير وجه صحيح بدون الاعتماد على أساس قوي يستوجب ذلك التغيير، مما يجعل الإبقاء على ما في متن الأصل أولى وأسلم ؛ لأنه ربما جاء على مراد قائله ، وعلى لغته ولا سيما في الشعر ، فمثلا في صفحة (٣٧) وفي السطر الثاني منها نراه يختار ضبط كلمة (العدى) بكسر العين مع أنها في الأصل بضم العين ، وتأكيداً لذلك وثّق هذا الضبط بوضع علامة (صح) فوقه في الأصل، ويوضح المحقق هذا التصرف في الحاشية قائلاً (ضبطه في نسخة الخزانة الزكية بضم العين ، وكتب فوقه «صح» ولكنني أعتمد دائمًا القول الأول الذي يرويه القاموس ، وهو في هذا الحرف يتفق مع صاحب الصحاح في تقديم الضبط بالكسر عليه بالضم ، وفوق ذلك فهو موافق لما يجري على الألسنة، وليس فيه تقعر» .

ولا أدري كيف تجعل الموافقة لما يجري على الألسنة ، أو البعد عن التقعر مقياساً للصحة ، ومبرراً لهذا التغيير وكان الأجدر إبقاء ما كان في الأصل على ما هو عليه ، وفي الصفحة نفسها عند بيت زهير بن أبي سلمى نراه يختار لفظة [illegible] على رواية الأصل [illegible] مع أنها رواية [illegible]

---

(١) [illegible] كتاب الأصنام ص [illegible]

حين قال في الحاشية رقم(٢) « في الأصول سحفت بالفاء ، وهي رواية صحيحة، لكن الرواية المعتمدة المعروفة بالقاف ، والمعنى فيهما واحد انظر لسان العرب» فهل في ذلك مبرر يوجب التغيير ؟! ، ويلاحظ ذلك في أماكن عديدة من تحقيقه لكتاب الأصنام حيث يختار روايات من المصادر الأخرى ويفضلها على ما في الأصل باعتمادها في صلب المتن ، والإشارة إلى ما كانت عليه في الهامش ، مع أنه قد يكون لها وجه يستوجب بقاءها والأولى في مثل هذه الحالة الإبقاء على ما في الأصل ، والإشارة إلى ما يراه المحقق في الحاشية ، ولا سيما إذا كانت النسخة المعتمدة في التحقيق عالية ونفيسه ، وموثقة .

(هـ) العناية بالفهارس المتنوعة حيث وضع لكتاب الأصنام ثلاثة فهارس: الأول لديانات العرب ، والثاني للبيوت المعظمة عند العرب ، والثالث للأصنام الواردة في كتاب ابن الكلبي، إلى جانب العناية بعلامات الترقيم ، وهو من أوائل من وضع أسسها في العصر الحاضر .

- الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد[١] :

(أ) كانت له عناية بنشر كتب التراث وتحقيقها ، وأخرج منها ما يربو على أربعين كتابًا ، ويسطر في صفحة العنوان في الغالب عبارة (حققه وضبط غريبه ، وعلق حواشيه ، وصنع فهارسه محمد محي الدين عبدالحميد) .

(ب) لا يعنى كثيراً بالنسخ الخطية واستقصائها ، وقد يعتمد في نشر بعض الكتب على ما سبق أن [illegible] من طبعات [illegible]

[illegible]

(١) انظر [illegible]

في تحقيقه لكتاب معاهد التنصيص يشير إلى النسخ الخطية ، ويقابل بين النسخ ، وغالبًا ما تكون مطبوعة لبيان مواضع الاختلاف بينها .

(جـ) له نهج في تصحيح متن الكتاب أشار إليه في تحقيقه لكتاب معاهد التنصيص ، ويتمثل في الإفصاح عما في أصول الكتاب من التحريف في الحاشية ، والإشارة إلى مصدر التصحيح ، وتصحيح الخطأ من هذه المصادر في المتن، وقد وضع ثلاثة شروط لإجراء التصحيح في متن الكتاب هي :

الأول : ألاّ يكون لما ورد في الكتاب وجه صحيح .

الثاني : أن يكون من الظاهر أن العبارة الصحيحة تصحفت قراءتها على ناسخ الكتاب أو ناشره[1] .

الثالث : أن يتأكد عنده أن المؤلف نقل هذا الكلام عن الأصل الذي راجعه ، فإن اختل شرط من هذه الشروط الثلاثة تركت العبارة على حالها ، وبين في الحاشية أن هذه العبارة وردت في الكتاب الفلاني على الوجه الفلاني .

(د) الإيجاز في التعليقات ، وقلتها أحيانًا كما يبدو من حواشي شرح الحماسة للتبريزي ومعاهد التنصيص للعباسي في حين نجده يطيل في الشروح والتعليقات على كتب النحو مثل شرح ابن عقيل ، وأوضح المسالك لابن هشام ، وكأنه استهدف بذلك وضع حاشية عليهما ، والعبرة عنده ليست بكثرة التعليقات، وإنما بالتركيز على تحرير النص، واخراجه مضبوطًا بالشكل، وصحيحًا مبرأ من الخطأ والتصحيف والتحريف إذ عنده «أن التوفّر على الدقة في تحقيق النص الأصلي

---

(١) مقدمة تحقيق معاهد التنصيص (٤/١) .

للكتاب ، وإخراجه في ثوب أنيق يوافق رغبات هذا العصر خير من التطويل بالحواشي التي قد تطوّح بالمحقق ، والقارئ في بيداوات المنبت الذي لا أرضًا قطع ولا ظهراً أبقى»[1] وتتجلى عنايته بالصحيح واضحة في تحقيقه لكتاب (جواهر الألفاظ) الذي نشره سنة ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م حيث بذل جهداً كبيراً في ضبطه وتصحيحه إذ عرض ألفاظه على معاجم اللغة لفظًا لفظًا لإثبات صحتها ، وعمل على ضبط كلماته كلها ، كما يبدو من مقدمته لهذا الكتاب .

(هـ) وضع بعض الفهارس اللازمة كما صنع في تحقيقه لكتاب شرح الحماسة للتبريزي حيث ألحق به خمسة أنواع من الفهارس، الأول منها للأعلام من الشعراء وإلى جوار كل منهم قافية شعره، والثاني لشعر الحماسة مرتبًا على حروف المعجم بحسب حرف القافية مع ذكر البحر، والثالث بأعلام الشعراء الواردين في الشرح والتعليقات، والرابع بالشعر الذي ذكر في شرح الحماسة والتعليقات، والخامس بالأعلام من غير الشعراء ويشتمل على أسماء الرجال والنساء والقبائل والبطون .

- الشيخ أحمد محمد شاكر :

(أ) من الرواد الأوائل في تحقيق المخطوطات ، وفارس لا يشق له غبار في هذا الميدان عكف على تحقيق عدد ليس بالقليل من كتب التراث ولا سيما في الحديث وعلومه ومن أشهر أعماله تحقيقه لمسند الإمام أحمد ابن حنبل الذي توفي عنه قبل أن يتمه ، وانتهى به إلى المجلد الخامس عشر ، وما خرج منه يعد عملاً فريداً يتميز بالدقة ، والدراية ، والعلم بأصول الحديث وتخريجه على نحو يندر أن يخلفه في إتمامه أحد على النهج الذي سار عليه ، وبالروح العلمية التي تشيع في جنبات

(١) مقدمة تحقيق كتاب وفيات الأعيان الذي نشره عام ١٩٦٧م.

حواشيه، ويعد محمود الطناحي تحقيقه لكتاب الرسالة للإمام الشافعي عام ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م . «إيذانا ببدء مرحلة جديدة تمامًا من النشر العلمي العربي المستكمل لكل أسباب التوثيق والتحقيق ، وهي مرحلة جديدة فيما يظهر للناس في تلك الأيام ولكنها موصولة الأسباب والنتائج بما سنه الأوائل وأصّلوه»[١] .

(ب) يكتب على صفحة العنوان عبارة «تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر»[٢].

(جـ) العناية بجمع نسخ الكتاب ، واختيار أصل يكون أمّاً ، والمقابلة بين النسخ المتعددة ، وإثبات الفروق في الحاشية مع التنبيه على ما هو من تحريفات النساخ وتصحيفاتهم ، أو ما هو مخالف للأصل مما جاء في النسخ ، ويعتمد النسخ المطبوعة طبعات قديمة في الإشارة إلى ما فيها من فروق بالنسبة للأصل المخطوط المعتمد كما فعل في تحقيقه للرسالة حيث جعل نسخة الربيع التي بخطه سنة (٢٦٥) هي الأصل ، واختار إلى جانبها للمقابلة نسخًا مطبوعة بمصر، رمز للأولى منها بحرف (س) وصدرت عن المطبعة الشرفية سنة ١٣١٥هـ، وللثانية بحرف (ح) وصدرت عن المطبعة العلمية سنة ١٣١٢هـ، وللثالثة بحرف (ب) وصدرت عن المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢١هـ مع كتاب الأم للشافعي ، ولا أدري ما قيمة الطبعة التي رمز لها بحرف (س) والتي أشار إلى أنها منقولة عن أصل الربيع وذلك مع وجود نسخة الربيع الذي اعتمدها أصلاً للتحقيق؟ .

(د) ينبه على الزيادة التي ترد في النسخ في حاشية التحقيق ، ولا يثبتها في المتن مع إبداء رأيه حولها ، كما فعل في الحاشية رقم ٦ ،

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص ٩٢ .

(٢) ما نذكره هنا من ملامح التحقيق عنده هو من خلال تحقيقه لكتاب الرسالة للإمام الشافعي .

الصفحة رقم (١٠) ، وجاء فيها « في ، ب زيادة (أنهم قالوا) وهي زيادة ثابتة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، ويظهر أنها زيادة من بعض القارئين فلم نستجز إثباتها ، ويتحاشى التصرف في متن الأصل بالتغيير على ضوء ما في النسخ ، ويحرص على بقاء الأصل كما هو، وإن بدا له شيء من ذلك يكتفي بالتنبيه في الحاشية على ما يلاحظه ويراه ، وذلك كثير في حواشي تحقيق الرسالة ، إلا في القليل النادر كما في الحاشية رقم ٨ ، الصفحة رقم (١٣) ، حيث أثبت في المتن كلمة (أخبرنا) ونبه في الحاشية إلى أنها (أرنا) اختصاراً على عادة المحدثين ، وكذلك في صفحة (٢٨) وضع زيادة في المتن محصورة بين معكوفين ، وأشار في الحاشية إلى أنها من (ب ، ج) بناء على وجود ملامح لها في الأصل المتآكل ورقه ، وحبذا لو سار على وتيرة واحدة في الحرص على عدم التغيير في متن هذا الأصل النفيس .

(هـ) له نهج في الضبط بالشكل يتميز بالدقة والعناية التامة كما يبدو في تحقيقه للرسالة ، للإمام الشافعي ، والمعرب للجواليقي ، ومن مظاهر الدقة عنده في الضبط أنه يلاحظ لغة المؤلف وثقافته اللغوية، ومثل الإمام الشافعي لا يخفى على طالب العلم ما له من مكانة في العلم باللغة العربية ، لذا فقد ضبط المحقق كلمة «بالقُران» بضم القاف وفتح الراء مخففة ، وتسهيل الهمزة اتباعًا لرأي الشافعي نفسه كما جاء في تاريخ بغداد ، (انظر حاشية تحقيق الرسالة رقم ٤ ، والصفحة رقم ١٤) وقد يتدخل في بعض ما يرد في نسخة الأصل من ضبط بالإصلاح على الوجه الذي يراه مناسبًا ، ومن ذلك في الصفحة رقم (١٠) جاء في الأصل (خَشبا) بفتح الخاء ، فغيّر المحقق ضبطها بضم الخاء لمناسبة السياق ، ولعل الإبقاء على ما في متن الأصل كان أولى

وأسلم ، لا سيما أن الأمر ليس خطأ ، وإنما اختيار للأنسب من جهة ، ومراعاة للأصل العالي النفيس من جهة أخرى .

(و) العناية بالفهارس ، فقد وضع لكتاب الرسالة فهارس عديدة مفيدة وهي فهـــرس الآيات ، وفـــهرس الأبواب ، وفهـرس الأعلام ، وفهرس الأماكن ، وفهـــرس الأشيـــاء ، وفهرس المفردات ، وفهرس الفوائد اللغوية، والفهرس العلمي .

(ز) تصدير الكتاب بمقدمة التحقيق التي يتحدث فيها عن صاحب الكتاب، وكتابه ووصف النسخ المعتمدة ، إلى جانب العناية بعلامات الترقيم .

ولابد من الإشارة إلى أننا قد نجد ما يخالف بعض مظاهر هذا النهج في كتب أخرى من تحقيقه ، فمثلاً في كتاب الشعر والشعراء ، لاحظ السيد أحمد صقر أن الشيخ أحمد شاكر اعتمد في تحقيقه لهذا الكتاب على طبعة ليدن فقط ، ولم يرجع إلى النسخ الخطية حيث يوجد أكثر من نسخة في دار الكتب المصرية وفي الأزهر[1].

- الأستاذ محمود محمد شاكر:

(أ) قمة شامخة في اللغة العربية وعلومها ، أُتِيَ حظًا وافراً من البصر بأسرارها وأساليبها ، وملك ناصية البيان فيها ، وهام في حبها ، وتفانى في الدفاع عن القرآن ولغته ، وعن تراثنا الإسلامي المجيد الذي كان محط رعايته ، واهتمامه بحثًا وتحقيقًا ، والتزم في ذلك نهجًا فريداً يتميز بالدقة ، والعمق ، وسعـــة العلم والاطلاع ، ومن أشهر أعماله تحقيقه لتفسير الإمام الطبري الذي خرج منه ستة عشر مجلداً ، وكتاب تهذيب الآثار للطبري أيضًا في ثمانية أجزاء وطبقات فحول

---

(١) انظر نقد السيد أحمد صقر في مقدمة الشعر والشعراء .

الشعراء لمحمد بن سلاّم الجمحي في مجلدين ، وإمتاع الإسماع للمقريزي المجلد الأول ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، وسوف تتحدث الفقرات التالية عن شيء من ملامح نهجه في التحقيق من خلال عمله في كتاب طبقات فحول الشعراء الذي صدر عن دار المدني بمصر عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

(ب) كتب على صفحة العنوان عبارة (قرأه وشرحه محمود محمد شاكر) ونجد عبارة (قرأه وعلق عليه) في صفحة العنوان من كتابي دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة وذلك إشارة إلى ما يذهب إليه من أن عمله ليس سوى قراءة فاحصة لتحرير النص ، وأدائه على الوجه الصحيح مبرأ من الأخطاء والتصحيف والتحريف مع ما يقتضيه المقام من شرح وتعليق ، وقد تناولت ذلك بشيء من الإيضاح في حديثي عن تعريف التحقيق .

(جـ) الحرص على تقصي نسخ الكتاب المخطوطة ، واختيار أصل منها ، ودراسة النسخ مع وصف شافٍ لها ، ويشير في الحاشية إلى بعض فروق النسخ مما يستوجب المقام الإشارة إليه ، ولا يتوسع في هذا الجانب ، لأنه يرى من العبث ما يفعله بعض المحققين في هذا الباب بإيراد كل جليلة وصغيرة من الفروق دون تمييز بين ما هو من أخطاء النساخ ، أو غير ذلك[١] .

(د) الاستعانة بما يرد في المصادر الأخرى التي تنقل عن الكتاب الذي يعمل في تحقيقه ، أو تروي عنه ، وذلك في إثبات زيادة ، أو تقويم وتصحيح ، ويعمد إلى تصحيح ما وقع في الأصل من أخطاء بإثبات ما يراه صحيحًا في المتن ، والإشارة إلى ما عليه الأصل في الهامش ،

---

(١) انظر برنامج طبقات فحول الشعراء ص ١١٠ ، ١٥٨ .

انظر (١/١٢٩) الحاشية رقم (١ ،٢) مع التعليل للوجه الذي ينتقده ، وذلك كله بعد دراسة متأنية وتثبت وتمحيص ، لوضع الأمور في نصابها الصحيح ، وله في هذا الباب دراية وخبرة واسعة، تنبثق من علم غزير ، وسعة اطلاع على كتب التراث في شتى صنوف العلم ، وما تنطوي عليه من علوم ومعارف .

(هـ) الاقتصار في ذكر المصادر للتوثيق والتعليق على ما لا غنى عنه، والبعد عما يضعه بعض المحققين من حشد المراجع الكثيرة عند كل مكان بشكل لا ينتفع منه قارئ الكتاب انتفاعًا يذكر[١]، وله دراية واسعة في الوقوف على نصوص الشعر الشاردة ، وغيرها من أوابد المسائل في مظانها التي خبرها وعايشها سنين طويلة ، جعلته يستحضر خفاياها، ويستخرج مكنونها، ويعالج مشكلاتها بكل يسر وسهولة .

(و) يعتني بالتعليقات ، حيث يشرح بعض الكلمات التي تحيِّر قارئها ، كما يشرح ما يحتاج إلى شرح من الشعر مجتهداً فيما يطرحه ، وقد يخالف فيه بعض شراح الشعر، ويُخَرِّج النصوص الشعرية مقتصراً على المصادر الأساسية من الدواوين وكتب الأدب المعتمدة ، ويترجم للأعلام الذين يحتاجون إلى ترجمة من غير المشاهير، ويطيل في بعض التعليقات إذا اقتضى المقام ذلك ، وما يدبجه من تعليقات تكمن وراءها روح العالم المحقق المدقق الذي يتعمق في دراسة المشكلة للوصول إلى الوجه الصحيح ، كما وراءها علم جم ، وشوارد يندر الوقوف عليها في مجال اللغة ، والشعر ، وتاريخ الرجال ، وغير ذلك من الفنون ، بل إنها تعكس كثيراً من آرائه ، ومواقفه في تلك المجالات .

---

(١) مقدمة تحقيق طبقات فحول الشعراء (١/٧١) .

(ز) العناية بالفهارس المتنوعة حيث صنع لكتاب طبقات فحول الشعراء تسعة أنواع من الفهارس ، منها فهرسان علميان ، هما فهرس مباحث العربية والنحو والفوائد ، والثاني فهرس ألفاظ أخلت بها المعاجم بالإضافة إلى الفهارس المؤلفة للأعلام، والقبائل، والأماكن، والغزوات، والأيام ، والأشعار والأرجاز ، والموضوعات .

(هـ) يصدر الكتاب بمقدمة للتعريف بالمؤلف ، وكتابه ، والتحقيق في عنوانه، كما يتحدث عن الطبعات السابقة ، ويدرسها دراسة نقدية، إذا كان الكتاب قد طبع من قبل على نحو ما جاء عنده في مقدمة طبقات فحول الشعراء حيث خصص بابًا لنقد طبعات الكتاب، ومنها طبعة المستشرق يوسف هل .

- الأستاذ عبدالسلام محمد هارون :

(أ) من شيوخ التحقيق المشهورين ، عشق التراث ، وهام في حبه ، وتفانى في نشر كنوزه ودفائنه ، وله في ذلك قدم راسخة ، وجهود متألقة لا تخفى على كل محب لتراث أمتنا المجيد، وما نشره خلال خمسين عامًا من العمل الدءوب يربو على ستين مجلداً من كتب التراث في اللغة والأدب وغير ذلك من الفنون ، ومن أشهرها كتب الجاحظ : الحيوان في ثمانية مجلدات ، والبيان والتبيين في أربعة مجلدات ، ورسائل الجاحظ في أربعة مجلدات ، ونوادر المخطوطات في مجلدين ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس في ستة مجلدات ، والكتاب لسيبويه في خمسة مجلدات ، وخزانة الأدب للبغدادي في ثلاثة عشر مجلداً ، وغير ذلك من الكتب ، وقد كان لهذه الجهود آثار واضحة على كل باحث ، ولا سيما في مجال الدراسات عن الجاحظ وآثاره، كما كان لنهجه الذي سار عليه في التحقيق أثر واضح على من جاء بعده وسلك نهجه .

---

(١) مقدمة تحقيق طبقات فحول الشعراء (١/٧١) .

(ب) العناية بجمع النسخ والأصول الخطية للكتاب ، والمقابله بينها ، وإثبات الفروق في الحاشية ، ويثبت القراءة الراجحة في متن الكتاب وصلبه اعتماداً على ما جاء في بعض النسخ ، وكذلك زيادات النسخ والمصادر يضعها في المتن بين معكوفين ، مع التنبيه في الهامش على هذا التصرف ، وعلى تحريفات النسخ في الهامش .

(جـ) يجري التصحيح في صلب المتن ، ويشير في الهامش إلى ما جاء في الأصل ، ويعلل لما يتوصل إليه من تصحيح ، ويشير إلى مصادره في ذلك بعض الأحيان[1] وحينًا يعتمد في التصحيح على المواضع الموازية من الكتاب نفسه[2] .

(د) الإيجاز في التعليقات التي يتناول فيها شرح بعض الألفاظ والمصطلحات والترجمة لبعض الأعلام ، مع تخريج بعض النصوص ، وإهمال البعض الآخر ، ويبدو أنه لا يلتزم بتخريج جميع النصوص ، وإنما يختار بعضها ويخرجه .

(هـ) يصدر الكتاب بمقدمة موجزة يتحدث فيها عن المؤلف ، وكتابه ، ويصف النسخ المعتمدة في تحقيقه ، ويعتني بعلامات الترقيم ، والضبط بالشكل .

(ز) برع وتألق في صنع الفهارس المفصلة والمتنوعة للكتاب إلى حد تصبح فيه مادته بكل دقائقها ، ومحتوياتها من العلوم والمعارف والشوارد في متناول الباحثين بصورة توصلهم إلى بغيتهم بكل يسر وسهولة ، ومن ذلك على سبيل المثال فهارس كتاب الحيوان للجاحظ، وبلغت أربعة عشر فهرسًا ، وفهارس كتاب خزانة الأدب للبغدادي التي بلغت ثمانية وعشرين نوعًا .

---

(١) انظر الحيوان (١/٢٥١) .

(٢) المصدر السابق (١/٢٦٧) .

ولعل هذا النهج هو الغالب على المحقق البارع عبدالسلام محمد هارون في جل ما أخرجه من كتب ، وقد يلاحظ في بعضها قلة العناية من حيث استقصاء النسخ ، والمقابلة بينها ، وإثبات الفروق ، والتعليقات، وتوثيق النصوص ، كما يبدو في تحقيقه لكتاب سيبويه ، وخزانة الأدب، ويتضح هذا الاختلاف في النهج لمن يقارن بين عمله في هذين الكتابين، وعمله في الكتب الأخرى السابقة كالحيوان، والبيان والتبيين، ومجالس ثعلب وربما كان لعامل التقدم في السن أثر فيما ذكر ولا سيما في الكتب التي صدرت أخيراً بعد أن وهن العظم واشتعل الرأس شيبًا .

- **الشيخ عبدالعزيز الميمني الراجكوتي :**

(أ) له عناية فائقة بعلوم اللغة العربية ، ونال منها حظّاً وافراً ، وهام في حبها ، وغاص في أعماق بحورها ليستخرج دررها ، ونفائسها ، وجاب أقطاراً عديدة للبحث عن نفائس المخطوطات ، وحقق منها نخبة قيمة من أشهرها كتاب (اللآلئ في شرح أمالي القالي) لأبي عبيد البكري في مجلدين ، وهو الذي سنتبين من خلاله نهج الميمني في التحقيق ، وقد صدر الكتاب عن لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م[١].

(ب) كتب في صفحة العنوان (نسخه وصححه ، ونقحه ، وحقق ما فيه ، واستخرجه من بطون دواوين العلم عبدالعزيز الميمني) وفي كتاب

---

(١) ومن الكتب التي حققها أيضًا : الطرائف الأدبية المشتملة على ديوان الأفوه الأودي ، والشنفرى، وإبراهيم بن العباس الصولي ، والمختار من شعر المتنبي ، والبحتري ، وأبي تمام ، للشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، وكتاب الفاضل للمبرد ، وديوان حميد بن ثور الهلالي ، وديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، للمبرد ، وكتاب نسب عدنان وقحطان له أيضًا، وكتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي ، وكتاب المنقوص والممدود للفراء ، وكاتب التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة .

الفاضل للمبرد الذي صدر عام ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م ، كتب في صفحة العنوان (تحقيق عبدالعزيز الميمني) .

(جـ) يعتني بجمع نسخ الكتاب المخطوطة ، ويقابل بين المعتمد منها ، ويذكر في الحاشية ما يستدعي المقام ذكره من الفروق ، مكتفيًا في التنبيه على أغلاط الأصل بما يستوجب الأمر التنبيه عليه ، وما فيه فائدة ، وقد نص على نهجه في ذلك بقوله (غير أني لم أنبه من أغلاط الأصل إلا على شيء نزر رأيت في التنبيه عليه فائدة ، أو داعيًا، وأغفلت منها قدراً جمّاً عدد الرمل والحصا ، لأني لم أر في ذكرها غرضًا غير تسويد الكتاب ، وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه ، وغير إبراز هوى النفس الأمارة ، المكنون في التحذلق، والتفيهق ، رغمًا لأنف من يستنكره علي من نابتة العصر المتبجحين)[1]، ولعله بذلك يلفت النظر إلى مسلك المستشرقين ، ومن شايعهم بإثقال الحواشي بفروق النسخ التي قد تكون من أخطاء النساخ وتحريفاتهم مما لا فائدة في ذكره .

(د) يجري التصحيح الذي يراه في صلب المتن ، وينبه في الحاشية إلى ما كان عليه الأمر في الأصل (انظر المجلد الأول ، الصفحة ١٩، وغيرها) . وقد يصوب المحرف في الأصل دون الإشارة إلى مصدر التصويب ، وربما أشار إلى وجود الصواب في بعض نسخ الكتاب كما جاء في المجلد الأول ، الصفحة ٣٥ ، الحاشية رقم (٣) عند كملة «عبس» قال (الأصل عبر ، والصواب عبس كما في «ل»)، وكذلك في الصفحة ٥٤ ، وغيرها كثير ، وفي بعض الأحيان نراه يبقى ما في متن الأصل على ما هو عليه ، ثم ينبه على ما يراه صوابًا ، في الحاشية ، كما فعل في الصفحة (٧٥) من المجلد الأول حول العلم (عمـرو بن الحارث)

---

(١) مقدمة تحقيق اللآلي ، أو سمط اللآلي (١/ن) .

حيث نبه في الحاشية رقم (٢) بقوله (كذا، والصواب عامر) معتمداً في بيان هذا الصواب على بعض المصادر وهي الإصلاح ، والمكاثرة ، والأصمعيات وغيرها ، كما يثبت الزيادة التي يرى أن السياق يقتضيها في صلب المتن، وينبه على ذلك في الهامش (انظر مثلاً الصفحة ١٠٦ من المجلد الأول، الحاشية رقم ٥) حيث قال : (زدت «ابن» لأن البيت وجدته في تهذيب الإصلاح «١/١١٣» وجل ما فيه من التفاسير فإنه عن ابن السيرافي في شرح أبيات الإصلاح كما اعترف به التبريزي في المقدمة ، وليس ببعيد أن يكون السيرافي أبو المذكور ذكره في شرح كتاب سيبويه) ويبدو من هذا أن النهج في التصحيح عنده لا يسير على وتيرة واحدة فمرة يكون في صلب المتن ، ومرة يكون في الحاشية مع الإبقاء على ما في الأصل ، وهو الأولى ، ولا سيما إذا كانت النسخة المعتمدة عالية .

(هـ) البصر بما هو مقحم على النص مما قد يكون من الناسخ ، والتنبيه على ما يقع له من ذلك في الحاشية كما هو الشأن في الصفحة (٤٦٢) من المجلد الأول الحاشية رقم (٤) حيث قال (كذا في الأصل ، والظاهر أنه من كلام الناسخ في أربعة عشر سطراً) ومثل هذا الأمر لا يتأتى إلاّ من ذوي النظرة الثاقبة الفاحصة ، والخبرة بأسلوب المؤلفين ، وطرائق النساخ .

(و) يحلي الحواشي بتعليقات مفيدة تتضمن نقد تصحيف ، أو تحريف ، أو التحقيق في كلمة وبيان وجه الصواب فيها ، أو تخريج الشعر مع التحقيق أحيانًا في بعض الروايات ، وفي القائل ، وكذلك تخريج بعض النصوص الأدبية وغيرها مما يرد في الكتاب ، مع الترجمة الموجزة لبعض الأعلام . ولا شك أنها تعليقات تنطوي على علم جم وغزير ،

وفيها توثيق نصوص الكتاب ، مما يبعث الثقة به والاطمئنان إليه ، ذلك لأنها صادرة من عالم جليل له قدم راسخة في علوم اللغة العربية، والأدب .

(ز) العناية بالفهارس التي تكشف عن مادة الكتاب ومحتوياته ، فقد صنع لكتاب السمط أربعة أنواع من الفهارس هي فهرس أسماء الشعراء ، وفهرس القوافي ، وفهرس التراجم ، وفهرس الأمثال السائرة .

وقد وصف محمود الطناحي تحقيق الميمني لكتاب اللآلي حين قال : (وقد أبان الميمني في تحقيق هذا الكتاب عن علم عزيز ، وإحاطة جامعة بالتراث العربي ، وبخاصة ما يتصل بالشعر ، ورواياته ، وأخبار الشعراء والرواة ، ومداخلة الكتب ، واستنطاقها ، وروعة التعامل معها ، ويعد تحقيق هذا الكتاب آية من آيات الإبداع في تحقيق النصوص وتوثيقها ، وقد كانت حواشيه ولا تزال معينًا ثرّاً ، وكلأً مباحًا لمحققي الأدب ، وناشري الشعر القديم ، يُفيدون منه دون إحالة عليه، أو يحيلون إحالات ضالة ظالمة، لا يذكرون وجه الاستفادة والنفع منه كما يحيلون على أي كتاب آخر مغمور، وبالله نعوذ من الجحود ، وعدم الإنصاف)[1] على أن هذا النهج هو الغالب في أعمال هذا المحقق المدقق ، وربما قلت عنده في الآونة الأخيرة العناية بالحواشي ، وما تشتمل عليه من تتبع وتدقيق في بعض ألفاظ الكتاب ونصوصه كما يتضح من تحقيقه لكتاب الفاضل للمبرد وهو من أواخر ما صدر له حيث طبع سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م .

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

- **محمد أبو الفضل إبراهيم :**

(أ) له عناية بالتراث ، وشغف بالاطلاع عليه ، ودراية بمكنونه ، وحرص على نشره وتحقيقه ، وله في هذا المجال جهود تستوجب الذكر والإشادة ومن أشهرها تحقيقه لكتاب إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لأبي الحسن على ابن يوسف القفطي، وصدر عن دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م في أربعة مجلدات ، ومن خلال جهده في هذا الكتاب نتلمس أبرز ملامح التحقيق عنده[١] .

(ب) يكتب على صفحة العنوان عبارة (تحقيق) ويحرص على جمع نسخ الكتاب واختيار أصل منها.

(جـ) الإفادة من المصادر التي تنقل عن المؤلف ، أو ينقل عنها ، أو لها صلة بالكتاب في مقابلة النصوص بمثلها ، والعبارات بما يشبهها ، لإصلاح الخطأ ، وإكمال النقص ، وشرح المبهم ، كما صرح بذلك في مقدمة التحقيق (١/٢٩) وانظر على سبيل المثال المواضع التالية من الحواشي (١/٨٣، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١٣) وغيرها ويبدو أن المحقق أهمل الإشارة إلى فروق النسخ التي يستوجب المقام التنبيه عليها .

(د) يُجري التصحيح والتقويم ويضع الزيادات في المتن ، مع تمييز الزيادة بحصرها بين معكوفين ، ثم الإشارة في الهامش إلى مصدرها ، وإهمال ذلك إذا كانت الزيادة مما يقتضيه السياق .

(هـ) العناية بالتعليقات التي تشتمل على ذكر مراجع التراجم في المصادر

---

(١) حقق كتبًا عديدة منها : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد في عشرين جزءاً ، وتاريخ الطبري في عشرة أجزاء ، وشرح مقامات الحريري للشريشي في خمسة أجزاء ، والكامل للمبرد في أربعة أجزاء، وكتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي في أربعة أجزاء ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة في جزأين ، وديوان امرئ القيس ، وغير ذلك .

الأخرى وتخريج الأشعار ، والإشارة إلى اختلاف العبارات ، والترجمة لبعض الأعلام ، وشرح ما خفي من الكلمات ، وما يقتضيه المقام من التعليقات ويبدو أن المحقق بذل جهداً واضحًا في استقصاء مصادر التراجم ، مما ييسر للباحث الوقوف على جوانب حياة العلم من خلال المصادر العديدة التي تتحدث عنه .

(ز) يصدر الكتاب بمقدمة يتحدث فيها عن المؤلف وكتابه ، ويصف النسخ المعتمدة في التحقيق بإيجاز .

(حـ) يقوم بوضع الفهارس المتعددة ، واللازمة التي تخدم الكتاب وتقرب مادته للباحثين ، فقد وضع لكتاب إنباه الرواة ستة أنواع من الفهارس هي فهرس الأعلام ، وفهرس الأمم والقبائل والفرق ، وفهرس الأماكن والبلدان ، وفهرس الكتب ، وفهرس الشعر ، وفهرس أنصاف الأبيات، وله عناية بوضع علامات الترقيم ، ويلاحظ قلة العناية بضبط مادة الكتاب أو ما يلزم منها بالشكل ضبطًا تامًا وكاملاً على أن هذا النهج من التحقيق لا نجده يطّرد عند أبي الفضل ؛ بل نجد بعض ملامحه تختفي عنده فيما أخرجه بعد ذلك من كتب ، ولا سيما الكتب الكبيرة مثل تاريخ الطبري ، وشرح نهج البلاغة، وغيرهما كعمله في كتاب ثمار القلوب في المضاف المنسوب للثعالبي، والمحاسن والمساوئ للبيهقي ، ولو قارنت بين هذه الكتب وعمله فيها وبين النهج الذي سار عليه في تحقيق كتاب إنباه الرواة من حيث العناية بخدمة النص وتحليته بالتعليقات المركزة المفيدة بدون إسراف لوجدت البون شاسعًا .

- **الأستاذ السيد أحمد صقر:**

من رواد التحقيق وعشاق التراث ، أولع بالبحث عن نفائسه ، وعكف

على قرائتها، ووعى مكنونها ، وعرف قيمتها ، وبذل كل ما يملك من علم وجهد وطاقة في سبيل تحقيق ونشر ما وقع عليه من نفائس المخطوطات وله في هذا المضمار قدم راسخة ، فهو - كما يقول محمود الطناحي - « من أقدر الناس على تقويم كتاب ، وتقويم نص، وتوثيق نقل ، وتخريج شاهد ، واستقصاء خبر، ثم إن له من وراء ذلك كله علمًا جامعًا بالمكتبة العربية ، وإدراكًا للعلائق بين الكتب»[1] وقد حقق كتبًا عديدة منها ديوان علقمة بن عبدة الفحل، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي ، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ، وستشير الفقرات التالية إلى أبرز ملامح منهجه في التحقيق من خلال الكتابين الأخيرين[2] .

(ب) يكتب على صفحة العنوان عبارة (تحقيق السيد أحمد صقر) .

(جـ) يتتبع نسخ الكتاب ومخطوطاته ، ويشير إلى فروق النسخ، غير أنه يضع في متن الكتاب ما يجده من زيادات ترد في إحدى النسخ محصورة بين معكوفين ، وينبه على هذا التصرف في الهامش ، انظر الصفحة (٢٠٠) (٢٦٤) من تحقيق كتاب الموازنة .

(د) يعنى بتحرير النص وتصحيحه عناية فائقة ، حتى يخرج مبرأ من التصحيف والتحريف ، ويمكنه من ذلك ماله من اطلاع واسع ، وعلم غزير، وخبرة وافية .

(هـ) يغلب على تعليقاته الإيجاز ، مقتصراً على الإشارة إلى بعض القراءات

---

(١) المدخل إلى نشر التراث العربي ص ١٠٠ .

(٢) إلى جانب هذه الكتب حقق أيضًا كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، وإعجاز القرآن للباقلاني، وأسباب النزول للواحدي، والصاحبي لابن فارس ، ودلائل النبوة للبيهقي - الجزء الأول، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي الجزء الأول .

في المصادر والنسخ الخطية الأخرى ، مع ذكر بعض المصادر التي تؤيد قوله حولها ، ولا سيما إذا كان ذلك في معرض النقد ، ويندر أن يفسر الألفاظ أو يترجم لغلم من الأعلام، كما يخرج النصوص الشعرية بإرجاعها إلى دواوينها، ويبدو ذلك كله من خلال حواشيه على كتابه الموازنة في حين نجده في تحقيقه لكتاب الإلماع للقاضي عياض يطيل في بعض التعليقات ، ويترجم للأعلام بشيء من الإطالة تصل أحيانًا إلى أكثر من عشرة أسطر، ويخرج الأحاديث، ولعل هذا الاختلاف في النهج من حيث التعليقات يعود إلى طبيعة الكتاب ، وما تقتضيه مادته من التعليق .

(ز) يعتني بالفهارس التي تقرب مادة الكتاب من الباحثين ، وتيسر الوصول إلى بغيتهم منه ، كما يصدر الكتاب بمقدمة يتحدث فيها عن المؤلف وكتابه ويصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

ولعل التباين الذي أشرت إليه في مستهل الحديث عن أعلام التحقيق نجد شيئًا من مظاهره عند بعضهم كما اتضح لنا من خلال العرض السابق لإبراز ملامح التحقيق عند كل واحد منهم ، وفي هذا دلالة على التباين الواضح بين الأسس النظرية لعلم تحقيق المخطوطات، وبين تطبيقها في الواقع، مما يؤكد على ضرورة الالتزام بالنهج الأمثل للتحقيق على ضوء أسسه النظرية حتى تضيق هذه الفجوة ، أو تتلاشى على أيدي ذوي الدراية الواسعة والخبرة الكافية بتحقيق المخطوطات .

٢١ - واقع تحقيق المخطوطات لدى المستشرقين[١] :

برزت عناية المستشرقين بنشر الكتب العربية منذ وقت مبكر مع فجر ظهور

(١) لمزيد من التّعرف على واقع المستشرقين في نشر التراث ، وجهودهم في ذلك انظر ما يأتي :
(أ) كتاب ثقافتنا - لمحمود محمد شاكر - طبع دار الهلال ، وفي مقدمة الطبعة الأخيرة
=

الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي ، وبدت عنايتهم بنشر الكتب العربية مركزة في اتجاهين : الأول منهما يتمثل في الاهتمام بنشر كتب الطب ، والصيدلة والفلك ، والحساب ، والهندسة ، والكيمياء بقصد الإفادة منها في علومهم وحضارتهم مما يعد مفخرة لتراثنا العلمي وحضارتنا العريقة، وأما الاتجاه الثاني فيتمثل في نشر كتب الفلسفة ، والتصوف ، والعقائد والفرق ، وكتب الأسمار والقصص والجغرافيا ، ويأتي التركيز على ذلك منطلقًا من أهداف استشراقية ، وفكرية وسياسية واستعمارية، لا يتسع المقام لشرحها ، ولكنها تمتلأ بروح العداء للإسلام والمسلمين، وبما يستهدف زعزعة إيمانهم بقيمهم، ومبادئهم السامية الأصيلة التي تنبع من كتاب الله وهدي رسوله ﷺ.

وقد درج المستشرقون فيما نشروه من الكتب العربية على العناية بجمع النسخ المخطوطة للكتاب ، ودراسة هذه النسخ واختيار المعتمد منها في التحقيق ، ثم المقابلة بينها ، وإثبات فروق النسخ في الهوامش ، وتبدو لديهم المغالاة في هذا الجانب بإثبات كل ما يعن لهم من فروق دون تمييز بين ما يستدعي المقام الإشارة إليه ، أو لا يستدعيه ، مما لا فائدة من الإشارة إليه ، أو مما قد يكون من أخطاء النساخ وتصحيفاتهم ، ومن ملامح نهجهم في التحقيق ما نجده عندهم من العناية بوصف نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق وصفًا يبرز أهم ملامح المخطوطة ، ويعرّف بواقعها ، مما يكسب القارئ ثقة بالنص المنشور كما يحرصون على الفهرسة التفصيلية للكتاب ، من واقع مادة

= من كتابه (المتنبي) وكتابه (برنامج طبقات فحول الشعراء) مطبعة المدني بمصر .

(ب) كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي - لمحمود محمد الطناحي - الخانجي بالقاهرة - ١٤٠٥ .

(جـ) المستشرقون والتراث - عبدالعظيم الديب - مكتبة ابن تيمية - البحرين - ١٤٠٦ .

(د) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره - عبدالمجيد دياب - المركز العربي للصحافة بالقاهرة - ١٩٨٣ .

الكتاب ، وما يحتاجه من الفهارس المتنوعة ، وعملوا على إيجاد الصلة بين الكتاب الذي يعملون على تحقيقه ، وبين المصادر الأخرى ذات الصلة بموضوعه سابقة ولاحقة وأفادوا من ذلك في تحرير مادة الكتاب، وتوثيق نصوصه وشواهده، وهذا النهج وإن بدا في نظر البعض للوهلة الأولى أنه نهج جديد ، ولم يكن مألوفًا عند سواهم غير أن المتأمل في تراثنا الإسلامي - كما أشرت سابقًا - يجد أن علماءنا الأوائل من المُحَدِّثِين وغيرهم سبقوا إلى التنبيه على الشيء الكثير مما يدخل في منهج التحقيق ، ومع ما يقال من التزام المستشرقين بهذا المنهج على النحو الذي أشرت إليه ، إلا أن كثيراً مما خرج على أيديهم يشيع فيه التصحيف والتحريف لجهلهم باللغة العربية ، وافتقارهم الدقة في أداء النص على الوجه الصحيح لكثرة ما يفوتهم من تصحيح التصحيفات والأخطاء التي تقع في النسخ المعتمدة لديهم نتيجة لجهل النساخ ، وقد صور الأستاذ محمود محمد شاكر مدى جهلهم المطبق باللغة العربية وأساليبها ؛ لأنهم لا يتلقونها من منابعها، ومن أهل العلم والدراية بها ، ثم نبه إلى عدم الاغترار بما يتظاهرون به من (المنهج العلمي) (وعلم التحقيق) مشيراً إلى أن أبناء العربية لو وعوا تمام الوعي ما لهم من مكانة ، والتزموا بحب العربية ، وتوقير تاريخها، والشموخ عن الدنايا المذلة، وحب الإتقان للعمل منذ أن يولدوا ، ولو كان الأمر كذلك لجاء المستشرقون جميعًا ليتعلموا على يد «صاحب المطبعة منا» ناهيك بالعالم والإمام ، وأشار إلى نماذج من جهلهم في بعض ما حققوه من كتب ، ومن ذلك كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي، وقد نشره حسام الدين القدسي بعنايته ، ثم نشره المستشرق فرانتز روزنتال ضمن كتابه (علم التاريخ عند المسلمين) على أنه محقق ، وبالمقارنة بين النشرتين ترجح نشرة القدسي من حيث قلة الأخطاء والتصحيفات التي تفشت في نشرة المستشرق[1] .

(١) انظر في ذلك كتاب محمود شاكر (برنامج طبقات فحول الشعراء) الصفحات ١١٧، ١١٨، =

وهناك باب واسع يضيق المجال عن تفصيل القول فيه ، ولكن لا ندعه دون الإشارة إليه بلمحات سريعة ، وهو أن المستشرقين قد وقع كثير منهم في أخطاء شنيعة ، فيما نشروه من كتب التراث ، أو فيما كتبوه من بحوث ودراسات عديدة حول الإسلام ، واللغة العربية وآدابها؛ بسبب ما جنحوا إليه من توجيه النصوص وتأويلها ، وتحريفها على مرادهم ، وحسب أهوائهم ومخططاتهم الاستشراقية والتبشيرية باسم البحث العلمي والموضوعي وغير ذلك من الألقاب الطنانة التي يتذرعون بها ، وقد اشتطوا كثيراً بافتراءاتهم التي تجلت من خلال دراساتهم حول الإسلام ، والرسول ﷺ ، وأصحابه رضوان الله عليهم ، وتاريخ الإسلام وأئمته وأعلامه ، واللغة العربية وآدابها كما صنع كل من : أ. ج. أربري ، وجولدتسيهر ، وس.م زويمر، وفون جرونباوم ، وفينسينك ، ولو ما سينيون ، ومرجوليوث ، ونيكولسون وهنري لامنس، ويوسف شاخت ، وفيليب حتى وغيرهم[1].

= ١١٩، ١٢٠، وانظر مقدمة تحقيق عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) لكتاب رسالة الغفران للمعري حيث وجهت النقد للمستشرق نيكلسون في تحقيقه لهذا الكتاب ، وكشفت شيوع الأخطاء والتصحيفات والتحريفات نتيجة للجهل باللغة العربية وأساليبها إلى حدٍ جعله يبدل ألفاظًا صحيحة في الأصل بأخرى غير صحيحة ولا مفهومة ص٩٤-١٠٤.

(١) انظر حول ذلك المصادر التالية :
(أ) الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم - لمصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - ١٤٠٥.
(ب) المستشرقون والإسلام - لعرفان عبدالحميد - المكتب الإسلامي بدمشق.
(جـ) المستشرقون الناطقون بالإنجليزية - دراسة نقدية - لعبداللطيف الطيباوي - نشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
(د) إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث - مالك بن نبي - بيروت ١٩٦٩.
(هـ) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين - لمحمد محمد أبي شهبة - القاهرة ١٩٦٧.
(و) دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين - محمد الغزالي - دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٤.
(ز) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين - للشيخ عبدالفتاح القاضي - القاهرة - ١٩٧٢.

وإذا كانت النظرة الموضوعية تقتضي أن نذكر جهود المستشرقين بشيء من الثناء والتقدير على ما لهم من مبادرة في نشر بعض كتب التراث ، فينبغي ألاَّ يغيب عنا مالهم من أهداف استشراقية استعمارية من وراء ما كانوا ينشرونه ، وعلى الرغم مما يقال عن هذه البادرة إلا أن ما قام المستشرقون بنشره من التراث منذ القرن الخامس عشر الميلادي وما تلاه ، وفي أوج نشاطهم مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي ، لا يكاد يذكر بعد أن أخذ نشر الكتب يتوالى من المطابع العربية على أيدي أبنائها منذ أواخر القرن التاسع عشر، كمطبعة بولاق، والأميرية ، والمنيرية، والسلفية والحلبية، ودار الكتب بمصر وغيرها من المطابع في البلاد العربية والإسلامية كالشام، والمغرب ، وتركيا والهند[1] ؛ وذلك كله مع الظروف الصعبة التي كانت تحيط بهذه المطابع وبمن يتولون إعداد الكتب التراثية للنشر في ذلك الوقت، من الناحية المادية والأمور التي تساعد على النشر ، مثل صعوبة الحصول على النسخ المتناثرة في أماكن متعددة ثم الطباعة التي قد تعاني من شح الورق ، وضعف الوسائل ، في حين أن ظروف المستشرقين كانت مواتية حيث يحاطون بالدعم المتواصل من دولهم وجامعاتهم ومؤسساتهم العلمية والتبشيرية ماديًا ومعنويًا ، مما يسهل عليهم السفر والتنقل لتتبع المخطوطات في أماكن ووجودها ، والاستعانة بمن يعمل معهم في نسخها ، وتحرير نصوصها من أهل اللسان العربي الذين يتمتعون بالخبرة في هذا المجال ، ثم يجدون السبل ميسرة لنشر أعمالهم من الجهات التي تدعمهم ومن المؤسف أن بعض المغالين في تقدير جهود المستشرقين يتناسون مثل هذه الحقائق ، ويغضون الطرف عنها ، ولا يتذكرون إلا مايرددونه من المغالاة في الإشادة بفضل المستشرقين على نشر التراث إلى درجة تصل إلى الإسراف والخروج عن حد القصد والاعتدال متناسين ما يبذله المخلصون منا في هذا

---

(١) انظر كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي - لمحمود الطناحي .

الصدد، وإن ذكروا لهم شيئًا من ذلك فبروح التبعية والمحاكاة التي لاتعترف بفضلهم، وقد صور هذا الواقع الشيخ أحمد محمد شاكر حين قال «ثم غلا قومنا غلواً غير مستساغ في تمجيد المستشرقين، والإشادة بذكرهم، والاستخذاء لهم، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي: خطأ أو صواب، يتقلدونه ويدافعون عنه، ويجعلون قولهم فوق كل قول، وكلمتهم عالية على كل كلمة، إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات: صناعة تصحيح الكتب، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الإسلام وباحثيه حتى في الدين: التفسير والحديث والفقه. وجهلوا أو نسوا، أو علموا وتناسوا: أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأن جل أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى وقصد دفين، وأنهم كسابقيهم (يحرفون الكلم عن مواضعه) وإنما يَفْضُلونهم بأنهم يحافظون على النصوص، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط»(١).

ويقول في موضع آخر «لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون.، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة ....، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد لتصحيح الكتب المخطوطة إذ لم تكن المطابع وجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب، ونحن وارثو مجدهم وعزهم، وإلينا انتهت علومهم، فلعلنا نحفز هممنا لإتمام ما بدؤا به»(٢).

وفي خاتمة الحديث عن واقع التحقيق تقتضي النظرة الموضوعية أن أشيد بكوكبة من المحققين الذين لهم يد طولى في خدمة تراثنا على أسس من التحقيق العلمي. عالجوا بها مشكلاته، وفتحوا مغاليقه، وذللوا صعابه،

---

(١) مقدمة تحقيق أحمد شاكر لكتاب الجامع الصحيح: سنن الترمذي ص١٩.
(٢) المصدر السابق ص ٢١، ٢٢.

وحرروا كلماته، وصححوا أخطاءه تصحيفًا وتحريفًا، ويسروا الوصول إليه بوضع الفهارس الفنية المتنوعة، ولبعضهم أعمال في التحقيق تعد مثالاً يحتذى، وإن أدى الأمر عند بعضهم إلى القصور ، والفتور في بعض أعماله بعد أن تراكمت عليه الكتب التي يريد أن يحققها، وتوزعت جهوده على أكثر من كتاب، ويبدو ذلك عندما تستحضر أعماله السابقة التي أبدع فيها أيما إبداع .

وأسماء هؤلاء لامعة لا تغيب عن بال المهتمين بالتراث ، ومن منا لا يذكر على سبيل المثال أحمد تيمور باشا ، وأحمد زكي باشا محقق كتابي الأصنام وأنساب الخيل للكلبي، وأحمد محمد شاكر، وأخاه محمود محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، وأبا الفضل إبراهيم، وعبدالعزيز الميمني، وغيرهم[1] .

ولتقويم الوضع السائد في تحقيق المخطوطات تقويمًا صحيحًا لابد من قيام حركة نقدية جادة لما ينشر من تراثنا ، وعن طريق هذه الحركة نقف على الهزيل من الأعمال ونسعى إلى تقويمه ، ونضع يد القائمين بها على الأصول الصحيحة التي ينبغي أن يكون عليها التحقيق في صورته المثالية ، مع الإشادة بالأعمال الجادة والمتقنة والتنويه بها ، وساحتنا اليوم تكاد تخلو من مثل هذه الحركة إلا في القليل النادر الذي لا يواكب السيل الجرار من الكتب المحققة التي تلفظها أفواه المطابع كل حين، ونأمل من مجلات المجامع اللغوية والعلمية ، ومعهد المخطوطات والجامعات، ومراكز البحوث، والمجلات الثقافية أن تولي هذا الجانب كل عناية واهتمام ، وأن يتجاوب معها كل محب لتراث أمته من أهل العلم والثقافة والعناية بهذا التراث ، وذلك بمتابعة ما ينشر منه والعمل على نقده وتقويمه .

---

(١) لأخي العزيز محمود محمد الطناحي كتاب مفيد أرّخ فيه لحركة نشر التراث ، وتحدث عن أعلام النشر والتحقيق ، وأفصح عن مناهج بعضهم ويمكن الإفادة منه في ذلك وهو كتاب (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي) الناشر مكتبة الخانجي - ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

القسم الثاني

النهج الأمثل للتحقيق

المبحث الأول
مرحلة اختيار النسخ المعتمدة ودراستها

تبدأ هذه المرحلة من التفكير باختيار المخطوط الذي يراد تحقيقه ، وهنا لابد من الاستعانة بما طبع من فهارس المخطوطات لكثير من المكتبات ، وبالفهارس الداخلية المعدة للاستعمال داخل المكتبة، مع استشارة أهل الخبرة والاطلاع الواسع على المخطوطات للاسترشاد بهم في تحديد ما يصلح للعمل به وتحقيقه ابتداء، أو أخذ رأيهم فيما وقع عليه الاختيار فقد يكون لديهم ما يرشد إلى الطريق الصحيح فيما أنت بصدده من اختيار المخطوطات من حيث القيمة التاريخية والعلمية للمخطوط وأهميته للنشر أو عدم ذلك ، وهل حجمه وعدد أوراقه مناسب بالنسبة لمن يرغب في تسجيل الكتاب رسالة للماجستير أو الدكتوراه، وهل يعمل في تحقيقه أحد، أو هل سبق تحقيقه وطبعه، ويمكن التعرف على أمر الطبع، أو عدمه من خلال بعض الكتب التي تعنى برصد ما طبع من التراث، مثل معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس، ومعجم المخطوطات لصلاح الدين المنجد، وذخائر التراث العربي والإسلامي لعبدالجبار عبدالرحمن ويفيد في هذا الباب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، وتاريخ التراث لفؤاد سزكين، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لرضا كحاله وقوائم دور النشر والمكتبات التجارية الكبيرة، وما تصدره بعض الجهات العلمية والمعنية بالمخطوطات من مجلات ونشرات دورية تتضمن أخباراً لما حقق ونشر من التراث، وفهارس مكتبات الجامعات والهيئات العلمية[1] ولا ينبغي الاقتصار في هذا الصدد على المؤلفات المعنية برصد ما نشر من التراث إذ إن

(١) انظر في ذلك الملحق السابع في آخر هذا الكتاب .

بعضها قد وقف عند مدة زمنية محددة، وربما يكون الكتاب الذي يبحث عنه خارج نطاق هذه المدة، إلى جانب قصور مثل هذه المؤلفات عن الإحاطة بكل ما حقق وطبع من التراث مما يقتضي مواصلة البحث فيما يجد من مصادر في هذا الصدد ، ويفيد في ذلك أيضًا بعض المراكز العلمية التي تعنى بالتراث وفهرسته ورصد ما حقق منه بواسطة الحاسب الآلي ومنها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومؤسسة آل البيت في الأردن وعند التأكد من طبع الكتاب محققًا ، لابد من التعرف على طبيعة التحقيق، هل جاء بصورة مرضية مستوفيًا أصول التحقيق ، أو يعتوره الضعف والقصور من حيث شيوع التصحيف والتحريف ، والإهمال في جمع النسخ الموثوقة ، وبذلك لا يكون مثل هذا التحقيق عقبة في طريق من يرغب في تحقيق الكتاب لوجود ما يبرر إعادة تحقيقه .

وإذا عثر الباحث على المخطوطة المناسبة للعمل على تحقيقها تعين عليه أن يسعى حثيثًا لجمع نسخها من شتى المكتبات ، وأينما كانت ، ولا عذر له في التقصير ، فقد تيسرت السبيل إلى ذلك بواسطة الفهارس المتعددة لكثير من مكتبات العالم على ما بها من قصور ، أو عن طريق بعض المكتبات والجهات العلمية التي تسعى إلى فهرست المخطوطات المتناثرة في مكتبات العالم باستخدام الحاسب الآلي ، كالفهرس الذي أصدرته مؤسسة آل البيت في الأردن أو عن طريق بعض المصادر والموسوعات التي ترصد تراثنا وتؤرخ له كما صنع بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث حيث درجا على الإشارة إلى مكان وجود الكتاب المخطوط بنسخه العديدة في معرض ذكرهم لمؤلفات من يتحدثون أو يترجمون له من العلماء ، وغير ذلك من المصادر التي تساعد على تحديد أماكن وجود المخطوطات[1] وإذا تحددت أماكن

---

(١) من ذلك فهارس المخطوطات في العالم ، وقد حصرها وتحدث عنها وعرف بها كوركيس عواد في كتابه (فهارس المخطوطات العربية في العالم) صدر في جزأين عن معهد المخطوطات العربية في الكويت عام ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .

وجود المخطوطات ، لابد للمحقق أن يسعى في الحصول عليها بواسطة التصوير، أو الرحيل إليها في عقر دارها لكي ينسخ ما يحتاج منها إلى نسخ ، أو يقابل ما يحتاج منها إلى مقابلة، والتقصير في هذا الجانب ، أو الاكتفاء بما هو في متناول اليد من نسخ المخطوطة قد يؤدي إلى خروج العمل مبتوراً غير مبرأ من الأخطاء والتصحيف والتحريف أو النقص ، أو الزيادة ، ذلك لأن النسخ الموثقة والمتعددة يفتح بعضها مغاليق بعض ، ويصحح بعضها خطأ الآخر، أو يكمل نقصًا ، أو يزيل لبسًا أو يرشد إلى ما يعين على تقويم الكتاب دون زيادة أو نقصان .

وهنا يجب التنبيه إلى أن جهود الباحث عن النسخ لا ينبغي أن تقتصر على المكتبات العامة ؛ بل لابد أن تمتد إلى المكتبات الخاصة لبعض العلماء والمهتمين بالمخطوطات فكم وجد في مثل هذه المكتبات من نسخ فريدة ، وعالية وموثقة لبعض الكتب، ومن ذلك على سبيل المثال أن النسخة الوحيدة من تاريخ المدينة لابن شبة إنما وجدت في مكتبة رباط الشيخ مظهر بالمدينة المنورة ، ويتطلب ذلك من المحقق صبراً وجهداً شاقًا في البحث والتنقيب الذي قد يطول ، ويقتضي السفر والرحيل في سبيل البحث عن المراد ، وليس معنى ذلك أن يعمل على جمع كل ما يوجد من نسخ المخطوطة إذا كانت نسخها كثيرة مثل بعض الكتب المشهورة التي قد تصل مخطوطات بعضها إلى أكثر من مئة نسخة ، وفي مثل هذه الحالة على المحقق أن يجتهد قدر الطاقة في الاطلاع على هذه النسخ ، وجمع المعلومات عنها من خلال الاطلاع الميداني ، أو المصادر والفهارس التي تتحدث عنها وتصفها لكي يتسنى له اختيار النسخ الموثقة والمعتمدة منها ، ويكتفى في الغالب بثلاث إلى خمس نسخ بالصيغة المذكورة .

وإذا لم يجد الباحث بعد التحري والتقصى الدقيق سوى نسخة وحيدة جيدة وصحيحة وكاملة وموثقة فلا ضير في العمل على تحقيقها غير أنها تحتاج منه

إلى جهد كبير ، ودراية واسعة ، ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح ، كما سيأتي في الحديث عن هذه المرحلة .

على أن ثَمَّ أموراً لابد من مراعاتها في هذه المرحلة يمكن إيضاحها فيما يأتي :

١ - مراتب النسخ :

لابد للمحقق أن يجتهد في اختيار النسخ المعتمدة والموثقة من بين النسخ التي وقف عليها بحسب مراتبها توثيقًا وعلواً على النحو التالي :

أ - النسخة التي بخط مؤلفها، وسيأتي تفصيل القول حولها في فقرة خاصة بهـــا .

ب- النسخة التي أملاها المؤلف على أحد تلاميذه وقرئت عليه .

جـ- النسخة التي قرأها المؤلف بنفسه، وكتب عليها بخط يده ما يثبت هذه القــراءة .

د - النسخة التي قرئت على المؤلف ، وكتب عليها بخط يده ما يثبت سماعه لها .

هـ - النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف التي بخط يده .

و - النسخة التي قوبلت وعورضت على نسخة المؤلف .

ز - النسخة التي كتبها في عصر المؤلف ، أو قريبًا منه علماء مشهورون بسعة علمهم وضبطهم ، أو قابلها مع نسخة أخرى موثقة أحدهم ، ولهذه النسخة قيمة وأهمية يؤكدها ما جاء عن الجاحظ من أنه كان قد أهدى محمد بن عبدالملك الزيات وزير المعتصم نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض صحبه قبل أن يأتي بها في مجلسه ، فقال له ابن الزيات : أو ظننت

أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟! فقال الجاحظ : ما ظننت ذاك، ولكنها بخط الفراء ، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ . فقال له ابن الزيات : هذه أجلُّ نسخة توجد وأغربها ، فأحضرها إليه فسرّ بها ووقعت منه أجمل موقع[1] .

ح - النسخة المكتوبة في عصر المؤلف، ووقف عليها بعض العلماء المشهود لهم بسعة العلم ، ولهم عليها سماعات مثبتة بخطوطهم[2] .

ط - النسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف وعليها شيء من السماعات لبعض العلماء المرموقين .

ي - النسخة المكتوبة في عصر المؤلف وليس عليها سماعات .

ك - النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات .

وإذا وجد شيء من هذه النسخ تكون هي المقدمة عند اختيار الأصل، والنسخ الأخرى نقابل بها الأصل على حسب المراتب المذكورة « مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان كصحة المتن ودقة الكاتب وقلة الأسقاط»[3] وفي الفقرات القادمة سيأتي تفصيل للقول حول بعض المراتب المشار إليها ، وحول الأسس والاعتبارات التي ينبغي للمحقق أن ينطلق منها لاختبار النسخ المعتمدة في التحقيق .

٢ - نسخة المؤلف :

النسخة المكتوبة بخط مؤلفها ، وتحمل عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، ومادة الكتاب فيها كاملة وفي صورتها النهائية التي تمت على يد المؤلف ، هذه

---

(١) انظر إنباه الرواة للقفطي (٢/٣٥١) .
(٢) انظر في الملحق حديثًا عن السماعات ، وبعض نماذجه .
(٣) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٨ .

النسخة تعد أرقى النسخ وأعلاها منزلة ، وقيمة تاريخية ؛ ذلك لأنها تمثل الصورة الصحيحة لأسلوب المؤلف ولغته وشخصيته العلمية حيث تم كتابه على النحو الذي وضعه له ، وألفه به ، وكتبه بخط يده مما يجعله في مأمن من تلاعب النساخ وأخطائهم ، وجهل بعضهم ومن هنا تأتي أهميتها، وتكون المقدمة عند اختيار أصل للتحقيق كما أشرت سابقًا غير أنه ينبغي أن نراعي بشأنها الاعتبارات التالية :

(أ) لابد من دراسة هذه النسخة التي يبدو للمحقق أنها نسخة بخط المؤلف دراسة متأنية للتأكد من صحة الأمر ، ذلك لأن البعض قد يتعجل ويزعم أن النسخة بخط المؤلف لمجرد أنه وجد إشارة على صفحة العنوان بقلم أحدهم مفادها أن النسخة بخط المؤلف ، ومثل هذه الإشارة لا تكفي لما يتطرق إليها من احتمالات تؤدي إلى رفضها ، وعدم صحتها ، ويقتضي مثل هذا الموقف أن ننظر في نوع الخط الذي كتبت به الإشارة هل هو يماثل ما كتبت به المخطوطة من حيث شكل الخط وهيئته ، فإذا وجد الأمر كذلك ، كان ذلك أدعى إلى الاعتقاد بأن الذي كتب هذه الإشارة هو الناسخ نفسه، وبعض النساخ المحترفين يعمد إلى مثل هذه الإشارة بغية ترويج النسخة مما يؤدي إلى استبعاد أن تكون بخط المؤلف نفسه إذ المألوف في المخطوطات أن المؤلف يكتب عبارة في خاتمة النسخة توحي بأنه كتبها بخط يده ، وهي تغنيه عن التنويه بذلك في صفحة العنوان ، ويمكن أن تكون هذه الإشارة مقبولة إذا كانت موثقة من عالم ثقة معاصر للمؤلف ، أو من أحد تلاميذه ، ولابد في كلا الحالين من البحث عن أدلة ومرجحات تؤكد صحة العبارة ، وبغير ذلك لا يركن إليها .

وبعض المحققين يتوهم أن النسخة التي بين يديه بخط المؤلف استناداً على بعض العبارات التي وردت في خاتمتها ، والتي توحي بأنها مكتوبة بخط المؤلف دون تفحص ودراسة ؛ ذلك لأنه يحدث أن تكون هذه النسخة منقولة عن

نسخة بخط مؤلفها ، فجاء الناسخ وكتبها بخطه على ما هي عليه بخاتمة مؤلفها التي توحي بأنه كتبها بخطه دون أن يذيل الناسخ خاتمة النسخة بذكر اسمه ، وبأنه هو الذي قام بنسخها جرياً على العادة المتبعة في ذلك ، ومثل هذه الظاهرة تصادفنا كثيراً في المخطوطات العربية وهي تستوجب الدراسة ، والنظر للوصول إلى الحقيقة على ضوء ما يلي :

(أ) لابد من دراسة خط النسخة دراسة فاحصة للتعرف على هيئة الرسم ونوع الخط وزمنه ، وهل هو من خطوط العصر الذي كان يعيش فيه المؤلف، وينبغي التنبه إلى أن هناك من يزور خطوط العلماء ، ذكر ابن الأثير: أن علي ابن محمد الأحدب المزور كان يكتب على خط كل واحد فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه[1] .

(ب) دراسة نوع الورق وتحليل عناصره ، ويمكن الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة بغية الوصول إلى تحديد تاريخه ، وعمره الزمني على وجه التقريب ، وهناك أنواع من الورق متفاوتة في شكلها ولونها استعملت عبر العصور .

(جـ) محاولة الاطلاع على كتب أخرى مخطوطة للمؤلف نفسة ، أو لغيره من العلماء لعلك تعثر على شيء منها كتب بخطه لكي تقارن به النسخة التي بين يديك مما يساعد كثيراً على الوصول إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد سواء أكان ذلك بالقبول إذا وجد تطابق بين الخطين في النسختين، أم بالرفض إذا لم يوجد تطابق بينهما ، ويسهل ذلك على المتمرسين بخطوط العلماء من المحققين .

(د) تبدو أحيانًا على النسخة التي تكون بخط المؤلف ومسودته بعض الظواهر كالتكرار والكشط والشطب، وكثرة الإلحاقات، وهي ظواهر غير

(١) انظر الكامل لابن الأثير (٨/٩) .

مطّردة وأخذها في الحسبان لإثبات أن النسخة بخط المؤلف يحتاج إلى روية ولا تكفي وحدها دليلاً على ما نريد ، ويمكن أن تكون مرجحًا مع أدلة أخرى وما سبقت الإشارة إليه من اعتبارات ؛ ذلك لأن احتمال وجود مثل هذه الظواهر بفعل بعض النساخ وارد خاصة إذا قصد التدليس بذلك للإيهام بأنها نسخة المؤلف وبخطه .

وحين نجد النسخة التي يتأكد لنا أنها بخط المؤلف تكون هي المقدمة والمفضلة في اختيارها أمّاً وأصلاً[1] ، وتعرف بأنها نسخة عالية .

على أن ثمّ نسخًا يمكن أن تعد عالية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد النسخة التي بخط المؤلف، وهي تلك النسخ التي تتوافر فيها صفة من الصفات التي سبق ذكرها في الحديث عن مراتب النسخ ابتداء من النسخة التي أملاها المؤلف بنفسه على أحد تلاميذه، وقرئت عليه، وانتهاءً بالنسخة المكتوبة في زمن قريب من زمن المؤلف، وعليها شيء من السماعات لبعض العلماء المرموقين[2] .

وللنسخ العالية ، ولا سيما التي بخط المؤلف اعتبارات خاصة في منهج التحقيق من حيث المقابلة والتصحيح ، وسيأتي بيان ذلك في حينه[3].

٣ - الوعي بطبيعة التأليف عند المتقدمين من العلماء :

في هذه المرحلة لابد من الوعي بطبيعة التأليف عند المتقدمين من العلماء ، إذ قد يخرج المؤلف كتابه في أكثر من صورة ، فيما يعرف بالمسودة والمبيضة حين يعمد بعض العلماء إلى ما ألفه فيعيد النظر فيه ، وربما زاد شيئًا أو حذف شيئًا أو صوبّ خطأ ، مما يؤدي إلى وجود تفاوت بين النسخ، وكثيراً ما يوصي

(١) انظر حول اعتداد العلماء المسلمين بنسخة المؤلف التي بخطه كتاب مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص ٦٣، ٦٤.

(٢) انظر هذه المراتب ص ١٢٢.

(٣) انظر من هذا الكتاب الصفحة رقم (١٤٧، ١٦٧)

المؤلفون أنفسهم باعتماد آخر صورة تخرج من الكتاب ، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما يأتي :

(أ) ألف الجاحظ كتابه البيان والتبيين مرتين ، وكانت الثانية أصح وأجود كما ذكر ياقوت الحموي[١]، وقد لاحظ ذلك عبدالسلام هارون محقق الكتاب ونبه عليه.

(ب) ذكر ابن النديم في الفهرست أن كتاب (الياقوت) لأبي عمر الزاهد صاحب ثعلب المتوفى سنة (٣٤٥هـ) كان قد أملاه أكثر من مرة ، وخرج في عدة صور تزيد الواحدة منها على الأخرى ، وكان ذلك ما بين يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاث مئة إلى سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة، وكان ابن النديم قد اطلع على نسخ الكتاب المتعددة وقرأ إحداها على المؤلف ثم اعتمد آخر عرضة للكتاب ، وهي التي تفرد بها أبو إسحاق الطبري[٢]، كما ذكر ابن النديم أيضًا أن كتاب الجمهرة في اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة (٣٢١هـ) جاء «مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه ببغداد من حفظه فلما اختلف الإملاء زاد ونقص ، ولما أملاه بفارس علامة يعلم من أول الكتاب. والتامة التي عليها المعول هي النسخة الأخيرة ، وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي ، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه»[٣].

(جـ) أشار المسعودي المتوفى سنة (٣٤٦هـ) إلى أنه أعاد النظر في كتابه (التنبيه والإشراف) فأخرج منه نسخة أخرى فيها زيادات ، وجعل المعوّل عليها ، وذلك حين قال في خاتمة كتابه «وقد سلف لنا قبل تقرير هذه النسخة

---

(١) معجم الأدباء (١٠٦/١٦).
(٢) انظر الفهرست ص ٨٢ .
(٣) المصدر السابق نفسه ص ٦٧ .

نسخة على الشطر منها في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته، وكمال الفائدة به ، فالمعول من هذا الكتاب على هذه النسخة دون المتقدمة»[1] .

ومن العلماء والمؤلفين من لم يتيسر له إعادة النظر في كتابه فيبقى على المسودة كما ذكر عن ابن دريد أنه صنع كتاب (أدب الكاتب) على مثال كتاب ابن قتيبة ولم يجرده من المسودة ، ولم يخرج منه شيء يعوّل عليه[2] ، ولأبي علي القالي كتاب البارع الذي قال عنه الزبيدي (ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الإحاطة ، والاستيعاب ، وتوفى قبل أن ينقحه فاستُخرج بعده من الصكوك)[3] وذكر ابن حجر أن جمال الدين الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ ألف كتابًا في الأشباه والنظائر ولم يبيضه[4] وكان يحيى ابن محمد بن يوسف الكرماني قد ألف شرحًا للبخاري سماه «مجمع البحرين وجواهر الحبرين» وأتيح للقسطلاني أن يطلع عليه فوجده في ثمانية أجزاء بخطه مؤلفه مسودة[5] .

ومن الأحوال السابقة للنسخة التي بخط المؤلف يتضح أن لها ثلاث صور : الصورة الأولى : ومسودة المؤلف التي أتيح له أن يعيد النظر فيها، والصورة الثانية : مبيضة المؤلف التي أخرجها في صورتها النهائية من المسودة، والصورة الثالثة : المسودة التي لم يخرج سواها ، ولابد للمحقق أن يدقق النظر في هذه الصور عند الاختيار منها مع مراعاة بعض الاعتبارات فيها، ويمكن الاستعانة في التعرف على مسوّدة المؤلف بما يشيع فيها من كشط، واضطراب ، وكثرة

(١) التنبيه والإشراف للمسعودي ص ٣٤٧ .
(٢) الفهرست لابن النديم ص ٦٧ .
(٣) طبقات النحويين ص ٢٠٣ - ٢٠٥ .
(٤) الدرر الكامنة (٤٦٤/٢) .
(٥) إرشاد الساري للقسطلاني (٤٢/١) .

الإلحاقات . ولا شك أن وجود الصورتين الأولى والثانية سيكشف لنا عن تفاوت بين المسودة والمبيضة زيادة ونقصًا وتصويبًا، ويقتضي الموقف هنا أن نختار النسخة التي تمثل الصورة النهائية للكتاب كما تم على يد مؤلفه بعد تبييضه ، وحين نجد صورتين لكتاب واحد إحداهما مختصرة ، والأخرى مسهبة، فلابد لنا من دراسة الصورتين لنعرف هل المختصرة تمثل الخطوة الأولى ، ثم تليها الخطوة الثانية وهي المسهبة بعد تبييضها وإخراجها في صورة كاملة ، فإذا كان الأمر كذلك ، فالاختيار يكون للمسهبة ، أما إذا ظهر لنا أن المسهبة هي الخطوة الأولى ، والمختصرة هي خطوة تالية قصد منها المؤلف اختصار عمله السابق، فيصبح من الممكن هنا أن نعد كلاً منهما كتابًا مستقلاً، وينشر كل منهما على حدة، أو يستعان بأحدهما على نشر الآخر وتحقيقه .

وقد تتطرق المستشرق برجستراسر لهذه القضية مع إيراد أمثلة عديدة حين تحدث عما أسماه بالإبرازات، غير أن نظرته فيما يتعلق بالنسخة المسهبة، والمختصرة جاءت مجملة ، وذلك حين قرر إيثار النسخة المسهبة على المختصرة دون تفصيل وإيضاح[1]، مما يوقع في شيء من اللبس والوهم إذا قورن ما ذهب إليه بما سبق أن وضحت به هذا الأمر، وتبعه في ذلك رمضان عبدالتواب دون الإشارة إلى مصدر المعلومة عند ذكرها[2].

ويخطئ من يعمم فيقول (ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه)[3] ذلك لأن مثل هذا القول إجمال لايقبل على إطلاقه، فقد لا نجد سوى هذه المسودة، أو قد يتبين أن المؤلف لم يعرف عنه أنه أخرج كتابه في صورة أخرى غير ما جاء في مسودته، وإذا عرف شيء من ذلك ، فقد لانجد أثراً لهذه النسخة ، وفي مثل هذه الحالة لا يوجد ما يمنع من اختيارها ،

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٢٧ .

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٧٠.

(٣) هو عبدالمجيد دياب في كتابه (تحقيق التراث منهجه وتطوره) ص٢٤٤.

واعتمادها أصلاً في التحقيق، ولذا كان على صاحب هذا التعميم حتى يكون دقيقًا أن يقول (ولا تترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه الذي عرف عنه أنه قد أخرجه في صورة أخرى نهائية ، وبين أيدينا نسخة منها) ومادمت بصدد الحديث عن هذه الظاهرة، وهي خروج بعض المؤلفات في أكثر من صورة على أيدي مؤلفيها، ينبغي أن أنبه إلى أن بعض المؤلفات قد تخرج في أكثر من صورة على أيدي بعض تلاميذ المؤلف ، أو بعض العلماء الذين قد يزيدوا على أصل المؤلف، أو يختصرونه، وربما كان المتصرف بالزيادة أو النقص معروفًا ، أو غير معروف ، ونجد شيئًا من ذلك في كتاب النوادر لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٥، برواية أبي الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥، ويذكر برجستراسر أن هذه الرواية جاءت بعد وفاة المؤلف بقرن، ولم يصل إلينا من الكتاب سواها ، وربما كان الأخفش هو جامع ما روى عن أبي زيد في النوادر فصنف كتابًا في ذلك نسبه إليه[1]، وكتاب الإبل للأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ الذي نشره ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة عام ١٩٠٨ توجد له روايتان ، تتضمن الثانية منهما أكثر ما يوجد في الأولى وتزيد مواد أخرى بمقدار الضعف، والأغلب أن عالمًا غير معروف زاد على ما كان مرويًا عن الأصمعي في موضوع الإبل، وبهذه الصورة لا يكون الكتاب من تأليف الأصمعي ، وهناك كتاب الحيل للخصاف الذي توجد منه روايتان إحداهما وهي القصيرة صحيحة، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبي يوسف الذي هو أصل هذا الفن[2] ويراعى في مثل هذه الحالات تقديم النسخة التي أخرجها المؤلف نفسه ، أو تمت بعلمه ومعرفته على النسخة التي برزت بعد

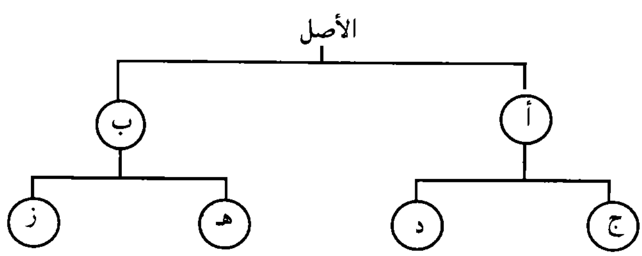
(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٣٥ .

(٢) انظر هذه الأمثلة في كتاب أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٣٤-٣٥ وبعض التقديرات التي ذكرها المؤلف حول بعض الكتب تحتاج إلى ما يدعمها من أدلة .

حياته، لأنها في الغالب مظنة التزيد والتصرف فيها .

٤ - النسخ المتعددة والمنقولة عن أصول مفقودة أو مجهولة أو موجودة:

هناك نسخ تتعدد لمخطوطة واحدة منقولة عن أصول مفقودة ، أو مجهولة أو موجودة ، وليس بينها نسخة بخط المؤلف أو عالية، وإنما قد تكون بينها وجوه تشابه، أو اختلاف في كثير من الكلمات ، أو تقديم وتأخير في بعض السطور والأبواب ، أو تكرار ، ومثل هذه النسخ تحتاج إلى مزيد من الدراسة لاختيار المناسب منها ، ولكي نقف على جلية الأمر فيما يتعلق بالنسخ المتعددة عن أصل واحد ، لابد لنا من دراسة هذه النسخ من حيث التشابه ، ومنهج المؤلف ولغته ، ومدى العلاقة بين النسخ المتعددة من حيث الأخطاء والنقص والتمام ، لأن ذلك قد يوحي لنا أن هذه النسخ منقول بعضها عن بعض ، ولا سيما إذا ظهر لنا تشابه بينها في الأخطاء، والتصحيفات والتحريفات والنقص، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والتكرار، ويقتضي الموقف هنا أن نصنف النسخ إلى أصول وفروع ، ويستعان في ذلك بتاريخ النسخ والقدم، ونوع الورق، والخط ، وتحديد الزمن المناسب في ذلك كله عن خبرة ودراية ، فإذا وجدنا مثلاً ست نسخ من كتاب زاد المعاد لابن القيم، وبعد الدراسة تبين لنا أن نسختين منه ، وهما على سبيل المثال (أ،ب) قد أخذتا عن أصل واحد ، ثم وجدنا (ج،د) قد أخذتا عن (أ) ثم (هـ،ز) قد أخذتا عن (ب) كما هو موضح بالرسم الآتي :



وحين يتم التأكد من تناسخ النسخ بعضها عن بعض بهذه الصورة ينبغي للمحقق أن يستقر فيها على أصل واحد بحسب قدمه ، وكماله، ومكانة ناسخه، ثم يُختار من كل فرع نسخة على أن تكون منطوية على بعض الصفات التي تؤهلها للاختيار ، وقد يجد من بين هذه الفروع ما يستبعد لوجود التشابه التام بينها بحيث لم تعد لها حاجة بهذه المثابة ، ولست أعني بكلامي هذا التقليل من شأن النسخة التي تكون فرعًا عن الأصل مما يوهم بإهمالها ، وعدم الالتفات إليها بالكلية ، وهو ما لم أقصده ، بل الذي أراه في هذا الصدد يتلخص في أنه إذا وجد بين أيدينا أصل كامل لمخطوطة ما ، ووجد لها فرع مأخوذ عنها نصّاً؛ فإن هذا الفرع لا يلزمنا في مثل هذه الحالة ، بيد أنه قد يحصل أن نكون بأمس الحاجة إلى هذا الفرع إذا كان الأصل قد اعتوره شيء من التآكل ، والنقص والخروم بسبب البلى والقدم والأرضة أو العث مما يجعل هـذا الفرع خير معين للمحقق على حل كثير من الإشكلات التي تعترض طـريقه .

على أن ثم مخطوطـات تكثر نسخهـا مثل بعض متـون العلوم وفنونه التي يكثر انتشارها بين عامة العلماء وطلاب العلم ، وكثيراً ما يكون بعضها منقولاً عن البعض الآخر ، وما يأتي على هذا النحو يعامل بما سبق بيانه في الحديث عن النسخ المنقولة عن أصل واحد من حيث اختيار المناسب منها في حدود أصل واحد وثلاث نسخ على الأكثر للإفادة منها في المقابلة لإيضاح مشكل أو إكمال نقص . على أن تختـار هذه النسـخ بعناية مما تقـل فيها الأخطاء والتصحيفات والتحريفات إذ من المعلوم غالبًا أن الكتاب إذا تناولته الأيدي بالاستنساخ كـان مظنة لوقـوع الخطأ والتصحيـف والتحـريف ، والنقـص والزيادة ، ورد عـن قريش بن أنس قال : (سمعت الخليل بن أحمـد

يقول إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات تحول بالفارسية من كثرة سقطه)[1].

وقد تحدث برجستراسر عن النسخ الخطية المتعددة ، والمتفاوتة، ووضع بعض القواعد والمقاييس للمفاضلة بينها فهو يرى (أن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً ، فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعوّل عليه ويوثق به ، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، متبعًا في ذلك قواعد منها :

(أ) أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة .

(ب) النسخ الواضحة أحسن من غير الواضحة .

(جـ) النسخ القديمة أفضل من الحديثة .

(د) النسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل)[2] .

والذي يدقق النظر في هذه القواعد عند برجستراسر يجد أن بعضها فيه شيء من الإطلاق والإجمال ، ولا يقبل على هذا النحو ، وقد أشار هو نفسه إلى أن لهذه القواعد شواذ ، وركز فيما يبدو على قاعدة القدم التي نبه إلى شذوذها من خلال مخطوطتي كتاب (اللمع في التصوف) للطوسي الصوفي، وكتاب (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) لابن أبي أصيبعة، مما جعله يقرر أن قدم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتفضيلها ، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوى وأثبت من تاريخ النسخة . ولابد لنا من وقفة عند القاعدة الثانية التي يذهب فيها إلى أن النسخة الواضحة أحسن من غير الواضحة، وهي قاعدة رددها عنه مع غيرها بعض من كتب في التحقيق دون إشارة إلى المصدر، أو بيان وإيضاح

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢٧٦/١) تحقيق محمود الطحان .

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١٤ .

لما اشتملت عليه من تعميم غير مقبول على إطلاقه[1]، ذلك لأن بعض النسخ العالية التي قد تكون بخط مؤلفها ربما جاءت مكتوبة بخط غير واضح ومن العلماء من هو معروف بذلك مثل الحافظ ابن حجر العسقلاني ، والسخاوي وغيرهم ممن تصعب قراءة خطوطهم أحيانًا، وإذا كان بين أيدينا نسخة كاملة وعالية بخط أحدهم . هل يكون من المستساغ أن نفضل عليها نسخة أخرى لمجرد عدم وضوح النسخة الأولى، ووضوح الثانية ، ولا شك أن الرأي السديد يقتضي تقديم النسخة الأولى حين تكون كاملة ؛ بل يكون مجانبًا للصواب من يعدل عنها إلى غيرها، أما إذا كان عدم الوضوح ناجمًا عن وجود طمس وخروم يستغرق قدراً كبيراً من النسخة فهنا يكون المجال متاحًا للمفاضلة بين النسختين ، وترجيح الثانية على الأولى .

ويبدو أن مبدأ القدم الذي عده برجستراسر من قواعد المفاضلة بين النسخ المتعددة لا يقبل على إطلاقه أيضًا ، وقد نبه هو نفسه إلى وجود حالات تشذ عن قاعدته ، فيما ذكرته عنه قبل سطور قليلة ، غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الإيضاح إذ القدم ليس هو الحافز على الاختيار دائمًا ، فقد تكون هناك نسخة في القرن العاشر تقدم على نسخة في القرن السابع لكونها أكمل منها ، وأوضح ، أو نقلت عن أصل قديم في القرن الخامس، أو تحمل بعض المرجحات كأن تكون بخط أحد العلماء ، أو قرئت عليه ، أو صححت من قبله ، ومن هذا المنطلق قد نحصل على نسختين إحداهما ليست لها ميزة سوى القدم مع كثرة التصحيف والتحريف والنقص، والأخرى يغلب عليها الإتقان والضبط والصحة، ومنسوخة عن أصل صحيح ، أو بقلم أحد العلماء الذين يمتلكون القدرة على التصحيح عن علم ودراية ، وفي مثل هذه الحالة تكون النسخة الأخرى التي بهذه المثابة هي الراجحة في الاختيار .

---

(١) هو عبدالمجيد دياب في كتابه (تحقيق التراث العربي ومنهجه وتطوره) ص٢٣٢ وانظر تحقيق التراث لعبدالهادي الفضلي ص١٠٥ حيث أشار إلى هذه القواعد منسوبة إلى برجستراسر دون مناقشة أو إيضاح .

٥ - مراعاة أحوال النسخ عند دراستها :

لبعض المخطوطات أحوال ينبغي مراعاتها عند دراستها ومنها ما يأتي :

(أ) النسخة التي يحدث في أوراقها اضطراب وتداخل وتقديم ، أو تأخير بسبب تآكل تجليدها ، وتفكك أوراقها ، أو أي عوامل أخرى، فيتوهم من لا يدقق النظر أن بها خرمًا ، أو نقصًا ، ولو تتبع أوراقها بدقة ولاحظ سياق الكلام والموضوعات من حيث الانسجام وعدمه لاستطاع أن يعيدها إلى نصابها الصحيح، فتبدو كاملة غير ناقصة ، من ذلك مثلاً كتاب «شرح أبنية سيبويه» للبطليوسي، ومنه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ومن يقرأ النسخة لأول وهلة يظن أنها ناقصة في حين أن الكتاب يقع ضمن مجموعة كتب في اللغة والأبنية ، وحدث اضطراب في أوراق المجموعة بسبب تفككها وإعادة تجليدها مما أدى إلى انتقال بعض أوراق الكتاب إلى مكان آخر.

(ب) النسخة التي قد تكون ناقصة ، ثم أكملت من نسخة أخرى، وليس لها أصل واحد، أو معروف ، ومن ذلك مثلاً (كتاب المحتسب لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ) فقد أشار برجستراسر «إلى أن النسخة الموجودة منه في مكتبة راغب باشا في الآستانة كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب في بعض الأماكن ، ثم جمعها كاتب ثان وأكمل هذا الخلل ، فأخذ الجزء الناقص من أصل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، وقد لا يظهر ذلك إذا جاء ناسخ واحد ونسخ هذه النسخة بخطه»[١] ، وإذا ظهر للمحقق شيء من ذلك ببعض القرائن الدالة على أن النسخة مكملة فينبغي التأكد من هذه التكملة هل هي من الأصل، ومن المؤلف نفسه ، وهل الكتاب في أصله ناقص بمعنى أن

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٢٤، ٢٥.

مؤلفه لم يكمله ، ثم جاء من أكمله بعده، وأبرز مثال لذلك كتاب العين . للخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد اختلفت نسخه، واضطربت رواياته زيادة ونقصًا، ومرد ذلك - كما ذكر عدد من علماء اللغة - إلى أن المؤلف توفي قبل إتمام الكتاب فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه[1] .

٦ - أهمية تاريخ النسخ ونهج التعرف عليه :

تقتضي هذه المرحلة التعرف على التاريخ الذي نسخت فيه المخطوطة لما لذلك من أهمية كبرى في تقدير قيمة النسخة ومكانتها ، وقد يكون تاريخ النسخ منصوصًا عليه في خاتمة النسخة غالبًا غير أنه ينبغي التثبت منه هل هو التاريخ الفعلي للنسخة أو أنه مزيف ، أو منقول كما هو من نسخة الأصل التي قد يكون بينها وبين النسخة الأخرى عدة قرون ، وربما لا يكون تاريخ النسخ منصوصًا عليه فيحتاج الأمر إلى خبرة وفطنة ودراية بخصائص أوراق المخطوطات ، وأنواع خطوطها وأشكالها عبر العصور مما قد يوصل إلى تحديد تقريبي لعصر المخطوطة ، ويمكن الإفادة في هذا الصدد من العبارات التي يضفيها بعض النساخ على المؤلفين بعد ذكر اسمهم في الخاتمة غالبًا مثل رحمه الله ، أو غفر له ، أو أطال الله عمره، أو أمدّه الله بالقوة وغير ذلك من العبارات التي ربما أوحت حسب صيغها بأن الناسخ إما أن يكون قد نسخ ما نسخ بعد وفاة المؤلف ، أو في حياته . كما يمكن الاستعانة بما يوجد على النسخة من سماعات وقراءات وإجازات أو تملكات تكون مؤرخة لتقارن بزمن وفاة المؤلف لعل فيها ما يهدي إلى المراد ، ولابد من الانتباه هنا إلى أمرين أولهما أن بعض مظاهر القدم وتآكل الورق ليس دليلاً على قدم النسخة إذ من

---

(١) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها - للسيوطي - (١/٧٦-٩١) فقد أشار إلى قول عدد من العلماء ممن يرون أن الخليل لم يكمل تأليف كتابه العين ، ومنهم السيرافي ، وابن المعتز، وأبو الطيب اللغوي ، وثعلب وغيرهم ، كما أورد أقوال من ينكر أن يكون الكتاب للخليل بن أحمد .

المحتمل أن يكون هذا المظهر مصطنعًا على أيدي أرباب التزييف والتدليس من تجار الآثار والمخطوطات ، وثانيهما أن تاريخ النسخ المسطر على الأصل الأول قد يتناقله النساخ عبر العصور كما جاء في خاتمة نسخة الأصل دون الإشارة إلى ما يوحي بذلك مع مرور قرون بين تاريخ الأصل ، والزمن الذي نُسخ فيه مرة أخرى ، وقد لا يذكر الناسخ الثاني اسمه ويجري الأمر على ما كان عليه في الأصل السابق لأغراض قد يكون منها التمويه والرغبة في الرواج ولا سيما إذا كان الناسخ اللاحق غير مشهور ، أو لم يكن أحد العلماء ، ولكي نقف على جلية الأمر فيما ذكر لابد لنا من دراسة ورق المخطوطة ، وخطها ومدادها ، وما يكتب على صفحة العنوان أو الخاتمة من إجازات أو سماعات أو تملكات أو إشارات دراسة فاحصة على ضوء ما هو معروف عند أهل الخبرة والدراية بخصائص هذه الأمور عبر العصور مما قد ييسر الوصول إلى تحديد زمن المخطوطة، وتاريخ نسخها بشكل نهائي، أو على وجه التقريب ، على أن هذه الخبرة يمكن أن يكتسبها من يديم النظر في المخطوطات على اختلاف عصورها ، كما يمكن الإفادة في هذا الصدد من المصادر التي تدرس تاريخ الخط العربي وتطوره ، والتي تؤرخ للمخطوطات العربية نشأتها وتطورها[1] .

٧ - دراسة القراءات والسماعات[2] :

السماعات والقراءات الموجودة على بعض المخطوطات لها قيمتها وأهميتها في توثيق النسخة ، وبيان مكانتها ، ولابد من دراسة أشكال السماعات

---

(١) من ذلك كتاب : أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام ، لخليل يحيى نامي ، وتاريخ الخط العربي : لمحمد فخر الدين ، وكتاب أصل الخط العربي وتطوره . حتى نهاية العصر الأموي - لسهيلة ياسين الجبوري ، وكتاب الخطاطة الكتابة العربية : لعبدالعزيز الدالي، وكتاب : الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر - لصلاح الدين المنجد ، وله أيضًا بحث إجازات السماع في المخطوطات - نشر في مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول جـ٢ ص٢٣٢ سنة ١٩٥٥، وكتاب : المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري ، لعبدالستار الحلوجي .

(٢) سيأتي حديث عن السماعات ، وبعض نماذجها في الملحق السادس من هذا الكتاب .

والقراءات ، والتعرف على مصادرها ، هل هو المؤلف نفسه وبخطه، أو بخط أحد تلاميذه ، وهل أقر السماع، أو أن السماع والقراءة لأحد تلاميذه، أو لأحد العلماء البارزين، ومن الظواهر البارزة في السماعات والقراءات أنها تأتي مؤرخة مما يفيد كثيراً في تقويم النسخة ، وتقدير أهميتها ، وتحديد تاريخ نسخها ، وقد تحدث صلاح الدين المنجد عن أهمية إجازات السماع في المخطوطات العربية ، وأشار إلى أنها تأتي على ثلاثة أشكال هي :

(أ) إقرار أحد المصنفين بخطه يفيد بأن طالبًا سمع عليه كتابه .

(ب) إقرار أحد الطلاب سماع كتاب على مصنفه .

(جـ) إخبار بالسماع على شيخ غير المصنف[١] .

والمخطوطات التي نجد فيها شيئًا من السماعات والقراءات كثيرة ، ومنها بين أيدينا على سبيل المثال مخطوطة كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري نسخة بشير أغا أيوب بالسليمانية ، وهي نسخة قيمة نسخها أبو الحسن هبة الله بن الحسن سنة ٥٢٠ ، وقد قرأ ناسخها الكتاب قراءة تصحيح ومعارضة على الإمام الجواليقي كما هو واضح من القراءة المثبتة على صفحة العنوان ونصها (قرأ على الشيخ الجليل الفاضل أبو الحسن هبة الله بن الحسن الكاتب أحسن الله توفيقه هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة تصحيح وتبيين ، وعارض به ، وكتب موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر حامداً الله تعالى ومصليًا على محمد وعلى آله . في سنة عشرين وخمس مئة)[٢]. وهناك سماع آخر جاء في آخر نسخة عارف حكمت من كتاب المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبري، وانظر نصه في مقدمة التحقيق من الكتاب نفسه (١/ ٣٠).

---

(١) مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول، الجزء الثاني ص٢٣٢ - سنة ١٩٥٥ .

(٢) انظر المذكر والمؤنث للأنباري مقدمة التحقيق ص ٦٨ - تحقيق طارق الجنابي .

٨ - النهج في النسخ المطبوعة طبعات قديمة :

هناك كتب لها طبعات قديمة معتمدة على نسخ خطية إما مجهولة ، أو مفقودة ، أو لم يتيسر الوصول إليها بسبب إهمال الإشارة إلى الأصل المعتمد في طباعة الكتاب ، ومثل هذه الكتب يمكن الإفادة منها في هامش التحقيق فقط ، ولا سيما في مرحلة المقابلة والتصحيح كما يمكن الإفادة منها في قراءة ما يستغلق من النسخة المخطوطة ، ويكون لها دور محدود إذا توافرت نسخ خطية أخرى للكتاب نفسه ، ولا يتم الرجوع إليها ، والإفادة منها إلا بعد دراسة طبعاتها للوقوف على مدى سلامتها من حيث الصحة والضبط، وهل تولى تصحيحها أحد المشاهير من العلماء ، أو المصححين على نحو ما نجده في بعض الطبعات البولاقية ، والأميرية، والمنيرية التي يتولى التصحيح فيها علماء متمكنون في علمهم مثل الشيخ نصر الهوريني ، والشيخ قطة العدوى وغيرهم ، وإلى جانب ذلك لابد من بذل الجهد للتعرف على الأصل المعتمد في الطباعة ، هل هو موجود ، أو مفقود ، أو لعله من النسخ التي بين يديك .

المبحث الثاني
مرحلة نسـخ المخطوطة

هذه المرحلة من المراحل المهمة في تحقيق المخطوطات ، وتحتاج إلى تمرس وخبرة بقراءة الكتب المخطوطة ، وبخطوط العلماء والنساخ على اختلاف أنواعها من نسخي ، وكوفي ، وفارسي ، ومشرقي ، ومغربي ، وأندلسي، وبعضها له رسم خاص ولا سيما الخط المغربي ، والأندلسي حيث يوجد شيء من الاختلاف بينهما وبين الخط المشرقي في رسم بعض الكلمات ونقطها ، ففي الخط المغربي مثلاً تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة من أعلاها ، وبعض المخطوطات يقل فيه النقط والإعجام ، ويحتاج إلى يقظة في القراءة ، وبعضها تتقارب فيه أشكال بعض الحروف مثل الدال والراء واللام والغين والفاء، وبعض المخطوطات يأتي خطها رديئًا ومتشابكًا إلى درجة تصعب معها قراءته ، وبعضها لا يخلو من التآكل والخروم والطمس ، وكل ذلك يحتاج عند النسخ إلى شيء كبير من الفطنة ، والدربة ، والتمرس بخطوط العلماء ، وقد يتطلب الأمر الاستعانة في أثناء النسخ مراجعة النسخ الأخرى ، أو المصادر التي نقل عنها المؤلف ، أو نقلت عنه للتأكد مما يستغلق على الناسخ قراءته من كلمات ، وقبل ذلك لابد من التعرف على قاعدة الإملاء والخط الذي سار عليه كاتب المخطوطة من مؤلف أو ناسخ ليتسنى لمن يقوم بنسخ المخطوطة أن يقيس الأشباه والنظائر فيما تصعب أو تستغلق قراءته من الكلمات عند النسخ ، مما قد يزيل الغموض أو اللبس ويوصل إلى القراءة الصحيحة ، كما تتطلب هذه المرحلة السير على نهج الرسم الإملائي الذي انتهت إلينا صورته ، ويجري العمل به في أيامنا ، مع أننا نجد كثيراً من المخطوطات كتبها مؤلفوها ، أو

ناسخوها على ضوء قواعد الخط والإملاء التي كانت شائعة في عصورهم ، فمثلاً يهمل بعضهم ألف المد ، أو يسهل الهمزة ، أو يسير على قاعدة الخط الكوفي ، أو المغربي ، أو الأندلسي ، وفي مثل هذه الحالة ينبغي للمحقق أن ينبه ويشير إلى طبيعة الخط والإملاء الذي جاءت عليه نسخة الأصل ، وذلك في مقدمة التحقيق عند وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ، ويذهب برجستراسر إلى ما يفيد بأننا « إذا عرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله مؤلف النص الذي ننشره وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه ، ولذا يجب أن نتبع إملاء النسخة الأساسية ، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتًا ، وكُتِبَ فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب ، وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين ، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ، وجب أن نختار نحن إملاء لائقًا بالكتاب من بين النسخ ، أو ما نعرف يقينًا أن المؤلف استعمله»[1]، على أن هذا الرأي يعتوره شيء من التعميم والغموض ، كما يقتضي دراسة الظواهر الإملائية في النسخة دراسة متأنية للوصول إلى نهج محدد بين التصرف في الإملاء على الوجه الصحيح، أو الالتزام بإملاء المؤلف ، ويلاحظ أن برجستراسر وصف الإملاء الذي تجب مراعاته بأن يكون ثابتًا ، والثبات هنا عام ولا ندري بالتحديد على أي وجه يكون ، لهذا كان بحاجة إلى أن يقيد بالصحة، فيقال : بأن يكون صحيحًا وثابتًا ، ويبدو أن المقصود بالثبات هنا هو الاستمرار على قاعدة إملائية موحدة في الرسم الإملائي لبعض الكلمات بحيث لا ترد بأكثر من رسم في الكتاب نفسه ، وإذا كان كذلك فإن الأمر لا يسلم من القول إن بعض الكلمات قد يكون في رسمها وجه آخر فهل من ضير في كتابتها عليه ، ومن هنا كان الوصف بمجرد الثبات عائمًا وفيه شيء من الغموض ، ولا يسلم به على هذا الإطلاق ،

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١٠٣ .

ولا يبعد عن ذلك ما ذهب إليه أيضًا من اختيار إملاء لائق بالكتاب من بين النسخ ، أو ما تعرف يقينًا أن المؤلف استعمله ، وذلك في حالة عدم وجود الإمـلاء الثابت، إذ ربما يأتي من يقول : ما حدود اللائق، أو ما استعمله المؤلف يقينًا، وللإيضاح يمكن القول هنا بوجوب مراعاة الظواهر الإملائية التي عرفنا وتثبتنا من أنها بقلم المؤلف نفسه ، وأن لها وجهًا صحيحًا منسجمًا مع ما استقرت عليه قواعد الإملاء عند العلماء ، أو التي يكون المؤلف قصد رسمها على وجه من الإملاء يريد عرضه وإيضاحه ، ولا سيما في الكتب التي تعنى بأصول الكتابة وإملائها كأدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكتاب لابن درستويه ، والاقتضاب شرح أدب الكتاب للبطليوسي، أو أي كتب أخرى في بابها وموضوعها ، والأيسر من ذلك كله هو ما سبقت الإشارة إليه من مراعاة ما استقرت عليه قواعد الإملاء عند العلماء، والأخذ بها عند النسخ، ومن المهم جداً في هذه المرحلة ملاحظة العلامات والإشارات التي تشيع في كثير من المخطوطات ومنها :

(أ) العلامة التي تدل على تتابع الأوراق وتسمى «الإلحاقة» وهي كلمة منفردة تكتب في آخر الصفحة ، وتؤخذ من أول سطر في الصفحة التالية، والقصد منها التأكيد على تتابع أوراق الكتاب بشكل صحيح في غياب الأرقام الدالة على ذلك ، والتي يقل استعمالها في المخطوطات العربية القديمة، ويفيد هذا الأمر كثيراً في الدلالة على انسجام أوراق المخطوطة من حيث الترتيب ، أو نقصها ، واضطرابها وتداخلها مما ييسر للناسخ والمحقق إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح .

(ب) العلامة التي تدل على سقط في الصلب واستدراك له في الهامش، وهي عبارة عن خط معكوف يتجه يمينًا أو شمالاً ، وبعضهم يكتب إلى جوار الكلمة المستدركة كلمة «صح» أو «رجع» أو «أصل» .

(جـ) العلامة التي توضع فوق العبارة الصحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها وهي عبارة عن حرف صاد ممدودة (صـ) وتسمى عند علماء أصول الحديث الضبة[1] .

(د) رأس العين التي توضع إشارة إلى «لعله كذا» .

وهناك ظواهر كتابية وإملائية عديدة في المخطوطات العربية القديمة مما تجب مراعاته عند النسخ، وقد حدثنا عنها عبدالسلام محمد هارون في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها ابتداء من الصفحة رقم «٥٣» وسنأتي على ذكرها في ملحق هذا الكتاب إن شاء الله[2] .

على أن ثم أموراً ينبغي أن يضعها المحقق نصب عينه عند نسخ المخطوطة، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

(أ) لابد من الانتباه أثناء النسخ من وضع علامات الترقيم المعروفة من فاصلة ، أو نقطة ، أو قوسين، أو علامة تنصيص ، أو استفهام، أو تعجب أو معكوفين ، أو علامة الجمل المعترضة ونحو ذلك[3] .

(ب) مراعاة تنقيط مالم ينقط من الحروف بدقه وعناية ، ووضع الهمزات وألف المد إذا أهملها الناسخ ، ولابد من الإشارة إلى ذلك عند وصف النسخة في مقدمة التحقيق .

(جـ) في هذه المرحلة يكتفى بمجرد النسخ الواعي عن الأصول دون اجتهاد في التصحيح أو التقويم لأن ذلك يأتي في مرحلة تالية .

---

(١) انظر الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص١٦٦.

(٢) انظر حول النساخ وأحوالهم كتابي « مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي » - لفرانتز روزنتال، وكتاب «المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري» - لعبدالستار الحلوجي ص١٢٥-١٤٠، ١٦١-١٨٧.

(٣) سيأتي في ملحق هذا الكتاب تفصيل القول في علامات الترقيم ومواطنها فانظرها هناك .

(د) تتم الكتابة على الجهة اليسرى من ورق الكراس الذي ننسخ عليه، ونترك ورقة مقابلة من جهة اليمين للهوامش، ونكتب سطراً ونترك سطراً .

(هـ) الكلمات التي تستعصي قراءتها ترسم كما هي ، ويوضع تحتها خط، ويكتب إلى جوارها بقلم رصاص مكان هذه الكلمة من المخطوطة صفحة وسطراً ليسهل علينا إعادة النظر فيها مرة أخرى عند مرحلة المقابلة مع النسخ الأخرى لعلنا نهتدي إلى القراءة الصحيحة لها .

(و) كتابة أرقام أوراق المخطوطة المعتمدة أصلاً على أحد جانبي الصفحة، وذلك للدلالة على ما يقابل المنسوخ في الصفحة بما هو في الأصل المنسوخ عنه توثيقًا لربط الفرع بأصله ، وتيسيراً للرجوع إليه للمقابلة والتثبت.

(ز) يعمد بعض المحققين إلى ترقيم الأسطر ترقيمًا خماسيّاً أي بعد خمسة أسطر من أول الصفحة حيث يُوضع في أحد جانبيها رقم (٥) ثم بعد خمسة أسطر أخرى نضع رقم(١٠) وهكذا دواليك، وهو مسلك درج عليه المستشرقون ، وفيه تيسير لمراجعة ما يحتاجه الباحث في النص المحقق من معلومات متنوعة يمكن الاهتداء إليها بسرعة في السطر الذي توجد فيه بعد الإشارة إلى رقم الصفحة والسطر، ويفيد ذلك كثيراً عند صنع الفهارس وبخاصة فهرس الألفاظ اللغوية، والمصطلحات، والأمثال ، والأماكن .

(ح) يعتمد كثير من المحققين في النسخ على النسخة المصورة عن المخطوطة، والنهج الأمثل في ذلك يقتضي التأكد من سلامة التصوير من جهة الرجوع إلى الأصل الذي أخذت الصورة عنه؛ ذلك لأن للمصورات سلبيات كثيرة منها أولاً : أن ما يكتب في المخطوطة بحبر أحمر قد يظهر في التصوير باهتًا غير واضح ، أو قد لا يظهر البتة، وثانيًا : أن ما يكتب بحبر أسود باهت خفيف قد لا يظهر في التصوير بشكل واضح ، وثالثًا: في أحوال كثيرة قد

تختفي الحواشي الموجودة على أصل المخطوطة في التصوير إمّا بفعل التجليد والقص أو بخطأ فني من المصور ، وإن ظهرت تبدو غالبًا غير واضحة مما يؤكد ضرورة الرجوع إلى الأصل للتأكد من سلامة التصوير .

(ط) درج بعض المحققين على وضع أرقام صفحات الأصل المعتمد ، وذلك على الجانب الأيمن ، أو الأيسر للدلالة على مكان الأسطر المنسوخة في الأصل على وجه التحديد تيسيراً لمن رغب الرجوع إلى الأصل من جهة ، وتوثيقًا للمنسوخ من جهة أخرى ، ومنهم من يضع أرقام صفحات الطبعات السابقة القديمة للكتاب نفسه كما فعل محققو كتاب الأغاني الذي صدر عن دار الكتب المصرية حيث أشاروا إلى أرقام صفحات طبعة بولاق على الجهة اليمنى أو اليسرى من الصفحة خارج حدود النص ، وعلى هذا درج محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ إذ أشار إلى أرقام صفحات الطبعة الأوربية ، وهناك من يضع أرقامًا جانبية بقصد حصر عدد الأسطر بعد كل خمسة أسطر، هكذا (٥ ، ١٠، ١٥ ، ٢٠) وسار على هذا النهج عدد من المستشرقين ، والقصد منه تيسير الوصول إلى المعلومة المطلوبة في ثنايا السطور بأسرع وقت .

المبحث الثالث
مرحـــلة المقــابلة

أهمية المقابلة ومعالمها عند المُحدِّثين :

تشكل المقابلة ركيزة أساسية في منهج التحقيق إذ عن طريقها يتم التأكد من سلامة النص وتصحيحه ، وتطابقه مع أصله الذي أخذ عنه ، أو نقل منه بعيداً عن التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان، وقد تنبه العلماء قديماً ولا سيما علماء الحديث لأهمية المقابلة ، وجرى على ألسنتهم ما يؤكد الحاجة الماسة إليها للوصول بالنص إلى المقصد الذي أشرت إليه ، ومن ذلك ما جاء عن الأخفش قال (إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميّاً) وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول: كتبت ؟ فأقول : نعم. قال: عرضت كتابك . قلت : لا . قال : لم تكتب[1] ويذهب علماء الحديث إلى أن المقابلة بأصل السماع أو بأصل الشيخ متعينة . يقول الخطيب البغدادي (ويجب أن يكون الكتاب الذي يحدث فيه قد قوبل بأصل الشيخ الذي يرويه عنه)[2] ويقول القاضي عياض (وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا يحل للمسلم التّقيّ الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخةٍ تحقّقَ وَوَثِق بمقابلتها بالأصل ، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه ، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك)[3] ويعود أصل المقابلة عند العلماء المسلمين إلى عهد الرسول ﷺ إبان كتابة الوحي ، فقد جاء

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٣٥٠ ، والإلماع ص ١٦٠ .
(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٣٥٠ .
(٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٥٨ .

عن زيد بن ثابت أنه قال : كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وهو يملي عليّ ، فإذا فرغت قال : اقرأه فأقرؤه ، فإن كان فيه سقط أقامه[1] .

ومن هنا عني المحدثون وعلماء أصول الحديث بأمر المقابلة فيما يتصل بالحديث النبوي رواية وكتابة ، وقد مر معنا تأكيدهم على أهميتها وإلحاحهم على الالتزام بها ، ولم يتساهلوا في هذا الجانب ، بل تشددوا فيه ، وهدفهم من ذلك يتمثل في الحرص على وصول الحديث النبوي إلينا كما تلفظ به الرسول ﷺ دون زيادة ، أو نقصان ، أو تحريف وتصحيف في نصه ، وكان ذلك في إطار ما وضعوه من قواعد وأصول دقيقة للحفاظ على الحديث النبوي الذي يمثل الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية ، ومن المفيد هنا أن أعرض لما وضعه المحدثون من معالم واضحة تنير الطريق في مجال المقابلة أمام المحققين ، أو من يكتب عن علم التحقيق ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

« ١ - التوجيه بضرورة اتخاذ أصل للمقابلة[2] وهو أمر قرره علماء الحديث قديمًا ، ويؤكده كل من كتب في منهج تحقيق المخطوطات حينما يوصون بضرورة اختيار نسخة قيمة أو نفيسة أو عالية من بين النسخ المعتمدة لتكون أصلاً ، أو أمّاً ثم تقابل بها النسخ الأخرى لإثبات الفروق اللازمة في حاشية التحقيق ، وإجراء التقويم والتصحيح الذي تدعو إليه الحاجة على ضوء الأصول المقررة في هذا الجانب مما سيأتي بيانه ، وهذه هي الطريقة المثلى .

٢ - المقابلة مع الثقة المأمون الذي تكون له دراية ومعرفة .

٣ - مقابلته مع نفسه بأن يقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفًا حرفًا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ، ومطابقتها له ، ولا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه .

---

(١) المصدر نفسه ص ١٦١ .

(٢) انظر في ذلك « الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي ص ٣٥٠ ، والإلماع للقاضي عياض ص ١٥٩ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٩ .

٤ - لا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة .

٥ - لا ينخدع في الاعتماد على نَسْخ الثقة العارف دون مقابلة، ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح فإن الفكر يذهب ، والقلب يسهو، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى »[١] .

مراحل المقابلة :

ويبدو أن مفهوم المقابلة الذي أشرت إليه في مستهل الحديث يستدعي أن أقسم المقابلة إلى مرحلتين هما[٢] :

١ - مرحلة مقابلة المنسوخ بأصله .

٢ - مقابلة الأصل بالنسخ الخطية الأخرى .

ولكل مرحلة طريقة ونهج في المقابلة ، وأمور لابد من مراعاتها ، وسيتبين لنا من التفاصيل ما يؤكد ضرورة هذا التقسيم على النحو التالي:

أولاً : مرحلة مقابلة المنسوخ بأصله، وقد مر معنا تنبيه علماء الحديث على أهمية هذه المرحلة وضرورة الالتزام بها، ومن المعلوم أن المحقق بحاجة إلى أن ينسخ الأصل الذي وقع الاختيار عليه بخطه مما يجعل مقابلة المنسوخ بأصله أمراً لابد منه، للتأكد من صحة النسخ، وأن ما نقل عن الأصل يتطابق معه دون الإخلال بما ورد فيه بالتصحيف والتحريف، أو النقص، أو الزيادة؛ ذلك لأن الذي ينسخ أصل المخطوطة قد تند عنه كلمة، أو قد ينقلها خطأ عن طريق انتقال النظر إلى كلمة أخرى، والسهو وارد غير أن المقابلة الدقيقة للمنسوخ بأصله تجنبنا هذه الاحتمالات، وتخرج لنا نصاً مطابقًا لأصله الذي نقل عنه ، وفي هذه المرحلة لا تتعدى المقابلة هذا الدور بمعنى أننا نلتزم بالأصل، ولا نعمد إلى شيء من التصحيح والتقويم خلافًا لما ورد في الأصل بل نترك هذا الأمر إلى المرحلة التالية .

(١) الإلماع للقاضي عياض ص ١٥٩-١٦٠ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٩ .

(٢) لم أقف فيما اطلعت عليه من كتب علم التحقيق على تقسيم للمقابلة بما ذكرته هنا .

ثانيًا : مقابلة الأصل بالنسخ الخطية الأخرى ، وقد مر معنا تأكيد علماء الحديث على ضرورة اتخاذ أصل معتمد للمقابلة ، وهو ما تعارف عليه من كتب في علم التحقيق حين أشاروا إلى ضرورة اختيار نسخة معتمدة من بين النسخ تتميز عنها بما يؤهلها لتكون أصلاً ، أو أمّاً كما يطلق عليها البعض ، ومرت الإشارة إلى ذلك في مرحلة سابقة ، وهنا أركز على أنه لابد للمحقق أن يعتمد أصلاً للمقابلة تكون روايته هي العمدة ، ثم تقابل عليه النسخ الأخرى المختارة لهذا الغرض ، وبذلك نسلك الطريق السليم الموصل إلى القول الفصل في اختلافات النسخ ، وإذا لم نعمد إلى هذا الطريق فسيئول بنا الأمر إلى شيء من الاضطراب والخلط بين روايات النسخ المتعددة في صورة من المزج والتلفيق الذي قد لا يوصل إلى الصورة الصحيحة التي كان عليها النص ، أما إذا كان بين أيدينا نص كامل معتمد وإلى جواره نسخ أخرى مساعدة ، فيمكننا أن نفاضل ونخاير بين الروايات التي وردت في الأصل وبين ما ورد في النسخ الأخرى على أساس واضح بين، ودراسة متأنية على النحو الذي سيأتي بيانه وما ينتج عن ذلك من فروق واختلافات وتصويبات يتم إيضاحه في هامش التحقيق، وليس في صلب الكتاب ومتنه كما يذهب البعض ، وتلك قضية سيتم تناولها بشيء من التفصيل في المرحلة التالية[1] .

ولابد أن نضع في الحسبان أن القراءة المختارة هي التي تتمثل في الأصل المعتمد وهي قراءة الصلب أو المتن ، أما قراءات النسخ الأخرى التي تجرى عليها المقابلة مع الأصل فهي قراءات ثانوية، ومكان إثباتها أو الإشارة إليها هو هامش التحقيق ، ولابد أن يكون الاختيار معللاً ومبنيّاً على الدليل والبرهان ، وإذا ما واجهت المحقق مشكلة في الترجيح بين القراءة المختارة والقراءة الثانوية ، فالأمثل أن ترسم الكلمة في متن النسخة المعتمدة كما جاءت

(١) انظر ذلك في الحديث عن مرحلة التصحيح ص١٩٩ .

فيها مع الإشارة في الحاشية إلى القراءة الثانوية كما هي أيضًا ، وعسى أن يكون من القراء النابهين من يقف على وجه الصواب فيها .

قضية التلفيق بين النسخ :

وأود أن أنبه هنا إلى أن بعض المحققين قد يلجأ إلى مخالفة هذا النهج الأمثل أي لا يختار أصلاً معتمداً من بين النسخ بل يعمد إلى عدم التمييز بين النسخ والوصول من خلال قراءتها المختلفة إلى نص مختار ، وإن قيده بعضهم بعدم وجود نسخة المؤلف[1] غير أن هذا النهج ليس مأمونًا على إطلاقه، وهو نوع من التلفيق، ويطلق عليه برجستراسر النص الاختياري ، وأشار إلى أن الالتجاء إليه لا يكون إلا اضطراراً ، وذلك إذا لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات ممزوجة في النسخة نفسها[2]، ويفضي بنا الحديث هنا إلى قضية تحتاج إلى إيضاح وبيان في مرحلة المقابلة، وهي قضية التلفيق التي لها صلة بهذه الفقرة ، ومع أهمية هذه القضية لم أجد من وقف عندها وقفة متأنية ؛ بل كل من كتب في منهج التحقيق يشير إليها إشارات عابرة[3] أو يخلط بين مفهومها في مجال اللغة والبلاغة، أو لا ينتهي فيها إلى شيء محدد ، أو بين واضح[4] ؛ فعبدالسلام هارون نجده يتعرض لهذه القضية بإشارة عابرة حين قال (وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منها نصف الصواب،

(١) تحقيق التراث لعبدالمجيد دياب ص ٢٤٩- ٢٥٠ ، وما عرضه هناك يفتقر إلى الدقة ، وما اختاره يخالف النهج الأمثل الذي عليه أئمة السلف إلى جانب ما يعتوره من الاضطراب والخلط والتشويه لروح النص .

(٢) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١٠٢ .

(٣) انظر تحقيق النصوص ونشرها لعبدالسلام هارون ص ٧٣ .

(٤) انظر تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره لعبدالمجيد دياب حيث لا تجد لديه موقفًا واضحًا حول قضية التلفيق ؛ بل تجد خلطًا بين مفهوم التلفيق في تحقيق المخطوطات ومفهومه عند علماء اللغة والبلاغة .

ونصف الخطأ ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها ، ففي ذلك الأمانة ، وإشراك القارئ في تحملها)[1] وكما ترى فليس الأمر واضحًا هنا بالنسبة لقضية التلفيق والموقف منها ؟

وهل يعني هذا أن التلفيق إنما يكون بين روايتين تتصفان بأن كلاً منهما يحمل نصف الصواب ، ونصف الخطأ . وتعرض برجستراسر لهذه القضية بشكل يعد أكثر وضوحًا حين أشار مرة إلى ما يفيد منع التلفيق إلى جانب تعريف له حين قال «ومن أصول النشر منع التلفيق ، وهو أن يجمع القارئ وجوهًا وطرقًا مختلفة، فينتقل من قراءة إلى أخرى »[2] ثم في مرة أخرى أشار إلى نوع آخر من التلفيق تحت عنوان خاص بذلك ، والذي يبدو هنا أنه يقصد التلفيق بمفهومه عند اللغويين والبلاغيين ، ويوضح ذلك تعقيبه بقوله «وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتلفيق» وقسمه إلى قسمين : موجب ، ومنفي ، وأراد كما يظهر الإفادة منه في تقويم النص وتصحيحه ، واعتمد له مقياسًا وهو أن الكلمتين فيه تأتيان متضادتين مثل : «من أطاع ، وعصى» «الخواص من العرب والعوام » وطبق ذلك على عبارة وردت في كتاب الرد على ابن المقفع وهي « فعلاً وعبثًا » ومن خلال مفهوم التلفيق يرى في العبارة خطأ ، ويترجح لديه أن الصحيح «عينا »[3] وإلى جانب ذلك نراه يشير في موضع آخر أيضًا إلى خطورة الالتجاء إلى التلفيق في حالة إهمال اعتماد أصل للتحقيق[4] .

وبعد هذا العرض يظهر لي أن التلفيق في مجال تحقيق المخطوطات إنما هو ان يخرج المحقق نصّاً مشتملاً على روايات وقراءات من عدة نسخ، كأن تؤخذ كلمة أو أكثر من نسخة «ص» أو نصّاً من نسخة «ح» وهكذا بحيث يظهر لنا

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٧٣ .
(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٢٧ .
(٣) انظر المصدر السابق ص ٦٥ ، ٦٦، ٦٧ .
(٤) المصدر نفسه ص ١٠٢ .

نص ملفق من نسختين أو أكثر، وفرق بين هذا المفهوم في مجال تحقيق المخطوطات وبين ما يعنيه التلفيق عند اللغويين، أو البلاغيين[1] ، وقد منع بعض اللغويين ، وشراح الشعر وقوع نوع من التلفيق في رواية الأشعار بمفهومه عندهم[2]، ذكر السيوطي عن أبي سعيد السكري في شرح شعر هذيل ما يشير إلى امتناع التلفيق في رواية الأشعار كقول أبي ذؤيب :

دعاني إليها القلبُ إنّي لأمره ... سميعٌ فما أدرِي أرشدٌ طِلاَبُها

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع» ورواه الأصمعي بلفظ «عصاني» بدل «دعاني» وبلفظ «مطيع» بدل «سميع» قال : فيمتنع في الإنشاد ذكر دعاني مع مطيع ، وعصاني مع سميع لأنه من باب التلفيق[3].

وقد يقول قائل إن المحقق ربما وجد نفسه مضطراً في بعض الأحيان إلى التلفيق أثناء المقابلة بالنسخ الأخرى بين روايتين ، أو في فصل، أو صفحة على ضوء ما يظهر له من وضوح في جهة دون أخرى ، أو من تأرجح بين الخطأ والصواب في الروايتين ، فأقول إن هذا الأمر على هذا الإطلاق غير مقبول ، أو مستساغ في التحقيق ؛ بل ربما كان أحيانًا نوعًا من العبث بالتراث وتشويهًا لمعالم الأصول التي جاءت إلينا عن مؤلفيها ، والتي نستهدف من وراء التحقيق إخراجها على الصورة التي تمت على يد المؤلف دون زيادة أو نقص وتبديل وتغيير ، والتلفيق المطلق الذي يبرز لنا ما يسمى بالنص المختار بلا قيد أو شرط يتنافى مع هذا الهدف لما فيه من مزالق الظنة بإقحام أمور في النص قد لا تكون منه أصلاً لاحتمال أن تكون مقحمة أيضًا على النسخة التي كانت

---

(١) عده بعض البلاغيين نوعًا من الجناس، انظر كتاب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ص ٤٩٠.
(٢) انظر في ذلك المزهر للسيوطي (٢/٣٣٣) .
(٣) انظر المزهر (٢/٣٣٣) ولم يرد هذا النص على التلفيق في شرح أشعار الهذليين للسكري الموجود بين أيدينا الآن وانظر منه (١/٤٢) .

مصدراً من مصادر التلفيق لذا أرى أن النهج الأمثل يقتضي ألاّ يلجأ إلى التلفيق إلا في حدود ضيقة، وعند الضرورة القصوى، وفي غياب النسخة المعتمدة التي لها من المقومات ما يؤهلها لأن تكون أصلاً ، أما إذا كانت النسخ التي بين أيدينا ناقصة ، ويعتورها ما يعتورها من الخروم والاضطراب ، والقصور من حيث قيمتها التاريخية فهنا يمكن للمحقق أن يقوم بدراسة هذه النسخ دراسة متأنية ، فإذا وجد من بينها نسخة تصلح أن تكون أصلاً أجرى المقابلة على الطريقة المألوفة بإثبات الفروق بين النسخ في حاشية التحقيق[١]، وإذا لم يجد هذه النسخة ، وكانت الفروق بين النسخ كثيرة زيادة ونقصًا ، وتصحيفًا وتحريفًا ولم يجد المحقق بدّاً من التلفيق لجأ إليه ، غير أن هذا الموقف يتطلب الشيء الكثير من الدقة والعلم والدراية والخبرة بأساليب المؤلف ، وبما يمكن أن يكون مقحمًا على النسخ بفعل بعض النساخ ، أو من اطلع على النسخ، وذلك لكي لا نثبت في النص المختار من النسخ المتعددة إلاّ ما يترجح لدينا أنه من قول المؤلف بعد الدراسة والتأمل .

على أن مرحلة المقابلة تتطلب دقة متناهية ، ويقظة تامة في التعامل مع النسخ المعتمدة في التحقيق عند المقابلة بغية تحرير النص ، وإثبات الفروق ، أو القراءات الحاصلة عن مقابلة الأصل ، أو النسخة الأم بالنسخ الأخرى ، وثمت بعض الإشارات والتصورات للمواقف التي ينبغي اتخاذها في مثل هذه المرحلة، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

١ - النهج في نسخة المؤلف ومقابلتها بالنسخ الأخرى :

مقابلة نسخة المؤلف بغيرها من النسخ عامل مهم في إيجاد الطمأنينة والثقة في قراءاتها ، وهنا تبرز شخصية المحقق ؛ ومدى ما يتمتع به من دراية

---

(١) هذه الطريقة سبق شيء من إيضاحها ، وسيأتي في الفقرات القادمة أشياء أخرى .

وعلم ووعي في اختيار الصورة الصحيحة التي ينبغي أن يخرج عليها الكتاب من خلال ما قد يرد في النسخ الأخرى من اختلافات في قراءة بعض الكلمات والوصول إلى قرار نهائي للرسم الصحيح الذي ينبغي أن تكون عليه، وإن وجدت قناعة ببعض ما وجد في النسخ المساعدة، وظهر رجحانه على ما جاء في نسخة المؤلف كما يبدو للمحقق، فيتم التعامل مع ذلك في هامش التحقيق ويبقى الأصل كما هو ، إلاّ في أمر مستثنى يتعلق بآيات القرآن الكريم حيث يتم التصحيح في المتن كما سيأتي إيضاحه .

٢ - النهج في فروق النسخ :

يظهر من مقابلة النسخ المعتمدة للتحقيق فروق واختلافات في قراءة بعض الكلمات ، وهنا لابد للمحقق من دراسة هذه الفروق ، وتقليب النظر فيها واختيار ما يراه صوابًا ومقومًا للنص ، ويتم ذلك في هامش التحقيق ، سواء أكان الأمر مجرد قراءة أخرى تؤدى بها الكلمة ، أم كانت القراءة تصحيحًا وتصويبًا لما في النسخة الأم ، وهو الطريق الذي اختاره الباحث في حين أن هناك طريقًا آخر يتوقف على قيمة النسخة المختارة أمّاً وأصلاً ، فإذا كانت عالية ، وبخط المؤلف فيجري التصحيح والتصويب في الهامش ، ويبقى الصلب أو المتن كما هو، أما إذا كانت النسخة تقل عن ذلك درجة ومكانة فيتم التصويب في صلب المخطوطة مع الإشارة في الهامش إلى الخطأ الذي صوّب، ويذكر رمز النسخة المقابل بها إلى جوار علامة الترقيم الخاصة بهذا التصويب وعند تصويب قراءة من واقع النسخ الأخرى، أو ترجيح قراءة لابد أن يشير المحقق إلى الأسباب والحجج التي توصل بها إلى مثل هذا التصرف، ومما يعين المحقق في الكلمات التي يشك في خطئها وصوابها بين النسخ التي يقابل بعضها ببعض أن يلاحظ التقارب للهيئة الحرفية التي تتقلب فيها العبارات ، أو الكلمات ويقلبها على وجوهها العديدة حتى يصل إلى الصواب مستحضراً في ذلك فطنته ، ومستعينًا ببعض المصادر اللغوية للتعرف على الوضع السليم

للعبارة وفق ما ينسجم مع السياق، وفي اللغة العربية كلمات كثيرة تتقارب، أو تتفق شكلاً، وتختلف معنى مما يجعل المحقق بحاجة إلى ثقافة لغوية راسخة[1] .

٣ - زيادات النسخ :

إذا وجد المحقق بعض الزيادات في النسخ الأخرى على النسخة المختارة أصلاً وكانت هذه النسخة بخط المؤلف وتمثل الصورة النهائية لكتابه ، فإن زيادات النسخ الأخرى تذكر في حاشية التحقيق إذا لم يثبت أنها من المؤلف نفسه ، ويبقى الأصل كما هو ، وهذا هو النهج الذي أراه على أي حال غير أن بعض المشتغلين بالتحقيق لا يفرق في هذا الأمر بين نسخة المؤلف وغيرها فيورد ما يجده من زيادات في المتن ، وبعضهم يذهب إلى أن النسخة إذا كانت تقل عن النسخة العالية توثيقًا وعلواً فيمكن أن توضع الزيادات في صلب النسخة الأم ، ويشار في الهامش بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها من النسخ الأخرى، ولابد في ذلك كله من التثبت الذي يؤكد انسجام الزيادة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف، أو من أصل الكتاب وليست إضافة أو حشواً من بعض النساخ، أو قراء المخطوطة[1] .

٤ - الحشو والإكمال :

عند المقابلة لابد أن يلاحظ المحقق ما قد يعتري النسخ من حشو وإكمال، وإدخال بعض الحواشي في صلب الكتاب، وكثيراً ما يحدث شيء من هذا القبيل بسبب تصرفات بعض النساخ الضعفاء من العامة، ومثل هذا التصرف يقتضي التنبّه والحذر ، والتأمل بدقة وعناية في سياق الكتاب ومدى انسجامه،

(١) الألفاظ التي تتقارب كثيرة ، وسيأتي ذكر نماذج منها في الملحق الثالث .

(٢) في كتاب محاضرات تحقيق النصوص - لأحمد الخراط جاء الأمر عنده غائمًا بالنسبة للمقابلة فيما يخص نسخة المؤلف وغيرها من النسخ الأخرى ، ومن يقرأ كلامه ص٣٧ . ٣٨، يجد فيه شيئًا من الغموض ، وعدم وضوح المراد إلى جانب التناقض .

أو اختلاله والخروج عن موضوعه ، واختلاف لغة مؤلفه ومنهجه ، ويُنظر فيما يُشك فيه من اضطراب لتنقية النص من الشوائب التي ليست من صلبه ، وقد فطن العلماء السابقون للمقحم على النص فيما عرف عند علماء أصول الحديث بالمدرج ، وللنساخ عيوب كثيرة لا يتسع المجال للحديث عنها ، وقد أدت إلى تشويه الكثير من المخطوطات بالتصحيفات والتحريفات مما يؤكد ضرورة الدقة في المقابلة وأهميتها .

٥ - النهج فيما يسطر على هوامش النسخ :

بعض المخطوطات يقرؤها علماء ويثبتون على هوامشها بعض التصحيفات والتصويبات ، والقراءات التي تعن لهم حول بعض الكلمات والعبارات ، ومثل هذه التصحيحات والتصويبات لها قيمتها ، وعلى المحقق أن يستفيد منها أثناء المقابلة فيقوّم بما تثبت صحة منها ما يتأكد من خطئه في النسخة الأم ، ويتم ذلك في هامش التحقيق ويبقى الصلب كما هو ، ويتأكد ذلك إذا كانت النسخة عالية بخط المؤلف ، وكذلك الشأن في النسخة التي تقل شأنًا عنها ، وأختلف في ذلك مع صلاح الدين المنجد على الإجمال والتعميم فيما ذهب إليه من إثبات هذه التصحيحات ، أو القراءات التي توجد على هامش النسخة في الصلب أو المتن ، والإشارة إلى الأصل في الهامش[1] ، ومثل هذا القول فيه تعميم وإجمال، ويحتاج إلى شيء من التفصيل حيث لم يفرق فيه بين النسخة العالية التي بخط المؤلف وبين النسخة التي تحمل شيئاً من مميزات النسخة العالية ، فإن كان ما يذهب إليه يمكن قبوله عند بعض المشتغلين بالتحقيق وأصوله في النسخة النازلة فإنه لا يقبل في النسخة العالية التي هي بخط المؤلف ، والتي ينبغي احترامها من أي شيء يقحم عليها ، أو يطمس معالمها ويجب التنبيه هنا إلى أن هناك حالة يمكن للمحقق فيها أن يدخل ما يأتي في هامش النسخة في الصلب أو المتن، ثم يشير في الهامش إلى

(١) انظر قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد ص١٧ .

تصرفه هذا ؛ وذلك إذا كانت النسخة التي بين يديه بخط المؤلف، وهي نسخته التي أجرى عليها بعض الإصلاحات والتبديلات في هامشها ، ويحتاج هذا الأمر إلى التأكد من هذه النسخة بما سبقت الإشارة إليه في دراسة النسخ فإذا ثبت عند المحقق أن النسخة هي نسخة المؤلف وبخط يده أيضًا ، ويقصد منها تصحيحًا وإلحاقًا لما جاء لديه ، عندها يمكن للمحقق أن يدرج ذلك في الصلب حسبما جاءت عند المؤلف في نسخته ، وعلى وجه العموم من المفيد جداً أن يحلي المحقق هوامش التحقيق عنده بكل مفيد من الحواشي والتعليقات والتصويبات التي يدونها العلماء على بعض النسخ إذ نجد في بعضها قراءات وفروق مثبتة على الهامش مما يوحي بأن هذه النسخة مقابلة ، أو معارضة بأخرى كأن يقال (في نسخة كذا...) وإذا وجد شيء من ذلك فلابد من ذكره في حاشية التحقيق مسنداً إلى هامش النسخة بحيث يقال (في هامش الأصل كذا...) ومن الخطأ إهمال مثل هذه الإشارات والإلحاقات والتصويبات المهمة التي تكسب النسخة قيمة وأهمية من حيث إنها قوبلت بنسخة أخرى ربما تكون نسخة المؤلف، أو نسخة أخرى موثوقة، وقد كان العلماء يستبشرون بالنسخة التي تحلى بشيء من الإصلاح والإلحاق بل يشهدون لها بالصحة ، يقول الإمام الشافعي (إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة)(١) .

٦ - النهج في إجماع النسخ على قراءة أو تصحيح :

إذا بدا للمحقق خطأ لفظة ، أو قراءة ، وعدم استقامة كلمة عند المقابلة، وتبين له أن النسخ التي بين يديه أجمعت على تلك القراءة فيقدم هذا الإجماع ويأخذ به إلا إذا كان لديه دليل قاطع على ما بدا له خطأه بحيث يمكن أن يرجح بما لديه من أدلة قوية ما يخالف ذلك الإجماع، وبعض المحققين لا يراعي ذلك فيغير ما أجمعت عليه النسخ بدون روية ودراية كما صنع إبراهيم السامرائي في

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسامع للخطيب البغدادي (١/٢٧٩) .

تحقيقه لكتاب «نزهة الألباء في طبقات الأدباء » لأبي البركات ابن الأنباري حيث تصرّف في النص الذي يقول «كان أبوه عبداً روميًا لرجل من أهل هراة. ويحكى أن سلاَّما خرج هو وأبو عبيد مع مولاه إلى الكتّاب ، فقال للمعلم : عَلِّمِي القاسم فإنها كيِّسة» ويلاحظ أن هذا النص يفيد أن والد أبي عبيد القاسم بن سلام كان عبداً روميًا لا يتحدث بالفصحى ويخلط بين المذكر والمؤنث في الخطاب، ولم يتنبه المحقق لذلك مما جعله يقف عند كلمة «عَلِّمِي» فيغيرها إلى «عَلِّم القاسم» مع إجماع النسخ وبعض المصادر على قراءة المتن؛ كما يوحي بذلك ما جاء في هامش التحقيق عند هذه اللفظة حين قال : «هذا هو الصحيح أما في ق، د، وتاريخ بغداد : علمي » ومما يلفت النظر أن المحقق لم يتعرض بالتغيير لعبارة مشابهة وهي «فإنها كيسة» مع أنها تتحدث عن أبي عبيد بصيغة المؤنث[1] .

ولابد من التنبيه على أن المقصود بالإجماع هنا هو إجماع النسخ على صواب ويخرج بذلك ما يحدث في بعض النسخ من إجماع على خطأ بعينه لأن بعضها منسوخ عن الآخر ، وفي مثل هذه الحالة ينتهج المحقق في إثبات القراءة المناسبة على ضوء ما سبق إيضاحه من اعتبارات .

٧ - الغموض والوضوح والإيجاز والإسهاب ، ودور ذلك في قراءات النسخ وراوياتها :

من الخطأ الاعتماد في ذكر الفروق على مجرد الوضوح والغموض بحيث يهمل الغامض وينص على السهل الواضح إذ كثيراً ما يكون الصواب في جانب الغامض، ويحتاج الأمر إلى تدقيق النظر فربما كان للنساخ دور فيما يؤدي إلى الغموض أو السهولة عن طريق التبديل أو التحريف ، ولا ينبغي أن نتسرع في تقديم القراءة السهلة على الصعبة ، أو الصعبة على السهلة إلاّ بعد دراسة

(١) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين - لرمضان عبدالتواب ص ١٢٢ .

متأنية ، وقناعة بالقراءة المناسبة ، وما أشار إليه برجستراسر في هذا الصدد يعتوره شيء من عدم وضوح الرؤية ، ولا يقبل على إطلاقه[1] ولا سيما فيما ذهب إليه من إيثار القراء- الموجزة على القراءة المسهبة إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهبة ، والثانية موجزة . إذ لابد من دراسة ظاهرة الإيجاز والإسهاب في النسختين ، وهل ما حدث من المؤلف نفسه في صورة نهائية لكتابه ، أو أن ذلك ناتج من اضطراب النسخ وعبث النساخ ؟

٨ - المبالغة في إثبات كل ما يصادف المحقق من فروق :

بعض المحققين يبالغ عند المقابلة في إثبات كل فرق مهما صغر جريًا على منهج بعض المستشرقين، وبعض الفروق قد يكون من قبيل السهو، كأن تكون الفاء منقوطة في نسخة أخرى ، ومثل هذا يتجاوز عنه ولا يستوجب الأمر النص على أنه فرق ، ويذهب إلى ذلك المحقق عبدالعزيز الميمني حيث يرى إهمال الفروق التي لا فائدة منها ، والتي تكون من قبيل السهو مثل ترك التنقيط كأن يكتب مثلاً (الموسح للمرزباني) بدلاً من الموشح ، ويقرر ذلك في مقدمة كتابه سمط اللآلئ حيث قال : «غير أني لم أنبه على أغلاط الأصل إلاَّ على شيء نزر رأيت في التنبيه عليه فائدة، أو داعيًا وأغفلت منها قدراً جمًا عدد الرمل والحصى لأني لم أر في ذكرها غرضًا غير تسويد الكتاب ، وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه»[2] وللإيضاح أقول : إن ما ذهب إليه الأستاذ الكبير إنما يتحقق ويكون مقبولاً في الأخطاء والفروق التي لا يترتب عليها فساد في المعنى ، أو لبس ، أو يتبين بشكل واضح أنها مجرد سهو ، أو ليست مبنية على أساس ، وهنا أميل إلى ما ذهب إليه، أما فيما سوى ذلك فلابد من إثبات الفروق في الهامش . ويذهب المستشرقان بلاشير ، وسوفاجيه إلى تجنب

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٨٦ .
(٢) سمط اللآلى - مقدمة التحقيق ص (ب) .

إثقال الحواشي من غير ضرورة ، والاقتصار فيها على ذكر النصوص المفيدة في تقويم التوقعات المعتمدة ، وإهمال اختلاف الروايات المتعلقة بالكتابة والإملاء مما لا يؤلف خصائص لهجية متميزة كالفاء بدل الواو ، أو العكس ، والألف الممدودة بدل المقصورة، مثل : «دعى»، و «أبا» وما أشبه ذلك، كالكلمات المجردة من القيمة الأسلوبية ، والنقاط أو الحروف الساقطة أو المكررة سهواً مثل: الخواج بدل الخوارج . أو باختصار نهمل جميع أخطاء الناسخ الفردية التي لا تعطي فائدة للنص[1]. ولابد هنا من مراعاة الإيضاح الذي سبق ذكره تعقيباً على رأي العلامة عبدالعزيز الميمني، ويبالغ أحمد الخراط فيما ذهب إليه من إهمال الإشارة إلى بعض الفروق دون التفصيل في أمرها أو التنبيه إلى أن المقام قد يقتضي الإشارة إلى بعضها في الهامش مع بقاء متن النسخة الأم كما هو إذا لم يعتوره شيء من التصرف أو التصحيف أو التحريف، ومما يرى إهماله على هذا النحو ما يأتي :

(أ) عبارات الثناء والدعاء مثل : « قال الله تعالى ، قال عز وجل ، قال سبحانه» ومثل « قال عليه الصلاة والسلام ، أو قال ﷺ» ومثل : «قال غفر الله له ، أو قال عفا الله عنه» ويرى هنا الاقتصار على ما تثبته النسخة الأم ، دون الإشارة إلى ما جاء في باقي النسخ .

(ب) عبارات التصريح بالأسماء من مثل : أبو الفتح ، قد تقول إحدى النسخ : أبو الفتح ابن جنى، أو قال أبو القاسم ، فتقول إحدى النسخ قال أبو القاسم الزمخشري، وهنا يرى اختيار العبارة الأكمل والأوضح وإهمال الباقي.

(جـ) مقدمة الأشعار من مثل : قال الشاعر ، قال ، تختار الأكمل ولا سيما إن كان ثمة إضافة ضرورية كقوله « قال الشاعر - وهو زهير» أو قال الشاعر الحماسي[2] .

---

(١) انظر قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها لبلاشير ، وسوفاجيه ص ٥٤ .

(٢) انظر محاضرات في تحقيق النصوص - لأحمد الخراط ص ٥٤ .

ويبدو أن أحمد الخراط اعتمد في الفقرة الأولى على ما تثبته النسخة الأم والاقتصار عليه بينما اعتمد في الفقرتين الأخريين على إثبات العبارة الأتم والأكمل ، والأمر على هذا الإطلاق غير مقبول ويحتاج إلى مزيد من الإيضاح ، فبالنسبة للفقرة الأولى لابد أن تكون النسخة التي تقتصر على إثبات ما جاء فيها هي نسخة عالية ، فقد تكون النسخة دون ذلك أي ليست موثقة ومتقنة ويشيع فيها شيء من الاضطراب والزيادة والنقص والتصحيف والتحريف وهنا قد لا نحتاج أن نشير إلى شيء من هذه العبارات إذا تبين لنا بالدراسة أنها مقحمة، وليست من المؤلف ، وهي مظنة ذلك في الغالب ، وإذا تبين لنا بعد دراسة مثل هذه العبارات في النسخة الأم أنها من المؤلف ، وإنما اعتورها ما اعتورها من التصحيف والتحريف فيمكن أن نرجح القراءة الصحيحة من النسخ الأخرى ، وذلك في هامش التحقيق، أما بالنسبة لفقرتي التصريح بالأسماء ومقدمة الأشعار فإن الاعتماد على الأكمل كما ذهب الخراط ليس مقبولاً على الإطلاق إلا بعد التثبت والدراسة إذ ربما كان هذا الإكمال مقحمًا على النسخة ، ويكثر ذلك في مقدمة الأشعار ، ومن هنا لا ينبغي التصرف في صلب النص بشيء من ذلك ، وإنما يكتفى بما يقتضي المقام الإشارة إليه من هذه الفروق في هامش التحقيق دون المساس بمتن النص.

٩ - الموقف من الالتجاء إلى الحدس والتخمين إذا لم تسعف النسخ :

يلجأ بعض المحققين إلى الحدس والتخمين في تصحيح النص إذا لم تسعفه النسخ المختارة للتحقيق، ولا أتفق مع المستشرق برجستراسر في اللجوء إلى ذلك على الإطلاق دون تفصيل[1] إذ إن الاعتماد على الحدس والتخمين قد لا

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١٠٢ .

يوصل إلى الغاية المرجوة، ولذا ينبغي أن يكون هذا الحدس مبنيّاً على أساس علمي مكين وعلى ثقافة واسعة في اللغة والعلم الذي يدور في فلكه النص مما يساعد المحقق على الوصول إلى الصواب ، أو ما يقاربه من خلال حدس يعتمد على الدليل والحجة ، ومن جهة أخرى لابد أن يكون هذا التصرف المبني على الحدس أو التخمين مقتصراً على هامش التحقيق دون المساس بالصلب أو المتن على أية صورة كانت عليه النسخة المعتمدة للتحقيق علواً ونزولاً .

١٠ - النهج في الزيادة ، أو النقص بين النسخ :

عند المقابلة ربما يظهر شيء من النقص أو الزيادة بين النسخ ولابد هنا من مراعاة ما قد يحدث من النساخ نتيجة انتقال النظر أثناء الكتابة، وهي ظاهرة ممكنة الحدوث إذ قد ينتقل النظر في أثناء النسخ من كلمة إلى كلمة أخرى مماثلة أو تالية لها مما يؤدي إلى وجود سقط ، وقد يأتي الأمر بالزيادة عن طريق التكرار، وقد نبه على هذه الظاهرة المستشرق برجستراسر، وفصل القول فيها، وأورد لها أمثلة تطبيقية عديدة[١] وتابعه في ذلك رمضان عبدالتواب[٢]، وتعالج هذه المشكلة بالنظر إلى النسخة المعتمدة أصلاً، والنسخ الأخرى المساعدة ومدى أهميتها وعلوها ونزولها ، وبدراسة هذه الظاهرة زيادة ونقصًا للتثبت من وجودها والوصول إلى الصورة الصحيحة لعلاجها بإثبات ما يصح وطرح ما سواه على النحو الذي تم إيضاحه وتفصيله في الفقرات السابقة من هذه المرحلة .

١١ - الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف القراءات بين النسخ :

ومن المفيد في نهاية الحديث عن مرحلة المقابلة أن أشير إلى الأسباب التي قد تؤدى إلى اختلاف القراءات بين النسخ ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي[٣] :

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص١٤٩ - ١٥٩ .

(٣) هذه الأسباب ملخصة مع شيء من التصرف والإضافة من كتاب مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي لفرانتزروزنتال ص٨٢-٩٢ .

(أ) ما يعرف عن طبيعة التأليف عند العلماء المسلمين من إخراج بعض كتبهم في أكثر من صورة ، وتعهد بعض المؤلفين كتبهم بالإضافة أو الحذف أو التصحيح قبل أن توضع بين يدي القراء ، أو بعد أن تشيع بينهم مما يؤدي إلى وجود نسخ مختلفة في قراءاتها زيادة أو نقصًا ، أو تصحيحًا وتقويمًا ، وعرف شيء من ذلك في كتاب البيان والتبيين للجاحظ الذي خرجت منه نسختان مختلفتان .

(ب) أن بعض العلماء والمؤلفين كان يترك فراغًا في مصنفه لمسألة لم يصل فيها إلى علم ويرغب ممن يطلع على كتابه إضافتها ، أو يترك ذلك تورعًا ، وممن سار على هذا النهج ابن النديم صاحب كتاب الفهرست الذي ترك فراغًا يسمح بذكر مزيد من مصنفات الإمام الناصر ، وكذلك الثعالبي الذي لم يعثر إلاّ على ثلاث قصائد مما طلب الصاحب بن عباد إلى شعرائه نظمه في الفيل ، ووعد في اليتيمة بإلحاق ما يعثر عليه منها ونجد شيئًا من ذلك في بعض نسخ صحيح البخاري التي تتفاوت زيادة ونقصًا ، ومنها الفربري المشهورة التي لاحظ الحافظ ابن حجر فيها شيئًا من النقص في بعض الصفحات، وبعضها كان بياضًا ، وفيها عناوين فصول ، ولكن لم يكن هناك حديث أو أحاديث تتعلق بهذه العناوين ، ويرى الحافظ ابن حجر أن من المستحسن ترك فراغ إذا كان من العسير إيجاد عنوان يدل دلالة دقيقة على الأحاديث التي يضمها ذلك الفصل .

(جـ) أن المؤلف قد ينتقل إلى رحمة الله قبل أن يتم تأليف كتابه مما يجعله عرضة للإكمال من قبل أحد تلاميذه ، أو بعض العلماء المنتشرين في أصقاع الأرض ، وإذا خرج بشيء من ذلك فمن المؤكد أن يكون بين نسخه شيء من الاختلاف الظاهر .

(د) قد تعاد كتابة بعض المخطوطات من قبل بعض العلماء أو بعض

النساخ بقصد إخراج نسخة أخرى ، وربما أقحمت في صلبها أو متنها بعض التصويبات أو الإضافات التي تكون على هامش بعض النسخ، ومما يقوم به بعض العلماء والنساخ على هامش ما يقرؤنه، أو ينسخونه من الكتب على مر الأيام والسنين ، وربما اعتور بعض النسخ شيء من النقص في بعض الكلمات أو تكرارها نتيجة لانتقال النظر أثناء النسخ من كلمة إلى أخرى أو تكرار الكلمة نفسها ، وقد يحدث أن يقحم بعض النساخ في متن النسخة التي ينسخها شيئًا مما يجده في حواشيها دون تفريق بين ما هو إكمال وإلحاق ، أو تصويب من المؤلف نفسه، أو إضافة وتصحيح من بعض من قرأ النسخة .

(هـ) تشيع في الشعر العربي اختلافات كثيرة في القراءات نتيجة لتعدد الروايات للبيت الواحد ، أو للكلمة الواحده ، وكذلك في الاختلاف حول نسبة الأبيات إلى قائلها بحيث نجد بعض القصائد معزوة لأكثر من شاعر، وهذه الظاهرة تحتاج إلى قدر كبير من الدقة والدراية الأدبية واللغوية والذوق السليم للموازنة بين الروايات ، واختيار المناسب منها .

وفي الحديث النبوي قد تتعدد الروايات لبعض كتبه ، يذكر الحافظ صلاح الدين العلائي : أن موطأ الإمام مالك رواه جماعات كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ، وأكبرها رواية القعنبي ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب ... وجاء عن الغافقي ما يفيد أنه نظر الموطأ من ثنتي عشرة رواية رويت عن مالك[1] .

على أن هذه الأسباب من الأهمية بحيث لا ينبغي أن تغيب عن نظر المحقق أثناء المقابلة ، فقد تحل إشكالاً، وتوضح مبهمًا، أو تفتح مستغلقًا.

(١) انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي (٩/١) .

المبحث الرابع

مرحلة التصحيح وتحرير النص وتقويمه

هذه المرحلة ذات صلة وثيقة بسابقتها وهي مرحلة المقابلة وإثبات الفروق لوجود قدر مشترك بينهما فيما يتم من تصحيح وتقويم بواسطة المقابله بين النسخة الأم والنسخ الأخـــرى المعتمـــدة وتتآزر المرحلتان لإخراج النص المحقق بالصورة الصحيحة المأمولة بعيداً عن الخطأ والتصحيف والتحريف[1] والنقص ويؤكد أهمية هذه المرحلة ، والحاجة الملحة إليها ما يعتور تراثنا من تصحيف وتحريف ونقص وزيادة على أيدي النساخ .

والتصحيح والتقويم ليست مهمة سهلة كما يتصور البعض، بل مهمة صعبة لا ينهض بها إلا من نال حظّاً وافراً من العلم والخبرة والمراس في تحقيق المخطوطات إلى جانب بذل ما في الوسع من طاقة وجهد ، ويصور لنا الجاحظ مدى المعاناة التي يواجهها من يقوم بمهمة التصحيح حين قال (ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام)[2] ومن هنا جعل ابن الصلاح العناية بالتصحيح من شأن الحذاق المتقنين[3]، ولا شك أن هذا الموقف يقتضي وضع معالم تنير طريق السالكين لدروبه وتبصرهم بالنهج الأمثل للوصول إلى الغاية المرجوة ، وقد تأملت في ذلك طويلاً ، وأعملت الفكر فتوصلت إلى ما يأتي :

---

(١) سيأتي حديث عن ظاهرة التصحيف والتحريف في الملحق الأول من هذا الكتاب .

(٢) الحيوان ١/٧٩ .

(٣) علوم الحديث (١٧٤) .

١ - التصحيح بعد الدراسة المتأنية والفاحصة :

لابد من دراسة العبارة أو النص الذي يكون مظنة انتقاد وتقويم وإصلاح دراسة متأنية عن وعي وفهم بسياق النص أو بالسياق الذي وردت فيه العبارة مع الانتباه لبعض الاحتمالات التي قد يعود شيء منها إلى المؤلف نفسه ، أو قد تكون من الناسخ ، وهذا أمر بالغ الأهمية لوضع الأمور في نصابها الصحيح من حيث معرفة مصدر الخطأ والخلل لأن التقويم ينبني على ضوء ما يتم التوصل إليه في ذلك ، فإذا كان الخطأ المتوقع من جهة المؤلف فهذا له شأن في الإصلاح سيأتي تفصيل القول فيه ، وإذا ساور المحقق شك حول تقويم كلمة في النص فالأسلم في مثل هذه الحالة ألاَّ يتوجه بالشك كله إلى النص ؛ بل يتوجه بالشك إلى نفسه أولاً ومدى مقدرته وتوفيقه في التقويم ، وقد نبه إلى ذلك برجستراسر في كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب[١] .

ومن المهم التنبيه هنا على ضرورة الوصول إلى مقصد المؤلف من عباراته، وتقليب كلامه على وجوه عديدة لعل له وجهًا فيما عبر به ، ولا ينبغي التسرع بالحكم على خطئه دون دراسة فاحصة ، أما إذا كان الخطأ المتوقع من النساخ فالحديث فيه ذو شجون ، إذ النساخ يتفاوتون عبر تاريخهم الطويل مقدرة ، وجودة ، وإتقانا وضبطًا ودقة وأمانة وتهاونًا ومعرفة وجهلاً ، وفي هذا الإطار لابد أن نأخذ في الحسبان ما يجري في دائرة النساخ من أخطاء ، وتغيير ، وقد تحدث برجستراسر عن أنواع التغيير الحادث في النص على أيدي النساخ ، وذكر بعض الأمثلة على ذلك ، وصنف ما يحدث في نوعين ، النوع الأول التغيير التعمدي ، وأكثر ما يكون بالزيادات التي غرضها شرح المتن وإيضاحه مثل ما جاء في إحدى نسخ كتاب «الحيل» للخصاف بعد ذكر اسم أبي حنيفة حيث نجد عبارات هي «رضي الله تعالى عنه وأعاننا ببركته» وهذه العبارات لا

(١) انظر من هذا الكتاب ص ٥٧ ، ٨٦ .

توجد في باقي النسخ، والنوع الثاني التغيير الاتفاقي كأن يسهو الناسخ ويغفل، فيكتب غير ما هو موجود ، ومن هذا القبيل إسقاط بعض الحروف والكلمات وبخاصة القصيرة منها ، ويحدث ذلك لسببين :

أحدهما : أن الناسخ بعد أن أتم نسخ سطر ضل فلم ينسخ السطر الذي يتلوه؛ بل أسقطه ، وجاز إلى الذي بعده ، والثاني وقوع الخطأ بين المتماثلين[1] وما أحسن كلام القاضي عياض الذي يحث فيه على الالتزام بالدقة والأناة، وعدم التسرع في التصحيح حين قال «فأما الجسارة فخسارة فكثيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب ، فعكس الباب ، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ ، ودلاه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين ، وسننبه من ذلك على ما توافيه العبر، وتحقق من تحققه أن الصواب مع من وقف وأحجم ، لامع من صمم وجسر»[2].

وعلى وجه العموم ينبغي للمحقق أن يعالج ما يصادفه من خلل في النص ، أو مشكلات تواجه في الألفاظ والعبارات والأسلوب تصحيفًا وتحريفًا بكل دقة، ولا يكتفي في ذلك بالنظرة السطحية العاجلة ، فيحكم بذلك على النص خطأ وصوابًا بأول ما يعن له من تخمين ، أو قول من مصدر لم يأخذ ما جاء فيه بالروية والنظرة الفاحصة ؛ بل إن الموقف يقتضي أن يعايش المحقق المخطوطة ومؤلفها متعمقًا في التعرف على أسلوب الكتاب ولغته ونهجه ومادته، ثم يجد من خلال ذلك في البحث عن مصدر الخلل أو الخطأ ، هل هو تحريف من الناسخ، أو خطأ وسهو من المؤلف نفسه، أو من المصدر الذي أخذ عنه المؤلف ، وبذلك يتمكن المحقق من تتبع الخطأ حتى يقف على أساسه، مما يسهل الكشف

(١) انظر مزيداً من الإيضاح في كتاب أصول نقد النصوص ونشر الكتب الصفحات ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٢) مشارق الأنوار ص٤ .

عن وجه الصواب ، وذلك نهج دقيق من التتبع والنقد للأخطاء ، والمشكلات التي تبرز في النص بقصد علاجها على أساس صحيح ، وقد نبهنا ابتداء علماء أصول الحديث ، والجرح والتعديل إلى مثل هذا النهج الدقيق من التتبع والنقد لأسانيد الحديث النبوي فيما عرف عندهم بالاعتبار[1] .

وأبرز صور ذلك ما جاء عند أبي حاتم بن حبان في قوله : « إني أمثل للاعتبار مثالاً يستدرك به ما وراءه، وكأنا جئنا إلى حماد بن سلمة، فرأيناه روى خبراً عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب ، فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه ، فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر ، هل رواه أصحاب حماد عنه ، أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وُجد أصحابه قد رووه عُلِم أنّ هذا قد حدَّث به حماد ، وإن وُجد ذلك من رواية ضعيف عنه أُلزق ذلك بذلك الراوي دونه ، فمتى صح أنّه روي عن أيوب ما لم يتابع عليه ، يجب أن يُتوقّف فيه ، ولا يُلزق به الوهن بل يُنظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب، فان وجد ذلك عُلم أنّ الخبر له أصل يُرجع إليه ، وإن لم يوجد ما وصفنا نُظر حينئذٍ : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ، فإن وجد ذلك عُلم أنّ الخبر له أصل، وإن لم يوجد ما قلنا نُظر : هل روى أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة ؟ فإن وجد ذلك ، صحّ أن الخبر له أصل، ومتى عُدم ذلك ، والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة عُلم أنّ الخبر موضوع لا شك فيه ، وأنّ ناقله الذي تفرّد به هو الذي وضعه »[2] .

٢ - مراعاة لغة المؤلف :

دراسة لغة المؤلف أمر ضروري للمحقق في هذه المرحلة ذلك لأن هذه الدراسة

---

(١) الاعتبار هو هيئة التوصل إلى الشاهد والمتابع وسبر طرق الحديث لمعرفتها .

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/١٥٥) .

ستعينه في مسيرته التقويمية لتصحيح ما قد يعن له من اضطراب في النص، أو خطأ في بعض ألفاظه وعباراته، وتقتضي هذه الدراسة أن يتعرف المحقق على خصائص أسلوب المؤلف ، وطرائقه في التعبير عما يسطره من علم ، وما المألوف لديه من عبارات وألفاظ يجري بها قلمه في ثنايا كتابه الذي يعمل على تحقيقه ، وقد يحتاج الأمر إلى النظر في كتب أخرى له زيادة في التمعن ، واسترشاداً بالأشباه والنظائر التي قد يوجد فيها نوع من الروابط الأسلوبية بين الكتاب الذي يراد تحقيقه ، والكتاب الآخر، وهذه النظرة توقفنا على أشياء كثيرة تعين على التصحيح ، ومن ذلك ما أشار إليه رمضان عبدالتواب الذي توقف عند نص في كتاب المزهر للسيوطي وهو «لم تؤخذ اللغة من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس » ذلك لأن هذا يوحي بأن اليمن مجاورة لليونان ، وبكر مجاورة للقبط والفرس في الوقت نفسه ، وقد تناقل هذا النص دون اعتراض عليه عدد من الباحثين المحدثين مع وجود شيء من التحريف فيه لا يستقيم معه الكلام ، ولم يظهر ذلك إلا بعد الوقوف على النص نفسه في كتاب آخر للسيوطي هو (الاقتراح في أصول النحو) حيث جاء فيه (لم تؤخذ اللغة من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس) فحرفت كلمة «النمر» إلى اليمن ، كما حرفت كلمة «النبط» إلى القبط، ولولا مقابلة ما جاء في المزهر بما جاء في الاقتراح لعسر إصلاح التحريف[1] .

ويؤكد برجستراسر على أهمية دراسة لغة المؤلف لما في ذلك من فائدة كبيرة في الكشف عن بعض الأخطاء وتصحيحها ، أو التأكد من صحة ما يوهم بالخطأ ، ويسوق في هذا الصدد عدداً من الأمثلة منها ما جاء في كتاب (الرد

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص٩٠ ، ٩١.

على ابن المقفع) «ماذا يرون قولهم لو عارضهم مبطل في الدعوى لهم» هكذا جاء النص عند المحقق بينما الكلمة الأخيرة في أكثر النسخ «كهم» بدل «لهم» وعند البحث نجد في الكتاب «وأنه لا ينبغي أن يكون موليهاكهي» ونجد أيضًا «جعل كهو في عجزه ومقاديره» فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ربط حرف «الكاف» بالضمائر وهذا يدل على صحة قراءة «كهم»[1] ، ولذا يحذر برجستراسر الناشر غاية التحذير من تغيير ما لا يفهمه إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ من عدم فهمه للغة ؛ بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة ، لوقوع الخطأ في النسخ ، ولكن مع الأسف ليس من النادر أن نجد الناشر يعمد إلى تغيير النص المروي في النسخ ظنّاً منه أنه خطأ وهو صحيح.[2] ويتابع رمضان عبدالتواب هذا القول حين أكد ضرورة فهم النص ووجود الحس اللغوي في معالجته ، وعدم المبادرة باتهام النص والتغيير فيه بدون علم بأسرار اللغة وأساليبها المأثورة ، وفي ذلك وقاية للمحقق من الوقوع في الأخطاء الفادحة، فلا يقع في مثل ما وقع فيه محقق كتاب «الأشباه والنظائر» لمقاتل البلخي ، حين وقف فيه أمام نص يقول : «وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه » فلم يعجبه تركيب «كان فَعَل» وبدلاً من أن يبحث عن صحته في كتب اللغة اتهم النص بالتحريف وغيره فجعله «وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه » مع أن هذا التركيب مألوف جداً في العربية وفي الكتاب نفسه مواضع كثيرة منه مثل «كان أخذه النبي ﷺ من جبريل»[3] .

٣ - النسخة المعتمدة أصلاً والتعامل معها في التصحيح :

يجب أن يحترم المحقق النسخة التي اختارها أصلاً من حيث التصرف في

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٦١، وكتاب الرد على ابن المقفع منسوب لترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني الطباطبا الرسى ت ٢٦٤ ، ونشر الكتاب المستشرق جويد في روما عام ١٩٢٧ .

(٢) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٥٧ .

(٣) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ٩٤، وانظر الأشباه والنظائر ص ١٢١ .

صلبها تقويمًا وتصويبًا ، ولا يقدم على شيء من ذلك إلا بكل حذر ، كما لا يجعل ما يرد في صلبها مرجوحًا ، وما يرد فيما سواها من النسخ الأقل شأنًا ، أو المصادر راجحًا إلا بعد التثبت والدراسة، فإن بدا الأمر بحاجة إلى شيء من التصحيح والتقويم على ضوء النسخ الأخرى فيتم إجراء ذلك في الهامش، ويبقى ما جاء في الصلب على حاله ما عدا القرآن الكريم فيصحح في الصلب كما سيأتي بيانه ، وكثيراً ما يتصرف بعض المحققين في مثل هذا الوضع بإحداث التغيير تصحيحًا وتقويمًا لما يبدو من أخطاء في صلب المخطوطة ، ثم الإشارة في الهامش لما كان عليه الأصل، ومثل هذا التصرف إن أجازه البعض في النسخ النازلة التي لا تحمل من الخصائص ما يميزها ؛ فإنه لا يتناسب مع نسخة عالية موثقة بخط مؤلفها ، كما لا ينسجم مع الروح العلمية للتحقيق التي تقتضي المحافظة على الهوية التاريخية للنص كما وضعه مؤلفه . على أن بعض المحققين يجيز التصرف بالتصويب في صلب النسخة التي بخط المؤلف من مثل حسين نصار ، وأيده عبدالمجيد دياب[1]وهي وجهة نظر يقبلها البعض ويرفضها الآخرون، ولا يعني هذا أن النسخة التي بخط المؤلف لا تحتاج إلى تقويم وتحرير، إذ كثيراً ما تند عن المؤلف تحت أي ظرف من ظروف التأليف بعض الأخطاء في الإملاء وفي اللغة ، والضبط بالشكل أو من حيث الاختلال في سياق النثر أو الشعر بسقوط بعض الكلمات ، وكل ذلك يتطلب من المحقق أن يجري التصحيح والتقويم اللازم في هامش التحقيق وسيأتي تفصيل القول في هذه المسألة ، وبيان اتجاهات المحققين فيها[2] .

٤ - الموقف من الإضافة على سياق المخطوطة :

إذا وجد المحقق سياق المخطوطة يحتاج إلى إضافة حرف أو كلمة يظهر أنها ساقطة من المتن ، ولم يجد ما يرشده إلى ذلك من النسخ الأخرى، فالنهج الأمثل

---

(١) انظر تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره (٢٣٧) .
(٢) انظر ص١٩٩ من هذا الكتاب .

يقتضى أن لا يتصرف المحقق في مثل هذه الحالة في الصلب، وإنما ينبه إلى مايراه مناسبًا لتكملة السقط في هامش التحقيق بعد أن يضع الإشارة اللازمة إلى جوار الموضع الذي يبدو أنه بحاجة إلى إضافة حرف أو كلمة ، ويشذ عن ذلك ما يستجيزه بعض المحققين من إدراج الإضافة في الصلب موضوعة بين معكوفين مع التنبيه على ذلك في الهامش ، وكذلك الشأن إذا كان التصرف بإصلاح الساقط اعتماداً على نسخة مخطوطة، ولا سيما إذا كانت نسخة الأصل عالية ، ويتسرع بعض المحققين في إكمال السقط باجتهاد منه ، بحيث يضع ألفاظًا وعبارات متوقعة ويقحمها في الصلب على غير أساس علمي يراعي نوع النسخة التي يعمل على تحقيقها، والرجوع إلى نسخة خطية ومصادر معتمدة تعين على تحديد الساقط ، ووضعه في المكان المناسب له على ضوء الاعتبارات العلمية. هذا إذا كان السقط بمقدار كلمة أو كلمتين أو بضع كلمات[1]، أما إذا كان السقط سطوراً عديدة ، أو يتجاوز ذلك إلى صفحة أو أكثر في مواطن عديدة، فهنا يحتاج الأمر إلى شيء من الإيضاح إذ حين يكون ذلك في نسخة عالية هي نسخة المؤلف ، فينبغي أن ندرس هذه الظاهرة على ضوء ما يوجد من نسخ أخرى للمخطوطة ، وأن نضع في حسباننا طبيعة التأليف عند بعض العلماء الذين يعاودون النظر فيما كتبوه فيزيدون عليه ، ونخرج هذه الزيادة في نسخة أخرى ، مما قد يؤدي إلى تفاوت النسخ زيادة ونقصًا[2]، وإذا تبين لك أن السقط يشكل ظاهرة بارزة في نسخة الأصل من خلال مقابلتها بنسخة أخرى موثوقة ، فالأولى أن تدرس الزيادات في النسخة الأخرى ، وإذا انتهيت إلى رأي سديد فيها ، وأنها من المؤلف نفسه ، وتمثل الصورة النهائية لكتابه ، فالأمثل هنا أن تختارها أصلاً وتجعل الأولى نسخة

---

(١) يرى الخطيب البغدادي في كتابه الجامع أنه إذا سقطت كلمة من إسناد الحديث أو متنه كتبها بين السطرين أمام الموضع الذي سقطت منه إن كان هناك واسع وإلا كتبها في الحاشية بحذا السطر الذي سقطت منه . انظر الجامع لأخلاق الراوي والسامع (٢٧٩/١) تحقيق محمود الطحان - مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ .

(٢) انظر الفقرة رقم (٣) من مرحلة اختيار النسخ المعتمدة ودراستها .

أخرى للمقابلة، وهذا المسلك أفضل من التلفيق ، ولابد أن تضع في الحسبان أيضًا أن بعض الزيادات التي ترد في نسخة أخرى غير النسخة الأم قد تكون من الحواشي التي يدبجها بعض تلاميذ المؤلف، أو بعض العلماء من باب الشرح والإيضاح ، والتوسع ثم يأتي بعض النساخ فيقحم شيئًا منها في الصلب، ومثل هذا الاحتمال يؤكد ضرورة دراسة مثل هذه الزيادات دراسة متأنية للتأكد من أن هذه الزيادات من صلب الكتاب استناداً إلى ما يؤيد ذلك من النسخ والمصادر المعتمدة والقرائن والبراهين الدالة على ذلك ، ومن ثم توضع هذه الزيادة التي لا تتجاوز الكلمات إلى الصفحات في المكان المناسب بين الصلب والهامش ، وحينما نقارن النسخة الأم ببعض المصادر فيما ينقله المؤلف عنها ، وتبين لنا شيء من الاختلاف زيادة ونقصًا ، فالأمثل هنا أن نكتفي في ذلك بالإشارة إلى هذا الاختلاف في الهامش دون التصرف فيما جاء به الأصل، وإذا كان السقط، أو الخطأ في حرف سقط سهواً مثل أن يقال (كان الشافي) والمقصود (كان الشافعي) حيث سقط حرف العين ، ومثل هذا السقط أو الخطأ الطفيف يعدل ويصوّب دون إشارة إن لم يكن أمثاله كثيراً في النسخة ، وإن لم يكن محيلاً ومغيراً للمعنى ، وقد تجوّز العلماء في مثل هذا الصنيع ولا سيما علماء الحديث ، يذكر الخطيب البغدادي عن عبدالله بن أحمد بن حنبل «قال : سألت أبي عن الرجل يسمع الحديث فيسقط من كتابه الحرف مثل اللام ونحو ذلك أيصلحه فقال : لا بأس به أن يصلحه»[١] .

٥ - الموقف من التصرف بالزيادة أو النقصان :

لا يجوز للمحقق بحال من الأحوال أن يتصرف في متن النسخة التي يزمع تحقيقها بالزيادة أو النقصان ، إما بكلمات أو عبارات يقحمها فيه بغية الإيضاح ، وإزالة الإشكال ، أو توهم النقص حسبما يظهر له، وإما بحذف

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٦٨ .

عبارات أو سطور أو أكثر لأي غرض كان ، وقد يعمد البعض إلى أن يحذف شيئًا من المخطوطة لوجود ملحوظات حوله أو لهوى في نفسه ، أو لا يتفق مع مذهبه وتوجهه ، ومثل هذا التصرف يتنافى مع الأمانة العلمية، والنهج الأمثل في ذلك ؛ بل الصواب يقتضي بقاء المتن على ما هو عليه ، ولك أن تعلق في الحاشية بما تريد تنبيهًا وتقويمًا ونقداً ، ومن الخطأ ما يفعله البعض من وضع عناوين لفقرات الكتاب ليست موجودة في أصله ، ثم يقحمها في متن الكتاب وكأنها من وضع مؤلفه ، والأمثل هنا أن نقسم النص بعناوين جانبية هامشية توضع خارج إطار النص وإلى جواره من جهة اليمين أو الشمال على أن تكون مستوحاة من فحوى النص الذي وضع له العنوان بعد قراءة فاحصة متأنية حتى يتسنى للمحقق وضع العنوان الملائم والمناسب لما سيندرج تحته ، ولابد من التنبيه في مقدمة التحقيق على هذه الخطوة، ليعرف ابتداء أنها ليست من وضع المؤلف ، وقد درج بعض المحققين إلى وضع العناوين المقترحة في منتصف الصفحة بين معكوفين ، ولابد هنا أيضًا من الإشارة إلى هذه الخطوة في مقدمة التحقيق مع أن الأولى عندي ما أشرت إليه من وضع هذه العناوين على الجانب الأيمن أو الأيسر من الصفحة ابتعاداً عن الإيهام بالتصرف في النص .

٦ - الاستعانة بالمصادر في تحرير النص وتقويمه :

هناك مصادر تعين على تحقيق الكتاب وتحريره وتقويمه ، ويأتي في طليعتها كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها، والكتب والمصادر التي لها صلة وثيقة بالمخطوط كأن يكون المخطوط متنًا وله شروح ، أو له مختصر وتهذيب ، أو الكتب التي اعتمد عليها المؤلف كثيراً ، كأن يكون اختصر منها كتابه ، أو نقل منها كثيراً أو استفاد منها ، وكذلك المؤلفات والكتب التي صدرت عن مؤلفين معاصرين لصاحب المخطوطة تعالج موضوع المخطوطة نفسه

أو قريبًا منه ، وفي تراثنا كثيراً ما نجد اللاحقين يستفيدون من السابقين في مؤلفاتهم ويأخذون عنهم ، وعلى سبيل المثال نجد ابن قتيبة في كتابه عيون الأخبار يستفيد من الجاحظ في كتابه الحيوان والبيان والتبيين ، والخطيب التبريزي في شرحه لحماسة أبي تمام استفاد كثيراً من شرح المرزوقي وأبي العلاء المعري ، وغيرهما ، واستفاد عبدالقادر البغدادي في الخزانة من مصادر كثيرة ، وكذلك ابن منظور في لسان العرب وغيرهم. ويتوسع بعض المؤلفين القدامى في النقل عن المصادر الأخرى بحيث قد يصل ذلك إلى نقل كتاب بأكمله ، أو جزء كبير منه ، كما فعل ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة حيث أورد في ثنايا شرحه جلّ كتاب وقعة صفين كما أشار محقق الكتاب عبدالسلام هارون[1] ، ونجد شيئًا من ذلك عند جلال الدين السيوطي في بعض كتبه التي ضمنها بعض الرسائل والكتب على نحو ما صنع في المزهر والأشباه والنظائر وغيرهما ، ومثله البغدادي في الخزانة ، ومثل هذا الاتجاه في النقل عند المؤلفين القدامى يمكن الإفادة منه في التصحيح والتقويم بما يرد من نصوص تلتقي مع نصوص الكتاب الذي نحققه ، على أن يكون ذلك بحذر شديد لما تحتمله النصوص المنقولة من التصرف فيها زيادة ونقصًا وتغييراً وتبديلاً من قبل المؤلفين الذين يوردونها في مصنفاتهم ، وقد نبه إلى ذلك عبدالسلام هارون الذي وقع على نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ كان قد استخرجها حسن السندوبي من شرح نهج البلاغة ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي، وحينما اطلع على هذه النصوص عبدالسلام هارون حسب في البداية أنها تمثل على الأقل نموذجًا من الأصل ، ولكن عندما وقعت له نسخة العثمانية المخطوطة تيقن أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازاً مخلاً لنص الجاحظ ، ولا شك أن مثل هذا التوجه يقلل من شأن الاعتماد الكلي على مثل هذه النصوص ولا

(١) مقدمة تحقيق كتاب وقعة صفين (ح) وقد تمكن عبدالسلام هارون أن يستخرج من شرح نهج البلاغة نسخة من هذا الكتاب أفاد منها في تحقيقه .

يمنع الإفادة منها في التصحيح والتقويم بحذر ودقة ويقظة ، وفي هذا الإطار تأتي مصادر عديدة لها أهميتها في مجال التصحيح والتقويم من مثل مصادر علوم اللغة من معاجم ، وكتب لغة ونحو ، ومصادر العلوم الشرعية، والتاريخية والأدبية ، وغيرها من مصادر العلوم التي يحتاج إليها المحقق، وتتطلبها طبيعة موضوع الكتاب الذي يحققه ، ولا نغفل في هذه المرحلة عن الأهمية القصوى للرجوع إلى المصادر المماثلة لموضوع الكتاب ، فإذا كان المحقق يعمل على تحقيق كتاب في التفسير مثلاً ، فلابد من الاستعانة بكتب التفسير الأخرى حسب الأهمية والقدم ، وكذلك الشأن بالنسبة لعلم القراءات والفقه والعقيدة والتاريخ والأدب واللغة وغيرها من العلوم . وهذا النهج يعين كثيراً على الوصول إلى الصواب وتلافي الخطأ، وقد انتهجه علماؤنا الأقدمون ، ومنهم ياقوت الحموي الذي أشار رمضان عبدالتواب[1] إلى صنيعه في ترجمة «ابن سيده الأندلسي» ، إذا قال : « هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي ... هكذا قال الحميدي (علي بن أحمد) وفي كتاب ابن بشكوال (علي بن إسماعيل) وفي كتاب القاضي صاعد الجياني (علي بن محمد) في نسخة، وفي نسخة (علي بن إسماعيل) فاعتمدنا على ما ذكره الحميدي لأن كتابه أشهر»[2] وأشار رمضان عبدالتواب إلى أكثر من مثال يؤكد أهمية الرجوع إلى مصادر المؤلف أو المصادر ذات الصلة بالكتاب في مجال التصحيح والتقويم ، ومن هذه الأمثلة ما حدث عند البطليوسي في كتابه المسائل والأجوبة ص١٥٦ حينما نقل عن ابن قتيبة في أدب الكاتب قوله «وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا ، قيل لهما : ثلاثلة» ولو رجع المحقق إلى أدب

---

(١) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ١٠٢ .

(٢) معجم الأدباء (١٢/١٣٢) وانظر جذوة المقتبس للحميدي ٢٩٣ ، والصلة لابن بشكوال (٢/٣٩٦) وطبقات الأمم لصاعد ٨٧ .

الكاتب (ص٦٥) لعرف أن الصواب : «ثلة» لا «ثلاثلة» كما في المخطوط[١] وهكذا تتضح لنا أهمية الإفادة من المصادر في التصحيح والتقويم ، غير أنه إذا كان في الأصل ما يدعو إلى تقويمه من هذه المصادر زيادة ونقصًا واختلافًا في الرواية ، فالصواب الذي أراه أن يشار إلى هذا الاختلاف في هامش الأصل، ولا يكون ذلك على سبيل الجزم دائمًا ، فبعض الروايات يتطرق إليها الاحتمال بعدم الدقة والضبط وعبث النساخ ، فيشار إليها بموجب ذلك ، ولست مع عبدالمجيد دياب الذي يذهب إلى تقديم رواية المصادر على رواية الأصل ، بأن يُجعل ما في المصادر في الصلب ويشار إلى رواية الأصل في الهامش إذا كانت مصحفة[٢]، ولا أدري أين نذهب مع هذا الرأي بما نعرفه من حال بعض المؤلفين الذي يوردون بعض النصوص والروايات من حفظهم دون الرجوع إلى الأصل الذي ورد فيها ، وربما تصرف بعضهم في ألفاظ ما ينقلونه من المصادر ، أو فيما يروونه بالمعنى ، فكيف نقدم رواية المصادر الأخرى التي يمكن أن يتطرق إليها مثل تلك الاحتمالات على رواية الأصل ، والأمر هنا لا يقبل على عواهنه، بل يحتاج إلى شيء من الدقة ، إذ لابد من الرجوع إلى النص في المصدر الأول المنقول منه ، والتأكد من سلامته في المصدر الناقل وإذا اقتبس المؤلف نصّاً من مصدر ، وكان هذا المصدر بين أيدينا ، ثم أتيح لنا أن نقارن بينه وبين ما وجد في الكتاب الذي نعمل على تحقيقه ، فلا ينبغي أن نغير ونبدل في متن الكتاب على ضوء ما جاء في ذلك المصدر، إذ ربما كان المؤلف قد ساق ما ساقه من حفظه ، أو غيّر عمداً لبعض الألفاظ لذا يكون تصرف المحقق بالتغيير تدخلاً غير مقبول في عمل المؤلف، وإذا كان له رأي فيشرحه في الحاشية .

(١) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، ١٠٠-١٠٥ .
(٢) تحقيق التراث العربي ومنهجه وتطوره ص ٢٦٥ .

٧ - الموقف من الألفاظ العامية في المخطوطة :

في مجال الأدب والتاريخ وبعض الفنون ينبغي أن يلاحظ أن بعض المؤلفين، ولا سيما في العصور المتأخرة يستعمل بعض الألفاظ والعبارات العامية ، وهنا يتطلب الموقف من المحقق أن يبقي هذه الألفاظ والعبارات على ما هي عليه في الصلب من أية نسخة كانت ، وينبه على ما يراه في الهامش ، ذلك لأن أي تغيير في الصلب لمثل هذه الحالة يعد طمساً لظاهرة من ظواهر التأليف التي قد تفيد الدراسين لأساليب اللغة وأطوارها كثيراً ، وقد وجد شيء من ذلك عند ابن تغرى بردى في النجوم الزاهرة ، وفي المنهل الصافي : لابد من اليقظة التامة أثناء التصحيح والتقويم إلى ما قد يكون مقحماً على المخطوطة بفعل النساخ الذين ربما أدخلوا بعض الحواشي والهوامش الموجودة على النسخة التي ينسخون منها في صلب ما ينسخونه، ويكثر ذلك في محيط الجهلة والمبتدئين من النساخ.

٨ - نهج تصحيح أخطاء النساخ في آيات القرآن الكريم :

قد تصادف المحقق آيات من كتاب الله فيما يعمل على تحقيقه من الكتب، ولا سيما كتب العلوم الشرعية ، وعلوم اللغة العربية، فينبغي للمحقق أن يستشعر أنه أمام آيات بينات من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من عزيز حميد. ويقتضيه ذلك أن يتأمل هذه الآيات بدقة ، ويوليها من العناية ما يتلاءم مع عظم شأن القرآن، ومكانته العالية ، بحيث يتأكد من صحة كتابتها ، وسلامة أدائها على الوجه الصحيح الذي ينأى بها عن التصحيف والتحريف، أو الزيادة ، أو النقص مما لا أساس لها في المصحف المتداول ، أو في قراءة من القراءات المعتبرة التي نص عليها العلماء والمفسرون والأمر هنا يحتاج إلى شيء من الإيضاح على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : إذا ظهر للمحقق وجود خطأ واضح في رسم الآية ،

وكتابتها وضبطها بالشكل ، وتأكد له أن ما حدث خطأ مقطوع به ، ولا وجه له، فهنا يتوجب عليه أن يصحح ذلك في متن النسخة ، ويشير في الهامش إلى أصل الخطأ ، حتى ولو كانت النسخة عالية بخط مؤلفها ، ذلك لأن إبقاء النص القرآني في الصلب على ما فيه من خطأ وتصحيف في الكتابة يعد مزلة للأقدام ، ومكانة القرآن ومنزلته العظيمة تجل عن أن نجامل فيه مخطئًا ، أو مؤلفًا لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه أن يلتزم فيه غاية الدقة والإتقان .

الضرب الثاني : يحدث أن بعض المؤلفين قد يستشهد بآيات من القرآن على وجه من أوجه القراءات ، وهنا لا ينبغي للمحقق أن يتسرع في النظر إلى الآية بتغيير ، أو تبديل على ضوء ما يحفظه ، أو يرجع إليه في المصحف الذي بين أيدينا برواية حفص عن عاصم ، ذلك لأن المؤلف قد يكون له قصد من إيراد الآية على إحدى القراءات ، فيكون التصرف فيها مجانبًا للصواب ، وتغييراً لا مبرر له ، ولذا تبقى الآية في الصلب كما أوردها عليه المؤلف ، ويمكن الإشارة في الهامش إلى القراءة المشهورة ، أو ما يبدو للمحقق حول القراءة المذكورة في النص ، وقد وجه علماؤنا الأوائل بالمحافظة على أصول الروايات ونقلها كما سمعت دون تغيير ، وإن خالفت في بعض الكلمات رواية أخرى ، يقول القاضي عياض : « الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم، وسمعوها ، ولا يغيرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها »[1] ولابد للمحقق هنا أن يبحث للتأكد من صحة الرواية التي بين يديه في نوعين من المصادر : أولهما : كتب القراءات مثل : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ، والإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن بادش[2] ، والنشر في القراءات العشر لابن

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
(٢) انظر كشف الظنون (١/ ١٤٠) .

الجزري ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي وحجة القراءات لابن زنجلة، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، والحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي ، وكلها مصادر مطبوعة وميسورة . وثانيها : كتب التفسير ، وهي كثيرة ، وأخص منها الكتب التي تعنى بالقراءات مثل تفسير الطبري ، القرطبي ، والبحر المحيط ، والدر المصون لابن السمين الحلبي وغيرها .

الضرب الثالث : قد يكتفي بعض المؤلفين بذكر موضع الشاهد من الآية، فتسقط بعض الحروف والكلم ، مثل بعض حروف العطف كالواو، والفاء ، أو إن ، أو قل ، وما شابه ذلك نحو (وقل جاء الحقُّ) فيقتصر على (قل جاء الحقُّ) أو على (جاء الحقُّ) وقد درج على ذلك بعض العلماء، وكبار الفقهاء ، مثل الإمام الشافعي في الرسالة جاء عنده «لقول الله (يحُلُّ لَهُمُ الطَّيِّبات ويحُرِّمُ عَلَيهمُ الخَبَائثَ) »[1] والآية في المصحف (وَيُحلُّ لَهُمُ الطَّيِّبات ويُحَرِّمُ عَلَيهم الخَبَائِثَ)[2] ونبه المحقق أحمد محمد شاكر إلى أن الشافعي كثيراً ما يترك حرف العطف اكتفاء بموضع الاستدلال[3] ، وجاء مثل ذلك عند مقاتل بن سليمان في كتابه الأشباه والنظائر في أكثر من اثني عشر موضعًا ، بل وقع شيء من ذلك أيضًا في صحيح البخاري من حديث أبى هريرة «لا يحسبنَّ الذين يَبْخَلُون» بترك الواو[4] ؛ ويرى الشيخ أحمد محمد شاكر أن مثل هذا التصرف لا بأس به كما جاء في تعليقه على ما درج عليه الشافعي من ترك «الواو» في بعض الآيات التي يستشهد بها[5]، وفي مثل هذه الحالة يرى عبدالسلام

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٣١ .
(٢) سورة الأعراف ص ١٥٧ .
(٣) الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٣١ .
(٤) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢١٤/٣) وأشار إلى ذلك عبدالسلام هارون في كتابه تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٢ .
(٥) انظر الرسالة للإمام الشافعي - التعليق ص ٢٣١ .

هارون[1] أن إكمال المحقق للآية في صلب النسخة بذكر الحرف ، أو الكلمة التي تركها المؤلف يتنافى مع منهج التحقيق ؛ بل عليه أن يترك الأمر كما جاء عند المؤلف ، وأضيف هنا أمراً لابد منه وهو ضرورة الإشارة إلى ما تكمل به الآية في حاشية التحقيق .

٩ - نهج تصحيح أخطاء النساخ في الحديث النبوى :

للحديث النبوي مكانته العالية في نفوس المسلمين ، فهو المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله. لذا يجب العناية بروايته، وكتابته على الوجه الصحيح كما جاء عن الرسول ﷺ مبرأ من التغيير والتبديل والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن على أن ما قد يطرأ على الحديث من لحن ، أو خطأ في بعض الكلمات والألفاظ إنما هو ناجم عن بعض المحدثين ، أو الرواة ، أو النساخ ، إذ إن ما ثبت عن الرسول ﷺ من أحاديث ليس فيها لحن؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، ويشهد لذلك ما جاء عن النضر بن شميل أنه قال : « جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة »[2] وما أورده ابن عبدالبر عن علي بن الحسن أنه قال : «قلت لابن المبارك : يكون في الحديث لحن أقومه. قال : نعم لأن القوم لم يكونوا يلحنون . اللحن منا »[3] ويحذر ابن الصلاح المحدث من أن يروي حديثه بقراءة لحان ، أو مصحِّف، كما يحث طالب العلم على أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرّتهما، ويؤكد ذلك برواية عن أبي داود السنجي قال: سمعت الأصمعي يقول : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ، ولحنت فيه كذبت عليه[4] .

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٥١ .
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٩٤ .
(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٢٩٧ .
(٤) انظر علوم الحديث - لابن الصلاح ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وقد وضع علماء الحديث منهجًا دقيقًا ومتقنًا لما يتعلق بتصحيح الحديث النبوي ، ويمكن تلخيص ذلك مما جاء عند ابن الصلاح في قوله (من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح ، والتضبيب والتمريض . أما التصحيح فهو كتابة «صح» على الكلام ، أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى ، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه «صح» ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصحح على ذلك الوجه ، وأما التضبيب ويسمى أيضًا التمريض فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم ، أو مصحّفًا ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة، أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمد على هذا سبيله خط ، أو له مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة المعلَّم عليها كيلا يُظن ضربًا ، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها . كُتِبَتْ كذلك ليفرق بين ما صح مطلقًا من جهة الرواية وغيرها ، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح. وكُتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته، وتنبيهًا بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ولعل غيره قد يُخَرِّج له وجهًا صحيحًا ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غيّر ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضًا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه)[1] وهذا النهج الذي أوضح معالمه ابن الصلاح وإن كان في بعض معالمه يبدو ذا علاقة بعصر الاستنساخ إلا أن فيه دلالة واضحة على ما يتمتع به علماؤنا الأوائل من دقة وعناية في تصحيح ما قد يعتور الروايات

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٧٥ .

من أخطاء وتصحيفات في الكتاب، إلى جانب الحرص بالمحافظة على أصول الروايات ، ونقلها كما سُمعت دون تغيير، وإن خالفت في بعض الكلمات رواية أخرى ، واستكمالاً لإيضاح منهج المحدثين في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى ما دار بين المتقدمين منهم من خلاف حول قضية إصلاح اللحن الواردة في الرواية ، وقد فصّل ابن الصلاح القول في هذا القضية تفصيلاً متقنًا وشافيًا أفصح فيه عن أصل الخلاف ، والنهج الذي ينبغي أن يلتزم به طالب العلم فيما يتعلق بتصحيح ما قد يطرأ على روايات الحديث النبوي من الخطأ واللحن ، وهو نهج جدير بالتأمل من قبل المحققين فيما نحن بصدده ، ويصلح أن يكون منطلقًا لهم فيما يعرض من أحاديث يطرأ عليها شيء من الخطأ أو اللحن في الألفاظ والكلمات ، ولذا فمن المفيد أن أورد هنا ما جاء عند ابن الصلاح في قوله (إذا وقع في روايته لحن، أو تحريف فقد اختلفوا ؛ فمنهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه ، وذهب إلى ذلك من التابعين محمد بن سيرين ، وأبو معمر عبدالله بن سخبرة، وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه ، وروايته على الصواب ، روينا ذلك عن الأوزاعي ، وابن المبارك وغيرهما ، وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى ، وقد سبق أنه قول الأكثرين . وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه ، وبيان الصواب خارجًا في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة . وقد روينا أن بعض أصحاب الحديث رُئي في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء ، فقيل له في ذلك ؟ ، فقال : «لفظة من حديث رسول الله ﷺ غيرتها برأيي ففُعِلَ بي هذا» وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه ، صوابًا ذا

وجه صحيح وإن خفي واستغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها)[1] ومن خلال هذا الخلاف يتضح أن ابن الصلاح يتجه إلى المحافظة على أصول الروايات بعيداً عن أي تصرف بالتغيير والتبديل تصويبًا وتصحيحًا ، وإن بدا للمطلع من أهل العلم وجه . فيوضح في الحاشية ، ولا ينبغي أن يغيب عن بال أي محقق في هذه القضية ما ذكره القاضي عياض في الإلماع حين قال «الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب. لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرؤن ما في الأصول على ما بلغهم»[2] .

وفي هذا الصدد من المهم جداً أن يلتزم المحقق بعدم التصرف بالتغيير لما فيه اختلاف من ألفاظ المحدثين ؛ فإن ذلك قد يؤدي إلى خطأ فادح مع منافاته للأمانة العلمية ، واحتمال كونه من اختيارات المؤلف نفسه ، أو مما يترجح عنده فيما بلغه من روايات ، وقد نبه ابن الصلاح إلى شيء من ذلك بقوله « ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه (أخبرنا) (بحدثنا) ونحو ذلك ، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق ، لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما . ولو وجدت من ذلك إسناداً عَرَفْتَ من مذهب رجاله التسوية بينهما فإقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى . وذلك وإن كان فيه خلاف معروف ، فالذي نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى ، وما

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٥ ، ١٩٦ .
(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٨٥ - ١٨٦ .

ذكره الخطيب أبو بكر في كفايته من إجراء ذلك الخلاف في هذا فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف»[1] .

١٠ - نهج الضبط بالشكل :

الضبط بالشكل هو سبيل لإدراك المعاني والتمييز بين الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة التي يتنوع معناها باختلاف حركاتها إلى جانب تمييز المشتبه من الألفاظ والأسماء والبلدان والمواضع ، لنطقها وكتابتها نطقًا وكتابة صحيحة ، ولذا يصبح الضبط بالشكل أمراً لابد منه ، ولا غنية عنه ، وقد أدرك علماء اللغة والنحو ذلك ، فوضعوا قواعد النحو ، واعتنوا بأشكال السماع للألفاظ عن العرب ، وضبطوها بالشكل في المعاجم ، وكذلك جاءت العناية الدقيقة بالأسماء وضبطها ضبطًا بالحركات والحروف ، وبيان المشتبه منها والمؤتلف والمختلف ، ويتردد عند علمائنا قولهم « إعجام المكتوب يمنع استعجامه ، وشكله يمنع من إشكاله»[2] ، ويرى بعض العلماء الاقتصار على ضبط ما يشكل وما فيه لبس[3] ، في حين أن القاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤، وهو من علماء الحديث المشهورين يؤكد على ضرورة تعميم الضبط بالشكل لما يشكل وما لا يشكل ، ويوضح وجهة نظره هذه بقوله : « وقال آخرون يجب شكل ما أشكل ، وما لا يشكل ، وهذا هو الصواب ولا سيما للمبتدئ غير المتبحر في العلم ، فإنه لا يميز ما أشكل مما لا يشكل ، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطائه»[4] ، وتأكيداً لأهمية الضبط بالشكل وضرورته ساق القاضي عياض عدداً من الأمثلة لما قد ينتج عن الاختلاف في الضبط بالشكل من اختلاف في الحكم الشرعي بين الفقهاء[5] ، ولكي نضع أيدينا على

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٨ .
(٢) المصدر السابق ص١٦٢ .
(٣) انظر المصدر السابق ص١٦٣ .
(٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٦٣.
(٥) انظر المصدر السابق ص١٦٣ .

النهج الأمثل في قضية الضبط بالشكل، وتصحيح وتقويم ما هو مضبوط لابد أن نضع في حسباننا ما يلي :

(أ) إذا كانت النسخة المختارة أصلاً مضبوطة بالشكل لابد من التساؤل عن مصدر هذا الضبط هل هو المؤلف نفسه ، أو ضبطها أحد تلاميذه ، أو أحد العلماء الموثوق بعلمهم ، أو أن الذي قام به أحد النساخ .

فإذا كان الضبط بالشكل من صنيع المؤلف نفسه ، أو مرويًا عنه في النسخة التي ثبت أنها بخط يده ، أو في نسخة موثوقة نقلت عن نسخة المؤلف، وقرئت عليه ، وله عليها سماعات ، وهنا ينبغي الإبقاء على ما جرى به قلم المؤلف من ضبط دون إجراء أي تعديل ، وتصحيح لما يبدو خطأ، ويشير المحقق إلى ما يعن له من تقويم أو تصحيح في هامش التحقيق ، باستثناء آيات القرآن الكريم حيث تصحح أخطاؤها الكتابية في الصلب مهما كان شأن النسخة ، وعلى النحو الذي عرفناه سابقًا. ولكي نتعرف على مصدر الخطأ لابد لنا من التعرف على شخصية المؤلف العلمية، أهو من العلماء المتقنين للعربية ، وهل يحتمل وقوع مثل الأخطاء التي ظهرت لنا من مثله بالنظر إلى مكانته ومنزلته العلمية ، وحين نصل إلى قناعة بمقدرة المؤلف وبعده عن الاحتمال المذكور عندها يمكن أن يتوجه الاحتمال بوقوع هذه الأخطاء من النساخ ، وما أكثر تحريفاتهم ، وتجاوزاتهم في هذا المجال بصورة تشيع فيها أخطاء واضحة لا يقع فيها من لديه معرفة بأسهل مبادئ النحو ، وغالبًا ما يشيع ذلك في النسخ الثانوية وعلى ضوء ذلك يمكن للمحقق أن يصحح ويقوم هذه الأخطاء على أساس علمي مراعيًا بعض ما سيأتي بيانه في هذا الصدد ؛ وإذا كان الضبط مصدره ممن يوثق بعلمهم ومقدرتهم في هذا الباب من تلاميذ المؤلف ، أو غيرهم من العلماء كان لصنيعهم هذا اعتبار في التقويم بدرجة لا تقل عن موقفنا مما أثر عن المؤلف نفسه، ولا سيما إذا قرئ عليه وأقره بالسماع .

(ب) مراعاة النظـائر ، وما جرى عليه المؤلف من أوجه الضبط، فإذا سبق له أن ضبط كلمة بوجه من الضبط ، وهي تحتمل غيره مثل كلمة «إصبَع» إذا جاءت عنده مضبوطة بضم الهمزة وفتح الباء، ثم تكررت في موضع آخر مهملة، فينبغي أن نضبطها هنا على الوجه الذي جاء عنده سابقًا لا على وجه آخر من اللغات التسع التي وردت بها ، ومنها كسر الهمزة وفتح الباء[1] ، ولابد من مراعاة مـراد المؤلف فيما ضُبط بالشكل عنده ، فقد يورد كلمة مضبوطة بشكل مخالف للمشهور ، أو بشكل خاطئ وله مقصد أو هدف علمي من ذلك ، وحين يثبت هذا التوجه يقتضي الأمر الإبقاء على ما جاء في متن المؤلف ، والتوجيه في الهامش بما يراه المحقق ، ويؤكد ذلك شيخ المحققين عبدالسلام هارون بقوله « إن أداء الضبط جزء من أداء النص ، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص ، فهذا الضبط له حرمته ، وأمانته ، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجده في النسخة الأم ، ولا يغير هذا الضبط ولا يبدله ففي ذلك عدوان على المؤلف»[2] .

(جـ) في ضبط الآيات بالشكل يتم الالتزام بما جاء في المصحف من أوجه الضبط وما جاء مخالفًا لذلك عند المؤلف فينظر في أمره ومقصده ، فإذا كان ما أورده يمثل قراءة من القراءات ، وإنما ساقها لبيان هذا الوجه من القراءة ، أو لأنه يأخذ بها ، وهنا يتم الإبقاء عليها في المتن كما وردت عنده، ويمكن للمحقق أن ينبه على ما يعن له تجاه ذلك في هامش التحقيق .

(د) مراعاة لهجات القبائل واللغات المشهورة ، وغير المشهورة ، أو العالية والضعيفة ، وإمكانية وجود وجه للضبط على ما جرى به القياس ، أو السماع عند النحويين واللغويين ، أو ما خالفه من اللغات الأخرى ، ومذاهب

---

(١) انظر هذه اللغات في لسان العرب - صبع - (١٠/٥٩) .
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص٧٩ .

النحويين ، ولا ينبغي أن يغيب ذلك عن بال المحقق عند التقويم للضبط مما يساعد على إصدار الحكم المناسب خطأ أو صوابًا لما يحتمل وجهًا من الإعراب والضبط بالشكل ، أو لما يقطع بخطئه .

(هـ) العناية بضبط ما لم يضبط من آيات القرآن على ضوء ما جاء في المصحف[1] ضبطًا تامّاً ، وكذلك تضبط الأحاديث النبوية بالشكل ضبطًا تامّاً على ضوء ما جاء في مصادر الحديث النبوي الموثوقة ، ومما يحتاج إلى ضبط كامل الأمثال ، والشعر الذي يتطلب ضبطه بالشكل أن نأخذ في الحسبان اختلاف الروايات واضطرابها ، وضرورات الشعر مما يستوجب التريث والتحقيق للوصول إلى الوجه الصحيح[2]. ولا نغفل عن ضبط الكلمات والأعلام التي تدعو الحاجة إلى ضبطها أمنًا من اللبس ، وحفاظًا على أداء المعنى والنطق الصحيح ، ويراعى في ذلك اختيار الوجه المشهور في الضبط بالشكل عند علماء النحو واللغة ، أو علماء التراجم بالنسبة للأعلام، ونتجنب في ضبط الكلمات ما فيه شذوذ ، أو لغة ضعيفة . وهنا أنبه على ظاهرة وهي أن بعض المخطوطات تأتي فيها الكلمة مضبوطة بالشكل على أكثر من وجه معًا ، أي نجد على الحرف الواحد الكسرة ، والفتحة ، والضمة أحيانًا مما يوحي بتعدد الأوجه في فاء الكلمة ، أو عينها، أو لامها ، وهنا ينبغي إثبات هذا اللون من الضبط على ما هو عليه في المتن بعد التأكد من سلامته ، أو مناقشته في هامش التحقيق مع الإبقاء عليه إذا كان مصدره المؤلف نفسه .

(ز) الاستعانة في تقويم الضبط بالشكل بالنسخ المختارة لمقابلة الأصل بها بعد دراستها والتأكد من قيمتها وسلامتها على ضوء ما سبق من أوصاف

(١) هناك كتب عديدة في فن الضبط منها : المحكم في نقط المصاحف. لأبي عمرو الداني طبع في دمشق عام ١٣٧٩هـ، وكتاب السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل - للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار. مطبعة صبيح بالقاهرة .

(٢) انظر حول اختلاف روايات الشعر وكثرتها - كتاب مناهج العلماء المسلمين لفرانتزروزنتال ص٨٦، ٨٧ .

النسخ المعتمدة ، ولا نغفل عن الاستعانة في هذا الصدد بالمصادر المعتمدة في النحو ، واللغة العربية ومعاجمها ، ومعاجم البلدان ، وكتب التراجم ، ورجال الحديث ، وكتب المؤتلف والمختلف ، والمشتبه .

(ح) الانتباه إلى بعض مظاهر الضبط بالشكل في المخطوطات القديمة، ومن التعرف عليها لتلافي ما يمكن أن يقع فيه المحقق من خطأ في إدراكها على حقيقتها ، وقد لفت أنظارنا إليها عبدالسلام هارون بقوله (والمدة ، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع ، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو «مآ» التي نكتبها الآن «ماء» بدون مدة ، والشدة ، وهي رأس الشين ، نجدها في الكتابة القديمة حينًا فوق الحرف ، وآنا تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة ، ونجد خلافًا في كتابتها مع الفتحة فأحيانًا توضع الفتحة فوق الشدة ، وأحيانًا تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ّ) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة ، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة . والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة ، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة اللاحقة إذا كان مدغمًا في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل «بل رّان» » «يقول أهلكت مالاً لّو قنعت به » .

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد(٧) شديدة التقويس . وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيد ، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُضْغَة) أي مُضْغَة ، وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة، ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلالة على الشدة والضمة ، أما الشدة والكسرة فيعبر عنها بالرسم (٨) لكن تحت الحرف . وتخفيف الحرف ، أي مقابل تشديده، يرمز إليه أحيانًا بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة)[1] .

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٥ .

وفي مجال الضبط بالشكل يوجه عبدالسلام هارون المحققين إلى (الالتزام بالدقة والحرص ، والتريث ، والتحرز من الانسياق إلى المألوف فقد ترد كلمة «الكَهْوَل» بمعنى بيت العنكبوت ، فيضبطها الضابط خطأ بالكهُول . و «العَلْب» بمعنى الوسم والتأثير ، فتضبط «العُلب» إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه ، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ .

ومن ذلك أعلام الناس . يجدر بالمحقق ألاّ يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف ، والمعاجم ، فإن انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه في كثير من الخطأ ، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمحفف بالمثقل ، والمعجم بالمهمل . ومثل ذلك أعلام البلدان والقبائل ونحوها)(١) .

١١ - الموقف من المخطوطات الخالية من النقط :

من المعروف لمن يقلب في المخطوطات القديمة أن بعضها مما هو معرق في القدم قد تأتي فيه الكلمات والألفاظ جميعها خالية من النقط ، أو قد يتوافر ذلك في بعضها ، ويخلو منه البعض الآخر ، وتقل هذه الظاهرة في مؤلفات المتأخرين من العلماء فيما بعد القرن الخامس ، وإزاء هذه الظاهرة يحتاج المحقق إلى وعي تام ، ودقة متناهية في التعامل مع النسخة التي تأتي على هذا النحو، ولا سيما إذا كانت وحيدة ، وهنا لابد من اليقظة في تنقيط الألفاظ والكلمات على الوجه الصحيح اعتماداً على أساس علمي بالرجوع إلى المصادر التي نقل منها المؤلف ، أو نقلت عنه ، أو المصادر التي تدور حول موضوع الكتاب ، وتوضع النقط اللازمة على ما يتناسب مع مراد المؤلف ، والنطق ، أو الرسم الصحيح للكلمة ، وإذا كانت هناك نسخ مخطوطة أخرى للكتاب وهي

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٨٠ ، ٨٧١ .

منقوطة فلابد من الاستعانة بها بعد دراستها، واختيار الموثوق منها ، والتأكد من سلامة وصحة نطقها . ومن المعروف أن خطنا العربي فيه حروف هي مظنة اللبس إذا لم تكن منقطةً لتشابهها في الكتابة والرسم ، واختلافها في النقط مثل (الباء ، والتاء ، والثاء ، والنون، والياء ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والقاف) وإذا جاءت الكلمة التي تشتمل على شيء من هذه الحروف فقد يستغلق معناها ولا يظهر إلا بعد إدراك ما ينبغي أن تأخذه من النقط الذي ينسجم مع معناها المراد . ولأهمية النقط ، ومكانته في إدراك المعاني إذا وجد ، واستغلاقها إذا فقد وجه العلماء بضرورة الالتزام بالإعجام والنقط في الكتابة ، ومنهم ابن الصلاح الذي يوجه كتبة الحديث النبوي وطلبته بقوله «ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه ، أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلاً ونقطًا يُؤْمَن معهما الالتباس ، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان معرض للنسيان ، وأول ناس أول الناس ، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه ، وشكله يمنع من إشكاله»[1] .

وقد التزم العلماء السابقون جانب الدقة في التعبير عن إثبات النقط وذلك بالإفصاح كتابة عن مظاهر النقط الصحيح لما هو متشابه من الحروف في هيئة الرسم ومختلف في النقط ، ونجد في كتبهم مثل قولهم : بالحاء المهملة ، وبغين معجمة ، وياء تحتها نقطتان ، وبعين مهملة ، وثاء مثلثة ونحو ذلك[2] وإلى جانب ذلك وضعوا علامات تميز الحروف المهملة التي لا تنقط ، ويحدثنا عنها ابن الصلاح بقوله (كما نضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي أن نضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها، وسبيل الناس

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٢ .
(٢) انظر وفيات الأعيان (٤/ ١٣٥) .

في ضبطها مختلف. فمنهم من يقلب النقط، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء، والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات. وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفّاً، والتي فوق الشين المعجمة تكون كلأثافي، ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضجعة على قفاها، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاءً مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك، فهذه وجوه من علامات الاهمال شائعة معروفة. وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يفطن له كثيرون كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطّاً صغيراً، وكعلاقة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة)[1].

١٢ - البناء السليم للتصحيح عن علم وفهم ودراية:

ينبغي أن يكون التصحيح مبنيّاً على أساس علمي، ومنطلقًا من دراية بأحوال الفن الذي تدور حوله النسخة، وبأصول اللغة العربية، ومن المؤسف أن بعض من يتصدون للتحقيق ولا يحملون مؤهلاته - وهم كثر - يتجاسرون على الإصلاح، والتصويب في صلب النسخة لما يتوهمونه خطأ فيقعون في الخطأ، ويشوهون عين الصواب بمثل هذا التصرف، وقد نبه العلماء السابقون على خطورة ذلك، فهذا القاضي عياض في معرض حديثه عن التصحيح يقول (ولهذا قد شاهدنا من الاصطلاحات لمثل هذا بعض المتجاسرين وأكثرهم من المُحْدَثين والمتأخرين، الصواب فيما أنكروه، وعين الخطأ ما أصلحوه، ومن وقف على ما رسمناه من ذلك في كتابنا المسمى « بمشارق الأنوار على صحاح

(١) علوم الحديث، ١٦٤ ص ١٦٥.

الآثار » شهد له بصحة ما ادعيناه)[1] ، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة الفهم التام للنص الذي يراد تحقيقه ذلك لأن قصور الفهم قد يؤدي إلى مزالق وأخطاء فاضحة في تشويه الصواب ، ولهذا فمن الخطأ الفادح أن نعمد إلى التغيير والتصحيح دون فهم ووعي بأبعاد النص ، ودلالاته اللغوية ، ودون برهان قاطع يؤكد وجود الخطأ في النسخة ، ولا شك أن الفهم الصحيح للنص يضيء للمحقق طريق الوصول إلى النهج الأمثل للتحقيق ، ويجنبه مهاوي الزلل، ويعينه على التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، ولو وضع هذا الأمر في الحسبان لما وقع بعض المحققين المتعجلين في أخطاء فاضحة من أمثال محمد عبدالمنعم خفاجي في تحقيقه لكتاب « قواعد الشعر » لثعلب ، فقد لاحظ رمضان عبدالتواب أن قصور الفهم أدى إلى أن يتصرف محمد عبدالمنعم خفاجي تصرفًا خاطئًا في نص الكتاب ، ففي الفصل الذي يقسم فيه ثعلب أبيات الشعر إلى أقسام متعددة جاء قوله (المعدل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه) ولكن المحقق لم يفهم النص وتصرف فيه بأن جعل «المعدّل» بالذال المعجمة «المعذّل» وترجم له في الهامش على أنه المعذل ابن عبدالله الليثي ، وزعم أنه صحح بذلك تحريفًا ، وأن الشاهد الشعري سقط هنا[2] .

ومن المؤسف أن بعض المحققين يتصرف في النسخة العالية بالزيادة ، أو النقص أو التسرع في التصويب على غير أساس علمي سليم ، ومثل هذا التصرف كما يقول عبدالسلام هارون (يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية،

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، وقد ذكر نماذج لهذه الأخطاء في كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار انظر (١/ ٣٦٠) .
ومما يدل على دقة التصويب وخطورته تلك المسألة التي طرحها الخوارزمي على أبي إسحاق الصابي، وأوردها أبو حيان في كتابه المقايسات ص ١٥٣ ، وانظر مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص٩٢ ، ٩٣ .

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص٩٥-٩٦ .

ولا سيما التغيير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب ، أو تنميق العبارة أو رفع مستواها في نظر المحقق ، فهذه تعد جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل ، وهو أيضًا انحراف جائر عما ينبغي إذا قرن ذلك بالتنبيه)[1] ومن ذلك ما وقع فيه محقق كتاب (الأشباه والنظائر) لمقاتل ابن سليمان . فقد وقف المحقق أمام نص في الكتاب يقول (وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه) فلم يعجبه هذا التركيب وغيره بقوله (وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه) وتوهم بذلك وجود تحريف في النص دون تثبت من صحته في كتب اللغة مع أن هذا التركيب مألوف جداً في اللغة العربية ، وفي الكتاب نفسه مواضع كثيرة منه مثل (كان أخذه النبي ﷺ من جبريل) وأشار رمضان عبدالتواب أن ذلك التصرف من آثار الجهل بالأساليب القديمة مما يؤكد ضرورة وجود الحس اللغوي في معالجة النص[2] ، ولعل هذا المثال يوحي لنا بأهمية الرجوع إلى المواضع المماثلة عند المؤلف لما يحوم حوله الشك من ألفاظ أو عبارات قبل المبادرة إلى تصحيحها إذ ربما وجدنا عند المؤلف في مكان آخر ما قد يحل الإشكال كما لاحظنا في صنيع محقق كتاب الأشباه والنظائر ، وقد تحدث برجستراسر عن هذه الظاهرة حين قال (فخلاصة بحثنا هي أن المواضع الموازية عظيمة الشأن ، فإننا إذا شككنا في حجة لفظ أو عبارة من الكتاب الذي نصححه ، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين ، فلابد لنا من أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشك أن نتردد فيه ، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد . فإذا سأل سائل : فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية ، قلنا لذلك طريقتان : أولاهما عرضية ، والثانية نظامية .

فالأولى : أن نقـــرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشـكوك والمشكلات ، ثم

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص٧٩ .

(٢) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص ٩٤ .

نقرأه مرات ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التي قرأناها في المرة الأولى ، ونعلق على كل ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ولكنها صعبة ، متعبة في الحقيقة ، ولا تؤدي إلى النجاح التام إلا نادراً ، وذلك أننا لا يمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة في وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية لم يلح لنا إلا بعض المواضع الموازية التي نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً ما لا يتضح توازي الموضعين إلا بعد التعمق والتدقيق، فلا نوفق إلى استنتاجه إلا بعد مقايسة كثير من المواضع المتوازية ، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نسقه ، فلابد من الالتجاء إلى الطريقة الثانية.

والطريقة الثانية هي النظامية ، وذلك أن نرتب فهارس للكتاب ، تحتوي على كل ما يكون هو جدير بالالتفات إليه من المفردات ، والتراكيب، والعروض، والنحو ، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها . ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم ، وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو إلى غير ذلك ، ثم إذا شككنا في موضع من الكتاب واحتجنا في سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايسنا بينها جميعًا ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول وبذلك نتمكن من الحكم عليه)[1] .

١٣ - الموقف من الأخطاء اليسيرة التي لا تستوجب التنبيه عليها :

هناك أخطاء وهفوات لا تدعو الضرورة إلى التنبيه عليها لأنها قد تكون من قبيل سبق قلم أو سهو ، وليس في التنبيه عليها كبير فائدة من حيث الدلالة والمعنى ، وكان الأستاذ عبدالعزيز الميمني - يرحمه الله - لا ينبه إلا

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ٧٣-٧٤ .

على الأخطاء التي تعد من قبيل السهو وسبق القلم لأنه لا يرى في ذكرها غرضًا غير تشويه الكتاب ، وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه[1] .

١٤ - الموقف من التصويبات والإضافات في هوامش المخطوطات :

درج بعض العلماء على إجراء تصحيحات وتصويبات على هوامش الكتب، أو إلحاق ساقط ، فينبغي أن يتنبه المحقق إلى هذه الظاهرة ، ويستثمرها استثماراً صحيحًا في مرحلة التصحيح والتقويم ، ويقتضيه ذلك أن يدرس ما جاء في الهامش لأن الغالب عليه أنه ليس من صنيع المؤلف، إذ إن الطريقة المثلى للتصحيح عند المؤلفين القدامى في مؤلفاتهم هي الضرب على الخطأ ، أو شطبه ، وكتابة الصواب فوقه[2]، ويعد ذلك من أبرز الظواهر التي تميز النسخة التي تكون بخط المؤلف ، ومن هنا تكون هذه الهوامش في الغالب من صنيع أحد العلماء الذين قرأوا هذه النسخة؛ والإفادة من هذه الهوامش تقتضي التأكد من صحة ما ورد فيها، وهل هي من المؤلف نفسه أو من غيره ، فإذا ثبت أنها من المؤلف، وكانت تمثل تكملة ساقط ، أو تصحيح خطأ فيمكن إدراج ذلك في الصلب ، أما إذا كانت مجرد شرح وإيضاحات فتوضع في حاشية التحقيق ، وإذا تبين أن الحواشي والهوامش لبعض العلماء فتقتصر الإفادة منها في حواشي التحقيق فقط، ويبقى المتن كما هو ، وكثيراً ما تنير هذه التصويبات والإلحاقات التي تأتي في الحاشية طريق المحقق لإخراج صورة متكاملة للكتاب الذي يحقق ؛ ذلك لأن هذه الهوامش لها أهمية كبيرة ، ولا سيما إذا كانت صادرة عن بعض العلماء المتمكنين البارزين ممن لهم عناية بتصحيح الكتب

---

(١) انظر مقدمة كتاب سمط اللآلي (١/ب) والميمني من علماء الهند النابغين في علوم الأدب واللغة العربية توفي سنة ١٣٩٨ هـ ، وله مؤلفات عديدة كما حقق عدداً من كتب التراث في اللغة والأدب - انظر ترجمته في كتاب المستدرك على معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ص ٣٨٧.

(٢) انظر الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٧٠ ، ١٧١ .

وضبطها ومراجعتها ، وقد جرى على ذلك بعض العلماء الأوائل ، يذكر ابن بشكوال عن «أحمد بن محمد الأموي المعروف بابن ميمون المتوفى سنة ٤٠٠ من أهل طليطلة أنه كان قد جمع من الكتب كثيراً في كل فن ، وكان جلها بخط يده، وكانت منتخبة مضبوطة صحاحًا أمهات ، لا يدع فيها شبهة مهملة، وقل ما يجوز عليه فيها خطأ ولا وهم ، وكان لا يزال يتتبع ما يجده في كتبه من السقط والخلل بزيادة في اللفظ ، أو نقصان منه فيصلحه حيث ما وجده ، ويعيده إلى الصواب ، وكانت كتبه ، وكتب صاحبه إبراهيم بن محمد أصح كتب بطليطلة»[١] .

١٥ - الاتجاهات في التصحيح وإكمال السقط بين المتن والهامش :

للمحققين في أمر التصويب والتقويم وإكمال السقط ثلاثة اتجاهات يمكن تلخيصها فيما يأتي :

الأول : يطلق فيه بعض المحققين العنان لكي يقوم بإجراء التصويبات والتصحيح للنسخة التي يريد تحقيقها في صلب النسخة ، أو في المتن المحقق ثم يشير إلى ما كان منه في هامش التحقيق أيًا كان نوع النسخة ، أو نوع الخطأ والتصحيح والتقويم، ولا شك أن هذا التعميم لا يقبل على إطلاقه .

الثاني : يأخذ في الحسبان نوع النسخة التي جعلت أصلاً ، أو أمّاً ، فإن كانت نسخة عالية كأن تكون نسخة المؤلف بخطه ، أو مقروءة عليه ، أو عليها سماعات بخطه ، أو كتبت في حياته ، أو كتبها أحد تلاميذه ، أو كتبت في عهد قريب منه وعليها سماعات لعلماء بارزين ، أو تصويبات وتصحيحات لهم، أو كانت منسوخة عن نسخة بالمواصفات السابقة . والنسخة التي بهذه المثابة يجعلون لها قيمة تاريخية تستوجب المحافظة عليها وعلى شخصيتها

---

(١) الصلة لابن بشكوال (١/٢٢) .

الاعتبارية التي تنم عن مستوى المؤلف العلمي واللغوي مما يجعل التصرف في متنها بالتصحيح والتقويم مجافيًا للأمانة العلمية التي تقتضي أن يبرز متن الكتاب بالصورة التي جاءت عن مؤلفه دون تغيير أو تبديل بالتصحيح أو التقويم ، ويستثنون من ذلك تصويب الآيات القرآنية وللمحقق في مثل هذه الحالة أن يجري ما يعن له من تصحيح وتقويم في حاشية التحقيق . أما إذا كانت النسخة عادية وليست عالية بالصفات السابقة فيجيزون إجراء التصحيح والتقويم المبني على أساس علمي ونظرة سديدة في متن النسخة ، مع الإشارة إلى ذلك في حاشية التحقيق .

الثالث : لا يجيز التصرف في متن النسخة بالتصحيح والتقويم أيّاً كان نوعها أي سواء أكانت عالية أم عادية ، ويرى أن حاشية التحقيق هي المكان الصحيح لإجراء ما يلزم من تقويم وتصويب حفاظًا على الشخصية التاريخية للنسخة .

وقد جاء علماء السلف المتقدمون بأصول تنم عن التزام الدقة ، والحيطة الشديدة في جانب التصحيح والتصويب ، واعتنوا بذلك عناية فائقة لم نشهد لها نظيراً ولا سيما عند علماء الحديث وأصوله ، والحديث في هذا المقام طويل غير أن من المفيد هنا الإشارة إلى بعض مسالكهم في تصحيح وتصويب ما قد يرد في المتن من أخطاء لفظية وكتابية ، فهذا القاضي عياض يتحدث عن مسلك شيوخ الرواية للأحاديث بما يشير إلى المحافظة على أصول الرواية بالنسبة لإصلاح الخطأ والتصويب ، والاقتصار في ذلك على ما يرد عند القراءة والسماع وفي حواشي الكتب، ويجمل ذلك في قوله (الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم ، وسمعوها ، ولا يغيرونها من كتبهم حتي أطردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ

والصحيحين وغيرها حماية للباب ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب، ويقرؤن ما في الأصول على مابلغهم)[١] ويميل إلى هذا المسلك ابن الصلاح بشأن إصلاح الخطأ في الحديث حيث يرى « أن الصواب تقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه ، وبيان الصواب خارجًا في الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة ، وأنفى للمفسدة »[٢] ، وأكد هذا المسلك ابن جماعة أيضًا في معرض حديثه عن التصحيح حيث يقول «ويكتب فوق ما وقع في التصنيف ، أو في النسخ وهو خطأ (كذا) صغيرة، ويكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، وإلا فيعلم عليه ضبة ، وهي صورة رأس صاد تكتب فوق الكتابة غير متصلة بها[٣]، فإذا تحققه بعد ذلك ، وكان المكتوب صوابًا زاد تلك الصاد حاء ، فتصير (صح) وإلا كتب الصواب في الحاشية كما تقدم»[٤] .

ولعلنا بهذه الأقوال التي سقناها لبعض علماء الحديث وأصوله نكون قد وضعنا أيدينا على موقفهم من مسألة التصحيح والتصويب بين المتن والحاشية[٥]، بقي أن نعرج على ما يذهب إليه في العصر الحاضر بعض المحققين والمؤلفين في منهج التحقيق ، ومنهم المستشرق برجستراسر الذي لا يمانع من إجراء التصحيح والتصويب في الصلب أو المتن على أن يتم ذلك عن اجتهاد

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٢) انظر علوم الحديث ص ١٩٦ ، وانظر ص١٧٤ حيث فصّل ابن الصلاح القول في مسلك العلماء الذي يسيرون عليه في إصلاح ما قد يقع من خطأ لفظي وكتابي في رواية الحديث النبوي وكتابته ، وهو مسلك يتميز بالدقة .

(٣) هذا ما يعرف عند علمائنا الأوائل بالضبة وصورتها هكذا (صـ) .

(٤) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم لابن جماعة ص ١٨٢ .

(٥) حذر بعض العلماء من التصرف في مؤلفاتهم بالتغيير أو التبديل ، كما صنع المسعودي صاحب مروج الذهب (٨/١) في مقدمة كتابه حيث دعا بالويل والثبور على من يحصل منه شيء من ذلك، وأجاز بعض العلماء أن يتصرف في كتابه بالإصلاح فيما يستوجب ذلك كما صنع ابن سيد الناس في عيون الأثر (٤٣١/٢) ويعني هذا الإصلاح الذي يصدر عن عالم يضع ما يصلحه في المكان المناسب

ومقدرة من المحقق على تحديد الخطأ وتصويبه تصويبًا ينطلق من أساس صحيح، وإذا لم يكن كذلك فينتقل التصحيح من المتن إلى هامش التحقيق ، ولم يقم في ذلك اعتباراً لما أشرنا إليه في الاتجاه الثاني الذي يراعي نوع النسخة وقيمتها وأهميتها في تحديد مكان التصويب بين المتن والهامش ، ويبدو ذلك من قوله (إذا حكمنا أن النص الموجود في النسخ غير صحيح ، اجتهدنا في تصحيحه ، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات ، وضعناه في المتن نفسه ، وذكرنا في الهامش ما يقرأ في أصل النسخ ، وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته لا نذكره إلا في الهامش)[1] بينما يذهب عبدالسلام هـارون إلى التأكيد «أن التحقيـق نتاج خلقي ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين وهما الأمانة والصبر ، ولذا يرى أن المحقق إذا فطن إلى شيء من الخطأ ينبه عليه في الحاشية ... ، ويبين وجه الصواب فيه ، وبذلك يحقق الأمانة ويؤدي واجب العلم»[2]. وهناك من يتردد بين موقفين فمرة نراه يشير إلى موقف الذين لا يجيزون التصرف في متن النسخة التي بخط المؤلف تصحيحًا وزيادة ونقصًا، وإنما يتم ذلك في الهامش ، ومرة نراه مع من يجيز التصرف في المتن ثم الإشارة إلى نوع التصرف في الهامش ، وعلى ذلك جرى صلاح الدين المنجد حين قال «وقـد يسبق المؤلف قلمه ، أو تخونه ذاكرته فيخطئ في لفظ ، أو رسم ، فيستطيع المحقق أن يصحح في الحاشية ، ويثبت النص كما ورد ، لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه ، وشخصيته العلمية . أو يستطيع إثبات الصحيح في النص والإشارة إلى الخطأ في الحاشية»[3] ومما تقدم يتبين أن الأقوال والآراء تعددت عند العلماء ، والمشتغلين بالتحقيق قديمًا

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٨ .

(٣) قواعد تحقيق المخطوطات ص ١٦ ، وقد ذهب إلى شيء من ذلك عبدالمجيد دياب الذي تردد بين موقفين ، ثم استقر على ما ذهب إليه المستشرق برجستراسر فيما أشرت إليه سابقًا ، انظر كتابه تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ص٢٣٧، ٢٤٨، ٢٦٢ .

وحديثًا حول مسألة إصلاح الخطأ بين المتن والهامش ، ويبدو أن جل علماء الحديث يتجهون إلى المحافظة على أصل النص ، وإجراء ما يعن من تصويبات في هامش الكتاب ، والمتأمل لكلامهم يجده يسير في اتجاهين : أحدهما يتعلق بالرواية الشفهية، والآخر يتصل بالرواية المكتوبة ، وقد التزموا في الاتجاهين نهجًا متشدداً لأداء الرواية على وجهها الصحيح ، صيانة لروايات الحديث النبوي من عبث ذوي الأهواء ، والإدراك الناقص الذين يتصرفون فيها بدعوى إصلاح الخطأ ، ويتجاسرون في ذلك بشكل يؤدي إلى الوقوع في مزالق وأخطاء فاضحة تحيل الصواب خطأ .

وقد يقول قائل : إن هذا النهج خاص برواية الحديث النبوي ، فنقول : هو وإن كان كذلك إلا أنه نهج علمي دقيق اختطه علماء الحديث ، ونال تقدير أهل العلم ، وتعميمه باتخاذه أساسًا للتصحيح والتحقيق للتراث في جوانبه العلمية المتعددة مطلب يتطلع إليه كل من يرغب اقتفاء النهج السوي والوصول إلى أسمى غاية باقتفاء آثار علماء أصول الحديث فيما وضعوه من مناهج قيمة لدراسة الحديث النبوي ، وتنقيته وصيانته من العبث والتلاعب، والتقول على الرسول ﷺ ، وأي مطلب يداني هذا المطلب .

أما في العصر الحاضر فقد عرفنا موقف كل من المستشرق برجستراسر وعبدالسلام هارون ، وصلاح الدين المنجد من مسألة التصحيح بين المتن والهامش، والذي أميل إليه من الاتجاهات التي تعرضت لها ، وسقت حولها أقوال العلماء قديمًا وحديثًا في مسألة التصحيح والتصويب بين المتن والهامش هو الأخذ بالاتجاه الثاني والثالث للاعتبارات المذكورة هناك ، أما الاتجاه الأول فلا يقبل على إطلاقه ، وإن قبله البعض مثل برجستراسر فلابد من الاحتراز الذي أشار إليه فيما سبق عنه .

١٦ - العناية بمرحلة التصحيح وما يجب مراعاته في هذه المرحلة :

وفي نهاية الحديث عن مرحلة التصحيح والتصويب أو التقويم لابد من الإشارة إلى أن هذه المرحلة لا يستهان بها ؛ بل الذي يطالب به العلماء ، وأطالب به أن يوليها المحقق أكبر العناية والاهتمام ؛ لأنها هي روح التحقيق وزبدته ويقتضي ذلك مراعاة الأسس العلمية ، والأحوال التي نوهت بها في الفقرات السابقة ، ولكي تتضح الصورة أعرض هنا عرضًا موجزاً بعض المسالك الدقيقة مما يجب مراعاته في هذه المرحلة المهمة ، وربما كان شيء منه قد سبقت الإشارة إليه ، وإن تكرر فمن باب التأكيد عليه ، ويمكن إجمال ذلك فيما يأتي:

(أ) عدم التسرع في إصلاح الخطأ دون تدقيق النظر ، وتقليب الأمر على الاحتمالات الواردة في الوصول إلى الصواب أو الخطأ بعد دراسة متأنية تؤدي إلى معرفة الأسباب ، والوصول إلى النتيجة الصحيحة عن طريق النقد الباطن والظاهر ، وعن طريق ثقافة المحقق ودرايته بمصدر الخطأ وأبعاده وسبل إصلاحه بكل دقة ونزاهة وأمانة ، مع الابتعاد عن الحدس والتخمين ، ولا يُقطع في أمر الخطأ إلا على أساس من دليل أو برهان يجعل الخطأ حتميًا ، ويُراعى في ذلك اختلاف اللغات ، واللهجات ، إذ ربما كان ما نتوهمه خطأ لغة من اللغات ، ونردد هنا مع ابن الصلاح قوله « وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيروه ، صوابًا ذا وجه صحيح، وإن خفي واستغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها »[1] .

ب - عند النظر في الآيات القرآنية ينبغي مراعاة القراءات المتعددة كما أوضحنا سابقًا في الحديث عن هذا الجانب .

جـ - عند النظر في تصحيح ألفاظ الحديث ينبغي مراعاة لغة المُحَدِّثين، وما

---

(١) علوم الحديث ص١٩٦ .

تختص أو تنفرد به عما يوجد عند النحويين الذين خالفت أقيستهم بعض ما جاء في الحديث النبوي من لغة وإعراب ، وقد نبه العلماء على تفرد الحديث بلغته كما قال أبو عبيد «ولأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولا تجد بداً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع»[1] .

ولهذا ينبغي دراسة الظواهر التي تأتي في الحديث ، والتي تبدو فيها مخالفة الأقيسة والقواعد النحوية لها ، ويقتضي ذلك التأكد من صحة الرواية بألفاظها عن النبي ﷺ ، وهو منطلق أساس لإقرار صحتها ، وإن خالفت الأقيسة التي جاءت عند النحويين .

د - في إصلاح النص يوضع في الاعتبار مصدره الأول ، أو منشؤه ، ولذلك أهمية قصوى في التصحيح أو التقويم ، وله اعتباره ، وأقصد من هذا أنه لابد من التساؤل عن مصدر الخطأ هل هو المؤلف نفسه ، وهل كان ذلك باختياره أم سهواً منه ، فإذا كان الأول فلابد من البحث عن القصد إذ ربما عمد إلى ذلك لأمر أراد به أن يسوق الخطأ كما هو أمانة في النقل ، أو تورعًا عن إصلاح ما لم يتبين له وجه فيه ، ومن هنا يبقى ما جاء عنده كما هو في المتن ، وينبه المحقق على ما يعن له حول ذلك في الهامش أما السهو فإذا كان يسيراً مثل سقوط حرف أو نحوه ويظهر فيه السهو واضحًا فيمكن إضافته .

هـ - إذا كان النص أثراً أدبيًا شعراً ، أو نثراً ، وثبت أنه من إنشاء صاحبه ، ولم تعبث به الأيدي تغييراً وتبديلاً ، فينبغي الإبقاء عليه كما هو في المتن ، ويمكن للمحقق أن يجري في الهامش ما يراه من تقويم فني على ضوء الأسس والاعتبارات النقدية المرعية لدى النقاد والأدباء والبلاغيين .

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٢٨٠ ؛ وقد عقد لذلك الخطيب البغدادي بابًا هو (باب في اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة) .

و - مرعاة النسخة المتخذه أصلاً واحترامها ولا سيما إذا كانت بخط المؤلف ، أو نسخة غالية على ضوء ما سبق ذكره في التصحيح أو التقويم مع دراسة الروايات المختلفة في ألفاظها وعباراتها دراسة متأنية للوصول إلى الصورة الصحيحة منها ، واجتناب الوقوع في الخلط بين الروايات على غير أساس علمي ، ولا مانع من أن يبوح المحقق في الهامش بما يعن له حول الروايات دون المساس بها في المتن على النحو الذي أشرت إليه في الفقرات السابقة .

ز - الانتباه إلى ما يوجد في بعض النسخ من رموز للتصحيح مثل علامة (صح) ولا يؤخذ بها على ظاهرها دون تأكد من مصدرها هل هو المؤلف ، أو أحد العلماء ، أو أحد النساخ ، ولكل من هؤلاء اعتبار ، وقد تهديه الدراسة لمثل هذه الظاهرة إلى وجود خطأ فيما كتب عليه علامة (صح) ولا سيما في مجال الضبط بالشكل مع أن هذه العلامة مما أقره العلماء دلالة على التصحيح.

ح - وفي نهاية الحديث عن مرحلة التصحيح والتصويب ، أو التقويم من الطريف أن نورد التشبيه الذي ذكره صاحب كتاب (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) لبيان حال الناقد والمصحح مع ما يريد تصحيحه وتحقيقه من النصوص حين قال (فنشبه النص المغلوط الذي تتفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هي أن يتحقق : هل يكون المريض مريضًا في الأصل؟ أي إننا إذا وجدنا نصّاً صعبًا لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك يجب على الطبيب أن يعين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ في غير الموضع الذي يصعب فهمه ، كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد في عضو آخر غير العضو المريض ، ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك

الناقد يجتهد في استخراج جنس الخطأ ، أي يجتهد في استخراج ما كان يتوقع أن يوجد في النص مكان الموجود في روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض فيصف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ، ويتجنب في سبيل ذلك كل تحكم واستبداد)[1] .

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر ص٨٧.

المبحث الخامس

التعليقات وتخريج النصوص

التعليق على المخطوطات ، وتخريج نصوصها من الأمور التي لها قيمتها وأهميتها في مجال التحقيق ولا غنى عنها ؛ ذلك لأن تراثنا المخطوط على اختلاف أشكاله وفنونه وعلومه يشتمل على معارف وعلوم عديدة وغزيرة ، ولابد أن يمر معنا ما يحتاج منها إلى مزيد إيضاح وتجلية ، أو إضافة أو تخريج وتوثيق ، وتصويب ، مما يقرب النص المحقق إلى قرائه ، ويكشف لهم عما قد يعتوره من غموض في مسائله وألفاظه ومصطلحاته ، ويزيدهم ثقة واطمئنانًا بما اشتمل عليه من نصوص وشواهد ، وأقوال اجتهد المحقق في توثيقها وتخريجها .

وقد عني علماؤنا السابقون بظاهرة التعليق على الكتب المخطوطة ، ووضع الحواشي على جنباتها ، وأشار علماء مصطلح الحديث إلى إرشادات وضوابط حول ما يلحق الكتب من الحواشي ، ومن هؤلاء أبو الفضل عياض بن موسى صاحب كتاب الإلماع في باب التخريج والإلحاق للنقص حيث ذكر « أن ما يكتب في الطرر والحواشي من تنبيه أو تفسير أو اختلاف ضبط لا يجب أن توضع له علامة التخريج والإلحاق تجنبًا لحدوث اللبس بين ما هو في الأصل وبين ما هو في الحاشية ، وتكون علامة التخريج مقصورة على الساقط من الأصل نفسه »[1] ويضع الشيخ عبدالباسط العلموي بين أيدينا تصوراً مناسبًا متوازيًا لما ينبغي العناية به من التعليقات حين قال « ولا بأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ، ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة التخريج بالهندي

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص١٦٤ .

مثلاً ، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (جـ) ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل تنبيه على إشكال، أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ، ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب»[1] .

ويقف المحققون على طرفي نقيض فيما يتصل بالتعليقات على المخطوطات، وتخريج ما يرد فيها من أحاديث ونصوص فقهية أو تاريخية أو أدبية أو شعرية ، فمنهم من يبالغ فيسهب إسهابًا واضحًا بالتعليق على كل كبيرة وصغيرة ترد في المخطوطة ولا يغادر شاردة ولا واردة من ذلك دون تمييز بين ما هو مفيد وتدعو إليه الحاجة وما لا فائدة من ذكره إلى درجة يكاد يصعب معها تلمس النص المحقق في وسط ذلك الركام من التعليقات التي قد تتجاوز صفحة أو أكثر في التعليق على سطر أو أقل من المخطوطة، وكثيراً ما تكون تلك التعليقات مجرد نقل من المصادر رغبة في الاستكثار والتظاهر بسعة الاطلاع . وربما لا تجد فيها شيئًا مما يدل على شخصية المحقق العلمية ، ومثل هذا الصنيع لا شك أنه سيكون على حساب تحرير النص وتقويمه من التصحيفات والتحريفات ، وما يعتوره من نقص أو زيادة، وما يحتاجه من جهد علمي يصل به إلى الصورة الصحيحة التي انتهى إليها المؤلف على ضوء الأسس العلمية التي هي من صميم عملية التحقيق[2] ، ويقف في الطرف الآخر بعض المحققين والمشتغلين بالتحقيق الذين يهملون خدمة النص بما يحتاجه من التعليقات والتخريج للنصوص ، وإلقاء الضوء على بعض الأعلام، وما يشكل من النص في حدود القصد والاعتدال، وذلك بشرح كلمة غامضة، والتعريف ببعض المصطلحات والمواضع والبلدان، وعزو رأي أو نقل إلى مصادره، أو الإشارة إلى بعض المصادر التي عالجت مسألة قصّر في عرضها المؤلف أو

---

(١) المعيد في أدب المفيد والمستفيد ص١٣٩ .

(٢) انظر اقتراح صلاح الدين المنجد لمن يميل إلى التوسع في التعليقات ، وذلك في الفقرة القادمة تحت رقم ١٤.

الترجمة لبعض الأعلام من المجاهيل أو من في حكمهم بإيجار ، وبتخريج حديث من كتب السنة المعتمدة ، وعزو آية قرآنية إلى مكانها في المصحف ، أو بتخريج خبر تاريخي أو مثل أو شعر من مصادره المعتمدة ، ولا جرم أن تحرير النص وتقويمه وتصحيحه يستلزم التعليق عليه بما يخدم هذه الغاية حتي يخرج النص صحيحًا مبرأ من التصحيف والتحريف ، واضحًا لا غموض فيه ولا إبهام، ولابد من الإشارة إلى أن التعليق الذي نعنيه هنا هو الذي نهدف منه إلى تجلية النص ، وإيضاح ما قد يعتوره من غموض وأوهام بما يقربه من القارئ و يعينه على استجلاء دقائقه، وما يرد فيه من أمور تحتاج إلى بيان وتفسير وتعريف على النحو الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل ، وهناك تعليقات تتجه إلى تقويم النص وتصحيحه وضبطه وتحقيق فروق النسخ وإثبات المناسب منها ، وهي أمور لها شأن آخر سبق أن تناولتها بالتفصيل أيضًا(١) . على أن هذين الأمرين من التعليق يتآزران ويكمل بعضهما البعض في محاولة الوصول بالنص المحقق إلى الصورة التي أرادها مؤلفه أو قريبًا منها ، ويعملان معًا على إخراج النص موثقًا واضح المعالم تسهل الإفادة منه إلى حد كبير ، وينبغي ألاّ يغيب عن هذه التعليقات اجتهاد المحقق أو رأي مفيد له حول بعض قضايا الكتاب ومسائله ، وأن يكون حسه العلمي حاضراً لوضع ما يناسب النص من التعليقات فيما هو منقول من المصادر حتى تبرز شخصيته العلمية من خلال ما يورده، ويستفاد مما حلى به حواشي التحقيق من تعليقات لا إسراف فيها ودون توسع يخرج بنا إلى ما يعد شرحًا للنص وحاشية عليه ، وهو أمر ليس التحقيق مجاله بل له شأن آخر .

أما ما يصنعه بعض المشتغلين بالتحقيق وكثير من طلاب الدراسات العليا الذين يقحمون أنفسهم في هذا المضمار من حيث إشغال هوامش التحقيق بالتعليقات والنقول الكثيرة التي لا تدعو الحاجة إليها فالفائدة من عملهم

(١) تم ذلك فيما سبق من الحديث عن مرحلة المقابلة، ومرحلة التصحيح .

محدودة بالصورة التي عرفناها ، ويبدو أن بعضهم لا يفرق بين ما تقتضيه أصول التحقيق من التعليقات أو يكمل عمل التحقيق منها وبين الشرح[1] ، ومن المفيد هنا أن أعرض بشيء من التفصيل لبعض المعالم التي ينبغي مراعاتها في قضية التعليق على المخطوطة وتخريج نصوصها على ضوء من المنهج الأمثل والرؤية العلمية التي يسر الله الوصول إليها من خلال الخبرة والممارسة في مجال المخطوطات وتحقيقها ، ومن الاطلاع الواسع في هذا الباب. وبعض ما أذكره شوارد قدح بها الذهن لم أقف عليها عند غيري ، آمل أن يكون لها حظ من الصواب والتوفيق ، ويتجلى ذلك كله فيما يأتي :

١ - عزو آيات القرآن إلى المصحف والتعليق عليها :

إذا وردت آيات من كتاب الله في النص المحقق فلابد من الإشارة في هامش التحقيق إلى اسم السورة ورقم الآية في المصحف ، وإذا كانت بعض الآيات تحتاج إلى تفسير فيقتصر على ما يناسب المقام الذي جاءت الآية في سياقه من كتب التفسير المعتمدة كتفسير الطبري ، والقرطبي ، والبغوي ، وابن عطية ، وابن الجوزي ، والحافظ ابن كثير وغيرهم ، على سبيل الاختصار ، ويمكن الإحالة على هذه المصادر لمن أراد التوسع بأن يقال مثلا (انظر مزيداً من التفسير في جامع البيان للقرطبي ص... حـ...) وربما يحتاج الأمر إلى التعليق

---

(١) من النماذج العجيبة في التعليق على المخطوطات ما نجده في تحقيق أحمد معبد عبدالكريم لكتاب (النفح الشذي في شرح جامع الترمذي) لأبي الفتح محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس ، حيث علق تعليقًا طويلاً وصل إلى ٩٢ صفحة من الصفحة ٦٩٨ - ٧٩٠ ، وذلك حينما ورد ذكر محمد ابن إسحاق إذ أفاض المحقق في ترجمته وبيان حالة ، ويظهر أن له دراسة عنه أراد أن يفرغها في تحقيقه لكتاب المذكور ، ومن ذلك أيضًا ما يبدو في تحقيق فتح الله محمد غازي الصباغ لكتاب (تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال) لأبي بكر البلاطسي . صدر عن دار الوفاء بالمنصورة عام ١٤٠٩هـ، ومن يطلع على صنيع المحقق يرى عجبًا حيث لم يغادر صغيرة ولا كبيرة ، ولا شاردة وواردة إلا وأسهب في التعليق عليها حتى عنوان الكتاب راح يشرحه كلمة كلمة ، وشرح لفظة المقدمة والبسملة .

على بعض القراءات القرآنية بالقدر الذي يوضح نوع القراءة هل هي من القراءات المتواترة أم من غيرها وما الوجه فيها بشيء من الإيجاز، وحينما يقتضي المقام مثل هذا التعليق، والعمدة في ذلك كتب القراءات والتفسير المعتمدة .

٢ - نهج تخريج الأحاديث :

تخريج الأحاديث النبوية أمر لابد منه للمحقق ، وللتخريج مناهج معلومة عند علماء أصول الحديث ينبغي للمحقق مراعاتها في هذا الصدد من حيث العزو إلى المصادر المعتمدة عند المحدثين ، ودراسة السند والحكم على الحديث صحة وضعفًا وحسنًا ووضعًا وسواه مما هو مقرر عند علماء هذا الفن ، ويقتضي المنهج الأمثل أن يُقتصر في التخريج على الكتب والمصادر المعتمدة للأحاديث النبوية من صحاح ومسانيد وسنن ومعاجم وأجزاء وغيرها من مصادر الحديث التي تكون جارية على الروايات المسندة ، وتُخرّج الأحاديث من هذه المصادر حسب أهميتها ومكانتها من حيث الصحة والتدرج التاريخي، فإذا ورد الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فحسب المحقق ما جاء فيهما ، ولا حاجة للرجوع إلى غيرهما إلاّ إذا اقتضت الضرورة مقارنة رواية كتابه الذي يحققه بما ورد في غير الصحيحين مما يوضح جانبًا من جوانب الرواية أو يفسرها ، ومن الملاحظ أن بعض المحققين يسرف في الاستكثار من ذكر المصادر التي ورد فيها الحديث دون مراعاة لأهميتها وقيمتها في التخريج حتى أن بعضهم ربما ذكر ضمن مصادر التخريج مؤلفات لمعاصرين أو لا تمت إلى الحديث بصلة كأن يعزو بعضهم الحديث إلى بعض كتب الأدب كالعقد الفريد لابن عبد ربه أو البيان والتبيين للجاحظ ، ويهمل بعضهم الغاية من التخريج وهي تبيان درجة الحديث من حيث الصحة وعدمها على ضوء القواعد المقررة عند علماء أصول الحديث الجرح والتعديل ، وعن علم راسخ ودراية واسعة بأسرار هذا الفن وأصوله .

بعيداً عما يعمد إليه البعض من تتبع رجال السند فرداً فرداً والترجمة الموسعة لهم بنقل ما يوجد في كتب الرجال والتراجم دون تمحيص واختيار ومراعاة لما تدعو الحاجة إليه ، والنهج الأمثل في تحقيق رجال السند يقتضي الاكتفاء بإلقاء الضوء على بعضهم ممن يتوقف عليهم بيان درجة الحديث، ويقتضي الأمر بيان ما قيل فيهم من جرح وتعديل لدى الأئمة الموثوق بهم والحاجة ماسة لتخريج الأحاديث وبيان حالها ولا سيما في كتب الزهد والرقائق وفضائل الأعمال ، والكتب التاريخية والأدبية والوعظية والصوفية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولعلمائنا الأوائل تراث لا نظير له في هذا المجال حيث وضعوا قواعد دقيقة، وصنفوا كتبًا ومؤلفات جليلة تيسر سبل الوصول إلى الطريق السوي لعزو الأحاديث وتخريجها من مظانها وتكشف النقاب عما هو صحيح منها مما تشوبه شوائب من ضعف أو صنع أو خلافه[1] وقد تحتاج بعض الأحاديث إلى بيان وإيضاح لما تشتمل عليه من مقاصد فيكتفى هنا من التعليق بالقدر الذي يزيل إشكالاً أو لبسًا، وإذا كان المقام يحتاج إلى مزيد من البسط في حديث تناولته كتب شروح الحديث فيمكن الإحالة إليها ليراجعها من يريد الاستزادة بدلاً من إثقال حواشي الكتاب بنقول يمكن الرجوع إليها في مظانها .

٣ - توثيق النقول وأقوال العلماء :

توثيق النقول وأقوال العلماء والأئمة التي يوردها المؤلف بعزوها وإرجاعها إلى مصادرها الأصيلة في كل علم وفن ، ويتوخى المحقق في ذلك التدرج التاريخي لهذه المصادر فإذا وجدنا قولاً للشافعي لابد أن نتلمسه أولاً في كتب الشافعي نفسه ، ثم في كتب تلاميذه إن لم نجد القول في كتبه ، ومثل ذلك إذا وجدنا قولاً لسيبويه فينبغي أن نتوجه أولاً إلى الكتاب ، ثم إذا لم نجده نواصل

---

(١) لعبدالموجود محمد عبداللطيف كتاب في هذا الباب عنوانه (كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام) وكذلك لمحمود الطحان كتاب (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) وسيأتي في الملحق ذكر بعض المصادر المساعدة في هذا الباب .

البحث عنه في كتب النحاة المعاصرين له ، ثم من جاء بعدهم ، وهكذا نتدرج من المنبع الأول إلى الذي يليه حسب التدرج التاريخي ، ولابد هنا من تحديد المواضع التي ينقل فيها المؤلف أقوال غيره من العلماء بالتعرف على بداية النقل وآخره ، وتبدو الحاجة إلى ذلك ماسة عند بعض العلماء الذين ينقلون كثيراً عن غيرهم دون عزو بحيث يصعب التمييز بين ما هو للمؤلف وما هو منقول وهناك عبارات يذكرها بعض المؤلفين مثل (وقال ، وذكر ، ووجدت بخط فلان، وانتهى ، وهذا آخر كلامه، ونحو ذلك) وهذه العبارات وإن لم تكن عزواً صريحًا محدداً إلاّ أنها توحي ببداية النقل ونهايته ، ولا شك أن في تحديد مواضع النقول وإرجاعها إلى مصادرها شيئًا من الصعوبة ، ويحتاج هذا الصنيع إلى دراية المحقق وسعة اطلاعه ، وهو ما يحتاجه أيضًا إذا كان الكتاب محتويًا على نقول متنوعة تشمل فنونًا وعلومًا عديدة ، وسيأتي إيضاح ذلك وبيانه بالتفصيل في الفقرات القادمة ولتوثيق النقول معالم نلقي الضوء عليها فيما يأتي :

(أ) أن بعض المؤلفين قد يعزو ما ينقله إلى قائله دون أن يشير إلى المصدر الذي أخذ عنه، كأن يقول أحدهم : قال : ابن حجر ، أو قال الذهبي ، أو قال ابن جني دون أن يحدد كتابًا معينًا من كتبهم ، وهو النهج الذي يسير عليه معظم القدامى من المصنفين ، ويقتضي هذا الموقف الشيء الكثير من الخبرة والدراية وسعة الاطلاع ، ولابد لنا من التعرف على القائل هل هو من المؤلفين ، وما مؤلفاته أو أنه من العلماء الذين تتناقل المصادر والمؤلفات أقوالهم وليس لهم مؤلفات ثم ما توجهه العلمي هل هو مفسر أو محدث أو فقيه أو عالم لغة، أو غير ذلك ثم ما طبيعة النص المنقول هل هو في التفسير أو في الحديث أو في الفقه أو غير ذلك من العلوم ، ولا شك أن معرفة مثل هذه الأمور ، والوصول إلى إجابة عن هذه التساؤلات سيعين كثيراً على تحديد دائرة البحث في المصادر التي هي مظنة النقل ، فإذا ما ورد معنا نقل معزو إلى جلال الدين السيوطي

مثلاً وهو عالم موسوعي نظرنا إلى موضوع النقل ، فإذا كان في النحو واللغة بحثنا عنه في كتابه النحوي الأشباه والنظائر أو همع الهوامع ، أو في كتابه «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» وإذا كان في أصول الحديث بحثنا في كتابه (تدريب الرواي) وهكذا في بقية كتبه حسب تخصصها وموضوع النقل ، ولا يقتصر البحث في كتاب واحد بل ربما احتاج الأمر إلى مراجعة أكثر من كتاب للمؤلف في الفن الواحد ، وإذا لم يكن صاحب القول المراد توثيقه من المؤلفين فيحتاج البحث عنه إلى مزيد من الجهد في الرجوع إلى المصادر التي تدور حول موضوع الكتاب الذي نحققه مع مراعاة ما سبقت الإشارة إليه من أمور تساعد على تحديد دائرة البحث والتعرف على المصادر التي هي مظنة وجود القول فيهـا.

(ب) يورد بعض المؤلفين أقوالاً واقتباسات دون عزوها إلى قائلها[1] وصاحبها ، وإنما يوردونها مصدرة ببعض العبارات المبهمة نحو : وقيل ، وقال بعض العلماء أو الفقهاء أو الشعراء ، وسمعت من يقول ، وذكر بعضهم ، وغير ذلك من العبارات الموحية بوجود كلام منقول أو مستشهد به، وقد تكون بداية النقل محددة في بعض المواطن بمثل هذه العبارات ، ولكن نهايته غير محددة، ويتطلب ذلك مزيداً من عناية المحقق وسعة اطلاعه للوصول إلى صاحب القول والمصدر الذي يمكن توثيقه منه، ويعين في ذلك ما سبق ذكره في الفقرة رقم (٣) وفقرة (أ) إلى جانب التعرف ابتداء على نهج مؤلف الكتاب الذي نعمل على تحقيقه في استخدام المصادر ، وما مصادره في كتابه ، وحول أي العلوم تدور، وقد يصادف أن بعض المؤلفين يكرر إيراد النص المنقول نفسه أكثر من

(١) هناك عدد ليس بالقليل من المؤلفين القدامى لا يغفلون عن ذكر مصادرهم في مقدمة كتبهم أو في ثناياها كما فعل ابن فارس في مقدمة كتابه المقاييس وابن منظور في لسان العرب والسيوطي في جل تصانيفه ونراه يقول في المزهر (ولذلك لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفًا إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبينًا كتابه الذي ذكره فيه) المزهر (٢/٣١٩).

مرة في مواضع من كتابه ، وربما عزاه إلى قائله ومصدره في واحد منها وأهمل ذلك في الباقي اعتماداً على ما سبق فيؤخذ هذا الأمر في الحسبان من خلال دراسة مصادر الكتاب وطرائقه في النقل حيث يمكن الإفادة من ذلك في الوصول إلى قائل النص ومصدره . على أن بعض المؤلفين القدامى ربما اعتمد على كتاب وثيق الصلة بموضوع كتابه، أو في الموضوع نفسه فيكثر النقل عنه مشيراً إلى من ينقل عنهم من العلماء مع التنويه بمصدر النقل ، وفي مثل هذه الحالة يصبح من اليسير على المحقق أن يصل إلى النص المنقول في مصادره المحددة ، وقد يكون المؤلف ممن درج على النقل والأخذ من غيره دون إشارة أو عزو أو دلالة على النقل كما صنع الخطيب التبريزي في شرحه لحماسة أبي تمام حيث اعتمد على شرح المرزوقي للحماسة وأخذ عنه الشيء الكثير دون التصريح باسمه إلا فيما ندر ؛ بل إنه في بعض الأحيان قد يلجأ إلى شيء من التصرف في نص المرزوقي إما بالتقديم والتأخير وإما بتحويل صيغة التكلم في نص المرزوقي إلى صيغة المبني للمجهول ، وإما بنقل نص المرزوقي مع إغفال التصريح باسمه في صدر الكلام ، والتصريح به في آخره ، وقد يدمج ما يأخذه عن المرزوقي في ضمن ما يأتي به هو من إيضاح المعنى مع شيء من التصرف بالحذف[1] ، وفي مثل هذه الحالة يحتاج الموقف إلى مزيد من العناية لاكتشاف مواطن الأخذ بمراعاة بعض ما عرفناه في الفقرتين السابقتين لهذه الفقرة مما يتعلق بالنصوص التي تنقل بدون عزو لأصحابها ومصادرها بالإضافة إلى مقارنة نص الكتاب بما يدور في موضوعه من مصنفات سابقة لمؤلفه أو معاصرة له ، ويسهل اكتشاف الأخذ إذا كان المؤلف مركزاً على كتاب بعينه يأخذ منه كثيراً على أن يكون هذا الكتاب متوافراً وليس مفقوداً كما صنع التبريزي مع المرزوقي فيما سبق إيضاحه .

---

(١) انظر في ذلك كله شرح الحماسة للتبريزي (١/٨٥) (٣/٢٩٣) (٣/١٥٥) (١/١٩٢) وانظر ما يقابله من شرح المرزوقي (١/٨٧ ، ٨٨) (١/١٦٣) (٣/١٣٤٦) (٢/١١٥٨) (١/٤٥٧) (١/١٩٨) .

(جـ) درج بعض المؤلفين على نقل النصوص من المصادر التي يرجع إليها نقلاً دقيقًا بلفظه وعباراته وحروفه دون أن يتصرف فيها زيادة أو نقصًا ، وفي مثل هذه الحالة يراعى ما سبق ذكره من الإشارة إلى مكان النص ومصدره والاكتفاء بذلك ، أما إذا كان المؤلف ممن يتصرف في نقل النصوص، ويبدل ويغير في ألفاظها وعباراتها أو يسوقها بالمعنى أو ينقص منها أو يزيد فيها فهنا يتطلب الأمر من المحقق ألاَّ يكتفي بمجرد الإشارة إلى مكان النص من المصدر الذي ورد فيه بل يقتضي المنهج الأمثل أن يورد النص في الهامش كما جاء في مصدره حتى يتسنى للمطلع أو الباحث أن يقارن بين النص الأصلي وما طرأ عليه من تصرف في صنيع المؤلف الذي يباشر تحقيق كتابه ، الى جانب ما يكون في ذلك من فائدة ربما أخل بها المؤلف في إيراده النقل بالتصرف ، وربما يلجأ بعض المؤلفين إلى التصرف فيما ينقله لغرض ما ، ويكون من المفيد الإفصاح عنه إذا تم إدراكه .

٤ - ترجمة الأعلام :

الترجمة للأعلام الذين يرد ذكرهم في النص ترجمة موجزة لا تتجاوز خمسة أسطر يركز فيها على أبرز جوانب حياة العلم كذكر اسمه كاملاً مع كنيته ولقبه، وذكر تاريخ مولده ووفاته ، وبعض مؤلفاته ، إلى جانب إلمامة خاطفة عن أبرز ما يتميز به ، ثم نشير إلى أهم المصادر التي ترجمت له بحيث لا تتجاوز خمسة مصادر رئيسة ، وما يأتي بعد ذلك فغالبًا ما يكون من المصادر الفضلة أو المتأخرة التي تنقل عن المصادر الرئيسة التي اعتمدت عليها في حاشيتك مما يقلل أهمية ذكرها والإشارة إليها ، والباب إنما يكون مفتوحًا في هذا الصدد لكل مصدر أصيل يضيف جديداً على ما بين يديك من المصادر ، ويقتضي النهج الأمثل في هذا المجال أن يكون التركيز منصبّاً على الأعلام المغمورين ومن لم تستفض شهرتهم ، والتغاضي عن التعريف بالأعلام المشهورين شهرة

مستفيضة بخلاف ما يصنعه بعض شداة التحقيق الذين يتصيدون الأعلام ويتوسعون في الترجمة لكل علم يرد في النص ، ويسترسلون في الترجمة، ويستكثرون من ذكر المصادر والمراجع بما لا تدعو الحاجة إليه من جهة ولا يشفي الغليل من جهة أخرى ، ويلاحظ أن بعض الذين يحققون كتب الأحاديث النبوية المسندة يسيرون على هذا النهج من التوسع في ترجمة رواة الأحاديث حتى تصبح الحواشي نسخة من تهذيب التهذيب ، أو ميزان الاعتدال ، أو الجرح والتعديل لابن أبو حاتم ، أو الثقات لابن حبان ومثل هؤلاء الرواة كان بإمكان المحقق أن يكتفي بالإشارة إليهم في أثناء تخريج الحديث وتحقيق سنده في حدود ما يتعلق بهذا العمل من بيان مكانة الراوي جرحًا وتعديلاً إذا اقتضى الأمر ذلك .

وربما عمد البعض إلى ترجمة أعلام طبقت شهرتهم الآفاق كالخلفاء الراشدين وغيرهم من المشاهير في حين قد يهمل التعريف بالمغمورين الذين يحتاج التعريف بهم إلى شيء من العناء والدراية في البحث ، وإذا أردنا التجاوز بالنسبة للأعلام المشهورين فيمكن أن نقتصر في التعريف بهم على لفت نظر القارئ إلى بعض المصادر التي تتحدث عنهم ، وقد يرد معنا في بعض المخطوطات أعلام لم يذكرهم المؤلف إلا بما لهم من لقب أو كنية أو شهرة أو نسبة إلى بلد ، أو يقتصر على الاسم الأول دون أن يذكر الاسم كاملاً ، وهذا المسلك مظنة للبس والتشابه وما أكثره في الألقاب والكنى ، فثمت أكثر من علم يعرف بابن تيمية ، أو بابن الأثير ، أو ابن رشد ، ونجد عدداً من الأعلام يكنى بأبي عمرو وأبي الفضل وأبي حيان ونحو ذلك ، وهنا يقتضي التعريف بهذه الأعلام شيء من الأناة والدراية إذ لابد من التأمل أولاً في السياق الذي ورد فيه العلم هل ورد ذكره عرضًا أو لمناسبة ، وما نوع هذه المناسبة هل هي قول له ، أو رأي يستشهد به المؤلف ، وإذا كان له شيء من ذلك ففي أي مجال من مجالات العلم يصنف قوله هل يصنف في التفسير أو في الحديث أو الفقه

أو النحو أو غير ذلك من العلوم ، وهذا التحديد يضيق دائرة البحث ؛ ذلك لأننا حين نعرف المناسبة التي ورد في سياقها العلم ، ومجال القول الذي أسند إليه يمكننا أن نحصر البحث فيمن يحمل اللقب أو الكنية ممن عرف بالتفسير أو عرف بالحديث أو الفقه وغيرها من العلوم ، فمثلاً نعرف أكثر من علم يلقب بابن الأثير فإذا ورد عندنا في المخطوطة قال : ابن الأثير ، ينظر في مجال هذا القول فإذا كان في الحديث يتبادر إلى ذهننا ابن الأثير المحدث وهو الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ وصاحب كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول ، وهكذا إذا كان القول في الأدب والبلاغة فيتبادر إلى الذهن ضياء الدين أبو الفتح نصر الدين بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٧ وإذا كان مجال القول في التاريخ فيتبادر إلى الذهن ابن الأثير المؤرخ صاحب كتاب الكامل في التاريخ وهو عز الدين أبو الحسن على بن محمد المتوفى سنة ٦٣٠، ومعرفة طبيعة موضوع الكتاب الذي يراد تحقيقه ربما تعين على تحديد هوية العلم المراد حين يكون الاشتراك في اللقب أو الكنية بين فقيه ومحدث ونحوي ، فإذا كان الكتاب في النحو وكذلك القول المسند لصاحب اللقب أو الكنية فالغالب أن يكون المراد هو النحوي ، ويمكن الجزم بذلك إذا لم يكن هناك أكثر من نحوي يشترك معه .

وربما يساعد على إماطة اللبس والإبهام في هذا الصدد تلمس بعض القرائن، فقد يذكر العلم الذي يحتمل اللبس بلقبه وكنيته وإلى جواره ما يشعر بروايته عن شيخ له ذكر اسمه صريحًا نحو (ذكر أبو بشر عن شيخه الخليل بن أحمد كذا ...) ويقتضي ذلك أن نبحث في ترجمة من يكنى بأبي بشر ، وننظر من منهم شيخه الخليل بن أحمد وعندها يترجح لدينا أن أبا بشر هو إمام النحو المعروف بسيبويه ، وقد يتم ذلك عن طريق ما يسند إليه من مؤلفاته . كأنْ

يقال (أورد أبو حيان في البحر المحيط) وهنا نعرف المراد بذلك هو أبو حيان النحوي المفسر الذي له كتاب البحر المحيط ، وليس الأديب الكاتب أبا حيان التوحيدي أو كأن يقال (ذكر الجرجاني في كتابه الوساطة بين المتنبي وخصومه) حيث يتبادر إلى الذهن أن المقصود هنا هو القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني المتوفى سنة ٣٩٢ ، وليس إمام البلاغة عبدالقاهر الجرجاني صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، وهناك قرائن أخرى يمكن أن يدركها المحقق بفطنته وثقافته وسعة اطلاعه ودرايته بمسالك القول ومخارجه ومداخله عند العلماء مما يساعد على التقدير الأولي إن لم يكن النهائي في تحديد هوية العلم الذي نريد معرفة اسمه على وجه التحديد .

على أن العلماء المسلمين قد أبدعوا فيما صنفوه من كتب التراجم والرجال التي شملوا بها تراجم الأعلام في كل فن وعلم واتجاه يلبي حاجة المحدث والعالم والمؤرخ، ومن بين ما صنفوا كتب نسترشد بها فيما هو مظنة اللبس والإبهام والإيهام من الأعلام ، ومن أشهرها كتاب (الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب) للأمير علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا المتوفى سنة (٤٧٥) ، وكتاب تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ .

وكتاب (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط) لابن القيسراني محمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٠٧، وكتاب المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب للذهبي المتوفى ٧٤٨ ، وكتاب تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ ، والمؤتلف والمختلف لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٨٠ .

٥ - التعريف بالمواضع والأماكن والبلدان :

ويقتصر على التعريف بالمغمور منها ، ويهمل المشهور مثل مكة والمدينة والقاهرة ودمشق ونحوها ، ويكون التعريف مختصراً لا يتجاوز ثلاثة أسطر يُركز فيها على أبرز ما يحدد معالم الموضع والبلد من خلال معاجم البلدان وكتب الجغرافيا القديمة والحديثة ، ويراعى في ذلك التحديد الحديث للموضع أو البلد بحسب الواقع اليوم لا كما يصنع بعض المشتغلين بالتحقيق الذين يقتصرون على التحديد الذي يرد في معاجم البلدان القديمة لمواضع وأماكن موجودة في أيامنا ضمن نطاق بعض الدول المعروفة ، وغالبًا ما يكون التحديد غير دقيق بل عائم لا يشفي غليلاً ، فمثلاً نجد ياقوت الحموي في القرن السابع الهجري يقول عن الطائف المدينة المعروفة «هي على مسيرة يوم للطالع من مكة، ونصف يوم للهابط إلى مكة »[١] ومثل هذا التحديد هل هو دقيق بالنسبة لعصرنا الحاضر ، وكذلك الشأن قوله عن سمرقند «بلد معروف من أبنية ذي القرنين ، وهي قصبة الصُّغد مبنية على جنوبي وادي الصغد »[٢] في حين أن بإمكاننا تعريفها اليوم بقولنا «هي مدينة تابعة لجمهورية أزبكستان المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي ونحو ذلك ، وهكذا ينبغي ألاّ تغيب عنا في التعريف بالمواضع والبلدان مراعاة التحديد الدقيق بحسب مواقعها في العصر الحاضر مستعينين إلى جانب معاجم البلدان بكتب الجغرافيا الحديثة ، ولابد من التنبّه في التعريف بالمواضع والبلدان لما يشتبه من أسمائها حتى لا نقع في الخلط عند تحديدها إذ إن بعض المواضع والبلدان قد يحمل اسمًا واحداً وهي في مواطن متعددة. كالبصرة المعروفة في العراق حيث يوجد أيضًا مدينة تحمل هذا الاسم نفسه في المغرب بين طنجة وفاس[٣] ، ويمكن الاستعانة في معرفة ذلك

---

(١) انظر معجم البلدان (٤/٨) .

(٢) المصدر السابق (٣/٢٤٦) .

(٣) انظر الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ص١٠٥ ، ١٠٨ .

بمراعاة سياق النص الذي ورد فيه اسم الموضع وما تحوطه من ملابسات إلى جانب الرجوع إلى معاجم البلدان وما ألف من كتب خاصة ببيان ما يشتبه من أسماء المواضع والبلدان مثل كتاب (المشترك وضعًا والمفترق صقعًا في أسماء البلدان) لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦[(١)] ، وربما اقتضى الأمر التعليق على أحد الأعلام المشهورة بما يحدد موضعه في الحاضر تحديداً دقيقًا ، أو يضيف عليه معلومة توضح أمراً في النص أو تقومه كأن يحدد الموضع أو البلد في النص تحديداً قاصراً أو غير دقيق أو فيه خطأ على أن مقياس الشهرة في ذلك هو معرفة أوساط المثقفين .

٦ - نهج تفسير الألفاظ التي تحتاج إلى تفسير :

قد ترد في المخطوطة التي نعمل على تحقيقها بعض الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى تفسير وذلك بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية المعتمدة. على أن نراعي اختيار المعنى المناسب للسياق الذي وردت فيه اللفظة من بين معانيها المتعددة في المعجم ، ويتم هذا الأمر بتدقيق النظر في السياق الذي وردت فيه اللفظة ، ثم التأمل في أوجه المعاني التي تدور اللفظة في إطارها. لاختيار ما يناسب السياق منها حتى لا نذهب في تفسيرها إلى وجه قد يؤدي إلى الخطأ والخلط على نحو ما نجده عند بعض المحققين ولا داعي لما يصنعه البعض من سرد كل أو جل ما ورد في المعجم من معاني واشتقاقات متنوعة حول اللفظة بدون حاجة تستدعي ذلك ، ولابد أن يكون اعتمادنا في تفسير الألفاظ على المعاجم المشهورة لأئمة اللغة بالدرجة الأولى ، ولا مانع من الاستعانة ببعض المعاجم الحديثة لبيان بعض المعاني أو الدلالات الحديثة لبعض الألفاظ التي لا تتوافر في المعاجم القديمة ، أو لم نجد لها معنًى مناسبًا ومن المجانبة للنهج الأمثل الاعتماد ابتداء وبدون ضرورة على المعاجم الحديثة أو المختصرة أو

---

(١) نشره وستنفلد سنة ١٨٤٦ .

المهذبة أو التي تم التصرف في أصولها القديمة بالترتيب والتغيير والتبديل ، وكيف نعتمد على المنجد ، أو المعجم الوسيط ، أو ترتيب القاموس للطاهر أحمد الزاوي مع وجود تهذيب اللغة للأزهري ، والصحاح للجوهري ، والجمهرة لابن دريد ، والمجمل ، ومقاييس اللغة لابن فارس والعباب للصاغاني ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس للفيروزآبادي ، وبعد اختيار التفسير المناسب من المعجم ينبغي أن نراعي عدم الاكتفاء بالإشارة إلى المادة اللغوية في الإحالة على المعجم كما يفعل البعض بل لابد من ذكر رقم الصفحة والمجلد لأن المادة قد تكون واسعة ذات معانٍ متعددة تستغرق أكثر من صفحة مما يحول دون الوصول إلى المعنى المراد بسهولة .

٧ - نهج التعريف بالمصطلحات :

التعريف بالمصطلحات العلمية التي قد ترد في النص المحقق أمر ذو أهمية بالغة في إيضاح النص وفهمه والإفادة منه ، وقد أكد علماؤنا الأوائل هذه الأهمية حين عنوا بدراسة المصطلحات وجمعها وتفسيرها، والتأليف فيما يكشف عن معانيها كالتهانوي في كتابه كشاف اصطلاحات الفنون الذي نبهنا فيه إلى ضرورة الوعي بالمصطلحات وتفسيرها، حين قال (إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة ، والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح فإن لكل علم اصطلاحًا إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً)[١] على أن هناك طريقين يمكن أن نسلكهما للتعليق على المصطلحات وتفسيرها. الأول منهما يتم بالرجوع إلى العلماء من أهل الاختصاص في العلم الذي يدور حوله المصطلح للتعرف على حقيقته، فإذا كان المصطلح في التفسير نرجع إلى أهل الاختصاص فيه، وهكذا إذا كان في الحديث أو الفقه أو غيرها من سائر العلوم، وكذلك الشأن في العلوم الطبيعية

(١) كشاف اصطلاحات الفنون (١/١) تحقيق لطفي عبدالبديع .

كالطب والصيدلة والحساب والجبر والهندسة والفلك وسواها حيث تدعو الحاجة للإفادة من ذوي الاختصاص فيها . والطريق الثاني يتمثل في الرجوع إلى المصادر التي تلتقى مع الكتاب الذي نحققه ، فإذا كان الكتاب في التفسير فقد نجد شرحًا لمصطلحاته في بعض كتب التفسير وعلوم القرآن ، ومثل ذلك إذا كان في الحديث فقد نجد ما نريد في الكتب التي تعنى بشرح الحديث أو تتناول علومه وأصوله ، وعلى هذا المنوال يجري العمل في العلوم الأخرى . ولابد من الرجوع أيضًا إلى المصادر التي تعنى بشرح المصطلحات العلمية قديمًا وحديثًا[1] . والملاحظ أن بعض المشتغلين بالتحقيق قد يسلك طريقًا يبتعد به عن المنهج الأمثل في هذا الصدد حيث يكتفي في تفسير ما يصادفه من مصطلحات بما يجده حولها من تفسير لغوي في بعض معاجم اللغة العربية التي يتناول بعضها المعنى اللغوي لبعض المصطلحات دون التطرق للمعنى الاصطلاحي المراد ، وهذا المسلك يعاني من قصور بيِّن لا يعفيه منه إلا سلوك الطريقين اللذين سبق الحديث عنهما في مستهل الكلام على تفسير المصطلحات، على أنه يمكن الإفادة من معاجم اللغة العربية في بيان المدلول أو المعنى اللغوي للمصطلح ، أما المعنى الاصطلاحي فغالبًا ما نفتقده فيها لكثير من المصطلحات العلمية التي تدور في فلك علوم عديدة ، وبخاصة ما يتعلق بالعلوم الطبيعية ، وإن وجد شيء فقد يكون حول بعض مصطلحات العلوم الشرعية واللغوية والأدبية، ولعل ذلك يعود إلى أن كثيراً من المصطلحات قد استحدث مع ظهور هذه العلوم وتطورها عبر العصور وفي فترة لاحقة لتدوين أصول المعاجم إلى جانب أن اللغويين القدامى خاصة قد لا يلتفتون إليها ولا يعنيهم أمرها، وربما تناول شيئًا منها بالتفسير بعض المتأخرين من شراح

(١) هناك مصادر عديدة عنيت بشرح المصطلحات العلمية في العصور السابقة مثل كشاف اصطلاحات الفنون ، والتعريفات للجرجاني ، والكليات لأبي البقاء ، أما في العصر الحديث فقد ظهرت معاجم عديدة تشرح مصطلحات العلوم الطبية والزراعية والهندسية والرياضية .

المعاجم وأصحاب الموسوعات اللغوية كالزبيدي في تاج العروس شرح كتاب القاموس .

وثم أمر لابد من التنبيه عليه فيما نحن بصدده من تفسير المصطلحات العلمية وشرحها وهو أن نراعي في ذلك إيجاد الصلة بين مفهوم المصطلح العلمي القديم وما يقابله في العلم الحديث ، ويتأكد ذلك على وجه الخصوص فيما يتصل بتفسير المصطلحات العلمية في مجال الطب والهندسة، والفلك والحساب والزراعة والصيدلة وغيرها .

٨ - نهج تخريج الشعر وتوثيقه :

إذا ورد في الكتاب المحقق شعر أو كان الكتاب في الشعر والأدب يتطلب الموقف من المحقق أن يخرج الأشعار ويعزوها إلى مصادرها المعتمدة، فإذا كان الشعر لواحد من الشعراء الذين وصلت إلينا دواوينهم اكتفينا بالعزو إلى ديوانه ولا ضرورة إلى الاستكثار من المصادر في مثل هذه الحالة إلاّ إذا اقتضى الأمر ذلك كأن يكون هناك خلاف في نسبة الأبيات، أو اختلاف في روايتها عندها يمكن الإشارة إلى المصادر التي جاء فيها شيء من هذا القبيل . على أن تكون عمدة المحقق في عزو الشعر وتخريجه على المصادر الأصلية في الشعر والأدب ودواوين الشعراء والمجاميع الشعرية ، وكتب الأدب الجامعة ، وكتب اللغة والنحو المعاجم، ويسرف البعض حينما يتوسع في عزو الشعر إلى مصادر بعيدة عن مجال الأدب والشعر أو مصادر لمؤلفين معاصرين يعزو إليها شعراً قديمًا بغية الاستكثار من المصادر ولابد أن يؤخذ في الحسبان عند تخريج الشعر أهمية المصادر وقيمتها وتدرجها التاريخي أخذاً بالأقدم فالأقدم . وإذا كنا بصدد تحقيق كتاب في الأدب والشعر فلابد من تدقيق النظر في القصائد والأبيات التي تتردد نسبتها لأكثر من شاعر ، أو يشك في نسبتها إليه لتحقيق النسبة ومحاولة الوصول إلى الرأي الراجح عن طريق النقد الفني

والظاهري والباطني ، ويقتضي ذلك دراية بأصول النقد الفني التي تعتمد على ذوق الناقد وخبرته الفنية وثقافته بأساليب الشعراء واتجاهاتهم الشعرية والفنية، ودراسة بيئة الشاعر وعصره والطوابع الشعرية والفنية لتلك البيئة وذلك العصر إلى جانب الدراية بأصول النقد المعتمد على دراسة الرواة ، ويمكن تطبيق ذلك على كتب الشعر القديمة من دواوين ومجاميع شعرية ، وكتب الأدب التي تعتمد على الرواية ، ويكون من المناسب هنا الإفادة من بعض ما قرره علماء أصول الحديث في نقد الرواية إلى حد لا يصل إلى درجة الصرامة والتشدد المطلوبين في مجال الحديث النبوي، ونقنع من ذلك بالتساهل المأثور عن الإمام أحمد بن حنبل في الأسانيد ورواية الأحاديث الضعيفة في مجال المواعظ والقصص وفضائل الأعمال وغير ذلك من الأمور التي لا تتصل بالأحكام الشرعية والعقيدة(١)، وقد يتطلب الموقف أن يقارن المحقق بين الروايات المتعددة للشعر في حدود معقولة تقتصر على أشهر الروايات المقبولة ولا سيما إذا كان الاختلاف في لفظة من ألفاظ البيت مع الأخذ في الحسبان ألا يكون هذا الاختلاف من قبيل الخطأ أو التصحيف والتحريف ، وينبغي التنبيه على ضرورة تقديم رواية الديوان على غيرها ولا سيما إذا كان الديوان موثقًا بالرواية ، ولابد أن نضع في الحسبان إمكانية التصحيف والتحريف في روايات بعض المصادر الأدبية مما قد يكشف النقاب عن حقيقة ما قد يوجد في روايات الشعر من اختلاف ، كما أن بعض الدواوين له أكثر من رواية فينبغي مراعاة ذلك كله ، وهذا باب واسع يحتاج إلى حديث طويل في مجال آخر .

ويقتضي تخريج الشعر أن يحاول المحقق الوصول إلى قائله إذا لم يكن مذكوراً في النص ، كما أن بعض المؤلفين قد يذكر جزءاً من البيت كالصدر أو العجز مما يدعو إلى ذكره كاملاً في الحاشية إلى جانب الإشارة إلى مصادره ومن

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٣ .

التزيّد ما يصنعه بعض المشتغلين بالتحقيق من سرد القصيدة أو تكملة الأبيات التي قد يكتفي منها المؤلف ببيت أو أكثر، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يقال: هذا البيت أو هذه الأبيات من قصيدة انظرها في حماسة أبي تمام ...، على أن بعض النصوص الشعرية قد نالت حظاً من العناية بالتخريج، فإذا وجد المحقق أن النص الشعري الذي بين يديه قد استوفى حقه من التخريج في بعض المصادر المحققة فلا داعي إلى تكرار ذلك عنده بل يكتفي بقوله (الأبيات في الأصمعيات.. وانظر التخريج هناك) وإذا كان التخريج في الأصمعيات مثلاً قاصراً وهناك مصادر ذات قيمة فات المحقق ذكرها فيمكن التعقيب على التخريج بقـولك (انظـر مصادر التخـريج في الأصمعيات إلى جـانب كذا وكذا...).

٩ - الموقف من أوهام المؤلفين وما لهم من آراء تستوجب النقد والتعليق :

قد تصادف المحقق بعض الأخطاء والأوهام فيما يسوقه المؤلف من نصوص أو ما له من تعقيبات واجتهادات وتحليل، أو فيما يبدو له من رأي ضعيف أو مرجوح، أو أقوال تتنافى مع العقيدة الصحيحة والقيم والأخلاق والنصوص الصريحة من الكتاب والسنة، وهنا يأتي دور نقد النص لبيان الوجه الصحيح والراجح استناداً إلى الأدلة والبراهين المقنعة، والمؤلف مهما يكن من أمر بشر وعرضة للخطأ والصواب ، ولا ينبغي التوسع في هذا الباب إلا بالقدر الذي يزيل الإشكال أو يصحح الوهم والخطأ ويكشف عن وجه الصواب والحق في المسألة ، وتلك مهمة صعبة وشاقة وعلى جانب كبير من الأهمية تتطلب بسطة في العلم وإلمامًا بموضوع الكتاب أو المسألة التي هي محل النقد، واطلاعًا واسعًا على المصادر المتعلقة بالكتاب ومسائله ، ونتطلع هنا أن يتم ذلك على أيدي المحققين المتمكنين في علمهم وخبرتهم بالتحقيق والحوار والنقاش على أساس علمي، بعيداً عن الأهواء والتجريح والتشهير والتعصب المذهبي

والشخصي، وليس لهم من هدف في ذلك سوى الوصول إلى الحق والصواب . وما أكثر الكتب التي لا تخلو من أوهام وأقوال تحتاج إلى نقد وتوجيه وتسديد أو إبطال ورد ، وفي المقابل مَا أكثر الذين يتصدون لأقوال العلماء ويتخبطون في انتقادها على غير أساس من علم ومعرفة ؛ بل كثيراً ما يصدرون عن جهل مطبق ، وتعصب بغيض ، وحب في الشهـرة ، ورغبة في ثلب العلماء والتطاول عليهم .

١٠ - التعليق على بعض عبارات المؤلف وأسلوبه :

يحتاج المحقق إلى أن يكون على دراية كافية بأسلوب المؤلف ونهجه في تأليف كتابه ، ويستدعي ذلك قراءة الكتاب بتؤدة وتأن ، وغالبًا ما تظهر فيه من خلال ذلك بعض المواطن التي تحتاج إلى وقفة وتعليق في الحاشية تميط اللثام عن عبارات غامضة بسبب التقديم والتأخير في بعض الألفاظ والكلمات، أو بسبب اضطراب في استعمال الضمائر ، أو بسبب الإيجاز المخل وهنا يتدخل المحقق في الحاشية بالقدر الذي يتناسب مع سياق المؤلف ويوضح ما قد يكون مستغلقًا منه .

١١ - الربط بين أجزاء النص :

تحتاج بعض النصوص المحققة في الحاشية إلى تعليقات تنظيمية تربط بين أجزائها وعناصرها ، فقد تمر عند المؤلف مسألة عارضة في موطن من كتابه ويمر بها سريعًا محيلاً إلى تفصيل القول فيها في موضع آخر سيأتي أو العكس ، ومن المفيد هنا أن يشير المحقق إلى مكان هذا الموضع من الكتاب في حاشية التحقيق ، ويجري ذلك على الأمور التي قد لاحظها المحقق على طبيعة ومنهج صاحب الكتاب الذي يعمل على تحقيقه مما يحتاج إلى تنبيه في الحاشية يؤدي إلى تنظيم وتنسيق لمادة الكتاب واتصال عناصره ومسائله وقضاياه بعضها ببعض .

١٢- الإفادة من الحواشي المسطرة على هوامش المخطوطات :

بعض المخطوطات لا تخلو من حواش وتعليقات في هوامشها ، وهي تمثل جانبًا مهمّاً في المخطوطة لا ينبغي إغفاله وإهماله كما يصنع بعض المشتغلين بالتحقيق؛ بل لابد من العناية به ودراسته، إذ ربما كانت هذه الحواشي والتعليقات متضمنة تصويبات أو إثبات سقط من المؤلف نفسه ، أو من أحد تلاميذه ، أو من بعض من اطلع عليها من العلماء ، وربما كانت هوامش وتعليقات مفيدة لبعض العلماء تلقي الضوء على مواطن من النص هي مثار استشكال واستفسار ، وقد أشرت فيما سبق إلى شيء من أساليب التعامل مع هذه الظاهرة . ومن المفيد على وجه العموم أن يحلي المحقق هوامش التحقيق بما يجده مفيداً من التعليقات التي ترد في هوامش المخطوطة مع الإشارة إلى ذلك بقوله (في هامش الأصل كذا ....) .

١٣ - الدقة والتحري وتوجيهات عامة حول التعليقات :

لابد من الالتزام في التعليقات بجانب الدقة والتحري بحيث لا تشتمل إلا على معلومات دقيقة وموثقة ومناسبة للغرض الذي سيقت من أجله ، وبالقدر الذي يقتضيه المقام وفي حدود القصد والاعتدال ، والبعد عن التوسع والبسط رغبة في الاستكثار من الحواشي التي لا تدعو الحاجة إليها ، وينبغي التركيز على ما يحتاج إلى تعليق مع بذل الجهد ومواصلة البحث عن الأمور والمسائل والقضايا النادرة التي لا يتم العثور عليها بسهولة لعدم توافرها إلا في مصادر محدودة أو نادرة سواء أكانت مطبوعة أم مخطوطة، ويتعجل بعض المشتغلين بالتحقيق في إطلاق العبارة المألوفة عند بعضهم وهي (لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر) ولابد من الاعتماد في التعليقات على المصادر الأصلية في كل علم وفن أي لا نأخذ بالمصدر الفرعي مع وجود الأصل ، ويراعى ترتيب مصادر التخريج والحواشي ترتيبًا تاريخيّاً بحسب تواريخ وفيات المؤلفين لما في

ذلك من فائدة كبيرة في دقة التوثيق ومعرفة تطور المعلومة وانتقالها من جيل إلى جيل ، وإذا كان مصدر التعليق مخطوطًا فينبغي أن نشير إلى رقم الورقة التي تحمل وجهين يرمز للأول منهما بحرف (أ) وللثاني بحرف (ب) مع تحديد رمز الوجه الذي يحمل المعلومة إلى جانب رقم الورقة .

١٤- المكان المناسب للتعليق على المخطوطات :

يسير المحققون للمخطوطات في تدوين تعليقاتهم وهوامشهم على أكثر من اتجاه ، فمنهم من يسطرها في ذيل كل صفحة بحيث يضع إلى جوار ما يحتاج إلى تعليق رقمًا بين قوسين صغيرين ، وفي أسفل الصفحة يأتي هذا الرقم وإلى جانبه التعليق ، وهو النهج الشائع في كثير من الكتب المحققة لما فيه من تيسير على القارئ والباحث بحيث يدرك بغيته على الفور إلى جوار ما يستشكله ، أو يستفسر عنه دون أن يحتاج إلى تقليب الصفحات العديدة حتى يعثر على مراده ، وربما تهاون في ذلك أو سها عنه ، ومثل هذا الأمر ينسحب على النهج الذي يتبعه بعض المستشرقين الذين يضعون أرقامًا مسلسة للتعليقات ثم يوردونها في آخر الكتاب بحسب أرقامها ، وبعضهم يضع اختلافات النسخ والفروق بينها في أسفل كل صفحة ، ويجعل بقية التعليقات في نهاية الكتابة بأرقام مسلسلة ومن هؤلاء المستشرق الألماني برجستراسر في محاضراته حول أصول نقد النصوص ونشر الكتب حيث يشير إلى أن الغرض من نشر الكتب هو عرضها كما هي على القراء وليس البحث والفحص ؛ فإن كانت لنا أبحاث مسهبة عن بعض الأماكن المشكلة أضفناها في ملحق للكتاب، ولاندخلها بين ذكر القراءات ونراه في موضع آخر يتردد بين رأيه هذا وبين رأي يذهب فيه إلى وضع الحواشي أسفل صفحة المتن ، وبخاصة فيما يتعلق بحواشي الشعر التي يتجوز في الاستكثار منها ، ويرى أن هذه الطريقة محمودة لأنها تمكن القارئ من إدراك القدر الذي وصل إليه القدماء من تفهم

المتن ، غير أنه يرجح الاقتصار على ما له قيمة من هذه الحواشي وطرح ما سوى ذلك[1] ، وفي موضع آخر أيضًا نجده ينتقد النهج الذي يقتضي وضع الحواشي والتعليقات في ملحق بآخر النص حيث يشير إلى (أن هذا النهج يجعل مطالعة الكتاب متعبة ويبعث القارئ على أن يكتفي بقراءة المتن ، ولم يذكر لهذا النهج من مزية سوى تسهيل أمر الطباعة وتخفيض نفقاتها لغلاء طباعة الكتب العربية في أوربا)[2] ويقترح صلاح الدين المنجد على من يميل إلى التوسع في التعليقات على ما يرد في المخطوطة من ألفاظ ومصطلحات وأعلام وغير ذلك أن يفرد هذه التعليقات في ملحق خاص بها يأتي في نهاية عمل التحقيق ، وتقتصر الهوامش التي تأتي أسفل النص المحقق على فروق النسخ والتصويبات والتعليقات الخفيفة الموجزة[3] .

---

(١) انظر كتابه (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) ص١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢.

(٢) المصدر السابق ص١١٢.

(٣) قواعد تحقيق المخطوطات ص١٢٦ .

المبحث السادس
مرحلة مقدمة التحقيق

هذه المرحلة من مكملات التحقيق ، ولها أهميتها وقيمتها حيث تلقي الضوء الكاشف على مؤلف الكتاب ، وموضوع كتابه ، ومنهجه فيه ، والنسخ التي اعتمد عليها المحقق ، ومنهج التحقيق ، وكل هذه الأمور مما ينبغي تناوله في مقدمة التحقيق ، ويمكن إيضاحها فيما يأتي :

١ - ترجمة مؤلف المخطوطة :

ويجتهد المحقق هنا في البحث عن أخبار المؤلف ، وكل مايلقي عليه الضوء من خلال كتب التراجم والتاريخ ، ومن خلال كتاب المؤلف نفسه ، إذ قد نجد معلومات تتصل بشخصيته العلمية من مثل شيوخه ، واتساع جوانب المعرفة لديه ، ويدور الحديث هنا غالبًا بحسب المادة العلمية المتوافرة في المصادر وما يعن للمحقق من اجتهادات واستنتاجات حول اسم المؤلف ونسبه وأسرته ، ونشأته ، وصلاته بمن حوله من العلماء وغيرهم ، ومناصبه، ومكانته العلمية ، وشيوخه وتلاميذه ، وثناء العلماء عليه ، وآرائه العلمية عامة ، وماورد منها في العلم الذي يدور حوله موضوع الكتاب خاصة ، وآثاره أو مؤلفاته ما هو مطبوع منها ، وما هو مخطوط مع الإشارة إلى أماكن وجود ما لم يطبع منها إذا تيسر ذلك ، ولابد أن تبرز في ثنايا الترجمة اجتهادات المحقق في النقاط التي يتناولها بالترجمة كأن يحقق في اسم المؤلف ونسبه ، أو في تاريخ مولده ووفاته ، إذا وجد حولها خلاف ، وكذلك الشأن فيما يدور حوله من تقويم لدى

العلماء سلبًا وإيجابًا ، مع الالتزام بجانب الموضوعية في ذلك ، والبعد عن التوجهات المذهبية ، والأهواء الشخصية .

وقد يقتضي الأمر أن نتَحدث عن عصر المؤلف ، فينبغي أن يكون هذا الحديث موجزاً ، ومقتصراً على الجوانب التي لها اتصال وثيق بحياة المؤلف فإذا لم يكن للحياة السياسية صلة بذلك ، فليس من داعٍ للحديث عنها ، ومن الإسراف ما يقع فيه البعض من الاستفاضة في السرد التاريخي ، بداعٍ، أو بدون داع حول الحياة السياسية ، أو الاجتماعية ، أو العلمية لعصر المؤلف .

٢ - التعريف بموضوع الكتاب وتحليل مادته ، وبيان منهجه ومصادره:

تحتاج هذه الفقرة إلى قراءة متأنية للكتاب المحقق ، مع دراية وعلم بموضوعه الذي يدور حوله ، ومن ثم يسهل عرض ما يحتويه الكتاب من مباحث، وما يتناوله من قضايا ومسائل عرضًا منسقًا يبرز أهم ما اشتمل عليه الكتاب من مادة علمية ، مع شيء من التحليل والتقويم لها ، وما يقدمه الكتاب من جديد في موضوعه إذا توافر ذلك ، ومدى تأثره بغيره ، وتأثيره .

أما منهج المؤلف ، فنعرض فيه أبرز ملامح هذا المنهج ، من حيث طريقة عرض المادة العلمية ، وتبويبها ، وتنسيقها على النحو المناسب ، ومدى توفيق المؤلف في ذلك ، أو إخفاقه ، وكيف يتعامل مع النصوص التي يستشهد بها ، وما مدى قيامه بتوثيقها ، وعزوها إلى أصحابها ، وعلى أي نحو يتعامل مع المصادر التي يستعين بها ، والعلماء الذين يأخذ عنهم ، هل يسرد أقوالهم بدون مناقشة لما يحتاج منها إلى ذلك ؟، وهل تبرز شخصيته العلمية من خلال التحاور معهم ؟، وما نوعية المصادر التي يرجع إليها وأهميتها ، هل هي مفقودة ، أم موجودة مخطوطة ، أم مطبوعة ؟، إلى غير ذلك من الظواهر التي تبرز للباحث من خلال مادة الكتاب ، ولا شك أن ملامح كل منهج إنما تتحدد

من خلال الفن الذي ألف فيه الكتاب ، ومن خلال شخصية مؤلفه ، وتوجهه العلمي .

٣ - التحقيق في عنوان الكتاب :

يعتور بعض المخطوطات شيء من الاختلاف في عناوينها بين ما هو مسطر على الصفحة الأولى من إحداها ، والنسخ الأخرى ، وأحيانًا بينها وبين بعض المصادر الأخرى التي تذكر المخطوطة ، لاعتماد بعض مؤلفيها على الحفظ الذي قد يمكنه من ذكر العـــنوان كما هو ، أو بما يقاربه ، وربما وصل الأمر ببعضهم إلى الاحتمال لا اليقين، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل عنوانًا في الأصل، إما لسهو المؤلف عن ذلك ، أو عدم تفكيره في وضع عنوان لما كتبه أصلاً ، كما هو معروف في مراحل التأليف الأولى ، ولا سيما إذا كان أصل الكتاب مسألة أملاها المؤلف على تلاميذه لأي سبب من الأسباب، إما لسقوط الصفحة الأولى من المخطوطة ، أو لطمس فيها أتى على العنوان مما قد يحمل بعض النساخ أو العلماء على وضع عنوان للكتاب حسب اجتهادهم ، ومن هنا كان لابد من العمل على التحقيق في عنوان المخطوطة ، وتلك خطوة لها أهميتها ، وينبغي العناية بها ابتداء للوصول إلى العنوان الصحيح ، ولإدراك هذه النتيجة يمكن الاستعانة بما يأتي :

(أ) التأمل في نسخ الكتاب المخطوطة أولاً ، فإذا كان من بينها نسخة بخط المؤلف ، وأثبت العنوان على الصفحة الأولى منها بالخط نفسه ، كان ذلك من أقوى الأدلة على اعتماد هذا العنوان ، ويقويه تواتر النسخ الأخرى واتفاقها عليه ، وإن شذ إحداها عن هذا الاتفاق لا يؤثر ذلك مع وجود نسخة المؤلف ، أما إذا كانت النسخ بخلاف ذلك - أي ليس فيها نسخة المؤلف - ووجد بينها شيء من الاختلاف حول العنوان فتدرس بحسب أهميتها ودرجتها توثيقًا وصحة على ضوء ما هو موضح في الأمور التالية لهذه الخطوة .

(ب) قراءة مقدمة المخطوطة ، فكثيراً ما يصرح المؤلفون في مقدماتهم بالعنوان الذي وضعوه للكتاب في مثل قولهم (وسميته كذا) ولا نهمل النظر في خاتمة الكتاب ، فقد يرد فيها النص على العنوان إلى جانب القراءات والسماعات التي تسطر على بعض المخطوطات إذ قد ترد فيها الإشارة إلى العنوان ، فيعرف عن طريقها إذا لم يكن موجوداً ، أو نستعين بذلك على التثبت منه إذا كان موجوداً .

(جـ) تدقيق النظر في صفحة العنوان ، ومحاولة التأني والتأمل في نصه إذا كان قد اعتوره شيء من الطمس ، وقد يصادف المحقق اختلاف في العنوان بين ما يرد في الصفحة الأولى التي تحمله ، وما يرد في آخر النسخة نفسها ، إذ ربما جاء العنوان في آخرها بشكل مختصر ، وهو نهج مألوف في المخطوطات العربية ، كما حدث في بعض نسخ كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، الذي حققه السيد أحمد صقر ، حيث جاء في إحدى نسخه (الجزء الأول من كتاب مشكل القرآن) دون ذكر لفظ تأويل ، وجاء في خاتمة النسخة (تم كتاب المشكل) مما يدعو المحقق إلى أن يجتهد في إثبات العنوان الصحيح من خلال النسخ المخطوطة ، وما يستعين به من مصادر ، وقد تعرض لهذه القضية بالتفصيل الأستاذ محمود محمد شاكر في كتابه (برنامج طبقات فحول الشعراء) وذلك لإيضاح ما وقع فيه منتقدوه من وهم في نقدهم للعنوان الذي أثبته لكتاب محمد بن سلام الجمحي ، وهو (طبقات فحول الشعراء) معتمداً على تدقيق النظر في بعض الكلمات المطموسة من صفحة العنوان في المخطوطة، مع تأييد ما توصّل إليه بالأدلة والبراهين العلمية المقنعة[1] .

(د) الاستعانة بكتب التراجم التي قد تنص على عنوان الكتاب مع ملاحظة ما قد يوجد من اختلاف فيما بينها إذ قد يوجد الكتاب في المخطوطة

(١) انظر برنامج طبقات فحول الشعراء ص١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ .

بعنوان ، وفي غيرها من المصادر بعنوان ، أو عناوين أخرى، ومثل هذا الموقف يتطلب دراسة متأنية لترجيح المناسب من العناوين بالقرائن والأدلة التي يتوصل إليها الباحث من خلال دراسة المخطوطات التي بين يديه، ودراسة ما ورد حول العنوان في المصادر الأخرى على ضوء ما ذُكر وسيذكر من خطوات تعين على ذلك ، ويمكن أن نمثل في هذا المقام بكتاب ابن جني «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» حيث جاءت نسخته الوحيدة تحمل عنوانًا مكتوبًا بخط حديث هو «شرح أشعار هذيل» غير أن محققي[1] الكتاب قد توصلوا إلى عنوانه الصحيح من خلال المصادر التي أشارت إليه ، وفي مقدمتها «معجم الأدباء» الذي ورد فيه نص يحدد فيه ابن جني نفسه عنوان كتابه بقوله « وكتاب التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن ابن الحسين السكري رحمه الله، وحجمه خمسمائة ورقة ؛ بل يزيد على ذلك»[2] وربما عثرنا على العنوان في بعض المصادر التي تنقل عن المخطوطة محل النظر والدراسة، وإذا كان للمؤلف نفسه كتب أخرى ، فمن المهم الرجوع إليها إذ ربما ألمح أو أحال فيها إلى كتابه ، وتفيد في هذا الصدد تلك الكتب التي تعنى برصد حركة التأليف في تراثنا مثل الفهرست للنديم ، وفهرست ابن خير الإشبيلي، وغيره من كتب البرامج والشيوخ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وذيله إيضاح المكنون ، وهدية العارفين ، وغيرها مما يعنى بأسماء الكتب ، حيث قد نجد فيها شيئًا يساعد على الوصول إلى الصورة الصحيحة .

٤ - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

من المهم جداً التحقيق في نسبة الكتاب المخطوط إلى مؤلفه ، وقد تناول

(١) طبع الكتاب في بغداد بمطبعة العاني ١٣٨١هـ/١٩٦٢م بتحقيق كل من أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب .
(٢) انظر مقدمة تحقيق الكتاب (٦ ، ٧) .

علماء أصول الحديث هذا الأمر في كلامهم عن الوجادة ، حيث اشترطوا لصحة الوجادة شرطين أساسين هما : الثقة بصحة النسبة أولاً ، ثم الثقة بصحة النسخة ثانيًا ، ولهذا لا تصح الوجادة إلا إذا تيقن القارئ بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه ، ولا تصح كذلك إلا بصحة النسخة المنقول عنها يقول ابن الصلاح في المقدمة : (إذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف ، فلا يقل : قال فلان كذا وكذا ، إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة)[1]، وهذه الخطوة ينبغي أن تكون سابقة - بادئ ذي بدء أي عمل يقوم عليه المحقق ، وذلك لإثبات صحة هذه النسبة اعتماداً على ما يبرز له من أدلة تؤدي إلى هذه النتيجة - ولكي يقف للوهلة الأولى على أرض صلبة تحدد معالم الطريق الذي يسير فيه حتى لا يتهادى في صحراء شاسعة لا يعرف لها طرف ، وربما يضيع جهده سدى حينما يتكشف أنه بذل جهداً في كتاب لاهوية له محددة ، أو هو لمؤلف غير الذي كان حافزاً له على تحقيقه لماله من مكانة مرموقة في أوساط أهل العلم وطلابه إذ كثيراً ما تكون قيمـة الكتاب منوطة بقيمة مؤلفه، وما له من مكانـة علمية وأقرب مثال على ذلك ما وقع لي في مرحلة التسجيل للدكتوراه ، حيث كنت قد وقفت في معهد المخطوطات على نسخة من شرح لحماسة أبي تمام ، جاء في صفحة العنوان منها ما يفيد أن الشرح لأبي العلاء المعري ، وبدون دراسة لهذه النسبة ابتداء تقدمت لتسجيل المخطوطة موضوعًا لرسالة الدكتوراه بجامعة الأزهر، وبعد قبوله باشرت أول خطوة في التحقيق ، وهي نسخ المخطوطة ، غير أني بعد نسخ قدر لا بأس به فوجئت بأمور توجي بأن الشرح ليس لأبي العلاء، فتوقفت لدراسة هذا الأمر دراسة متأنية تمخضت بعدد من الأدلة والبراهين عن أن هذا الشرح ليس لأبي العلاء المعري[2]؛ مما حدا بي إلى التوقف عن تحقيق

(١) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٧ .

(٢) انظر كتابي (حماسة أبي تمام وشروحها دراسة وتحليل) ص١٣٨ - حيث ذكرت الأدلة التي تثبت أن الشرح الموجود بدار الكتب المصرية منسوب لأبي العلاء وليس له .

الكتاب ، وتسجيل موضوع آخر غيره . ومن هنا تأتي أهمية المبادرة إلى دراسة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، ومن الخطأ الاعتماد في ذلك بالنظرة الأولى على ما يرد في صفحة العنوان من ذكر لاسم المؤلف دون تثبت وتمحيص ، إذ كثيراً ما يكون هذا المذكور من عبث النساخ ، ولا أصل له ، ولا سيما إذا جاء الكتاب في أصله خلواً من ذكر اسم مؤلفه ، أو سقطت الورقة التي تحمله ، أو أصابها تلف وطمس ، ومثل هذه الظاهرة تحدث في المخطوطات القديمة ، وقد يكون هذا الاسم المذكور من اجتهاد بعض قراء النسخة ، وقد يكون منحولاً عن قصد وتعمد كما يصنع بعض الوراقين من ضعفاء النفوس تحقيقًا للكسب المادي بوضع أسماء مشهورة على بعض الكتب بغية رواجها ، وربما كان ذلك من بعضهم لدواعي كيدية ، أو مذهبية، وربما حدث اشتباه في أسماء بعض المؤلفين لتقاربهم في الاسم الأول ، واسم الأب ، والكنية ، واللقب ، مما يؤدي إلى الخلط في نسبة بعض الكتب إلى غير أصحابها ، ومثال ذلك ما حدث في كتاب (المكتفى في الأمر والنهي) لأبي حفص عمر بن عثمان بن خطاب التميمي، حيث جاء صاحب كتاب (هدية العارفين) فنسبه إلى أبي حفص عمر ابن عثمان بن شعيب الجنزي ، لاتفاقهما كما تلاحظ في الكنية ، والاسم ، واسم الأب ، في حين أن كلاً منهما غير الآخر[1]، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل من اسم المؤلف إلا لقبه ، أو كنيته ، أي لا تحمل اسمه كاملاً مما قد يؤدي إلى الالتباس بمن يحملون اللقب نفسه ، أو الكنية نفسها ، فيكون ذلك مدعاة إلى الخطأ في نسبته إلى أحدهم دون تثبت ، كأن يكتب إلى جوار العنوان مثلاً (ابن الأثير) ، أو (ابن حجر) أو (الأخفش) أو (أبو حيان) وهناك أكثر من واحد ينطبق عليه ذلك ، وكل هذا ونحوه يؤكد أهمية التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، ويمكن الاستعانة في هذا السبيل بما يأتي :

---

(١) انظر هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/٧٨٣) ، ومعجم الأدباء (١٦/٦٧) .

(أ) التأكد مما هو مكتوب على النسخة المعتمدة أصلاً ، والنسخ الأخرى المختارة للمقابلة ، والتثبت مما هو مسطر عليها حول المؤلف هل هو مكتوب بالخط الذي سطرت به النسخ نفسها ، وهل أجمعت عليه النسخ ، وهل لذلك من قرائن تؤيده بشكل لا يتسرب إليه الشك ، أقول هذا لأن بعض النساخ ، أو بعض من يقرأ النسخة أو يمتلكها ، قد يتصرف فيسجل على صفحة العنوان اسم مؤلف من عنده باجتهاد قد يصيب وقد يخطئ ، أو بدون اجتهاد لغرض ما؛ وذلك في حالة عدم وجود اسم المؤلف في صفحة العنوان ، ومما يفيد في هذا الصدد تأريخ نسخ المخطوطة ، وقياس ذلك بالزمن الذي كان يعيش فيه من سطر اسمه على المخطوطة مؤلفًا لها ، فقد يكون هذا التاريخ سابقًا لعصر المؤلف، وفي ذلك ما يثير الشك حوله .

(ب) التأمل في مادة الكتاب للوقوف على ما يؤيد تلك النسبة ، فقد يصرح المؤلف بذكر اسمه في مقدمة الكتاب ، أو في ثناياه ، أو في خاتمته، أو قد يرد ذكر أحدٍ من شيوخه ، أو تلاميذه المذكورين في ترجمته ، أو بعض العلماء الذين يستشهد بهم ، ويورد نقولاً عنهم ، هل هم من السابقين ، أو اللاحقين بعد عصره ووفاته ، فإذا كانت الأخرى ، وتم التأكد أن ذلك غير مقحم على الكتاب لاحتمال ورود مثل ذلك ، عندها يترجح نفي النسبة على إثباتها ، ولا شك أن الاعتبارات التاريخية تعد عاملاً قويّاً أو أساسياً في تصحيح نسبة الكتاب إلى مؤلفه من عدمها ، ولا سيما إذا وردت فيه أخبار وشخصيات جاء بعد عصره وأقرب مثال على ذلك ما ظهر لي من دراسة شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعري في مخطوطة دار الكتب المصرية حيث ثبت لي بالأدلة أن هذا الشرح ليس له ، ومنها أن صاحب الشرح ينقل ويحدث عن الجواليقي ، وهو متأخر عن أبي العلاء ، فقد ولد الجواليقي عام ٤٦٠هـ ، أي بعد وفاة أبي العلاء بأحد عشر عاماً حيث توفي سنة ٤٤٩هـ[١] .

---

(١) انظر كتابي (حماسة أبي تمام وشروحها دراسة وتحليل)ص.١٤٠ .

(جـ) التعرف على نهج المؤلف في كتابه محل النظر مقارنة بما له من كتب أخرى ، وهل يوجد توافق في المنهج أم اختلاف ، وهل هذا النوع من التأليف، أو النهج الذي عليه الكتاب كان مألوفًا في زمن المؤلف المنسوب إليه الكتاب .

(د) مراعاة المحتوى الفكري والعلمي والعقدي للكتاب ، ومدى ملاءمته لمن نسب إليه ، فإذا اشتمل الكتاب مثلاً على عقائد ، وأقوال لا تعرف عن المؤلف الذي نسب إليه الكتاب ، أو من المستبعد أن تصدر عنه؛ لأنه يعرف بخلافها ، كان ذلك مما يثير الشك في هذه النسبة ، أو ينفيها ، وقد تبين لي شيء من ذلك فيما قمت به من تحقيق حول نسبة كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري ، حيث أثبت بالأدلة أنه لا تصح نسبته إليه بحال من الأحوال ، وكان من هذه الأدلة ما وجدته في الكتاب من قدح في الصحابة، رضوان الله عليهم ، لا يمكن أن يصدر عن ابن قتيبة ، وهو إمام من أئمة السنة وله مكانة مرموقة عند علمائها والذابين عنها ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله جميعًا .

(هـ) التأمل في الكتب الأخرى للمؤلف نفسه ، فلعله أشار إلى كتابه هذا في واحد منها ، أو أحال عليه ، وكذلك أيضًا إذا ذكر المؤلف شيئًا من الإحالة إلى كتب أخرى فينبغي الرجوع إليها للتعرف على مدى إمكان أخذه عنها من الناحية الزمنية .

(ز) الرجوع إلى كتب التراجم ، والكتب التي تعنى برصد حركة التأليف، مثل كتاب الفهرست للنديم ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وذيوله وملحقاته وكتاب هدية العارفين ، ومفتاح دار السعادة لطاش كبري زاده ، وغيرها ، وذلك للاستئناس بما جاء فيها حول نسبة الكتاب إلى مؤلفه كالنص على اسمه، وذكر شيء من الكتاب، أو مقدمته على نحو ما يصنعه حاجي خليفة في كشف الظنون .

٥ - وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

وصف النسخ التي اعتمد عليها المحقق في المقدمة أمر لابد منه ، على أن يحمل هذا الوصف في طياته تصوراً واضح المعالم والقسمات بصورة تجعل القارئ كأنه يتأمل المخطوطة عيانًا ومشاهدة ، وذلك أدعى لإيجاد الثقة بالعمل المحقق ، والاطمئنان إليه عن طريق الإدراك التام بالأصول المعتمد عليها في التحقيق ، ويقتضي الموقف هنا أن يشتمل الوصف على ما يأتي :

(أ) ذكر مصدر النسخة بلداً ، ومكتبة ، أو شخصًا إذا كانت في حوزة أحد الأفراد ، مع النص على الرقم الذي تحمله في مكان وجودها .

(ب) وصف الورقة الأولى بما فيها من عنوان الكتاب ، واسم مؤلفه ، وما حُلِّيَت به من تمليكات وسماعات ، وقراءات ، وما يوجد عليها من أختام.

(جـ) عدد أوراق المخطوطة ، ونوع الترقيم الموجود ، وإذا لم يوجد يتم التنبيه على ذلك ، مع الإشارة إلى ما قد يوجد من خلط في ترتيب الأوراق إن وجد ، ثم قياس الصفحة طولاً وعرضًا ، وما تشتمل عليه من سطور .

(د) نوع الخط ، وهل هو بقلم واحد أم مختلف ، وهل ميزت العناوين بخط مغاير ، ونوع المداد وألوانه ، ونوع الورق ، وجودة الخط من عدمها .

(هـ) أبرز الظواهر الإملائية المتبعة في الرسم الذي جرت عليه المخطوطة وموقف المحقق منه .

(و) المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل التعقيبات والإحالات ، والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط، والتضبيب والتحشية .

(ز) ما يوجد على النسخة من قراءات وسماع ، أو ما يوحي بالمقابلة والتصحيح في الورقة الأولى ، أو الأخيرة ، أو في ثنايا الأوراق .

(ح) أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث الوجود ، والتمام والصحة من عدمها .

(ط) بيان ما قد يعتور النسخة من تصحيفات وتحريفات ، أو السلامة من ذلك ، ومن حيث تمامها ، أو نقصها ، وضوحها من عدمه .

(ي) بيان ما قد يطرأ على النسخة من عوادي الزمن كالتآكل والخرم وآثار الأرضة والرطوبة .

(ك) النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحًا به في خاتمة النسخة ، أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة ، وأنواعها ، وتقدير أزمانها ، وأنواع الورق ، والزمن الذي يقدر له ، ومن خلال بعض التمليكات ، والسماعات المؤرخة مما يؤدي إلى تحديد زمن تقريبي لتاريخ النسخ مع الانتباه للتاريخ المنصوص عليه من حيث مدى ملاءمته للخط ، والورق ، وقدم النسخة من عدمه حيث إن بعض النساخ المتأخرين قد ينقل النسخة بتاريخها المسطر عليها ، وإذا ذكر الناسخ فلابد من التعرف عليه ، والترجمة له ، لعله يكون واحداً من العلماء المذكورين بالعلم ، والتبحر فيه ، مما يزيد في أهمية المخطوطة وقيمتها .

(ل) وضع نماذج مصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق بعد وصفها وتكون ممثلة لصفحة العنوان ، وصفحة المقدمة ، والخاتمة ، وصور بعض السماعات والقراءات إن وجدت ، أو أية صفحة أخرى تحمل عنصراً مهمّاً يدل على قيمة النسخة وأهميتها .

(م) إيراد بعض السطور من المقدمة ، والخاتمة .

٦ - بيان منهج التحقيق :

لابد للمحقق من الإفصاح في المقدمة عن المنهج الذي سار عليه في التحقيق بشيء من التفصيل ، ويشمل ذلك الإفصاح عن المنهج الذي اتبعه في اختيار النسخ المعتمدة ، والأسباب التي أدت إلى ذلك الاختيار ، إلى جانب الحديث عن منهجه في المقابلة وإثبات الفروق ، وفي التصحيح والتقويم، وفي التعليقات والتخريج والهوامش والفهارس .

المبحث السابع

مرحلة الفهارس

تشكل الفهارس أهمية كبرى في التعرف على محتويات المخطوطة من علوم ومعارف متنوعة يصعب الوصول إليها في غياب الفهارس ، فهي تيسر على الباحث الوصول إلى المعلومة التي يريدها من الكتاب بكل سهولة ، وبأسرع وقت ممكن ، فالأمر الذي قد لا تصل إليه في الكتاب إلا بساعات في غياب الفهارس ، قد تقف عليه في دقائق معدودة مع وجودها ، إلى جانب أنها تفيد المحقق في تقويم النص وتحريره بمعرفة الأشباه والنظائر التي سبقت ، وربما يسر له ذلك تصحيح اللاحق من الألفاظ بما سبق منها ، مع التعرف على ما سبق أو ما سيأتي من نصوص ومسائل ومصطلحات وأعلام تحتاج إلى تعليق أو تخريج ، مما يتيح للمحقق أن يحيل على ما سبق ، وهذا يقتضي الشروع بفهرسة مبدئية لهذا الغرض بعد الاستقرار على النسخة الأم ، وقبل مباشرة التحقيق ، وبعد الانتهاء منه ، وطبع الكتاب تأتي الصورة الكاملة للفهارس ، وسيأتي تفصيل القول فيها ، وقد تنبه العلماء المسلمون لقيمة الفهارس ، وفائدتها ، والحاجة الماسة إليها ، كما يبدو في كتب الحديث وأطرافه ومعاجمه، وفي كتب الرجال ، والتراجم ، والبلدان ، ومعاجم اللغة حيث اتجهت العناية لديهم في ذلك إلى فهرسة المواد والرجال على حسب حروف المعجم[1] . لذا عني بها كبار المحققين ، وأولوها من الاهتمام الشيء الكثير ومنهم عبدالسلام محمد هارون، على أن فهرسة المخطوطات تتكيف بحسب موضوع المخطوطة ، وما

---

(١) انظر حول ذلك كتاب مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي ص١١١-١١٢ ، وانظر مقدمة كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير حيث فصل القول في المنهج الذي فهرس به كتابه، وهو من أدق المناهج في فهارس الأعلام .

تشتمل عليه من علوم ومعارف ، وتتحدد معالم الطريق للمحقق في هذا الأمر بعد قراءة المخطوطة لمعرفة محتواها ، وعلى ضوء ذلك يتضح ما تحتاج إليه من فهارس تستوعب علومها ومعارفها، وبحسب ذلك تتفرع الفهارس ، فمن فهرس للآيات القرآنية ، وفهرس للأحاديث النبوية ، وفهرس للأعلام ، وفهرس للقبائل والأمم والجماعات ، وفهرس للرواة ، وفهرس للألفاظ اللغوية ، وفهرس للمصطلحات العلمية والفنية، والأدبية والبلاغية والنقدية والتاريخية والحضارية، وفهرس للمواضع والبلدان، وفهرس للأمثال،وفهرس للوقائع والأيام، وفهرس للشعر ، وفهرس للمعارف العامة ، وفهرس للكتب والمصادر التي أشار إليها المؤلف، وفهرس للموضوعات، وغير ذلك من الفهارس التي يمكن للمحقق وضعها من خلال ما توحي به مادة الكتاب .

وهذه الفهارس بأنواعها تحتاج إلى تأمل دقيق لمادة الكتاب، وإدراك تام ، ودراية واعية بما يتضمنه من علوم، ومعارف، وجوانب، وقضايا تحتاج إلى إبراز، ودلالة وإشارة إلى أماكن وجودها في الكتاب، ولاسيما فهرست الجوانب العلمية، وبعض الجوانب العلمية والأدبية الدقيقة، مما لا يستهان به، إذ قد يحتاج المحقق في فهرستها أن يرجع إلى بعض المصادر للتأكد والتثبت، كأن يقوم بعمل فهرس للمسائل النحوية والصرفية، والأدبية والبلاغية ، كما صنع عبدالسلام محمد هارون في تحقيقه لكتاب مجالس ثعلب حيث وضع فهرساً لمسائل العربية ، ومثل ذلك صنع محققا كتاب «الفائق» في غريب الحديث للزمخشري ، فقد خصصا فهرساً للأبحاث اللغوية والنحوية ؛ وأبدع أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون فيما قاما به من وضع فهارس فنية تحليلية للأوصاف والتشبيهات والفخر والمعاني العامة التي وردت في قصائد كتاب «المفضليات» للمفضل الضبي ، ومن هذا المنطلق وضع محمد محمد حسين فهارس فنية متعددة لديوان الأعشى الكبير ، فهناك فهرس بالفنون الشعرية والموضوعات ، وفهرس للمعاني والصور الشعرية ، وافتن

عبدالسلام محمد هارون فيما وضعه من فهارس للكتب التي حققها حيث كان يعمد إلى وضع فهارس علمية دقيقة تحتاج إلى مزيد من الوعي والدراية والتأمل والمراجعة على نحو ما نجده في فهارس كتاب البيان والتبين ، وكتاب الحيوان للجاحظ ، وخزانة الأدب للبغدادي، ومعجم مقاييس اللغة الذي وضع له فهرسًا لما ورد من الألفاظ اللغوية في غير مادته ، وفهرسًا للألفاظ غير العربية، وفهرسًا لما فات المعاجم المتداولة ، أو انفرد به ابن فارس ، ولا شك أن مثل هذه الأنواع من الفهارس لا ينهض بها إلا ذو خبرة وبصيرة ودراية بمضامين مادة الكتاب ، وربما دعت الضرورة مع ذلك إلى الاستعانة ببعض المصادر التي تلقي الضوء على ما هو بصدده من هذه الفهارس تأكيداً وتثبيتًا لما تشتمل عليه من معلومات، ولعل أنجح الطرق لتنظيم مادة كل فهرس إنما يتم عن طريق البطاقات ، أو الجذاذات مما يسهل أمر ترتيبها على حسب حروف الهجاء ترتيبًا دقيقًا ، وذلك بأن ينظر المحقق في الصفحة الأولى من الكتاب ، ويدقق النظر فيما تشتمل عليه من مادة علمية، ويغطيها جميعها، بحيث يستخرج منها ما يخص كل نوع من أنواع الفهارس التي يحتاجها الكتاب، أي إذا مر به علم من الأعلام في تلك الصفحة دونه في البطاقة الخاصة به ، والمعنونة بعبارة «الأعلام» ثم يكتب إلى جوار هذه العبارة حرف الهجاء المناسب للعلم ، ثم يضعها في الدرج، أو المظروف الخاص بالأعلام ، وهكذا الشأن إذا مر به حديث، أو بيت شعر أو مثل، أو بلد، وغير ذلك من المواد الأخرى، وبعد أن يُغطي ما في الصفحة الأولى على هذا النحو، ينتقل إلى الصفحة الثانية، ويجري هذا النسق إلى آخر الكتاب ثم يوزع ما يتجمع من بطاقات على حسب أنواع الفهارس ، وترتب وتنسق على ضوء المنهج الذي اختطه المحقق لنفسه في إعداد الفهارس .

ولابد أن يكون الكتاب مطبوعًا عند صنع الفهارس حتى يتمكن المحقق من وضع أرقام الصفحات التي تشير إلى مكان وجود كل مادة في الكتاب.

ولعل من المفيد أن أضع شيئًا من التصورات والمعالم حول بعض أنواع الفهارس على النحو التالي :

١ - فهرس آيات القرآن الكريم :

من المفهرسين من يرتب الآيات حسب السور ، فيجمع آيات كل سورة ، ويرتبها حسب أرقامها في السورة ، ثم يرتب السور حسب ورودها في المصحف، وسار المحقق عبدالسلام محمد هارون في عدد من الكتب التي حققها على ترتيب الآيات بحسب ما يرد فيها من ألفاظ لغوية على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ، ويرى أن هذا النهج يعد من أيسر السبل للوصول إلى آيات القرآن ، وانتهجه في تحقيقه لكتاب سيبويه، ورسائل الجاحظ ، وخزانة الأدب[١] على أن بعض المحققين يرتب آيات القرآن في الفهرس على حسب ورودها في النص المحقق وهي طريقة قليلة الجدوى ، ولا يستفاد منها في الوصول إلى مكان الآية من المصحف بيسر وسهولة ، ولابد من التنبيه في فهرس الآيات إلى أن نضع أمامها اسم السورة ورقم الآية ، ثم رقم الصفحات التي وردت فيها الآية في ثنايا الكتاب .

٢ - فهرس الأحاديث :

تذكر هنا أطراف الأحاديث مرتبة حسب حروف الهجاء على طريقة الإمام السيوطي في الجامع الصغير مع الإشارة إلى الصحابي الراوي ، ثم رقم الصفحة أو الصفحات التي ورد فيها الحديث ، ويمكن ترتيب الأحاديث بحسب ما يرد فيه من ألفاظ على النهج الذي سار عليه كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبـــوي .

٣ - فهرس الأعلام :

ترتب الأعلام على حسب حروف المعجم مع مراعاة الحرف الأول ، والثاني ،

---

(١) انظر فهارس الخزانة (١٢/ ١٥) .

والثالث في اسم العلم واسم أبيه وجده ولقبه ، وإذا وجد اسمان بينهما اتفاق في الحروف الثلاثة الأولى ، وكان أحدهما أقل ، والآخر أكثر في الحروف قدم الأقل، فرافع - مثلاً - يقدم على رافعة ، ويجعل الاسم الذي لا يكون منسوبًا في آخر قائمة الأسماء المنسوبة على حرفه ، وإذا كان أحد الأسماء المدرجة في الفهرس له تميز عن غيره ، كأن يكون المؤلف لم يذكره عرضًا وإنما ترجم له ، وفي مثل هذه الحالة يميز عن غيره بوضعه بين قوسين ويُنبه على هذا الإجراء في مقدمة الفهارس التي تشرح المنهج المتبع في إعدادها، والأولى أن يكون المدخل في فهرس الأعلام هو اسم العلم فهو الأساس ، ويمكن الإشارة إلى الكنية ، واللقب في الحرف الذي يناسبهما من الفهرس ، ولا يكون ذلك بوصفهما أساسًا، وإنما للإحالة ، ويراعى عدم اعتبار «أبو» «وابن» و «ال» التعريف و«ذو» في الترتيب الهجائي ، وعلى هذا النهج سار بعض العلماء والمحققين من القدماء والمحدثين ، فمن القدماء ابن الأثير في كتابه أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ومن المحدثين عبدالسلام محمد هارون ، وأبو الفضل إبراهيم ، ولإيضاح ذلك أقول إذا ورد معنا في الكتاب (قال أبو تمام) نضع هذه الكنية في حرف التاء بدون الإشارة إلى أرقام الصفحات ، ثم نضع أمام الكنية علامة الإحالة ، ويليها الاسم الذي عرف بهذه الكنية هكذا (أبو تمام = حبيب بن أوس الطائي) ونكون بذلك أحلنا على اسمه الذي سيرد في حرف (الحاء) وهنا نشير إلى أرقام الصفحات الدالة على مكان وروده .

ولابد أن نذكر العلم في الفهرس باسمه واسم أبيه وكنيته ولقبه ، وإذا لم يرد في الكتاب المحقق سوى اسم واحد ، أو لقب ، أو كنية فقط ، فينبغي أن نتعرف على ما لم يذكر بالرجوع إلى المصادر .

ويتوسع بعض المحققين في فهرس الأعلام حيث يقسمه حسب طوائف الأعلام وتوجهاتهم وتخصصاتهم ، فيجعل للمحدثين فهرسًا ، وللرواة فهرسًا

وللشعراء فهرسًا ، وللمعمرين من الرجال فهرسًا ، كما صنع الأب أنستاس الكرْملي في تحقيقه للجزء الثامن من كتاب الإكليل للهمذاني .

والذي أراه أن هذا النهج وإن كان مفيداً إلا أن بعض الكتب قد لا تكون بحاجة ماسة إليه ، ومعيار ذلك موضوع الكتاب ومادته ، فإذا كان الغالب على الكتاب الأدب والشعر ، وكثر فيه ذكر الشعراء احتجنا فيه إلى جانب الفهرس العام للأعلام فهرسًا خاصّاً بالشعراء ، وهكذا بالنسبة للمحدثين وغيرهم ، أما إذا كانت أعيان الأعلام من شعراء ومحدثين ، وفقهاء وسواهم لا تشكل غير نسبة قليلة فهنا لا أجد ضرورة إلى إفراد كل منهم بفهرس .

ويبالغ المستشرق برجستراسر حين يذهب إلى عدم التفريق في فهرس الأعلام بين الأشخاص والأماكن[1] .

٤ - فهرس اللغة :

وتكون الحاجة ماسة إليه في كتب اللغة والأدب، ودواوين الشعراء ، وتُرتب فيه المواد على حسب حروف الهجاء كما هو معلوم في المعاجم العربية التي تسير على هذا النهج ، ومن المحققين من يعنى في فهرس اللغة بإفراد الألفاظ التي لم ترد في المعاجم ، وقد صنع ذلك أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون في تحقيقهما لكتاب المفضليات ، وكثيراً ما يصنع ذلك عبدالسلام محمد هارون فيما يحققه من كتب ولا سيما كتاب (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس حيث أفتنّ فيه بوضع فهارس لغوية متنوعة ، فهناك فهرس للألفاظ اللغوية التي وردت في غير مادتها ، وفهرس للألفاظ غير العربية ، وفهرس لما فات المعاجم من الألفاظ وانفرد به ابن فارس .

٥ - فهرس الشعر :

تُرتب القوافي على حسب حروف المعجم من الهمزة إلى الياء ، ثم الألف

---

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص١١٦ .

اللينة في آخرها ويراعى في ذلك حرف الروي ، وأجناس القافية في الروي الواحد ، وكذلك حركة القافية ، فيكون البدء بالقافية الساكنة ، فالمفتوحة ، فالمضمومة، فالمكسورة ثم ما يختم بالهاء الساكنة ، ثم المفتوحة، ثم المضمومة، ثم المكسورة ، وفي كل حركة يتم الترتيب على حسب بحور الشعر كما جاءت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهي الطويل ، فالمديد ، فالبسيط، فالوافر، فالكامل، فالهزج، فالرجز، فالرمل، فالسريع ، فالمنسرح ، فالخفيف، فالمضارع، فالمقتضب ، فالمجتث ، فالمتقارب ، فالمتدارك . ويفرد بعض المحققين الرجز وأنصاف الأبيات بفهرس خـــاص ، كما يصنع عبدالسلام محمد هارون فيما يحققه من كتب مثل شرح الحماسة للمرزوقي ، وخزانة الأدب للبغدادي ، ويذكر أنه سار في فهرسة الشعر على نهج خاص بقصد التيسير والضبط كما جاء في قوله (أما أنا فقد سرت في معظم كتبي الأخيرة على نهج خاص في الترتيب قصـــدت به التيسير والضبط ، إذ ســـرت عـلى طريقة ميسرة ، ملغيا ترتيب البحور ، لجهـل كثير من النـــاس بهـــا أو بتطبيقها ، وهي طـــريقة شبيهة بالعروضية، فأجعل ترتيب كل مجموعة من القوافي على النسق التالي :

فَعْل - مفَعَّل - فَعَل - فاعل - فعال وأفعال - فعول وفعيل ، مثل : أهلُ - المعوّلُ - سُبُل - عواذلُ - الخيال وأمثال - تقول وسليل.

وتفسيرها من علم القافية - وهو ما لم أقصده - أن ترتب على أنواع القوافي التالية :

المتواتر . المتدارك . المتكاوس أو المتراكب . المؤسسة . المردوفة بألف . المردوفة بواو أو ياء ، وجعلت كل المشطورات من السريع والمنسرح والرجز فهرسًا واحداً ، سميته (فهرس الأرجاز) وذلك لصعوبة التمييز بين هذه البحور الثلاثة، ولأن أرجاز العرب جاءت على هذه البحورجميعًا »[1]،وينادي رمضان عبدالتواب

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٩٧ .

بفهرسة كل بيت ورد في الكتاب المحقق، وعدم الاكتفاء بفهرسة البيت الأول من المقطعة ، أو القصيدة التي أوردها المؤلف ولا يستثنى من ذلك إلا الدواوين الشعرية، وقد سار على ذلك في تحقيقاته كلها[1] . ودرج أكثر المحققين أن يضعوا إلى جانب القافية في فهرس الشعر اسم الشاعر ، والبحر ، وربما أورد بعضهم البيت كاملاً بصدره وعجزه الذي يشتمل على القافية ، وهي عمدته في ترتيب الفهرس على حسب حروف الهجاء غير أن ذلك يشغل حيزاً كبيراً من الفهرس ، أما من يجري في ترتيب فهرس الشعر بحسب أوائل الأبيات فقد اتبع نهجًا عقيمًا لا يستفاد منه لأن الأساس في ذلك يكمن في القافية .

٦ - فهرس الأمثال :

الذي يجري عليه أكثر المحققين ترتيب الأمثال على حسب حروف الهجاء التي ترد في أول كلمة من المثل ، فمثلاً قولهم (سبق السيف العذل) يوضع في حرف السين ، ومنهم من رتب الأمثال حسب ما يرد فيها من ألفاظ وأعلام كما صنع رياض عبدالحميد مراد في كتابه معجم الأمثال العربية[2] .

٧ - فهرس الموضوعات :

لابد أن يكون هذا الفهرس مفصلاً يبرز أدق جزئيات المباحث والأبواب والفصول والمسائل التي اشتمل عليها الكتاب ، على أن بعض الكتب تعتمد على سرد المعلومات الجمة الكثيرة المتنوعة تحت الباب الواحد الذي قد يتجاوز العشرين صفحة دون أن تجد عناوين تدلك على محتوياته ، مما يجعل الحاجة ملحة إلى وضع عناوين جانبية إلى جوار المسائل والقضايا التي اشتمل عليها هذا الباب، بحيث توحي بمضمون ما وضعت أمامه ، وتنسجم معه ، ثم تستخدم

---

(١) انظر مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ص٢١٦ .

(٢) صدر هذا الكتاب عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في طبعته الأولى عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م في أربعة أجزاء .

هذه العناوين الجزئية في الفهرس ، ويشار إليها مع ذكر أرقام صفحاتها ، وينبغي أن تكون هذه العناوين موضوعة عن علم ودراية بمادة الكتاب مع التنبيه على هذه الخطوة في مقدمة التحقيق ، وبيان المنهج فيه ، وهذه الخطوة تتيح للمطلع الوقوف على دقائق المسائل العلمية التي اشتمل عليها الكتاب بكل يسر وسهولة ، وهو ما نفتقده في كثير من الموسوعات القديمة ذات الأجزاء المتعددة في الفقه ، والتفسير ، وشرح الحديث .

وأحيانًا قد نحتاج إلى فهرسة موضوعات الكتاب على نمط معين حسبما أصبح مشهوراً به العلم الذي احتواه الكتاب في أبوابه وموضوعاته ومصطلحاته بعدما طرأ عليها من تطور - كما صنع محمد عبد الخالق عضيمة -في فهرس الموضوعات الذي أعده لكتاب (المقتضب) للمبرد حيث جرى فيه على أبواب ألفية ابن مالك[1] .

٨ - ترتيب الفهارس :

يرى عبدالسلام محمد هارون «أن النهج يقتضي تقديم أهم الفهارس، وأشدها مساسًا بموضوع الكتاب؛ فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدّم فهرس الأمثال، أو قبائل قدّم فهرس القبائل وهكذا ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف»[2] ولكني أرى أن الكتاب في كل أحواله وعلى اختلاف موضوعاته إذا كان مشتملاً على قدر من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية تستوجب وضع فهرس لها ، فإنها أحق بقصب السبق من غيرها في التقديم بحيث يتم البدء بفهرس الآيات ، ثم الأحاديث ثم الأهم بحسب ما ذكر .

---

(١) انظر هذا الفهرس في المجلد الرابع من كتاب المقتضب ص٣ حيث أفصح عن منهجه في ذلك .
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص٩٨ .

الملاحق

الملحق الأول

التصحيف والتحريف[1]

الحمد لله وحده لا شريك له ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعـــد :

فإن قضية التصحيف والتحريف من أخطر قضايا تحقيق النصوص؛ لأنَّها تتصل بسلامة النَّصّ ، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه، وهي الغاية التي ليس وراءَها غاية ، من تحقيق النصوص وإذاعتها.

وقد يُتسامَح في بعض جوانب التحقيق الأخرى ، مع أهمّيتها ، كتوثيق النُّقُول ، وتخريج الشواهد ، وصُنْع الفهارس الفَنيّة ، ولكن أنْ يُترَك اللفظُ مصحَّفًا أو مُزالاً عن جهته ، فهذا ممّا لا يُتَسامح فيه ، ولا يُعْفى عنه .

ويَعظُم الخطبُ حين يُبنَى على اللفظ المصَحَّف رأيٌ في العقيدة أو الأدب أو اللغة . حكى الحافظ السُّيوطيّ ، قال : «قيل : إنّ النصارى كفروا بلفظةٍ أخطأوا في إعجامها وشكلها ، قال الله في الإنجيل ، لعيسى عليه السَّلام: «أنت نَبِيِّي ولَّدْتُك من البَتُول» ، فصَحَّفُوها وقالوا : « أنت بُنَيِّي ولَدْتُك من البَتُول » مخفَّفا[2] ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) من كتاب : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي – لمحمود محمد الطناحي، مع شيء من الاختصار.

(٢) تدريب الراوي (٦٨/٢) .

وأظن أننا لم ننس ذلك التصحيف القديم ، المعروف بتصحيف النقطة ، وذلك ما روي عن الخليفة سليمان بن عبدالملك - وكان غيوراً على الحُرَم ، فقيل له : إنَّ المخنَّثين قد أفسدوا النساء بالمدينة ، فكتب إلى قاضي المدينة وواليها أبي بكر بن حزم : «أنْ أحْصِ مَن قِبَلك من المخنَّثين » . فصحَّف كاتبُه : « أن اخص» بالخاء المعجمة مكانَ الحاء المهملة ، فدعاهم فخصاهم. قال ابنُ جُعْدُبة ، راوي الخبر : فقلت لكاتب ابن حزم : زعموا أنه كتب إليه: أن أحصِهم ، فقال : يا ابن أخي ، عليها -والله- نقطةٌ ، إن شئتَ أريتُكَها. قال : وقال الأصمعي : عليها نُقطةٌ مثلُ سُهَيل[1] .

كما أننا لم ننس ذلك التصحيف المنكَر ، في كلمة «الصِّلِّيان»[2] التي تحوّلت إلى «الصُّلْبان» وبنى عليها ذلك التالفُ الخبيث تاريخا مزيَّفا ، ألصقه بأبي العلاء المعرّي ، ولم يحظَ من ذلك بطائل ، فقد قيَّض الله له مَن سامه سوءَ العذاب[3] .

وقد عرَّف العلماء التصحيفَ والتحريفَ بتعريفات شتَّى ، أعدَلُها وأقربُها ما قيل من أن التصحيف : هو تغييرٌ في نَقْط الحروف أو حركاتها ، مع بقاء صورة الخط ، كالذي تراه في كلمات مثل : نَمَتْ ونمِتُ، ولَعَلَّهُ ولعِلَّةٍ ، والعذل، والعدل ، والعيب والعتب ، وعباس وعيّاش، وحمزة وجمرة، والثَّوريّ ، والتَّوَّزيّ.

والتحريف : هو العدول بالشيء عن جهته ، قال تعالى ﴿ مِنَ الذين هادُوا يُحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه﴾[4] وقال : ﴿وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلامَ الله

---

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ٧٢ .

(٢) الصليان ، بكسرتين ، مشددة اللام : نبت معروف .

(٣) التالف الخبيث هو الدكتور لويس عوض ، والذي سامه سوء العذاب هو شيخنا العلامة محمود محمد شاكر ، في كتابه الفذ : أباطيل وأسمار .

(٤) سورة النساء ٤٦.

ثم يحرِّفونه من بعد ما عَقَلوه وهم يعلمون﴾[1] .

والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام ، أو النَّقص منه ، وقد يكون بتبديل بعض كلماته ، وقد يكون بحمله على غير المراد منه ، فهو بكل هذه التعريفات أعمُّ من التصحيف . وبعض القدماء لا يفرّق بين التصحيف والتحريف ، يجعلهما مترادفيْن[2] .

والمأخذ اللغويّ لمصطلح التصحيف يرجع إلى الأخذ عن الصحف ، دون التلقِّي من أفواه المشايخ . يقول أبو أحمدَ العسكريّ : « فأمّا معنى قولهم : (الصُّحُفيّ والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصُّحُفيَّ الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف ، وقال غيره : أصل هذا أنَّ قومًا كانوا قد أخذوا العلمَ عن الصحف ، من غير أن يلقَوْا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يَرْوُونه التغيير ، فيقال عنده : قد صَحَّفوا ، أيْ ردَّدُوه عن الصحف ، وهم مصحِّفون ، والمصدر : التصحيف »[3] .

وقد تنبَّه العلماء من قديم ، إلى خطورة التصحيف، فيقول الزمخشريّ : «التصحيف قُفْلٌ ضَلَّ مِفتاحُه »[4] ، واصطنعوا وسائلَ شتَّى لصون الكلام منه ، ويأتي في مقدِّمة هذه الوسائل ضرورةُ التقييد والضبطِ والإعجام. يقول الإمام الأوزاعيّ :

نورُ الكتاب إعجامه[5]

---

(١) سورة البقرة ٧٥ .

(٢) راجع الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ص ١٧٢، ومقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين ص٣٩، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٠ .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٣ .

(٤) ربيع الأبرار ٦٣٤/١ (باب الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن) .

(٥) انظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٤-١٦ ، وتدريب الراوي ٦٨/٢.

ولهم في الضبط طريقتان : الأولى ضبطُ القلم ، كأن يُكتَبَ على المفتوح فتحة ، وعلى المرفوع ضمة ، وتحت المجرور كسرة ، فإذا كان في الحرف ضبطان رَسُموهما ، وكتبوا بحرفٍ صغير كلمة «معًا» ، وأمعن بعضُهم في الدقّة ، فرسم تحت الهاء المهملة حاءً صغيرة ، وتحت الدال المهملة نقطةَ ، وتحت السين المهملة ثلاث نقط، وفوق الحرف المخفَّف كلمة : «خِف»، إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من أدام النظرَ في المخطوطات القديمة[1] .

والطريقة الثانية : ضبط العبارة ، وهو أن يصفَ الكاتبُ حروفَ الكلمة التي هي مظِنَّةُ التصحيف ، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم ، فيقول مثلاً ، في «العتب» : بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحَّدة، وبذلك لا تتصحَّف بكلمة «الغيث» . وهذه الطريقة أدقُّ ضبطًا ، وأقوم سبيلاً ، إذ كان الضبط بالقلم عُرْضةً للمحو أو التغيير .

ومما يُحكَى عن طرائقهم في الضبط بالعبارة أنّ في الرُّواة التابعين الثِّقات رجلين ، أحدهما «أبو الحوراء - بحاء مهملة وراء - واسمه ربيعة بن شيبان السَّعديّ ، وثانيهما : أبو الجوزاء ، بالجيم والزاي ، واسمه أوس بن عبد الله الرَّبعيّ» قال الحافظ السُّيوطيّ : «ذكر أبو عليّ الغَسَّانيّ أن عبدَالله بنَ إدريس قال : لمّا حدَّثني شعبةُ بحديث أبي الحوراء ، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما ، كتب تحته : حُورٌ عِين ؛ لئلاَّ أغلَطَ فأقرأه: أبو الجوزاء ، بالجيم والزاي»[2] ، وهذا من أطرف وسائل أمن التصحيف .

ومما يتصل بهذه الوسائل:أنهم كانوا يلجئون إلى مخالفة المعروف في اللغة؛ ليتوَقَّوْا وقوعَ غيرهم في التصحيف والخطأ . قال أبو نصر الجوهريّ : «السَّعْتَر: نبت ، وبعضهم يكتبه بالصاد ، في كتب الطبّ ؛ لئلاً يلتبسَ بالشَّعير»[3] .

---

(١) انظر مقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين وحاشيته ص٣٦ .

(٢) المرجع السابق ص٢٢ .

(٣) الصحاح ص٦٨٥ ، وتحقيق النصوص ونشرها ص٦٥.

ومن ذلك أيضًا أنهم كانوا يشرحون الكلمة الواضحة الظاهرة ؛ لا لخفاء معناها ، ولكن لأنها مظنّةُ تصحيف. جاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: « في حديث عمر، رضي الله عنه : أن امرأة نشزَت على زوجها فحبسها في بيت الزِّبْل» قال ابن الأثير : «هو بالكسر : السِّرْجين، وبالفتح: مصدر زبلتُ الأرضَ : إذا أصلحتَها بالزِّبل » قال : « وإنما ذكرنا هذه اللفظة مع ظهورها ؛ لئلاّ تَصحَّف بغيرها ، فإنها بمكانٍ من الاشتباه»[1] .

وكان الغالب عليهم ، أن يتدخَّلوا في أثناء الكلام ، أو عقبه ، بتقييد، ينفي عن الكلمة التصحيف ، ومن ذلك ما ذكره ابن السبكي ، في ترجمة أبي القاسم بن السمرقندي ، قال : « قال أبو شجاع عمر البسطامي : أبو القاسم إسناد خراسان كلّه والعراق - وإسناد بنون - يعني مسنِدَه» طبقات الشافعية ٤٦/٧ ، وواضح أن مظنة تصحيف «إسناد» هي «أستَاذ» .

وواضحٌ - إن شاء الله - أن العناية بالضبط والإعجام ، وضرورةَ الرواية والإسنادِ والتلقِّي عن العلماء ، وعدمَ التعويل على الأخذ من الصحف ، كل ذلك مصروفٌ إلى علماء الحديث ، فهم الذين أصَّلُوا هذا العِلمَ الشريف، وشادوا بنيانه وبيَّنوا رسومَه ، وإن علماءَ الأدب واللغة وسائرِ فنونِ التراث مدينون لعلماء الحديث بأصول ذلك المنهج المحكم في القبولِ والردّ ، والتصحيح والتضعيف .

وأيضًا فإنّ علماءَ الحديث حين تصدَّوْا لظاهرة التصحيف في المتون والأسانيد قد أخذوا العلماءَ أخذاً ، إلى أن يتنبَّهوا لهذه الظاهرة فيما انتهى إليهم من كلام العرب ، وأن يدوِّنوا ما وقع إليهم من مظاهر التصحيف ، في أثناء تصانيفهم ، وأن يفردوا لذلك تصانيف ، ومن أقدم من ألَّف في

---

(١) النهاية ٢٩٤/٢ .

التصحيف حمزةُ بن الحسن الأصفهانيّ ، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة ، وكان مؤرِّخًا أديبًا ، ألف كتابًا في ذلك سماه : التنبيه على حدوث التصحيف. ومن الطريف أن هذا العنوان جاء مصحَّفًا في فهرست ابن النديم ، هكذا : التنبيه على حروف المصحف»[1] .

وجاء بعده أبو أحمد الحسن بنُ عبدالله بن سعيد العسكري ، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة ، وألف في ذلك كتابين : أولهما : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، أثنى عليه ابنُ خلّكان ، بقوله : «جمع فيه فأوعب»[2] . والكتاب الثاني : تصحيفات المحدِّثين.

ومما يصحّ أن يُجعل بين كتب التصحيف والتحريف ، كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصريّ ، المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، وإن كان لم يسمِّ كتابه بما يدلّ على ذلك[3] .

ونستطيع أن نقول مطمئنِّين : إن العلماء قد حاصروا ظاهرة التصحيف ، في الأعلام والأنساب والبلدان ، حصاراً يوشك أن يكون تامّاً ، وذلك بما صنفوه من كتب المشتبه ، والمؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق[4] .

والآن : آخذ في تجربتي الشخصية مع التصحيف ، وهي أمثلة شتّى وقفتُ

---

(١) الفهرست ص١٥٤ ، ومقدمة تحقيقه ص١٥ ، طبعة طهران ١٣٩١هـ = ١٩٧١ ، والأعلام ٢/٢٧٧ .

(٢) وفيات الأعيان ٢/٨٣ .

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ص٦٤ .

(٤) ومن أشهر المصنفات في ذلك : تقييد المهمل وتمييز المشكل ، لأبي علي الغساني الجياني ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ، وما اتفق لفظه واختلف مسماه ، في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط ، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ، كلاهما لأبي بكر الحازمي ، والأنساب لأبي سعد السمعاني ، والإكمال لابن ماكولا ، والمشترك وضعًا والمفترق صقعًا لياقوت الحموي، والمشتبه في الأسماء والأنساب للذهبي ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، لابن حجر العسقلاني، وتحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب ، لابن خطيب الدهشة

عليها في أثناء نسخي للمخطوطات ، وفيما قمت بتحقيقه ، وفيما قرأت من أعمال محققة ، أو نشرات تجارية لبعض كتب التراث ، وبعضها وقع لي سماعًا من العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص . وقد حاولت أن أردَّ هذه التصحيفات إلى أسباب ، أعلِّلُ بها حدوث هذه الظاهرة ، على أن بعض هذه الأسباب قد تتداخل .

وأول هذه الأسباب وأقواها : تشابُه رسم الحروف وتساويها عدداً ، مع إهمال النَّقْط ، فتتشبَّثُ العين بنطق للكلمة أو الجملة ، لا تجد عنه مَصْرِفًا ، ثم يحاول الكاتب أو القارئ أن يجد لما كتب أو نطق وجهًا ، وبعض الأمثلة من ذلك يبدو فيه وجه الخطأ أو الضعف واضحًا ، وبعضها يكون للكلمة المصحَّفة فيه وجهٌ قريبٌ من الكلمة الأصليّة . وكثير من أمثلة التصحيف يرجع إلى هذا السبب ، وأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة موثقة :

الأول : ما رواه الحاكم والسُّيوطيّ ، أن بعضهم صحَّف حديث : «زُرْغبّاً تَزْدَدْ حبّاً» فقال : «زَرْعُنا تردَّدَ حِنّا» ثم فسَّره بأنَّ قوماً كانوا لا يؤدُّون زكاة زروعهم ، فصارتْ كلُّها حِنّاء[1] .

والثاني : ذكره الحاكم أيضًا ، قال : سمعت أحمد بن يحيى الذُّهليَّ، يقول: سمعت محمد بنَ عَبْدُوس المقرئ ، يقول : قصَدْنا شيخنا لنسمع منه، وكان في كتابه : أن رسولَ الله ﷺ قال : «ادَّهِنُوا غِبّاً» ، فقال : قال رسول الله ﷺ : اذهبوا عنّا »[2] .

والثالث : أورده أبو أحمد العسكريّ ، قال : «أخبرنا ابنُ دريد ، أنبأنا أبو حاتم السجستانيّ ، قال : ذُكر شهرُ بن حَوْشَب عند ابن عون ، فقال : ذاك رجلٌ

(١) معرفة علوم الحديث ص١٤٨ ، وتدريب الراوي ٢/١٩٤ .
(٢) معرفة علوم الحديث ص١٤٧ ، وتصحيفات المحدثين ١/٣٦٠ .

نَزَكُوه ، يعني طعنوا فيه ، كأنهم ضربوه بالنيازك - وهي الرِّماح القصار - قال: فصحَّف أصحابُ الحديث ، وقالوا : ذاك رجلٌ تركوه »[1] .

والرابع : ذكره أبو أحمد العسكريّ أيضًا ، بإسناده، قال: «أخبرنا ابنُ عمار، حدَّثنا ابن أبي سعد ، عن زكريا بن مهران ، قال : صحَّف بعضهم قوله - يعني عمرَ بنَ الخطاب، رضى الله عنه - : «لا يُوَرَّثُ حَميلٌ إلاَّ ببيّنة» فقال: « لا يرث جميلٌ إلاَّ بثينة» . والحميل : ما يُحْمَلُ من بلاد الروم وغيرها ، من السَّبْي ، وهم صِغار ، فيدَّعي بعضُهم أنساب بعض ، فلا يُقْبَل ذلك منهم إلاّ ببيّنة»[2] .

والمثال الخامس : أورده ابن الأثير ، في النهاية ، قال : « في حديث ابن عمر ، قال : سُرِقَتْ عَيْبةٌ لي[3] ، ومعنــا رجلٌ يُتَّهم ، فاستعديتُ عليه عمر ، وقلت : لقد أردت أن آتي به مصفوداً . فقال : تأتيني به مصفوداً تُعَتْرِسهُ ! أي تقهره من غير حكم أوجب ذلك » والعَتْرَسَةُ : الأخذُ بالجفاء والغلْظة . قال ابن الأثير: (ويروى : تأتيني به بغير بَيِّنة)، وقيل : إنه تصحيف تُعَتْرِسهُ»[4] .

قلت : وهذا المثال ، والمثال الثالث ممَّا تقرب به الكلمة المصحَّفة من الكلمة الأصليّة في المعنى والسِّياق .

ثانيًا : اختلاف الخط العربيّ ، بين مشرقيّ ومغربيّ ؛ فإن من المعلوم أن للخطِّ المغربىّ طريقةً في الكتابة ، تختلف عن الخطّ المشرقيّ ، اختلافًا بيِّنا[5] ، كنقط القاف بنقطة واحدة من فوق ، والفاء بنقطة واحدة من تحت، فإذا نسخ

---

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ٤٠ ، وانظر تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٠ .
(٢) تصحيفات المحدِّثين ١/٦٢-٦٤ ، وقد سبق هذا التصحيف في قصة أخرى .
(٣) العيبة : ما يُجعَل فيه الثياب .
(٤) النهاية ٣/١٧٨ ، وتصحيفات المحدثين ١/ ٤٢ ، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٥٨ .
(٥) انظر رسوم الخط المغربي فيما سبق ص٢٠٠ .

ناسخٌ مشرقيّ كتاباً بخطٍّ مغربيّ ، وهو يجهل رسومه ، كان ذلك مظنّة تصحيف ، فهو إذا رأى في المكتوب «سَقر» أثبتها : سَفَر ولذلك يوصي علماء المخطوطات بالحذر والتنبّه للمؤلفات الأندلسية أو المغربية المكتوبة بخطٍّ مشرقي.

ثالثًا : عدم المعرفة بلغات القبائل : ومنه ما جاء في حديث قَيْلة بنت مَخْرمةَ العنبريَّة التميمية ، قالت : «ثم انطلقتُ إلى أختٍ لي ناكحٍ في بني شيبان ، أبتغي الصحابةَ إلى رسول الله ﷺ ، فبينما أنا عندها ليلة تحسبُ عنِّي نائمةٌ إذ دخل زوجُها من السَّامر» . قولها : «تحسَبُ عنِّى نائمة» تريد: تحسَبُ أني نائمة . على لغة تميم ، فى إبدالهم العينَ من الهمزة ، وهي العَنْعَنة، كما هو معروف . قال ابن الأثير : «ورواه بعضُهم : تحسب عيني نائمة ، والأول أحفظ وأشهر »[1] .

قلت : يترجَّح عندي أن هذا تصحيف ، وليس رواية ، فقد جهل الراوي أو الناسخُ هذه اللغة ، فأثبت ما هو مألوف لديه ، ويؤنس لهذا : أن صَاحبةَ الحديث تميمية ، وأن هذه اللغة قد جاءت في موضع آخر من الحديث نفسه ، وذلك قولُ حُرَيث بن حسَّانَ الشَّيْباني ، رفيق قيلةَ في الصحبة إلى رسول الله ﷺ ، قال: «لا جَرَمَ عنِّى أشهد رسولَ الله أنِّي لك أخٌ وصاحبٌ ما حييت»[2] ، ولعلَّ بعضًا من روايات الشِّعر إنما هي تصحيفات ، التمَسَ لها الشُّرَّاح وجهًا من العربية .

رابعًا : قُرْبُ الحروف وبُعْدُها في الكلمة الواحدة ، أو الكلمتين ، فتهجُمُ العينُ على الكلمتين ، فتقرأهما كلمةً واحدة ، أو تلتقطُ جزءا من الكلمة الواحدة فتقرأه كلمةً مستقلّة .

---

(١) منال الطالب ص٩٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٩١ .

فمثال قراءة الكلمتين كلمةً واحدة ، ما ذكره أبو أحمد العسكريُّ ، قال: «وروى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاريّ ، قاضي أصبهان ، وقد سمعت منه الحديث ، ولم أحضُر هذا المجلس ، وسمعت بعض شيوخ أصبهان يحكونه ، أنه قال : حدَّثني فلان ، عن هِنْدانَ المعتوه ، يريد : عن هِنْدٍ ، أنّ المغيرة»[1] .

ومن ذلك ما أخذه الأستاذ السيد أحمد صقر ، علَى المستشرق دي غوية، وعلَى الشيخ أحمد محمد شاكر ، في تحقيقهما للشعر والشعراء لابن قتيبة ، حيث أثبتا بيت امرئ القيس ، هكذا :

على ظهر عاديٍّ تُحارِبُه ُ القطا   إذا سافَه العَوْدُ الديافيُّ جَرجْرا

قال الأستاذ السيد صقر :

« هكذا ضبطه دي غوية (تُحارِبُه القطا) وتبعه الأستاذ ، وهو خطأ . ولست أدري ما الذي صنعه العادي - وهو الطريق القديم - مع القطا حتى تحاربه؟ والصواب: (على ظهر عاديّ تَحارُ بِه القطا). (وتحارُ بِه القطا) تعبير شائع في الشعر القديم» انظر الشعر والشعراء ص١٠- دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

ومن قراءة الكلمة الواحدة كلمتين ، ما ذكره ابن الأثير ، في النهاية ، في أثناء مادة (جدل)، وتفسير كلمة «الجديلة» ، قال : «ومنه قول مجاهد، في تفسير قوله تعالى ﴿قل كلٌّ يعمل على شاكلته﴾[2] ، قال : «على جَديلته» أي طريقته وناحيته . قال شَمر: ما رأيت تصحيفًا أشبَهَ بالصواب، مما قرأ مالكُ بنُ سليمان ؛ فإنه صَّحف قولَه : «على جديلته» فقال : «على حَدِّيليه»[3] .

---

(١) تصحيفات المحدثين ١/١٧ .
(٢) سورة الإسراء ٨٤ .
(٣) النهاية ١/٢٤٨ .

ومن ذلك أيضًا ما نسبه صاحبُ القاموس إلى الفَرّاء ، قال : «والجَرُّ : أصلُ الجبل ، أو هو تصحيف للفرّاء ، والصواب : الجُراصِل ، كعُلابط : الجبل»[1] هذا كلام صاحب القاموس ، وتعقَّبه شارحه المرتضى الزَّبيديّ ، فَقال : والعجبُ من المصنّف ؛ حيث لم يذكر «الجُراصِل» في كتابه هذا ، بل ولا تعرَّض له أحدٌ من أئمة الغريب ، فإذن لا تصحيف ، كما لا يخفى»[2].

ومنه ما جاء في بعض الكتب المحققة ، نقلاً عن أمالي ابن الشجري . قال ابن الشجري : «رُوي عن أبي أحمد عبدالسلام بن حسين البصري، أنه قال : كتب إليَّ شيْخُنا أبو القاسم الحسنُ بنُ بشر بنِ يحيى الآمديّ رقعةً نسختها : أريدُ - قُدِّمْتُ قبلك - أن تسأل القاضيَ أبا سعيد - أدام الله عزَّه - عمّا أنا ذاكره»[3] . وهكذا العبارة : «قُدِّمْتُ قبلَك » وهي من أساليب الدعاء المعروفة، لكنّ المحقِّق ضبطها : «قَدْمِتُّ» فكسر الميم ثم باعد بينها وبين الدال ، فكان التصحيف .

ومن أطرف ما رأيته من ذلك التصحيف الناشئ عن قُرْب الحروف وبُعْدها ، ما جاء في كتابٍ محقَّق ، قال : «وأنشد شعِراً بيَّنَ سُكْرَه» بهذا الضبط الذي تسمعون ، وقد تأملت ذلك الكلامَ فلم أجده شيئًا ، وإذا صحَّتُه : «وأنشد شعْرَ ابنِ سُكَّرَة» بدليل أنه ذكر بعد هذا الكلام البيتين اللذين فيهما الكافاتُ السبعةُ المشهورة ، وهما لابن سُكَّرة ، الشاعرِ الخليعِ المعروف ، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. وأول بيتيه :

جاء الشتاء وعندي من حوائجه

وواضحٌ أن هذا التصحيف العجيب قد خفي صوابه على المحقّق تمامًا ، فإنه

---

(١) القاموس المحيط (جرر) ، وانظر من قبله : الخصائص ٣/٢٨٣ .
(٢) تاج العروس ٣/٩٥ .
(٣) أمالي ابن الشجري ١/٢١١ ، ٢١٢.

قد أثبته مصحَّفًا في طبعتين مختلفتين للكتاب ، إحداهما في القاهرة، والثانية في بغداد .

خامسًا : خِداع السَّمْع ، وهو التصحيف السَّمعيّ ، وأكثر ما يأتي هذا النوعُ من طريق الإملاء ، فقد جرت عادة كثيرٍ من المصنِّفين - وخاصّةً الأوائلَ منهم - أن يُمْلوا كتبَهم إملاءً على تلاميذهم، وتتفاوت قُدراتُ هؤلاء التلاميذ، في التنبّه لِما يُمْلَى عليهم ، قوةً وضعفًا، فقد يكتب أحدُهم شيئًا على غير وجهه، نتيجةً لخداع السمع ، حين يخلط المهموسَ بالمجهور ، ونحوَ ذلك ، على أنَّ المليَ نفسَه قد يكون في الكلام غيرَ مبين، فلا يفصِّل حروفه تفصيلا، ولا يُراعي مخارجَ الحروف ، وإعطاءَ كلِّ حرفٍ حقَّه ومُسْتحَقَّه ، كالهمس والجهر، والتفخيم والترقيق ، كما يقول علماءُ التجويد .

ومن أمثلة التصحيف السّمعيّ ، ما رُوِي أن عليَّ بنَ الحسن الأحمر ، قال يومًا : يقال : حمراءة ، وبيضاءة ، فقال له الكسائيّ : ما سمعت هذا ! فقال الأحمر : بلى والله ، سمعت أعرابيا يُنشِد ، يقال له : مزيد :

كأنَّ في رِيقتهِ لمّاَ ابتسم بلقاءَةً في الخيل عن طِفلِ مُتِمْ

يعني السَّحاب . فقال له الكسائيُّ : ويحك ! إنما هو :

بلقاءَ تنفي الخيلَ عن طِفْلِ مُتِمْ

تنفي : أي تَطْرُد[1] .

ومنه أيضًا ، ما جاء في حديث عن عاصم الأحول ، رواه بعضهم ، فقال: عن واصل الأحدب ، فذكر الدارقطنيُّ أنه مِن تصحيف السَّمع ، لا من تصحيف البصر . قال ابنُ الصّلاح : «كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مّما لا

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٧٦ ، والبَلَق : سوادٌ وبياض. يقال : فرسٌ أبلق ، وفرسٌ بلقاء .

يشتبه ، من حيث الكتابة ، وإنما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه»[1] .

ومن أخطر أشكال هذا التصحيف السمعيّ ما يترتَّبُ عليه خلافٌ لغويّ. فمن ذلك أنّ خلافهم في «الضّرس» هل هو مذكر أو مؤنث ، نشأ عن خطأ في السَّمع . ذكر أبو بكر بنُ الأنباريّ ، قال «والضِّرسُ من الأسنان مذكّر ، وأخبرنا أبو العباس ، عن سلمة ، عن الفرّاء ، أنه قال : الأنياب والأضراسُ كلُّها ذُكْران، وقال السِّجستانيّ : ربّما أنَّثُوه على معنى السِّنّ ، قال : وأنكر الأصمعيُّ تأنيثه ، قال : فأنشدّناه قولَ دُكَيْن الراجز :

فَفُقِئتْ عينٌ وطَنَّتْ ضِرّسُ

فقال: «إنما هو: (وطنَّ الضِّرْسُ) فلم يفهمه الذي سمعه، أخطأ سَمْعُه»[2] .

سادسًا : خفاء معنى الكلمة عند الناسخ ، أو القارئ ، فيعدل بها إلى كلمة مأنوُسة ، تؤدِّي المعنى ، على وجهٍ يتمشَّى مع السيِّاق .

ومن ذلك ما جاء في حديث استسقاء عمر بن الخطاب، رضي الله عنه ، بالعباس بن عبدالمطلب ، رضي الله عنه ، قال عمر : «اللهّم إنا نتقرَّب إليك بعمِّ نبيّك وقَفيَةِ آبائه ، وكُبْرِ رجاله» . قوله : «قفيّة آبائه» أي تَلْوُهم وتابِعُهم الذي يَقْفُوهم . وجاء في بعض الكتب : «وبقيّة آبائه» وليس بشيء[3] .

وجاء في (باب فيما يُحكم به القياس ممّا لا يسوغ به النطق) من كتاب الخصائص ، قال ابن جِنّي : «فاعرف مما ذكرناه حالَ الساكنيْن حَشْواً ؛ فإنه

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٤٢ (النوع الخامس والثلاثون) .

(٢) المذكر والمؤنث ص٢١٤ ، واللسان (ضرس) . وانظر مثالاً آخر للتصحيف السمعيّ في النهاية (نجد) ١٨/٥ : «أرأيتك النجدة» و : «أرأيت كالنجدة» .

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١٨٢/٢ ، وغريب الحديث للخطابي ٢٤٣/٢، ومنال الطالب ص٤٣٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٣٠/٢، وانظر التوسّل بالعباس رضى الله عنه ، في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٠/١، وكتابه : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ص٣٩٨.

موضعٌ مغفولٌ عنه ، وإنما يُسْفِر وَيضِحُ مع الاستقراء له ، والفحص عن حديثه»[1]. وقوله : «يسفر ويضح» جاء في نسخة واحدة من الخصائص ، وجاء في ثلاث نُسَخٍ أخرى : «يصحّ ويستقرّ» وفي نسخة رابعة : «يستقرّ ويصحّ» ، فانظر إلى فطنة الشيخ محمد على النجار ، رحمه الله ، محققِ الكتاب ، كيف آثر قراءة نسخةٍ ، على قراءة أربع نسخ؛ لأن «يُسْفِر ويضح» أشبَهُ بكلام ابنِ جني من «يستقرّ ويصح» . وقد علَّمني أحدُ شيوخي في علم المخطوطات : أنني إذا وجدت في نسختين من الكتاب ، كلمتين متساويتين في الصحة ، إحداهما غريبة ، والثانية قريبة ، فإن عليَّ أن أختار الغريبة ؛ لأن الظنَّ بالناسخ أنه يعدلُ عن الغريب إلى القريب .

ومن ذلك ما جاء في الخصائص أيضًا ، في (باب في المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول) ، قال ابن جنّي : «والمسائل من هذا النَّجْر تمتدُّ وتنقاد[2]» . والنجر : الأصل ، والنجر : شكل الإنسان وهيئته . وجاء في نسخة أخرى من الخصائص : «على هذا النحو» .

سابعًا : الجهل بغريب كلام العرب . وأمثلة التصحيف في هذا الباب لا تقع تحت حصر . وأجتزئ ببعض الأمثلة :

قرأت في بعض الكتب ، في ترجمة أحدهم : «أنه احتُضِرَ سنةَ كذا» واحتُضِر بالحاء المهملة - في هذا الموضع - خطأ ، والصواب : «اختُضِر» بالخاء المعجمة ، يقال : اختُضِر الشابُّ : أي مات فتيّاً ، كأنه أخذ طريّاً غضّاً .

وقرأت في بعض الكتب ، بيتَ فروةَ بن مُسَيك المراديّ هكذا :

وما إن ظنُّنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا

---

(١) الخصائص ٤٩٧/٢ . وقوله «يضح» هو مضارع «وضح» كما لا يخفي .
(٢) الخصائص ٣٤١/٣.

«وظَنُّنا» خطأ ، والصواب : «طِبُّنا» والطِّبُّ : الشَّأنُ والعادة .

ورأيت في ترجمة الخليل بن أحمد ، في بعض الكتب هذا الخبر : «ورد الخليلُ بن أحمد ، إلى سليمان بن حبيب بن المهلّب ، إلى الأهواز ، وكان صديقًا له ، فأقام عنده مدَّة ، فكتب رقعةَ وانصرف ، فلم يجده عند ظنِّه به، فكتب رُقْعةً ، وكان في الرقعة :

وردَ العُفاةُ المعطشون فأصدروا ريّاً وطاب لهم لديك المشـــرعُ
ووردت دونك طـاميًا متدفّقًا فردَدْتَ دلـــويَ شَنُّها يتقعقعُ
وأراك تُمطِر جانباً عـن جانبٍ وفضاءُ أرضيَ من سمـائك بلقعُ
ألحُسْنِ منزلتي تؤخِّر حـاجتي أم ليس لي فيه بخير مطمـــعُ

فأنفذ إليه مالاً فردَّه ، وقال : هيهات ، أفلتت فائتةٌ من فَوْتِها » انتهى الخبر : وقوله : «أفلتت فائتةٌ من فَوْتها» كلام مصحَّف ، وصوابه : «أفلتَتْ قائبةٌ من قُوبها» ، وتفسير ذلك : أن القائبة : البيضةُ المُرجة ، فاعلة بمعنى مفعولة ، مِن قُبْتُها قَوْباً : أي فلقْتُها . والقُوبُ : الفرخ ، ومنه المثل : «تخلَّصتْ قائبةٌ مِن قُوب » أي تخلّصت البيضةُ من الفرخ ، فلا يعود إليها بعد خروجه مِنْها ، ويُضَرب ذلك مثلاً للرجلين ينقطع ما بينهما . قال الكميت :

لهنّ وللمشيب ومَن علاه من الأمثال قائبةٌ وقُوبُ[1]

ومن ذلك قولُ عروةَ بنِ أُذَيْنَة :

لقد علمتُ وما الإشراف من خلقي أن الذي هو رزقي سوف يأتيني

---

(١) الأمثال لأبي عبيد ص٣٣٧ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٨٠ ، وقد جاء هذا ، في كلام لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه . انظر الفائق ٢/ ١١ ، ومنال الطالب ص٣١١، وحواشيه.

أسعـــــــى لــــه فَيُعَنِّيني تطُّلبُه ولـو قعـدت أتـاني لا يُعَنِّيني

قوله : « وما الإشراف من خلقي » فالإشراف : الحِرْصُ . ويأتي في بعض الكتب : وما الإسرافُ . وكأن الذي أوقع في التصحيف وجودُ الكلمة في سياق الرِّزق وطلبه .

ومما يتصل بالجهل بغريب كلام العرب ، الجهلُ بأنماطِ التعبير عند القدماء ، قرأت في ترجمة أحدهم : «وكان فيه عِزَّةٌ واثقة» ، وهذا الوصف، وإن كان له وجهٌ ومَحْمِل ، فإنه لم يُعرف في تعبيرات الأقدمين ، أصحابِ كتب التراجم ، وصِحّة العبارة : « وكان فيه غَيْرَةٌ وأَنَفَة» .

ويتصل بذلك أيضًا الجهلُ بسياقِ الكلام ، فمن ذلك ما رأيته في بعض الكتب ، في أثناء الحديث عن قراءة : ﴿هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم﴾[1] بنصب «أطهر» ، قال : «وقال أبو عمرو بن العلاء : من قرأ : هن أطهرَ ، بالفتح ، فقد تربَّع في الجنّة» ، وقوله : «في الجنة» تصحيفٌ منكر ، والصواب : «فقد تربَّع في لَحْنه » وهذا التصحيف إنما نشأ عن الجهل بسياق الكلام ، فإن مقتضاه أن أبَا عمرو يحبُّ هذه القراءة ، ويُصحِّحها ، مع أنه يكرهها ، ويشنِّع على من قرأ بها . ولو أن المحقِّق عُنِي بتخريج هذه القراءة من مظانِّها لوجد التصريح بكلمة «اللحن» عند سيبويه، وابن جنّي ، وابن الجزري[2] .

ثامنًا : الجهل بمصطلحات العلوم . فمن ذلك ما سمعته من شيخنا عبدالسلام هارون - حفظه الله - وكان يناقش رسالةً جامعيَّة ، وجاء فيما كتبه الطالب ، عن بعض من يتحدث عنهم ، قال : «وفقد سُمْعتَه في البلد الفلاني»

(١) سورة هود ٧٨ .

(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٩٦ ، والمحتسب ١/٣٢٥ ، وطبقات القراء ٢/٢٦١ ، وهذا التصحيف المنكر جاء في كتاب «مختصر في شواذ القرآن» ص٦٠ ، وقد صرحت باسم الكتاب هنا - وخالفت منهجي في عدم ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التصحيف - لأن ذلك يتصل بكتاب ربنا عز وجل ، وهو أعلى وأجلّ من أن يجامل فيه .

فسأله شيخنا : ما معنى «فقد سُمْعتَه » «فأجاب الطالب : لعله فعل فعلاً شائنًا استحقّ به أن يُعاب ويفقد ذكْرَه وسمعتَه . فقال الشيخ : ليس الأمر هكذا، وإنما الصواب: «وفقد أسْمِعَتَه » أي سماعاته ومروّياته التي حصَّلها من شيوخ ذلك البَلَد، كما تقول : فقد كتبه، أو متاعَه، والأسمِعة : جمع سَماع .

ويتصل بهذا أيضًا : أني حضرت مناقشة علمية ، وجاء في كلام الطالب ، عن بعض العلماء ، قال : « وسَمعه أبوه » فسأل المناقشُ الطالب : هل يُعقَل أن يَسمع الولدَ أبوه ؟ فلم يُحرِ الطالبُ جَوابًا ، وتوقف المناقشُ في هذه العبارة، ثم قال : إنها قلقة ، قلت : والعبارة صحيحة، ولكنْ فيها تصحيف الضبط ، وصوابها : «وسَمَّعه أبوه» أي أحضره معه مجلسَ السماع ، وهذا شيء معروف في اصطلاح علوم الحديث . قال الحافظ ابن كثير : «وينبغي المباراةُ إلى إسماع الولدان الحديثَ النبويّ ، والعادة المطّردَة في أهل هذه الأعصار ، وما قبلها بُمدَد متطاولة ، أن الصغير يُكتَبُ له حضُورٌ إلى تمام خمس سنين من عمره ، ثم بعد ذلك يُسَمَّى سماعًا ، واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع : «أنه عَقَل مَجَّةً مجَّها رسولُ الله ﷺ ، في وجهه ، من دلوٍ في دارهم ، وهو ابن خمس سنين » رواه البخاري ، فجعلوه فرقًا بين السَّماع والحضور ، وفي رواية : «وهو ابن أربع سنين» . وضبطه بعض الحفاظ بسِنّ التمييز ، وقال بعضهم : أن يفرِّق بين الدابّة والحمار ، وقال بعض الناس : لا ينبغي السماعُ إلاّ بعد العشرين سنة، وقال بعضٌ : عشر ، وقال آخرون : ثلاثون ، والمدار في ذلك كلّه على التمييز، فمتى كان الصبيُّ يعقِل ، كُتب له سماع»[1] .

ومن الجهل بمصطلحات العلوم : قرأت في بعض ما كتب عن المعتزلة : «التجويز» بالزاي ، والصواب : «التجوير» بالراء ، ومن مبادئهم : التعديل ، والتجوير ، وعدل ، وجار .

---

(١) الباعث الحثيث ص١٠٨ .

ومن ذلك أيضًا : أن يصف أحدُهم مخطوطةً بها سَقْط ، فيقول : وبالنُّسخة خُرْم ، بضم الخاء المعجمة ، والصحيح : «خَرم» بالفتح ، وهو مصطلحٌ عروضيٌّ، نقله علماء المخطوطات ، واستعملوه للدلالة على ما يكون بالنسخة من سقط .

على أن مصطلحاتِ العلوم نفسَها قد تَغُرّ وتجرُّ إلى التصحيف ، فمن ذلك ما رأيته في بعض كتب التراجم : «حدَّث بيسير»، وهذا من اصطلاحات علماء الجرح والتعديل، فإذا أكثر الراوي من التحديث، قالوا: «حدَّث بالكثير» أو: «حدَّث الكثير»، وإذا كان مقلاً ، قالوا: «حدَّث بيسير». فالعبارة صحيحة، ولكن لم يكن الموضعُ موضعَها، والصواب: «وحدَّث بِتُسْتَر»، كما تقول: وحدَّث بمكة، أو بمصر، أو ببغداد. وتُستَر: بلد معروف. وهذا مدخلٌ صالح للحديث عن التصحيف الناشئ عن الجهل بأسماء البُلدان :

وهو النوع **التاسع** : قرأت في بعض الكتب، في أثناء سَنَد : «وعلي بن عثمان بن محمد بن الشمس لؤلؤ، وأخته زينب، بقراءتي عليهما، ببيتٍ لَها من غوطة دمشق » ، وقوله : «ببيت لَها» تصحيف ، والصواب : «ببيت لِهْيا» وبيت لِهيا، كما ضبطه ياقوت: بكسر الكلام وسكون الهاء، وياء، وألف مقصورة : قرية مشهورة بغُوطة دمشق[1] .

ومن ذلك أني قرأت في بعض الكتب ، قولَ ابنِ أحمر :

لو كنتَ بالطَّبسَيْن أو بالآلِة   أو بَرْبَعيص مع الجنان الأسودِ

وقوله : «أو بالآلة» عَلَّق المحقّق عليه بقوله : «الآلة : اسم موضع ، لم أجد لها ذكراً إلاَّ هنا » قلت : وهذا تصحيف ، والصواب : «أو بألالة» وألالة ، بوزن حُثالة : موضعٌ بالشام ، ذكره ياقوت ، وأنشد البيت[2] .

---

(١) معجم البلدان ٢/٣٢٤.

(٢) معجم البلدان ١/٣٢١.

ومما يتصل بذلك الجهلُ بأسماء الكتب ، ويقع فيها تصحيفٌ كثير ، أذكر منه : أني سمعت بعضهم يقول في حديث إذاعي : «ذكره الراغب في مقرّراته» والصواب : «في مفرداته» ، وكتاب المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصبهاني معروف .

ومنه ما سمعته من طالب في مناقشة رسالة جامعيّة ينسُب للأصمعيّ كتابَ النساء ، وليس للأصمعيّ كتاب بهذا الاسم ، وإنما هو كتاب الشاء .

عاشراً : الإلف . وهذا بابٌ للتصحيف واسع ، يدخلُ منه الوهمُ إلى كثير مّا يقرأ الناس ويكتبون . رُوي أن عثمان بنَ أبي شيبة قرأ أولَ سورة الفيل هكذا : «ألم [ألفْ لامْ ميمْ] تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل»[1]، وكأنّ ذلك منه لما ألفه من هذا الافتتاح في أول سورة البقرة ، وآل عمران ، ونحوهما ، قال الحافظ الذهبيُّ بعد أن حكى هذا التصحيف: «قلت : لعلّه سبقُ لسان ، وإلاَّ فقطعًا كان يحفظ سورة الفيل ، وهذا تفسيره قد حمله الناسُ عنه»[2] .

وأكثر ما يظهر تصحيفُ الإلف ، في ضبط الأعلام والأنساب : ومن ذلك أن العادة جرت بأن كلَّ اسم مكوّن من العين واللام والياء ، فهو : عَلِيّ، وعلى ذلك يقرأون : عَلِيّ بن رباح ، والصواب في هذا : عُلَيّ ، بضم العين مصغراً ، وهو عُلَيّ بن رباح ، كان ثقة عالماً ، واسمه عَلِيّ ، وإنما صُغِّر، قال أبو عبدالرحمن المقرئ : كانت بنو أميّة إذا سمعوا بمولودٍ اسمه عَلِيّ ، قتلوه ، فبلغ ذلك رَباحًا ، فقال : هو عُلَيّ ، قال الحافظ الذهبيّ بعد ذكْر هذا الخبر : «قلت : عُلَيّ بن رَباح ، ولد في صدر خلافة عثمان ، فلعله غُيِّر وهو شاب . توفي سنة ١١٤هـ - وقيل ١١٧هـ»[3] وابنه موسى بن عُلَيّ بن رباح ، إمام حافظ صالح ،

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١٢ ، وتحقيق النصوص ونشرها ص٦٤ .
(٢) ميزان الاعتدال ٣٨/٣، وقد سبق دفاع الحافظ ابن كثير عن عثمان بن أبي شيبة .
(٣) سير أعلام النبلاء ٤١٣/٧ ، وانظر ١٠١/٦.

وكان من ثقات المصريين في الحديث ، مات بالإسكندرية سنة ١٦٣هـ ، قيل: كان يكره من يسمِّي أباه عُلياً، ويقول: لا أجعل في حلٍّ من يقول: عُلي"[١] .

وكذلك جرت عادةُ الناس ، أن يقرأوا كلَّ اسم مكون من العين والباء والياء والدال والتاء : عُبَيْدَة ، بالتصغير ، وعلى ذلك يقولون : عُبَيدة السَّلماني ، والصواب : عَبِيدة ، بفتح العين وكسر الباء ، وهو عَبِيدة بن عمرو السَّلماني ، الفقيه الكوفي ، كان أحدَ الأعلام . توفي سنة ٧٢ هـ .

وفيما يتصل بتصحيف الأنساب : أَلِف الناسُ أن كلَّ نسبة، حروفُها القاف والراء والشين ، فهي القُرشِيّ ، نسبة إلى قريش ، وعلى ذلك يقولون في ترجمة ابن النفيس ، الطبيب المشهور : «على بن أبي الحزم القُرشيّ» والصواب : القَرْشِيّ ، بفتح القاف وسكون الراء ، نسبة إلى قَرْش ، وهي بلدة فيما وراء النهر[٢] .

والتصحيفات من هذا الباب إلى الكثرة ما هي[٣] .

---

(١) الجرح والتعديل (القسم الأول من المجلد الرابع) ص١٥٣.

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢٤٩/٢ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٠٥/٨، والأعلام ٢٧٠/٤.

(٣) ولن أدع الحديث عن تصحيفات الأعلام ، حتى أشير إلى ما يقع فيه بعضهم من قراءة فِعل من الأفعال على أنه اسم علم ، أو قراءة اسم على أنه فعل .

ومن ذلك ما جاء في كتاب « حياة محمد » ﷺ ، ص٤٣ ، في أثناء الحديث عن ضلالات الوثنية وعبادة الأصنام . يقول مؤلفه الدكتور محمد حسين هيكل ، رحمه الله :

«وإن الذين زاروا كنيسة القديس بطرس ، في رومية ، ورأوا قدم تمثال القديس تبريها قبلات عبادة المؤمنين ، حتى لتضطر الكنيسة إلى تغييرها كلما انبرت ، ليعذرون أولئك الذين لم يكن الله قد هداهم إلى الإيمان ، إذ يرون تناحر جيرانهم النصارى ، وبقاء طقوس الوثنية فيهم» . إلى آخر ما قال .

وجاء في فهرس الأعلام من الكتاب ص٥١٢ ، في حرف التاء : «القديس تبريها» .

فهذا الذي صنع الفهرس ظنَّ أن الفعل «تبريها» إنما هو اسم القديس . والدكتور هيكل رحمه الله بريء من هذا الوهم ، فقد ذكر في كلمة الشُّكر ، من ص٤٩٧ ، أسماء الأساتذة الذين وضعوا فهرس الأعلام .

وانظر شبيهًا لهذا فيما ذكرته من قبل عن أوهام المستشرقين ، من اعتبار الفعل «سمل» علمًا من الأعلام .

وبعد : فهذه عشرةُ أسباب للتصحيف ، ولست أزعم أنها الأسباب الوحيدة لحدوث هذه الظاهرة ، ولكنها - فيما أرى - تمثّل جِماعَ القول فيها.

وواضحُ من ذكر هذه الأسباب وشواهدها ، أنّ علاجَ هذه الظاهرة الخطيرة لا يكون إلا بمعرفة دقيقة بأسرار اللغة وخصائص مفرداتها وتراكيبها ، وتصرُّفِ هذه المفردات والتراكيب في كلام العرب ، ثم إلمامٍ كاشف بتاريخ هذه الأمة العربية ، وأحوال رجالها وكتبها ومصطلحات علومها ، وكلِّ ما يمتُّ إليها بسبب . وهذا لازمٌ لكل من يشتغل بتراث الأمة ، ويستوي فيه من ينشر نصّاً ، أو يقيمُ دَرْسًا .

وأحب قبل ختام كلمتي هذه ، أن أذكر مثالين من التصحيف ، كشفهما وأصلحهما عالمان من المعاصرين ، تمثلت فيهما هذه المعرفُة الدقيقة باللغة وأسرارها :

المثال الأول : ما شاع وذاع عن الشاعر الشيخ أحمد الزين ، حين كان يعمل مع الأستاذ أحمد أمين ، في تحقيق كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي ، ووقفا أمام قول أبي حيان في وصف مسكويه : «وأما مسكويه ففقير بين أغنياء وغبي بين أنبياء[1]» . وواضح أن هذه الجملة الثانية غير مستقيمة ، فما هي الصلة بين الغباوة والنبوّة . وانقضى المجلس دون أن يصلا في العبارة إلى حلّ . فلما كان الغد أقبل الشيخ الزين متهلّلاً فرِحًا ، وقال : وجدتُها ؛ لابد أن تكون : «وكان عَييّاً بين أبيناءَ» وإن تَعْجَبْ فعَجَبٌ أن الشيخ أحمد الزين هذا كان كفيفَ[2] البصَر ، وصدق أحكم الحاكمين : ﴿ فإنها لا تعمي الأبصارُ ولكن تعمى القلوبُ التي في الصدور﴾[3] .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/ ٣٥ .

(٢) أحمد الزين هذا : شاعر مصري ، كان يقال له : الراوية ، لكثرة ما يحفظ ، وكان يعمل بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية . توفي سنة ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م . الأعلام ١/ ١٢٩ .

(٣) سورة الحج ٤٦ .

والمثال الثاني : حدثني به شيخي الجليل عبدالسلام هارون - حفظه الله - قال : كنت أعمل في تحقيق كتاب الحيوان للجاحظ، وجاءت هذه العبارة، في الحديث عن أثر البيئة في العقيدة . قال الجاحظ : «فإن تعجّبْتَ من استسقاطي لعقل كِسْرى أبْرويز وآبائه وأحبَّائه، وقرابينه وكتّابه وأطبّائه»[1] يقول شيخي عبدالسلام: فضبطت كلمة «أحبائه» بكسر الحاء وتشديد الباء، على أنها جمع حبيب، وقد نبّهني الشيخ عبد الرحيم محمود[2]، إلى أن هذا الضبط خطأ، وأنّ صوابه : «وأحْبائه» بسكون الحاء وتخفيف الباء. والأحباء: جمع حَبَأ، بالتحريك، وهو جليسُ الملك وخاصَّته، وذلك هو المناسب لسياق الكلام .

ولعلّ في كل هذا الذي ذكرت دليلاً على أن تحقيق النصوص ليس بالأمر الهيّن ، وأننا حين ندعو أبناءنا طلبةَ الدراسات العليا، إلى تحقيق النصوص ، لا ندعوهم إلى كسل عقليّ ، أو نُعطِّل ملكاتهم في الدرس والبحث ، ولكننا نأخذهم أخذاً إلى تاريخهم ولغتهم ، ونعمِّق انتماءهم إلى هذه الحضارة الشامخة الذرى ، المترامية الأطراف ، ولسنا في دعوتنا هذه نريد أن يتحول أبناؤنا كلُّهم إلى محققي تراث وناشري نصوص ، لكننا نستمسك بقوله تعالى : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقّهوا في الدِّين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[3] .

وكلمة أخيرة : إن الاشتغال بالتراث موقف حضاريّ ، وليس نَبْشًا في القبور واهتمامًا بالرِّمَم والبلىَ :

---

(١) الحيوان ٣٢٧/٥.

(٢) كان رحمه الله من جلّة المشايخ بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية ، وهو الذي صحح طبعة دار الكتب الأولى من « أساس البلاغة» ، ويقولون : إن له فضلاً ظاهراً على الدكتور طه حسين ، ولم أعرف تاريخ وفاته ، يرحمه الله .

(٣) سورة التوبة ١٢٢ .

وعيَّرها الواشون أني أحبُّها   وتلك شكاةٌ ظاهرةٌ عنك عارُها[1]

ونستغفر الله مما طغا به القلم ، أو زَلَّ به اللسان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* * *

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي .
وتمثل به عبدالله بن الزبير ، رضي الله عنهما ، لمّا قيل له : يا ابن ذات النطاقين ، أراد أن نطاقها لا يغضّ منه فيعيَّر به ، ولكنه يرفع منه ويزيده نُبْلاً . النهاية ٣/١٦٥ .

الملحق الثاني

نموذج لتصحيح بعض التحريفات[1]

وهي بعض التحريفات التي ظهرت لي في أثناء التحقيقات في كتب شتى:

١ - (احتراز) المودة	= اجترار المودة	- أي اجتلابها
٢ - (استحقاق غموض)	= استخفاء وغموض	
٣ - (استقضيت)	= استغضبت	
٤ - (اعزترحي)	= اعرنزمي	- أي تقبضي وتجمعي
٥ - وقعة (البسر)	= وقعة البشر	
٦ - (التعويد) والإحجام	= التعريد والإحجام	
٧ - (التمور والبيور)	= النمور والببور	- جمع نمر وببر
٨ - (تنبيه) به	= شبيه به	
٩ - (ثمر صبجاني)	= تمر صيحاني	- هو نوع من التمر
١٠- (ثوب) العنكبوت	= ثويّ العنكبوت	- أي بيتها
١١ - (جاء فرواب)	= حافِرٌ وأْب	- وهو الشديد
١٢- (الجاري)	= الحبارى	- ضرب من الطير
١٣- العيافة و (الجزو)	= العيافة والحزو	- الحازي : العراف
١٤- (جموسة النياق)	= حُموشة الساق	- أي دِقّتها
١٥- (الحياة والعبث)	= الحيا والغيث	
١٦- (خردل)	= قرزل	- اسم فرس
١٧- عثر في فضل (خطابه)	= عثر في فضل خطامه	
١٨- (خلق) الحرص	= حاق الحرص	- أي شِدّته

(١) من كتاب تحقيق النصوص ونشرها - للأستاذ عبدالسلام محمد هارون .

١٩- (الدغلول) الغوائل	= الدغاول الغوائل	
٢٠- (ذاتية) من بطن الدماغ	= دانية من بطن الدماغ	
٢١- (رجبية الشوق)	= رحيبة الشدق	- أي واسعته
٢٢- الكلب (الزيتي)	= الكلب الزئني	- نوع قصير القوائم
٢٣- (سرورا)	= شرودا	
٢٤- ناس من (السلطان)	= ناس من السُّلطاء	- جمع سليط
٢٥- (سول القتال)	= شوك القتاد	
٢٦- (ظرف الشمام)	= طرف الثُّمَام	
٢٧- عقيل بن (علقة)	= عقيل بن عُلَّفة	- شاعر مشهور
٢٨- (الغبار) والدود	= النبار والدود	- جمع نبر ، وهو القراد
٢٩- آكل (كالجنائب)	= آكل للخبائث	
٣٠- الكلاب (كل البقر)	= الكلاب على البقر	- مثل مشهور
٣١- ليس (يخاف)	= ليس بخائن	
٣٢- (مالكالدبا)	= مال كالدبا	- الدبا : صغار الجراد
٣٣- متون (اكيات)	= متون الحيات	
٣٤- (الناقص بقواه)	= الناقض لقواه	
٣٥- (نجوع) الناس له	= بخُوع الناس له	- أي خضوعهم
٣٦- النجوم و (الوجوم)	= النجوم و (الرجوم)	
٣٧- لم (يتحرك)	= لم يتحول	
٣٨- (يخبر النظم)	= يجبر العظم	
٣٩- (يرضعن) الصعاب	= يَرُضْنَ الصعاب	
٤٠- (يغشي) الضراء	= يمشى الضَّراء	- أي يسير مستخفيًا
٤١- (يُجب له) خاطري	= يجيله خاطري	
٤٢- (فرس ثابت الفرشة)	= قرشي ثابت القرشية	

دراسة تحليلية لنشوء بعض هذه التحريفات

١ - سقطت نقطة الجيم من (اجترار) ، ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة ، وهي (احتراز) .

٢ - تقاربت نقطتا (استخفاء) فصارت (استحقاء) ثم اقتربت الهمزة واستعلت فوق واو (وغموض) فأشبهت نقطتي القاف فقرئت (استحقاق) .

٣ - كتبت غين (استغضبت) متقاربة للقاف في استدارتها ، وانضم إلى نقطتها السكون فزاد قربها من القاف ، وزيدت نقطة إلى نقطة الباء من أسفل فصارت إلى ذاك التحريف .

٤ - صغرت فتحة راء (اعرنزمي) فصارت كالنقطة . وتقاربت نقطتا النون والزاء فانقلبت النون تاء . وفتح رأس الميم فأشبهت الحاء .

٦ ، ٣٦ - تضحم رأسن الراء فأشبه الواو .

٩ - انضم السكون إلى نقطتي التاء في الكلمة الأولى ، وتباعدت نقطتا الياء في الثانية .

١٠- كتب رأس الياء من (ثوى) صغيراً فقارب في ضُموره رسم الباء.

١١- حوِّرت كسرة (حافر) فصارت همزة ، أو زيدت همزة لتباعد ما بين (حا) و (فر) .

١٢- ضمرت سن الباء من (الحبارى) فصارت (الجارى) .

١٦- عظم أعلى القاف فأشبه الخاء . والتصقت نقطة الزاي برأسها فزادت من شبهها بالدال .

١٨ - قربت القاف من (حا) فقرئت (حلق) ، ثم زيدت النقطة. لأن الحرص خلق من الأخلاق .

١٩- وكذلك اقتراب واو (الدغاول) سهَّل أن تُقرأ (الدغلول) .

٢٤ - جعلت (السلطاء) لغرابتها (السلطان) .

٣٠ - اجتمع طرفا العين في (على) واتصلت بها الفتحة ، أو أسرف الكاتب في كتابة الجزء الأعلى من العين وأهمل الجزء الأسفل فأشبهت رأس الكاف ، واضمحل نتوء الياء فصارت (كل) .

٣٢ - اتصلت لام (مال) بالكاف بعدها .

٣٣ - ضمر رأس الحاء من (الحيات) وعظمت فتحة الحاء فأشبهت رأس الكاف .

٣٥ - عدم الاتزان في وضع نقط الحروف ، فاتجه ما حقه اليمين إلى اليسار وما حقه اليسار إلى اليمين .

٣٨ - تأكَّل رأس عين (العظم) فأصبح شبيهًا بالنقطة .

٣٩- التصق سكون الضاد من (يرضن) بوصلتها فصارت (يرضعن).

٤٠- كتب رأس الميم من (يمشي) مرتفعًا ، ثم ضمر السكون فأشبه النقطة فقرئت (يغشى) .

ومن أندر وأقدم ما عثرت عليه من تعليل التصحيف ما جاء في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري[1] عند الكلام على بيت الأعشى :

قــالت قتيــلة مــاله قــد جُلِّلتْ شيبًا شواتُه

(١) ص ٣١٦ - ٣١٧ .

قال : أنشده أبو الخطاب الأخفش «شواته» ، فقال له أبو عمرو بن العلاء: صحَّفتَ ، وذلك أن الراء كبرت فظننتها واواً ، إنما هي «سراته» ؛ وسراة كل شيء : أعلاه . فقال أبو الخطاب : كذا سمعته . قال أبو عبيدة : فلم نزل دهراً نظن أن أبا الخطاب صحَّف ، حتى قدم أعرابي محرَّم[1] فقال: «اقشعرَّت شواتي» ، يريد جلدة رأسه . فعلمنا أن أبا عمرو وأبا الخطاب أصابا جميعًا .

(١) محرم : فصيح لم يخالط أهل الحضر .

الملحق الثالث

ألفاظ متقاربة في الخط وهي مظنة التصحيف[1]

١ - اخراج - احراج .
٢ - أبواب - أثواب .
٣ - اقبال - اقيال.
٤ - أميال - أمثال.
٥ - احتيال - اختيال.
٦ - احتراز - اجتراز .
٧ - ابراق - ايراق.
٨ - اخبار - اخيار - احبار .
٩ - اجتياز - احتياز - اختباز - اختبار - اختيار.
١٠ - باني - ثاني .
١١ - بث - نث .
١٢ - باب - ناب .
١٣ - بأس - يأس .
١٤ - بيت - بنت - بنت - ثيب.
١٥ - باتوا - بانوا .
١٦ - باتت - بانت .
١٧ - بذ - بد .
١٨ - بشر - نشر .
١٩ - بنية - ثنية .
٢٠ - تاب - ثاب - ناب .
٢١ - تمر - نمر - ثمر .
٢٢ - تمور - نمور - تموز .
٢٣ - تصوير - تصوير .
٢٤ - تفريع - تفريغ - تقريع .
٢٥ - ثوم - بوم - نوم - يوم .
٢٦ - ثمام - تمام .
٢٧ - ثبت - نبت .
٢٨ - تثني - تبني .
٢٩ - جدث - حدث .
٣٠ - جد - حد - خد .
٣١ - جدد - حدد - خدد .
٣٢ - جرس - جرش - حرس - خرس .
٣٣ - جرف - حرف .
٣٤ - جزر - خرز - حرز .
٣٥ - جديد - حديد .
٣٦ - جال - حال - خال .
٣٧ - جرير - حرير - خرير - حريز .
٣٨ - جبر - حبر - خبر - حيز - خير - خبز .
٣٩ - جائر - حائر - خائر - حائز - جائز .

(١) من كتاب تحقيق التراث - للدكتور عبدالهادي الفضلي ص ١٦٠ .

٤٠ - جنائب - خبائث .
٤١ - جنان - حنان .
٤٢ - جهيزة - جهيرة .
٤٣ - جره - حره .
٤٤ - جز - حز - خز - جر - حر .
٤٥ - حان - خان - خاب - جاب .
٤٦ - حرائب - خرائب .
٤٧ - حاد - جاد .
٤٨ - حلق - خلق .
٤٩ - حنايا - خبايا .
٥٠ - حرب - حزب .
٥١ - حمار - جمار - خمار .
٥٢ - خبيث - حثيث .
٥٣ - خروف - حروف .
٥٤ - خوف - جوف .
٥٥ - خلاب - جلاب .
٥٦ - دير - دبر .
٥٧ - دليل - ذليل .
٥٨ - رين - زين .
٥٩ - رجل - رحل .
٦٠ - راغ - راع - زاغ .
٦١ - رهو - زهو .
٦٢ - رابيه - زابيه .
٦٣ - رخيم - رحيم - رجيم .
٦٤ - ريادة - زيادة .
٦٥ - زناد - زباد - زياد .
٦٦ - سيد - سند .
٦٧ - سرب - شرب .
٦٨ - سديد - شديد .
٦٩ - سب - شب .
٧٠ - سرج - سرح - شرج - شرح - شرخ.
٧١ - سباب - شباب .
٧٢ - شعب - شغب - شعث .
٧٣ - سرور - شرور .
٧٤ - سن - شن .
٧٥ - صد - ضد.
٧٦ - صائغ - ضائع .
٧٧ - صفة - ضفة .
٧٨ - صيف - ضيف .
٧٩ - صوت - صوب - صون .
٨٠ - صعّر - صغّر .
٨١ - صريح - صريخ - ضريح .
٨٢ - صعق - صفق .
٨٣ - صام - ضام .
٨٤ - طاعون - طاغوت .
٨٥ - طريف - ظريف .
٨٦ - طرف - ظرف .
٨٧ - عزز - عذر - غرر .
٨٨ - عزيز - غرير .
٨٩ - عتيد - عنيد - عبيد .
٩٠ - عبد - عند - عيد .
٩١ - عريب - غريب .
٩٢ - عباد - عناد - عتاد .

٩٣ - عيار - غيار - غبار .
٩٤ - عليل - غليل .
٩٥ - غيب - عيب - غيث - عبث .
٩٦ - غنم - غيم .
٩٧ - عاد - عاذ .
٩٨ - عائم - غائم .
٩٩ - غض - غص - عض .
١٠٠ - غفير - عفير .
١٠١- الغار - الغاز - العار .
١٠٢- غيوب - عيوب - عيون .
١٠٣ - غائلة - عائلة .
١٠٤ - غبر - عبر .
١٠٥ - غالي - عالي .
١٠٦ - غلو - علو .
١٠٧ - فصم - قصم - قضم .
١٠٨ - فر - قر .
١٠٩ - قبل - قيل - قتل - فتل - فيل.
١١٠ - قاطرة - فاطرة .
١١١ - قهر - فهر .
١١٢ - قطن - فطن .
١١٣ - قاض - قاص .
١١٤ - قرع - فرع - فزع - قزع .
١١٥ - قتيل - قبيل - فتيل .
١١٦ - قرم - قزم.
١١٧ - قاضي - قاصي .
١١٨ - كبد - كد - كيد .
١١٩ - كثير - كبير .
١٢٠ - كثار - كبار .
١٢١ - كيس - كيّس - كبش - كبس.
١٢٢ - لبن - لين .
١٢٣ - لحم - لخم - لجم .
١٢٤ - مس - مش .
١٢٥ - مر - مز .
١٢٦ - معاد - معاذ .
١٢٧ - مثال - منال .
١٢٨ - مقاربة - مقارنة .
١٢٩ - موازنة - موازبة .
١٣٠ - نفد - نفذ .
١٣١ - نصير - نضير .
١٣٢ - نغيق - نعيق .
١٣٣ - نبع - تبع .
١٣٤ - هارون - هاروت .

الملحق الرابع

من طرائق الكتابة والرسم في المخطوطات القديمة[1]

بعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة ، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقط والإعجام ، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي ، ولهذا الخط صوره الخاصة ونقطه الخاص ، بل رسمه الخاص . قال الشيخ نصر الهوريني[2] : «وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية الممالة بالياء ، كما يدل له قول القاموس : بنيل بضم الباء وكسر النون ، جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي ، والأصح أنه ممال ، ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحًا » .

ولكلٍّ كاتبٍ من الكتَّاب طريقةٌ خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك . فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام ، أو بين رسمي الغين والفاء ، فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير . كما أن كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي ، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم . ومن أجمع الكتب في ذلك «المطالع النصرية» للشيخ نصر الهوريني .

والنَّقط تختلف طرائقه في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية ؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها ، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها .

وفي الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف ، فبعضهم يدل

---

(١) من كتاب تحقيق النصوص ونشرها - للأستاذ عبدالسلام محمد هارون ص ٥٣ ، مع شيء من التصرف بوضع هذا العنوان لكلامه وحذف بعض المختصرات .

(٢) المطالع النصرية ص ١١٠ .

على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها ، إما صفّاً واحداً وإما صفّين. وبعضهم يهمل نقط السين ويعجم الشين بنقطة واحدة فوقها كما في همع الهوامع . وبعضهم يكتب سينًا صغيرة (س) تحت السين ، ويكتبون حاء (ح) تحت الحاء المهملة . ومن الكتاب من يضع فـــوق المهمل أو تحته همزة صـغيرة (ء)، ومنهم من يضع خطّاً أفقيّاً فوقه (-) ، ومنهم من يضع رسماً أفقيّاً كالهلال (ب) ، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم (٧) . وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معاً قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معًا ، وذلك مثل «التسميت» ، و «التشميت» أي تشميت العاطس، يضعون أحيانًا فوق السين نقطًا ثلاثًا وتحتها كذلك ، إشارة إلى جواز القراءتين. و «المضمضة» و «المصمصة» تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها ، تجويزاً لوجهي القراءة .

وفي الإعجام - أي الشكل والضبط - يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة ، وهذا هو الذي كان يسميه أبو الأسود : «النقط» . قال أبو الأسود لكاتبه القيسي : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت ذلك شيئًا من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين.

فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة .

ومما يلحق بالضبط القَطْعة ، أي الهمزة ، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع ، أو على الواو والياء المصورتين بدلاً من الألف ، أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء . وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابتها فتلتبس ماء بكلمة «ما» ، وسماء بالفعل «سما» . والهمزة المكسورة تكتب أحيانًا تحت الحرف وتكتب أحيانًا فوقه .

والمدة ، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع ، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه ، نحو «مآ» التي نكتبها الآن «ماء» بدون مدة .

والشدة ، وهي رأس الشين ، نجدها في الكتابة القديمة حينًا فوق الحرف، وآنًا تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة . ونجد خلافًا في كتابتها مع الفتحة فأحيانًا توضع الفتحة فوق الشدة ، وأحيانًا تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا (ـّـ) فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة ، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة. والضمة يضعها المغاربة تحت الشدة ، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة اللاحقة إذا كان مدغمًا في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل «بل رّان»، « يقول أهلكت مالا لّو قنعت به » .

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس . وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة ، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا (مُصْعَة) ، أي مُضْغَة.

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني (٧٨ قراءات دار الكتب) وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد (٧) فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة ، ومشابهة للعدد (٨) فوقه للدلالة على الشدة والضمة . أما الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم (٨) لكن تحت الحرف .

وتخفيف الحرف ، أي مقابل تشديده ، يرمز إليه أحيانًا بالحرف (خ) أو بإشارة (خف) إشارة إلى الخفة .

وهناك بعض الإشارات الكتابية ، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب . وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين

الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يمينًا أو يساراً إلى الجهة التي دوِّن فيها السقط هكــذا (┐) أو (┌) . وبعضهم يمــد هــذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب إلى جوارها كلمة «صح» أو «رجع» أو «أصل» وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب .

وهناك علامة التمريض ، وهي صاد ممدودة «ص» توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها ، وتسمى هذه العلامة أيضًا علامة التضبيب .

قال السيوطي في تدريب الراوي[1] : «ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مقفلا بها لا يتجه لقراءة ، كضبة الباب يقفل بها » .

وعلامة التثليث اللغوي ، وهي (ث) توضع فوق الكلمة ؛ اقتباسًا من كلمة التثليث . وجدتها في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد .

وأحيانًا يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام ، إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه . وجدته في نسخة من جمهرة ابن حزم .

وكذلك الحرف (عـ) رأس العين ، إشارة إلى «لعله كذا» : وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة . وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً إشارة إلى كلمة «الظاهر» . وتوضع (كـ) في بعض الهوامش إشارة إلى أنه «كذا في الأصل » .

وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط يوضع فوق الكلام منعطفًا عليه من جانبيه بهذا الوضع (┌┐) وأحيانًا توضع الزيادة بين دائرتين صغيــرتين (° °) أو بين نصفي دائــرة ( )) وأحياناً توضع كلمة «لا» ، أو «من» ، أو «زائدة» فوق أول كلمة من الزيادة

(١) تدريب الراوي ، شرح تقريب النواوي ص ١٥٦ .

ثم كلمة «إلى» فوق آخر كلمة منها .

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (ا) و (ا) . وجدت بخط مُغُلطاي على هامش الاشتقاق (سنة ومائة إحدى) أي سنة إحدى ومائة . أو يوضع الحرفان (خ) و (ق) أو (خ) و (م) ، أي تأخير وتقديم . أو (م) (م) أي مقدم ومؤخر .

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة ، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة : (١٢٣۴ع٦) وهي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) . وأحيانًا تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا : (٢ ۴ ٥) .

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث .

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب ، أو علماء العجم المتأخرون ، وقلدهم في ذلك الفرنجة[1] :

ثنا	=	حدثنا.
ثني	=	حدثني.
نا	=	حدثنا ، أو أخبرنا .
دثنا	=	حدثنا .
أنا	=	أنبأنا ، أو أخبرنا .
أرنا	=	أخبرنا ، في خط بعض المغاربة .
أخ نا	=	أخبرنا ، في خط بعض المغاربة .
أبنا	=	أخبرنا .

(١) انظر المطالع النصرية ٢٠٠ - ٢٠٢ وتدريب الراوي ١٥٧ - ٢٠٧ وقواعد التحديث للقاسمي .

قثنا	=	قال حدثنا .
ح	=	تحويل السند في الحديث ، وحينئذٍ في غير كتب الحديث .
رضي	=	رضي الله عنه .
المصد	=	المصنف بكسر النون .
ص	=	المصنف بفتح النون ، أي المتن .
ش	=	الشرح .
الشـ	=	الشارح .
س	=	سيبويه.
أيضـ	=	أيضًا .
لايخـ	=	لا يخفى . للعجم في الكتب العربية .
الظ	=	الظاهر .
م	=	معتمد ، أو معروف ، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن
	=	بعده .
إلخ	=	إلى آخره .
اه	=	انتهى ، أو إلى نهايته .
ع	=	موضع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .
ج	=	جمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .
جج	=	جمع الجمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .
ججج	=	جمع جمع الجمع ، استعمله صاحب القاموس ومن بعده .
ة	=	قرية .
حج	=	ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية .

الملحق الخامس

علامات الترقيم

تأتي أهمية علامات الترقيم من أنها تساعد كثيراً على توضيح النص وتحدد معالم العلاقة الصحيحة بين أجزاء الكلام ، وما فيه من مضمون ودلالات سياقية تستوجب لفت انتباه القارئ إليها ، ولابد من استعمالها استعمالاً صحيحًا على ضوء الأسس والقواعد اللازمة لذلك ، وقد تنبه علماؤنا الأوائل من المحدثين وغيرهم إلى ما يشبه هذه العلامات فهذا ابن الصلاح يشير إلى أنه « ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دارة تفصل بينهما وتميز، وممن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ومحمد بن جرير الطبري، رضي الله عنهم ، واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من غرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة ، أو يخط في وسطها خطاً . قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يقيد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه »[1] .

وتناول ابن جماعة الفواصل بشيء من الإيضاح فقال «لا بأس بكتابة الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة، فإنه أظهر في البيان ، وفي فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ، ومذاهب ، أو أقوال ، أو طرق ، أو أنواع ، أو لغات ، أو أعداد ، ونحو ذلك ، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه في فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها ، وقد رمز بالأحمر جماعة من المحدثين ، والفقهاء ، والأصوليين وغيرهم لقصد الاختصار ؛ فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب والفصول والتراجم بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم ، وطول المشق واتحاده في السطر ، ونحو ذلك ليسهل الوقوف عليه عند قصده، وينبغي أن يفصل بين كل كلامين بدائرة ، أو ترجمة ، أو قلم غليظ، ولا يوصل

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٦٥ ، ١٦٦ .

الكتابة كلها على طريق واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود »[1] ويُعد الأديب المحقق أحمد زكي باشا من أوائل من وضع أسس علامات الترقيم في اللغة العربية ، ومن جاء بعده أفادوا منه تلخيصًا وتوضيحًا[2] ، ونكتفي هنا ببعض الملخصات مع شيء من الإضافة[3].

أشكال علامات الترقيم

اسم العلامة	صورتها
١ - الفصلة	،
٢ - الفصلة المنقوطة	؛
٣ - النقطة أو الوقفة	.
٤ - النقطتان	:
٥ - علامة الاستفهام	؟
٦ - علامة التأثر	!
٧ - القوسان	( )
٨ - علامة التنصيص	« »
٩ - الشرطة أو الوصلة	-
١٠- علامة الحذف	...

(١) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - لابن جماعة ت ٧٣٣هـ ، ص١٩١، ١٩٢ .

(٢) توفي أحمد زكي عام ١٣٥٣هـ ، وكتابه خرج في طبعته الأولى عن المطبعة الأميرية بمصر عام ١٣٣٠هـ بعنوان (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية ، ثم نشره الشيخ عبدالفتاح أبو غده عام - ١٤٠٧هـ في طبعته الثانية) .

(٣) ما ذكرته هنا من كتاب مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبدالتواب مع شيء من الإضافة .

موضع استعمال هذه العلامات

أولاً - الفصلة :

الغرض من وضعها أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة جداً لتمييز بعض أجزاء الكلام عن بعض . وتوضع في المواضع الآتية :

(أ) بين الجمل التي يتركب من مجموعها كلام تام الفائدة ؛ مثل : إن محمداً تلميذ مهذب ، لا يؤذي أحداً ، ولا يكذب في كلامه ، ولا يقصر في دروسه .

(ب) بين الكلمات المفردة المتصلة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجملة في طولها ؛ مثل : ما خاب تاجر صادق ، ولا تلميذ عامل بنصائح والديه ومعلميه ، ولا صانع مجيد لصناعته ، غير مخلف لمواعيده .

(جـ) بين أنواع الشيء وأقسامه ، مثل : إن التبكير في النوم وفي الاستيقاظ منه ، يكسب الإنسان ثلاث فوائد : صحة البدن ، وصفاء العقل، وسعة الرزق .

(د) بعد لفظة المنادى ؛ مثل : يا علي ، احضر الكتاب .

(هـ) بين الجمل التامة وشبه الجمل ؛ مثل : لا تبال بما لقيت في إظهار الحق ، وإقامة العدل ، ونصرة المظلوم .

(و) بين المبدل والمبدل منه ؛ نحو : أكرم والديك ، أباك وأمك .

(ز) قبل الجمل الحالية ؛ نحو : دعوت الله ، وأنا موقن بالإجابة .

(ح) قبل الجمل الوصفية ، وشبه الجمل ؛ مثل : قابلت رجلاً ، سمته سمت الصالحين .

(ط) بين الشرط وجوابه ؛ مثل : من مات في سبيل الله ، فاز ، ومن خاف الله نجا ، وبين القسم وجوابه ، مثل : والله ، لأستغفرن .

ثانياً - الفصلة المنقوطة :

والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة ، أطول بقليل من سكتة الفصل ، وأكثر استعمالها في موضعين :

(أ) بين الجمل الطويلة التي يتركب من مجموعها كلام مفيد ، وذلك لإمكان التنفس بين الجمل عند قراءتها ، ومنع خلط بعضها ببعض بسبب تباعدها، مثل : إن الناس لا ينظرون إلى الزمن الذي عمل فيه العمل ؛ وإنما ينظرون إلى مقدار جودته وإتقانه .

(ب) بين جملتين تكون الثانية منهما سببًا في الأولى ، مثل : طردت المدرسة خليلا ؛ لأنه غشَّ في الامتحان . أو تكون مسببة عن الأولى، مثل : محمد مجدّ في كل دروسه ؛ فلا غرابة أن يكون أول فصله .

ثالثاً - النقطة أو الوقفة :

وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى ، المستوفية كل مكملاتها اللفظية، مثل : خير الكلام ما قلّ ودلّ ، ولم يَطُل فَيُمَلّ .

رابعاً - النقطتان :

وتستعملان لتوضيح ما بعدهما وتمييزه مما قبله ، وأكثر استعمالها في ثلاثة مواضع :

(أ) بين القول والكلام المقول أي المتكلم به ، أو ما يشبههما في المعنى ، مثل قال حكيم : العلم زَيْن ، والجهل شَيْن . ومثل : من نصائح أبي لي كل يوم : لا تؤخر عمل يومك إلى غدك .

(ب) بين الشيء وأقسامه أو أنواعه ، مثل : أصابع اليد خمس : الإبهام والسبابة ، والوسطى ، والبنصر ، والخنصر .

(جـ) قبل الأمثلة التي توضح قاعدة ، وقبل الكلام الذي يوضح ما قبله ، مثل بعض الحيوان يأكل اللحم : كالأسد ، والنمر ، والذئب . وبعضه يأكل النبات : كالفيل ، والبقر ، والغنم . ومثل : أجزاء الكلام العربي ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف .

خامساً - علامة الاستفهام :

وتوضع في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء ، مثل : أهذا خطك ؟ متى حضرت ؟ ما عندك من الأخبار ؟ كيف ترسم هذا الشكل ؟ لِمَ تكره الألعاب الرياضية ؟ من هذا القادم ؟ أين ساعتك ؟ أي الفريقين بارع في اللعب ؟

سادساً - علامة التأثر :

وتوضع في آخر الجملة التي يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة أو دعاء ، نحو : يابشراي ! نجحت في الامتحان ! واأسفاه ! ما أجمل هذا البستان ! النار النار ! ويل للظالم ! مات فلان ! رحمة الله عليه ! .

سابعاً - القوسان :

وتوضعان في وسط الكلام مكتوبًا بينهما الألفاظ التي ليست من أركان هذا الكلام ، كالجمل المعترضة ، وألفاظ الاحتراس والتفسير ، مثل : القاهرة

(حرسها الله) أكبر مدينة في إفريقية . ومثل : حلوان (بضم فسكون) مدينة جنوبي القاهرة ، طيبة الهواء ، بها حمامات كبريتية .

ثامناً - علامة التنصيص :

ويوضع بين قوسيها المزدوجتين كل كلام ينقل بنصه وحرفه ، مثل : حكي عن الأحنف بن قيس أنه قال : «ماعاداني أحد قط إلا أخذت في أمره بإحدى ثلاث خصال : إن كان أعلى مني عرفت له قدره ، وإن كان دوني رفعت قدري عنه ، وإن كان نظيري تفضلت عليه» .

تاسعًا - الشرطة والوصلة :

وتوضع في الأماكن التالية :

(أ) بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول ، لأجل تسهيل فهمها ، مثل : إن التاجر الصغير الذي يراعي الصدق والأمانة مع جميع من يعامله من كل الطبقات - يصير بعد سنوات قليلة من أكبر التجار .

(ب) بين العدد والمعدود إذا وقعًا عنوانًا في أول السطر ، مثل : التبكير في النوم واليقظة يكسب :

أولاً - صحة البدن .

ثانيًا - وفور المال .

ثالثًا - سلامة العقل .

عاشراً - علامة الحذف :

وتوضع مكان المحذوف من الكلام للاقتصار على المهم منه ، أو لاستقباح ذكر بعضه ، مثل : جبل المقطم أشهر جبال مصر ... بنى عليه صلاح الدين الأيوبي قلعته المشهورة .

ملحوظة : لا يوضع من هذه العلامات في أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص .

ومع أن «برجستراسر» يرى أن استعمال علامات الترقيم في الكتابة العربية لا فائدة له إلا في الأحوال النادرة ؛ فإنه استخدم هذه العلامات استخدامًا كاملاً في كل ما نشره من النصوص العربية[1]. يقول برجستراسر: «ويتبع مسألة الإملاء مسألةُ الترقيم ، أي استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء . وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة . ولا أرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعوّدوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ؛ إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ؛ لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة ، فظنها تامة قبل تمامها»[2] .

ومن علامات الترقيم التي لم تذكر في قرار وزارة المعارف السابق : الأقواس المزهّرة أو التي تسمى بالأقواس العزيزية ، وهي التي تستعمل عادة لحصر نصوص القرآن الكريم على هذا النحو : ﴿ ﴾ . وكذلك الأقواس المعكوفة أو المعكّفة، وهي التي تحصر الزيادات اللازمة لإقامة النص وليست في مخطوطاته ، على هذا النحو : [ ] .

وإن الخطأ في استخدام علامات الترقيم ، قد يؤدي إلى خطأ في المعنى،

(١) مثل : غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري .
(٢) أصول نقد النصوص ١٠٤ .

كالنص الذي في «قواعد الشعر» لثعلب ، بتحقيق الشيخ محمد عبد المنعم خفاجى : « وقال المعذّل من أبياتٍ : ... [أبلغُ] الشعر ما اعتدل شطراه » . والصواب فيه : « وقال : المعدّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه » .

ومثله ما وقع في تحقيق « نور القبس المختصر من المقتبس» من قوله (١٥/٧) : «فألقى إليّ صحيفة فيها الكلام كله : اسم وفعل وحرف» . والصواب : « فألقى إليّ صحيفة فيها : الكلام كله اسم وفعل وحرف» . وفيه أيضًا (١٥/٣٣٠) : «فناداني ابن أبي خميصة القيم : عليهم إياك إياك» . والصواب : «فناداني ابن أبي خميصة القيم عليهم : إياك إياك».

* * *

الملحق السادس

السماعات وبعض نماذجها

اتجه علماء الحديث إلى العناية بإثبات السماعات على كتب الحديث بعد أن أصبح الاعتماد في نقل السنة على المصنفات التي تجمع بين دفتيها قدراً كبيراً من الأحاديث النبوية ، ولذا أصبح من المألوف أن تجد في كتب الحديث وأجزائه سماعات عديدة للعلماء وطلاب العلم يثبتون فيها سماعهم لهذه الكتب أو الأجزاء عن مؤلفيها ، أو رواتها ، أو غيرهم من أهل العلم، وذلك بأسانيدهم إلى من تلقوا عنه ، والهدف من ذلك يكمن في توثيق النص، وإثبات تلقيه من مصدره أو من مصدر موثوق به ، وإثبات حق الأطراف التي شاركت فيه بأنها سمعت هذا الأصل ، وأن لها الحق في روايته وإجازته للآخرين .

وتبدو ظاهرة السماعات واضحة في كتب المتقدمين من العلماء ، ولم تقتصر على كتب الأحاديث، بل نجد شيئًا من السماعات في كتب التفسير ، والعقيدة ، والفقه ، والتاريخ والتراجم ، وعلوم اللغة والأدب ، وغالبًا ما تدون السماعات على صفحة العنوان من الكتاب ، أو في آخره ، وربما أثبت في هامش صفحة من صفحات الكتاب ، وهناك تفاصيل عديدة حول الفرق بين السماعات والقراءات والبلاغات ، والمُسَمِّع والمُسْمَع ، وقارئ الأصل ، وكاتب السماع وما يشترط فيه ، وما يلزم صاحب الأصل الذي أثبت عليه السماع ، وما يلزم من أراد نقل سماعه من أصل غيره إلى نسخته ، وتدوين طبقات السماعات والقراءات طبقة بعد طبقة «الطباق» ، والخطوات التي تتبع في دراسة السماعات ، وغير ذلك من الأمور المتصلة بهذا الجانب ، وقد تناولها أحمد محمد نور سيف بشيء من التفصيل[1] .

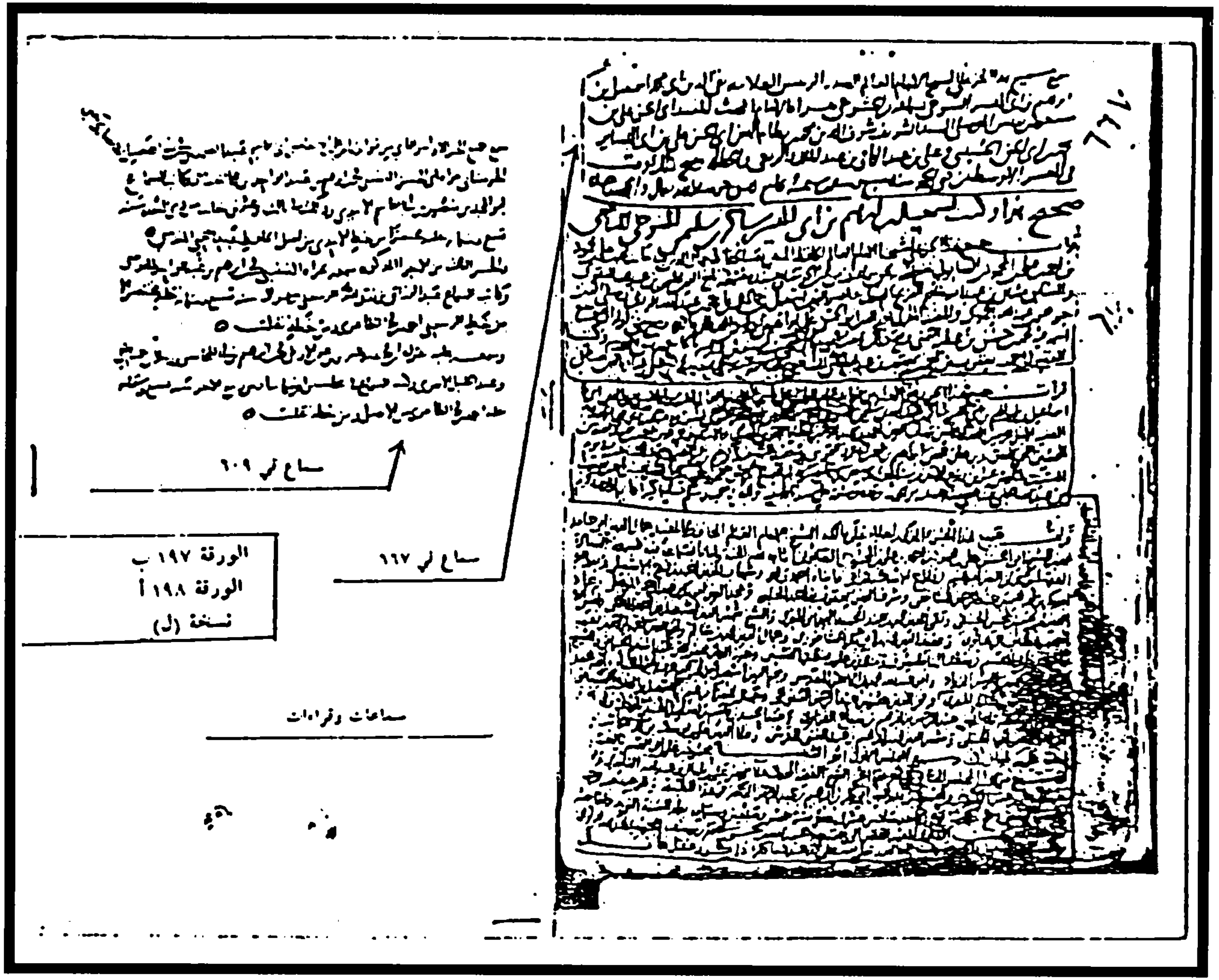
(١) انظر كتابه : عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات :دمشق : دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م ، وما أشرت إليه هنا ملخص منه .

« ورقة الغــلاف »



نموذج لسماعات مثبتة على صفحة العنوان من كتاب فوائد حديث أبي القاسم

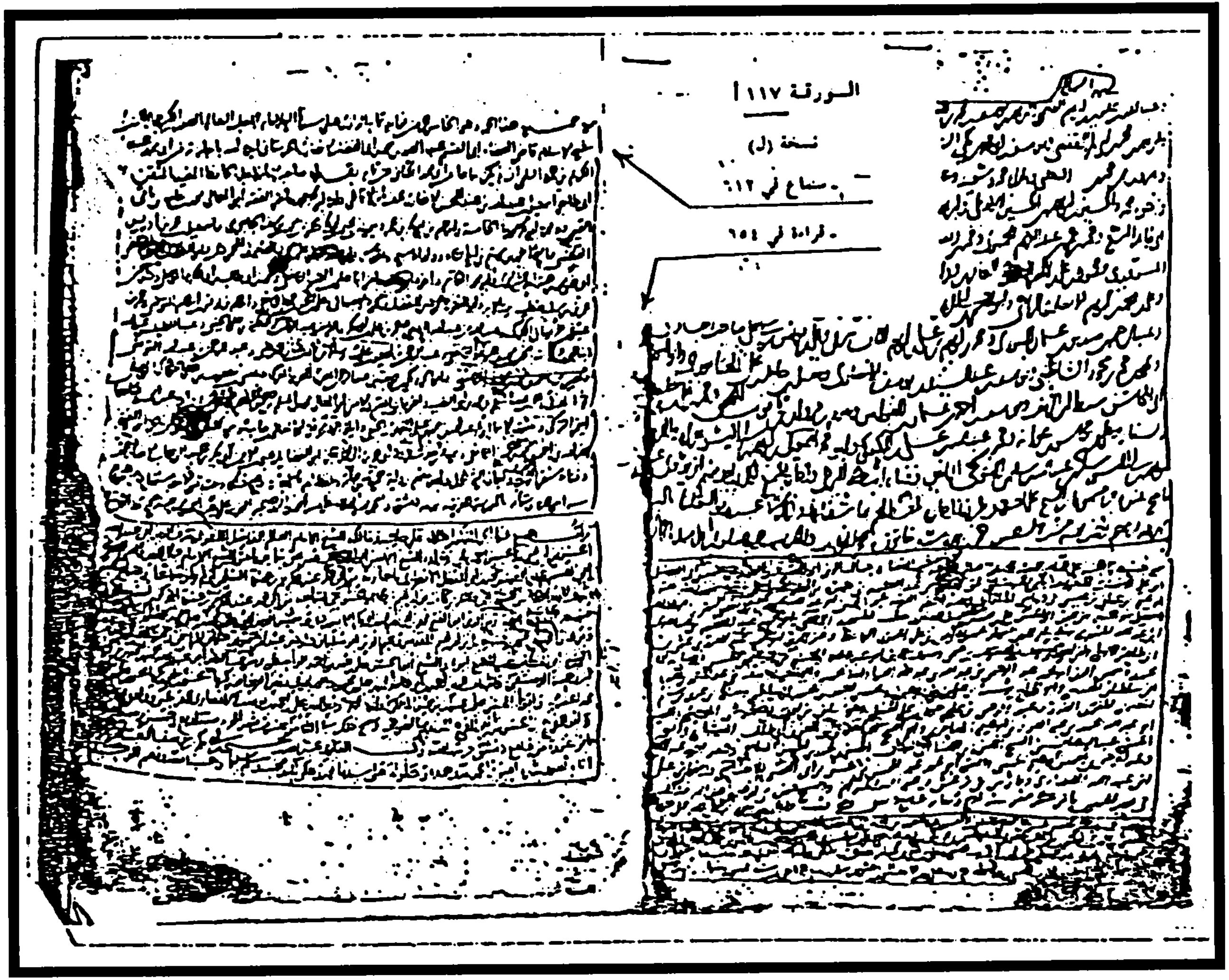
نسخة . هولندا - ليدن



نموذج من سماعات وقراءات مثبتة بين أجزاء وأوراق كتاب

فوائد حديث أبي القاسم. نسخة . هولندا – ليدن

نموذج آخر لسماعات وقراءات من النسخة نفسها



الملحق السابع

المصادر التي ترشد إلى ما طبع أو حقق من المخطوطات[1]

هناك مصادر عديدة من الكتب والفهارس والنشرات التي يمكن أن يستفاد منها في معرفة ما طبع أو حقق من المخطوطات وهي كثيرة ومنها ما يأتي :

١ - اكتفاء القنوع بما هو مطبوع تأليف إدوارد فنديك (مطبعة الهلال بمصر ١٨٩٦) وهو يبين أقدم المطبوعات العربية منذ ظهور الطباعة حتى تاريخ طبع الكتاب سنة ١٨٩٦م.

٢ - معجم المطبوعات العربية والمعربة تأليف يوسف إليان سركيس (المتوفى ١٩٣٢) وهو يذكر المطبوعات العربية والمعربة منذ أقدم عصورها حتى سنة طبع الكتاب ١٩١٩ .

٣ - جامع التصانيف الحديثة تأليف يوسف إليان سركيس أيضًا (المطبعة العربية ١٩٢٧-١٩٢٨) وهو يتناول فيه بيان ما طبع منذ سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٧ .

٤ - قائمة بأوائل المطبوعات العربية المحفوظة بدار الكتب (المصرية) حتى سنة ١٨٦٢م جمع وتصنيف محمد جمال الدين الشوربجي (القاهرة دار الكتب ١٩٦٣) في ٤٠٣ صفحات .

٥ - معجم المخطوطات المطبوعة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٦٥ لصلاح الدين المنجد (بيروت ١٩٦٢ - ١٩٦٧) جـ ١ ، جـ ٢ .

٦ - فهرس المطبوعات العراقية ١٨٥٦-١٩٧٢ تأليف عبدالجبار

(١) هذه القائمة من كتاب تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية لمحي هلال السرحان ص٢٢٨ ؛ مع الإضافة عليها .

عبدالرحمن (منشورات وزارة الثقافة والفنون بالجمهورية العراقية جـ١ مطبعة جامعة البصرة ١٩٧٨م) جـ٢ دار الحرية بغداد ١٩٧٩ حـ٣ (دار الحرية بغداد ١٩٨٢) .

٧ - النشرة المصرية للمطبوعات (القاهرة دار الكتب ١٩٥٦-١٩٧٠) في ١٥ مجلــداً.

٨ - ببليوجرافيا الرسائل الجامعية كليات الآداب والتجارة والحقوق إعداد سهير أحمد محفوظ وآخرين ، وهي قائمة تجمع الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه التي قدمت لجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس منذ إنشاء هذه الجامعات إلى يونية ١٩٦٣ مجلة المكتبة العربية القاهرة المجلد الرابع ١٩٦٤ ص ٤٣-١٢٨.

٩ - الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه ١٩٣٢-١٩٦٦ جامعة القاهرة ١٩٦٧ في ٨٦ صفحة .

١٠- فهرس الرسائل الجامعية كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٦٥-١٩٧٥ إعداد جلال محمود الدباغ (بغداد مطبعة الجامعة ١٩٧٦) ٣٢٣ صفحة .

١١- فهرس الكتب العربية الموجودة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة (البصرة ١٩٧٨) مطبوع على الرونيو في أربعة أجزاء .

١٢- فهرس موضوعي مجاميع الكتب العربية الموجودة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد ١٩٥٩ - ١٩٦٧ مطبوع على الرونيو في أربعة أجزاء .

١٣- فهرس المطبوعات العربية في مكتبة المتحف البريطاني جـ١-٢ من ١٨٩٤-١٩٠١ ، جـ٣ ١٩٣٥، الملحق الأول ١٩٢٦ الملحق الثاني ١٩٢٦-١٩٥٧.

١٤- ذخائر التراث العربي الإسلامي - دليل ببليوغرافي للمخطوطات

العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠ - لعبد الجبار عبدالرحمن - في جزأين العراق - ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

١٥- دليل المراجع العربية والمعربة تأليف عبدالجبار عبدالرحمن (البصرة دار الطباعة الحديثة ١٩٧٠) ٥٦١ صفحة عدا المقدمة .

١٦- الدليل الببليوجرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٩٢٢-١٩٧٤ (القاهرة مؤسسة الأهرام ١٩٧٦) المجلد الأول (الإنسانيات) في١٣٦٢ صفحة.

١٧- الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠ إعداد عايدة إبراهيم نصير (القاهرة ١٩٦٩) .

١٨- مطبوعات البصرة من دخول الطباعة إليها عام ١٨٨٩ إلى ١٩٧٠ يوسف السالم (البصرة دار الطباعة الحديثة ١٩٧٢) في ٩٢ صفحة .

١٩- مطبوعات الموصل منذ سنة ١٨٦١-١٩٧٠ جمع وترتيب عصام محمد محمود (الموصل مطبعة الجمهور ١٩٧١) في ١٥٦ صفحة .

٢٠ - معجم المطبوعات النجفية منذ دخول الطباعة إلى النجف حتى الآن تأليف محمد هادي الأميني (النجف مطبعة النعمان ١٩٦٦) في٣٩٩ صفحة.

٢١ - نشرة الإيداع في المكتبة الوطنية في الجمهورية العراقية ١٩٧١ - ١٩٧٦ نشرة فصلية صدر منها ١٣ عدداً ، وتصدر الآن بعنوان الفهرس الوطني للمطبوعات العراقية وقد صدر العدد ٢٥ (دار الحرية بغداد ١٩٨٠) في٤٩٢ صفحة .

٢٢ - النشرة العراقية للمطبوعات إصدار المكتبة المركزية لجامعة بغداد ١٩٦٣-١٩٧٠ ، ١٩٧١-١٩٧٥ مطبوعة على الرونيو بمجلدين .

٢٣ - فهارس معارض الكتب التي أقامتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٢٤ - فهارس معارض الكتب التي أقامتها جامعة الملك سعود بالرياض .

٢٥ - النشرة العراقية للمطبوعات إصدار المكتبة الوطنية وزارة الإعلام الأولى لعام ١٩٦٥ ، والثانية لعام ١٩٦٧ والثالثة لعام ١٩٦٩ (طبع على الرونيو) .

٢٦ - النشرة العربية للمطبوعات إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة التوثيق والإعلام القاهرة للأعوام ١٩٧٠، ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ (القاهرة ١٩٧٢، ١٩٧٤، ١٩٧٧) .

٢٧ - دليل مطبوعات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية صدر منه خمسة أجزاء .

الأول بعنوان : دليل كتب ومطبوعات وزارة الإعلام إعداد جميل الجبوري بين فيه ما طبعته الوزارة حتى سنة ١٩٦٨ (مطبعة الجمهورية بغداد ١٩٦٩) في ١١٠ صفحات .

والثاني بعنوان : دليل مطبوعات وزارة الإعلام إعداد جميل الجبوري أيضًا بين فيه ما طبعته الوزارة في سنة ١٩٦٨ حتى ١٩٧٤ (دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٥) في ٢٩٥ صفحة .

والثالث بعنوان : نحو كتاب أفضل إعداد أسماء عبدالحميد (دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٧) في ٦١ صفحة .

والرابع بعنوان : منشورات وزارة الثقافة والفنون لعام ١٩٧٧ إصدار مديرية النشر (دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٨) في ١٢٦ صفحة .

والخامس بعنوان : دليل مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام إعداد جميل الجبوري وجماعته بين فيه ما أصدرته الوزارة ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٨ (دار الحرية بغداد ١٩٧٩) في ٣٢٨ صفحة .

٢٨ - الآثار العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية لجامعة الموصل ١٩٧١-١٩٧٢ (الموصل مؤسسة دار الكتب للطباعة ١٩٧٢) في١١٢ صفحة.

٢٩ - الانتاجات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب بجامعة بغداد (١٩٧٦-١٩٧٧) مطبوع على الرونيو في ٣٦٠ صفحة .

٣٠ - قائمة مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب القائمة الأولى (القاهرة ١٩٥٦) القائمة ٢-١٠ (بغداد ١٩٥٨-١٩٦٩) القائمة ١١ (بيروت ١٩٧٢).

٣١ - قائمة مكتبة النهضة للطباعة والنشر والتوزيع لعبد الرحمن حسن حياوي الفهرس الأول ١٩٥٨-١٩٦٣ (بغداد مطبعة دار التضامن ١٩٦٣) في ٢٨١ صفحة .

٣٢ - قائمة المطبوعات لعام ١٩٨٠ التي أصدرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ١٩٨٠) في ٨٥٦ صفحة .

٣٣ - فهرس المجموعات المتخصصة في المكتبة الوطنية إصدار المكتبة الوطنية وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية (دار الحرية للطباعة ١٩٨٠) في ٢٥٥ صفحة .

٣٤ - الإنتاج الفكري العراقي لعام ١٩٧٥ إصدار المكتبة الوطنية وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية (دار الحرية للطباعة ١٩٧٧/١٣٩٧) في ٣٠٥ صفحات .

٣٥ - النتاج الفكري لعام ١٩٧٦ إصدار دار الرشيد في المكتبة الوطنية بوزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية (مطابع دار الرسالة الكويت١٩٨٠) في ٣٨١ صفحة.

٣٦ - النتاج الفكري العراقي لعام ١٩٧٧ إصدار دار الرشيد للنشر إعداد المكتبة الوطنية وزارة الثقافة والإعلام (دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨١) في ٤١١ صفحة .

٣٧ - قائمة مطبوعات دار الفكر العربي مؤسسة مصرية للطباعة والنشر والتوزيع لصاحبها محمد محمود الخضري (دار الفكر العربي ١٤٠٣/١٩٨٢) في ١٣٦ صفحة.

٣٨ - قائمة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه (القاهرة ١٩٨٢) في ٣٨ صفحة .

٣٩ - قائمة مطبوعات دار النهضة العربية بمصر لأصحابها عبدالمنعم محمد وفوزي يوسف وشركائهما (القاهرة ١٩٨٢) في ٨٠ صفحة .

٤٠ - قائمة مطبوعات عالم الكتب بمصر لصاحبيها محمد طاهر ويوسف عبدالرحمن (القاهرة ١٤٠٢/١٩٨٢) في ٣٢ صفحة .

٤١ - دليل المطبوعات لسنة ١٩٧٠ إصدار مديرية الثقافة بوزارة الإعلام وهو دليل معرض الكتاب العراقي لمهرجان المربد الشعري في البصرة من ١-٥ نيسان ١٩٧١ (دار الحرية للطباعة ١٩٧١) في ٩٠ صفحة .

٤٢ - قائمة مطبوعات دار نهضة مصر للطبع والنشر (القاهرة ١٩٧٨) في ٢٨٧ صفحة .

٤٣ - فهارس مطبوعات المجمع العلمي العراقي إعداد إبراهيم أرسلان مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد ٢٩ لسنة ١٣٩٨/١٩٧٨ ص٣١٣-٣٦٨.

٤٤ - فهرس الكتب العراقية ١٩٧٦ إصدار الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان بغداد (مطبعة الجامعة بغداد ١٩٧٦) في ١٤٦ صفحة .

٤٥ - قائمة مطبوعات مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٩٩-١٩٧٩ ١٠٤ صفحات .

٤٦ - فهرس مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية عرف بها ونقدها مؤلف هذا الكتاب نشر على شكل حلقات متسلسلة في مجلة الرسالة الإسلامية السنة السادسة عشرة ١٩٨٣، وماتزال تصدر تباعًا .

٤٧ - دليل الرسائل الجامعية - صدر عن دار الهلال بمصر .

٤٨ - دليل رسائل الماجستير والدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤٩ - فهرست الكتب العراقية وفهرست الكتب العربية إصدار وزارة الثقافة والإعلام (بمناسبة معرض بغداد للكتاب ١٩٨٤) .

٥٠ - فهارس مطابع بيروت وغير ذلك من الفهارس .

العودة إلى صفحة 19

الملحق الثامن

بيـــــان

بأسماء بعض فهارس المؤلفين والكتب[1]

١ - الفهرست ، ابن النديم (محمد بن إسحاق المتوفى ٣٨٥هـ) .

٢ - الفهرست ، الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن المتوفى سنة ٤٦٠هـ) .

٣ - فهرسة ما رواه عن شيوخه ، ابن خير الأشبيلي (محمد بن خير المتوفى ٥٧٥هـ) .

٤ - مفتاح السعادة ، طاش كبري زاده (أحمد بن مصطفى المتوفى ٩٦٨هـ).

٥ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة والمعروف بكاتب جلبي أيضًا (مصطفى بن عبدالله المتوفى ١٠٦٧هـ) .

٦ - أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، رياضي زاده (عبداللطيف بن محمد المتوفى ١٠٧٨هـ) .

٧ - صلة الخلف بموصول السلف ، السوسي الروداني (محمد بن محمد بن سليمان المتوفى ١٠٩٤هـ)، توجد مخطوطة الكتاب في دار الكتب المصرية (٦ مجاميع ش) وأخرى بجامعة برنستون (مجموعة يهودا) .

٨ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، البغدادي. (إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني المتوفى ١٣٣٩هـ).

٩ - هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، البغدادي (إسماعيل باشا) .

١٠ - السر المصون على كشف الظنون (ذيل لكشف الظنون) ، العظم (جميل بن مصطفى الدمشقي المتوفى ١٣٥٢هـ) توجد مخطوطة الكتاب في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم ٤٧٥٤ .

---

(١) من كتاب تحقيق التراث لعبدالهادي الفضلي .

١١ - الكنز المدفون في أسماء الكتب والفنون ، البستاني (يوسف توما) وضعه في مصر سنة ١٩٤٠م .

١٢ - ملحق لكشف الظنون، فرانشيسكو كوديرا إي شايدين (ليبزيج ١٨٥٨م) .

١٣ - معجم المصنفين ، التونكي (الشيخ محمود حسن المتوفى ١٣٦٦هـ) .

١٤ - معجم المؤلفين ، كحالة (عمر رضا) .

١٥ - معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام ، الأميني (محمد هادي).

١٦- تاريخ الأدب العربي، بروكلمان (كارل المتوفى ١٩٥٦م) باللغة الألمانية ، وصدر منه ستة أجزاء باللغة العربية .

١٧ - تاريخ التراث العربي ، سزكين (فؤاد) باللغة الألمانية وصدر منه مجلدان باللغة العربية .

١٨ - الأعلام ، الزركلي (خير الدين بن محمود الدمشقي المتوفى ١٩٧٦م) .

١٩ - موجز في التراث العلمي العربي الإسلامي ، الدفاع (الدكتور على عبدالله) .

٢٠ - فهرست الكتب والرسائل ، المجدوع (الشيخ إسماعيل بن عبدالرسول الأجيني).

٢١- كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار ، الكنتوري (إعجاز حسين بن محمد علي الهندي المتوفى ١٢٨٦هـ) .

٢٢ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، أغابزرك الطهراني (محمد المحسن المتوفى ١٣٨٩هـ).

٢٣ - مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، الحبشي (عبدالله محمد) .

٢٤- حكام اليمن المؤلفون المجتهدون ، الحبشي (عبدالله محمد).

٢٥ - معجم المؤرخين الدمشقيين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة ، المنجد (الدكتور صلاح الدين) . وغيرها .

الملحق التاسع

بعض المراجع المختصة بفن تحقيق المخطوطات[1]

١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، محاضرات المستشرق الألماني برجستراسر بكلية الآداب بالجامعة المصرية سنة ١٩٣١-١٩٣٢ إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري ضمن إصدارات وزارة الثقافة بمصر - مركز تحقيق التراث (مطبعة دار الكتب ١٩٦٩) في ١٤٤ صفحة من القطع الكبير .

٢ - تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ط٤ (مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م) في ١٤٤ صفحة .

٣ - قواعد تحقيق المخطوطات ، صلاح الدين المنجد (ط٣ دار الكتاب) في ٢٤ صفحة وقد نشرت في مجلة معهد المخطوطات م١ جـ٢ نوفمبر ١٩٥٥ ص٣١٧ - ٣٣٦.

٤ - منهج تحقيق النصوص ونشرها تأليف الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني (مطبعة المعارف بغداد ١٩٧٥) في ١٦٨ صفحة .

٥ - تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية للدكتور محي هلال السرحان - محاضرات ألقيت في الدورة التدريبية الخامسة التي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات العربية في بغداد من ٥-٤-١٩٨٠ حتى ٣-٧-١٩٨٠ في قاعة الحصري بالمؤسسة العامة للآثار والتراث (مطبوعة على الرونيو) وهي أصل هذه المذكرات .

٦ - محاضرات في تحقيق الكتب (علوم اللغة والأدب) للدكتور أحمد مطلوب (وهي محاضرات ألقيت في الدورة المذكورة آنفاً ، وقد نشرت في مجلة معهد المخطوطات في العدد ٣ الكويت ١٩٨٢) .

٧ - ضبط النص والتعليق عليه للدكتور بشار عواد معروف وهي محاضرات ألقيت في الدورة المذكورة آنفا ، وقد نشرت في مجلة المجمع العلمي العراقي في الجزء الرابع

---

(١) من كتاب (تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية) لمحي هلال سرحان ، مع إضافة ما لم يذكره .

من المجلد الحادي والثلاثين في ذي القعدة ١٤٠٠/تشرين الأول ١٩٨٠ ص٢٤٦ - ٢٦٩ .

٨ - التوثيق تاريخه وأدواته للأستاذ عبدالمجيد عابدين من إصدارات الأمانة العامة للفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق بغداد (دار الحرية ١٤٠٢/١٩٨٢) في ٥٢ صفحة ، وقد نشر في مجلة الوثائق العربية ببغداد العدد ٣ للسنة ١٩٧٧ .

٩ - علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماتيك للأستاذ سالم عبود الآلوسي من إصدارات الأمانة العامة للفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق بغداد (دار الحرية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، في ٥٦ صفحة وقد نشر في مجلة الكتاب التي كان يصدرها اتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين في العدد ١٠ لسنة ١٩٧٤.

١٠- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي تأليف الدكتور فرانتزروزنتال ترجمة الدكتور أنيس فريحة دار الثقافة بيروت ١٩٦١ في ٢٣٢ صفحة .

١١ - محاضرات الدورة التدريبية الثانية لدراسة شؤون المخطوطات التي أقامها معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية في ١١-١١-١٩٧٢ إلى ١٠-١-١٩٧٣ القاهرة معهد المخطوطات العربية ١٩٧٣.

١٢ - المخطوطات العربية تحقيقها وقواعد فهرستها لفاضل عثمان توفيق النقيب رسالة دبلوم في المكتبات من جامعة بغداد ١٩٧٥ مطبوعة على الرونيو في ٦٣ صفحة .

١٣ - مقدمة في المنهج محاضرات للدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) على طلبة الماجستير (مطبوعة على الرونيو) وقد طبعت في مطبعة الجبلاوي في القاهرة ١٩٧١م ضمن مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية.

١٤ - الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والببليوغرافيا والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٢.

١٥ - البحث الأدبي (طبيعته، مناهجه ، أصوله، مصادره) لشوقي ضيف (ط القاهرة دار المعارف ١٩٧٢) الفصل الثالث ، وقد نشر في مجلة (المجلة) السنة ٩ العدد ١٠١ مارس ١٩٦٥ ص ٣-١٦ .

١٦ - النقد التاريخي ترجمة عبدالرحمن بدوي ط القاهرة ١٩٦٣.

١٧ - مناهج التأليف عند العلماء العرب (قسم الآداب) للدكتور مصطفى الشكعة دار العلم للملايين ١٩٧٣ .

١٨ - منهج تحقيق المخطوط بحث لهاني العمد في رسالة المكتبة العدد ٣ للسنة ٨ أيلول ١٩٧٣ ص٨.

١٩ - قواعد تحقيق النصوص ونشرها وهي القواعد التي وضعها معهد المخطوطات لتحقيق النصوص مجلة المخطوطات العربية جـ١ من المجلد ١ ص١٣٠ .

٢٠ - نص في ضبط الكتب وتصحيحها للعلامة بدرالدين الغزي تحقيق محمد مرسي الخولي مجلة معهد المخطوطات العربية جـ١ مجلد ١٠ ١٩٦٤ ص١٦٧-١٨٤ ولهذا النص مختصر في كتاب المعيد في أدب المفيد والمستفيد للعلموي مطبعة الترقي دمشق ١٣٤٩هـ ص١٣٠ .

٢١ - ضبط الشعر وإقامة أوزانه ومعانيه في المخطوطات التي تنشر بحث للكاتب محمد عبدالغني حسن في مجلة معهد المخطوطات العربية جـ١ مجلد ١٨ لسنة ص١٥٩ - ١٨٧ .

٢٢ - في الميزان الجديد للدكتور محمد مندور (ط ٢ مكتبة نهضة مصر ومطبعتها القاهرة) ص١٧٠-١٨١ حول أصول النشر (نقد لتحقيق كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي المتوفى ٦٠٦هـ تحقيق الدكتور عزيز سوريال عطية) .

٢٣ - أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص أعدها وعلق عليها عبدالوهاب محمد علي العدواني مجلة المورد المجلد السادس العدد الأول ١٣٩٧/١٩٧٧ ص١١٧-١٣٨.

٢٤ - طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار تأليف طه باقر والدكتور عبدالعزيز حميد من مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية العراقية مطابع مؤسسة دار الكتب والطباعة والنشر ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ص١٦٩-١٧٨.

٢٥ - مقدمة المجلد الأول من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق ١٩٥١).

٢٦ - مقدمة كتاب الشفاء لابن سينا (المنطق) بقلم الدكتور إبراهيم مدكور (القاهرة ١٩٥٣) ص٣٨-٤٢ .

٢٧ - الدكتور جورج كرباج : المستشرقون وتحقيق التراث العربي ، مقالة في مجلة آفاق عربية السنة السابعة حزيران ٨٢ العدد ١٠ ص٧٩-٨٣ .

٢٨ - قواعد فهرسة المخطوطات العربية للدكتور صلاح الدين المنجد (ط ٢ دار الكتاب الجديد بيروت ١٣٩٦/١٩٧٦م) في ٨٠ صفحة .

٢٩ - تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره - للدكتور عبدالمجيد دياب من منشورات المركز العربي للصحافة - القاهرة ١٩٨٣م.

٣٠- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبدالتواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

٣١ - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي - للدكتور محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .

٣٢ - محاضرات في تحقيق النصوص - للدكتور أحمد محمد الخراط ، دار المنارة بجدة - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

٣٣ - تحقيق التراث - للدكتور عبدالهادي الفضلي - مكتبة العلم بجدة ١٩٨٢م / ١٤٠٢هـ .

٣٤ - في منهج تحقيق المخطوطات مطاع الطرابيشي ، دار الفكر - دمشق ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٣٥ - تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات - للدكتور أكرم ضياء العمري مكتبة الدار بالمدينة المنورة - ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٣٦ - المخطوط العربي منذ نشأته إلى آخر القرن الرابع الهجري - للدكتور عبدالستار الحلوجي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

المصـــادر والمراجـــع

١ - الاجتهاد في طلب الجهاد - لابن كثير الدمشقي - تحقيق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان - دار اللواء للنشر والتوزيع بالرياض - الطبعة الرابعة : ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢ - إرشاد الساري شرح صحيح البخاري - للإمام القسطلاني - القاهرة: المطبعة الميمنية: ١٣٠٧هـ = ١٨٨٩م .

٣ - أساس البلاغة - لجارالله أبي القاسم الزمخشري - القاهرة : دار الكتب المصرية : ١٣٤١هـ = ١٩٢٢م.

٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة - لعلي بن محمد بن الأثير - الطبعة الأولى القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٦هـ=١٨٦٩م .

٥ - الأصنام - لابن المنذر هشام الكلبي - تحقيق أحمد زكي باشا - القاهرة : دار الكتب المصرية : ١٩٢٤.

٦ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب - للمستشرق برجستراسر - القاهرة : مطبعة دار الكتب : ١٩٦٩.

٧ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع - للقاضي عياض - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة : الطبعة الأولى : ١٣٨٣هـ=١٩٧٠م .

٨ - أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص - مجلة المورد ، المجلد السادس ، العدد الأول : ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م .

٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لأبي الحسن القفطي - القاهرة : دار الكتب المصرية: ١٣٦٩هـ =٠ ١٩٥م .

١٠- البرصان والعرجان والعميان والحولان - للجاحظ : تحقيق محمد مرسي الخولي ، القاهرة ، دار الاعتصام : ١٣٩٢هـ=١٩٧٢ م.

١١- برنامج طبقات فحول الشعراء - للأستاذ محمود محمد شاكر - مطبعة المدني بمصر : ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م .

١٢- تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال - لأبي بكر البلاطُسني : تحقيق فتح الله محمد غازي الصباغ - دار الوفاء بالمنصورة : ١٤٠٩هـ .

١٣- تحقيق التراث - للدكتور عبدالهادي الفضلي- الطبعة الأولى - مكتبة العلم بجدة : ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٤- تحقيق التراث منهجه وتطوره - للدكتور عبدالمجيد دياب : القاهرة : ١٩٨٣، المركز العربي للصحافة .

١٥- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث - للدكتور الصادق عبدالرحمن الفرياني - ليبيا : ١٩٨٩ .

١٦- تحقيق النصوص ونشرها - للأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : مكتبة الخانجي - الطبعة الرابعة : ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

١٧- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - لبدر الدين محمد بن جماعة - بيروت : دار الكتب العلمية - مصورة عن طبعة حيدر آباد .

١٨- التراث والتجديد - للدكتور حسن حنفي - بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨١.

١٩- التعليقات والنوادر - لأبي علي الهجري - تحقيق الدكتور حمود عبدالأمير الحمادي - بغداد : دار الرشيد : ١٩٨١ ، وطبعة الشيخ حمد الجاسر التي صدرت عن دار العرب بالرياض : ١٤١٣هـ=١٩٩٢م .

٢٠- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري - لابن جني - بغداد : مطبعة العاني : ١٣٨١هـ=١٩٦٢م .

٢١ - التنبيه والإشراف - لأبي الحسن المسعودي - عني بتصحيحه عبدالله الصاوي - القاهرة : دار الصاوي للطبع : ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م .

٢٢ - تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك - لجلال الدين السيوطي - القاهرة : مطبعة الاستقامة : ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧م .

٢٣- تهذيب اللغة - للأزهري - المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر ، والدار المصرية للتأليف والترجمة - الطبعة الأولى .

٢٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي - تحقيق محمود الطحان - مكتبة المعارف بالرياض : ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٥- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) للإمام الترمذي - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى : ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧م .

٢٦- حماسة أبي تمام وشروحها دراسة وتحليل - للدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان - القاهرة : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي : ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٢٧ - الحيوان - لأبي عثمان الجاحظ - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية : ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م .

٢٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - للبغدادي - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : مكتبة الخانجي : ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٩- الخلافيات - لأبي بكر البيهقي - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سليمان الرياض: دار الصميعي للنشر : ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .

٣٠- الدرر الكامنة في أعيان المئه الثامنة - لابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق- القاهرة : دار الكتب الحديثة . بدون تاريخ .

٣١- الرسالة - للإمام محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - القاهرة : مكتبة دار التراث ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

٣٢- الروض المعطار في خبر الأقطار - لمحمد بن عبدالمنعم الحميري - تحقيق الدكتور

إحسان عباس - لبنان ، دار العلم : ١٩٧٥ .

٣٣- شرح حماسة أبي تمام - لأبي على المرزوقي - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية : ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

٣٤- شرح الحماسة - للخطيب التبريزي - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة : مطبعة حجازي : ١٣٥٨ .

٣٥- الشعر والشعراء - لابن قتيبة الدينوري - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - القاهرة: دار المعارف : ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م .

٣٦- شهي النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم - للألوسي - تحقيق الدكتور محمد العيد الخطراوي - المدينة المنورة : مكتبة دار التراث . الطبعة الأولى .

٣٧- الصلة - لابن بشكوال - القاهرة : الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة : ١٩٦٦.

٣٨- طبقات فحول الشعراء - لمحمد بن سلام الجحمي - قرأه وشرحه الأستاذ محمود محمد شاكر - القاهرة : مطبعة المدني : الطبعة الثانية : ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

٣٩- طبقات النحويين واللغويين - للزبيدي - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - القاهرة: دار المعارف : ١٩٧٣.

٤٠- علوم الحديث - لابن الصلاح - المدينة المنورة : المكتبة العلمية : ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .

٤١- فتح الباري شرح صحيح البخاري - للحافظ ابن حجر العسقلاني - القاهرة : المكتبة السلفية - بقراءة وتصحيح سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز .

٤٢- الفهرست - لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم - الطبعة الأولى طهران .

٤٣ - قطوف أدبية حول تحقيق التراث - للأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : مكتبة السنة - الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م .

٤٤- قواعد تحقيق المخطوطات - للدكتور صلاح الدين المنجد - بيروت دار الكتاب الجديد، الطبعة السادسة : ١٩٨٢.

٤٥- قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها - لبلاشير ، وسوفاجيه - دمشق : دار الفكر ، الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .

٤٦- الكامل في التاريخ - لابن الأثير - بيروت : دار صادر : ١٣٨٥.

٤٧- كشاف اصطلاحات الفنون - للتهانوي - تحقيق لطفي عبدالبديع - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٦٣ .

٤٨- الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي - القاهرة : الطبعة الثانية . بدون تاريخ .

٤٩- اللآلي في شرح أمالي القالي - لأبي عبيد البكري - تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني - القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر : ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م .

٥٠- لسان العرب - لجمال الدين محمد بن منظور - مصر : مطبعة بولاق : ١٣٠٨ .

٥١- محاضرات في تحقيق النصوص - للدكتور أحمد محمد الخراط - جدة : دار المنارة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .

٥٢- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي - للدكتور محمود محمد الطناحي - القاهرة : مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .

٥٣- المذكر والمؤنث - لأبي بكر الأنباري - تحقيق الدكتور طارق الجنابي - بغداد: مطبعة العاني : ١٩٧٨ .

٥٤ - مروج الذهب ومعادن الجوهر - لأبي الحسن المسعودي - بيروت : دار الأندلس : ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.

٥٥ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - لجلال الدين السيوطي - القاهرة : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي . بدون تاريخ .

٥٦- مشارق الأنوار على صحاح الآثار - للقاضي عياض - طبعة مصورة عن الطبعة الأولى - تونس : المكتبة العتيقة .

٥٧ - مصطلح التاريخ - للدكتور أسد رستم - صيدا بيروت : المكتبة العصرية الطبعة الثانية : ١٩٥٥ .

٥٨ - مع المخطوطات العربية - للمستشرق كراتشكوفسكي - القاهرة : دار النهضة العربية : ١٩٦٩.

٥٩- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص - للشيخ عبدالرحيم العباسي - تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى : ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م .

٦٠- معجم الأدباء - لياقوت الحموي - القاهرة : دار المأمون : ١٣٥٥هـ =١٩٣٦م .

٦١- معجم الأمثال العربية - للأستاذ رياض عبدالحميد مراد - الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .

٦٢- معجم البلدان - لياقوت الحموي - بيروت : دار صادر : ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م .

٦٣- معجم مقاييس اللغة - لابن فارس - تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : عيسى البابي الحلبي : ١٣٧١هـ .

٦٤ - المعيد في أدب المفيد والمستفيد - للشيخ عبدالباسط العلموي - دمشق : مطبعة الترقي ، الطبعة الأولى : ١٣٤٩.

٦٥- مقامات بديع الزمان الهمذاني - لأحمد بن الحسين الهمذاني - بشرح الشيخ محمد عبده - بيروت : المطبعة الكاثوليكية : ١٩٦٥م .

٦٦- المقتضب - لأبي العباس المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة - القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : ١٣٨٨هـ .

٦٧ - مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين - للدكتور رمضان عبدالتواب - القاهرة : مكتبة الخانجي : ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

٦٨- مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي - لفرانتزروزنتال - بيروت : دار الثقافة: ١٩٦١.

٦٩- من روائع حضارتنا - للدكتور مصطفى السباعي - دمشق ، الطبعة الأولى .

٧٠- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع - لأبي القاسم السجلماسي - الرباط : مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى : ١٤٠١هـ=١٩٨٠م .

٧١- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري - لأبي القاسم الآمدي - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثانية : ١٩٧٣م.

٧٢- وفيات الأعيان - لابن خلكان - تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد . مصر : مطبعة السعادة : ١٣٧٥هـ = ١٩٥٤م ، والطبعة الأخرى التي بتحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت : دار صادر : ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٧٣- وقعة صفين - لنصر بن مزاحم المنقري - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - القاهرة : مكتبة الخانجي . الطبعة الثانية : ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

٧٤- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي - لأبي الفتح محمد بن سيد الناس - تحقيق الدكتور أحمد معبد عبدالكريم - الرياض : دار العاصمة : ١٤٠٩هـ .

٧٥- هدية العارفين . لإسماعيل باشا البغدادي - الطبعة المصورة عن الطبعة الأولى في إستانبول : ١٩٥١م.

الـــدوريات والمجـــــلات

١ - مجلة البصائر - مجلة تراثية - تصدر عن الاتحاد الثقافي في فرنسا - العدد ٦، السنة ١٩٨٦م.

٢ - مجلة البيان - تصدر عن المنتدى الإسلامي بلندن - العددان (٤٣ ، ٤٤) ربيع الأول سنة ١٤١٢هـ.

٣ - مجلة عالم الكتب - المجلد الأول - العدد الثاني . شوال سنة ١٤٠٠ .

٤ - مجلة العرب التي يصدرها الشيخ حمد الجاسر . السنوات ١٦، ١٧، ١٨.

٥ - مجلة المجمع العلمي العراقي - المجلد الثامن : ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٦ - مجلة معهد المخطوطات - بالقاهرة - المجلد الثاني . الجزء الأول : ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م .

٧ - مجلة المورد - المجلد ١٤ - العدد الثاني ، والمجلد الثالث ، العدد الثاني .

٨ - ملحق التراث بجريدة المدينة المنورة ، يوم الخميس ١٢ شوال ، عام ١٤١٤ العدد ١١٣١٥.

فهرس الأعلام

فهرس الكتب